جامعـــــة الجزائـــــــــر
كليـــة العلــوم الإنسانيـــة والإجتماعيـــة
قسـم علــم الإجتمــاع

رسالـة مقدمـة لنيـل درجـــة الماجستيـــــر
في " تخصـص علـم الإجتمـــاع الثقافــــي "

بعنــــوان :

المجتمـع المدنـي ودوره فـي التكفـــل بـذوي الإحتياجـات الخاصـــة

دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا بولاية غردايـة

إعـــداد :
عبدالله كبـــار

إشراف الأستاذ الدكتـور :
أحمـد حويتـــي

السنـة الجامعيــة :2005/2004 م
الموافــق لـــ 1426/1425 هـ

يقول العماد الأصفهاني :
إني رأيت أنه لا يكتب إنســان كتابــــا
في يومه إلا قال فـــي غــــده :
لو غير هذا لكان أحسن ولــــو
زيد كذا لكان يستحســــــن
ولو قدم هذا لكان أفضـــــــل
ولو ترك هذا لكان أجمـــــــل
وهذا من أعظم العبر علــــى
استيلاء النقـــص علـــــــى
جملــــة البشــــر

من كتاب وفيات الأعيـ ـان

لابن خلكـ ـ ـان

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما ، وإلى كل أسرتي بالخصوص وعائلة " كبار "على العموم .
كما أهديه بنفس طيبة إلي روح سيد شهداء هذا العصر الشيخ " أحمد ياسين " مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس بفلسطين المحتلة الذي كان رمزا للمجاهد المناضل بكل بسالة وصدق .
أهديه أيضا إلى روح جدي " الحاج أحمد " الذي فارقنا إلى مثواه الأخير.
أهديه أيضا إلى جدتي (لأبي) وجدي (لأمي) حفظهما الله .
إلى صديق السراء والضراء " بيشي محمد بن موسى " .
إهداء خاص للأخ الصديق: محمد بن سانية وجميع أعضاء نادي الصابرين لرياضة الموقين بـ متليلي
إلى الأعزاء : أولاد المير عبد الرحمن ، يوسف عمير ، عبدالله الشريف وجميع الأصدقاء الذين جمعتني بهم حياة التدريس في بلدية " حاسي الفحل" وعلي رأسهم السعيد حنين.
إلى جيراني الأعزاء الحاج بلقاسم سنقاري ، بن الديب عبدالكريم ، أولاد يحي الشيخ ، وجميع بقية الجيران الذين لم نذكر أسماءهم .

الإهداء

إلى أعمامي محمد وعيسى وأبنائهم خاصة " مصطفى " .
إلى الأخ : مبروك ملاخ وجميع عائلته بمرماد / غرداية .
الأخ : زبير صالحي وجميع أفراد أسرته .
إلى الأصدقاء :عبد الرزاق ملاخ ، مصطفى سويلم ، معمر بن جبارة ، خالد مولاي لخضر، خالد أعرابة ، يوسف وعبد المالك لروي ، لحسن الدهمة ، سعيد عاشور ، موسى عنيشل ، محفوظ مهاية ، محمد البركة هنية ، والأخوين : عبد النور ومبروك دغموس ، كمال شكور ، بشير ضويفي ، رشيد طوبال ، مسعود كريبع ، عبد القادر تيماوي ، لمين ناصري ، الأخوين احسن والناصر.
الى الاستاذ الامام : محمد طينة
إلى جميع المعوقين في العالم .
إلى كل مناضل من أجل نهضة أمته .
إلى الذي طال غيابه عنا ، و آن له أن يرجع إلينا .

- عبدالله ابن بوحفص كبــار -



عبارات شكر وعرفان

لقد تم إنجاز هذه " الرسالة العلمية " بفضل من الله عز وجل وتوفيقه ؛ فهو الذي يقول في محكم تنزيله : " الرحمن ، علم القرآن ، خلق الإنسان ، علمه البيان " (الآيات(1-4) من سورة الرحمن) ويقول أيضا : " وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم " (الآية 07 من سورة إبراهيم) ، فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، ولك الحمد والشكر على نعمك التي لا تعد ولا تحصى .

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الخالص للأستاذ الدكتور : " أحمد حويتي " الذي قبل الإشراف على هذا العمل ، ومتابعته لغاية صدوره على هذا الشكل

كما أتقدم بشكري الخالص والمميز للأخ الصديق أولاد العيد بكار الذي وجدته نعم الأخ والنصير في وقت الشدائد والمحـن .

ولا أنسى إسهامات هذه الكوكبة الطيبة وهم على التوالي:

الأساتذة : محمد السبع ، عبد الناصر جابي ، سليمان بلعور ، معراج الهواري ، علال دوادي ، حسين الأعمش ، الحاج لخضر الدهمة ، جمال بلفردي ، عبدالجليل ملاخ ، أحمد شارف ، سليمان بن سمعون ، عبد الرحمن بن سانية ، كريمو علواش ، الطيب معاش ،اولاد العيد كمال .

إلى : بكار بن حديد صاحب مكتبة المستقبل بمتليلي

الذي لم يبخل علينا بدعمه وتشجيعاته الأخوية .

والسادة رؤساء جمعيات المعوقين وجميع مساعديهم وهم :

بن سانية محمد بن سلميان ، رئيس " جمعية نادي الصابرين لرياضة المعوقين " بمتليلي/ غرداية

الحاج هيبة الشيخ ، رئيس "جمعية المعوقين حركيا " لدائرة متليلي/ غرداية

عبارات شكر وعرفان

أولاد العيد صالح ، رئيس "جمعية الأمل للمعوقين حركيا " بمتليلي / غرداية
باحريز عمر ، رئيس "جمعية المعوقين لبني يسقن / غرداية
بهون علي أحمد ، رئيس "جمعية المعوقين حركيا " بالعطف / غرداية
الأوفياء أصدقاء الدراسة خاصة في مرحلة الماجستير وهم : امحمد طريفي ، نور الدين بولعراس ، فوزي علاوة ، رياض شاوي ، محمد بلخير ، بلقاسم شعلال ،كمال حسنة ،بوعروري جعفر
السادة : مالكي الطاهر : رئيس مكتب الخدمات الاجتماعية بمديرية النشاط الاجتماعي بولاية غرداية ، وحسيني لحسن : مسئول التوجيه البيداغوجي بمدرسة صغار الصم بمتليلي .
جميع الاخوة و الأخوات الدين التقينا بهم في إطار الدورات التكوينية التي أشرفت عليها منظمة Handicapes International
كذلك الاخوة : عبد الحميد بلوديان ، وياسين بكوش ، عبد الله لغويطر، عبد الله اولاد العيد .
الأخ بيتور أحمد : نائب مدير المركز الثقافي (طرباقو أحمد) بحي الحديقة / متليلي ، والأخ بوراس بلخير مدير فرع صندوق CASNOS بمتليلي
الاخوة الذين ساهموا في كتابة هده الرسالة بواسطة جهاز الحاسوب وهم :عبد القادر رسيوي ، بشير عنيشل ، الحاج عمر إبراهيم ، بكار معطاالله ، قدور نعيوة
الأخ : محمد لمين سويلم الدي اشرف على الكتابة النهائية لهده الرسالة

لكل من لم نذكر اسمه من الأحبة والأصدقاء .

فهـــرس المحتويـــــــــات

البـاب الأول : الإطـار المنهجـي و النظـري للدراســـة

الباب الثانــي : الإطار التطبيقــي و الميدانــي للدراســة

فهـــرس الجــــداول

المقدمـــــة

يكتسي موضوع ا تمع المدني أهمية كبيرة خاصة في بيئتنا العربية الإسلامية التي جعلت منه هدفا رئيسيا للندوات والبحوث بل والممارسات الدعائية عند أنصار الإصلاح الاجتماعي والسياسي ويعرف ا تمع المدني على أنه عبارة عن شبكة واسعة من التنظيمات المتمثلة في الجمعيات والروابط والنقابات و الأحزاب و الأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي(من الوراثة) .

ولعلنا لا نجاوب الصواب إذا قلنا بأن ظهور هذا المصطلح قد حدث في أوربا أولا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ثم أحيط بقدر كبير من الاهتمام خاصة مع سقوط المعسكر الشيوعي سنة 1989 ، وقد أرجع خبراء الجيوستراتيجيا بأنه لم يكن ليحدث هدا الحدث التاريخي لولا المساهمة الجبارة لتنظيمات ا تمع المدني لذا فلاعجب إذا علمنا بأن هذا المصطلح إنما يقترن بشكل رئيسي مع مصطلحات : الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، الحداثة ...الخ .

ونحن إذا تأملنا المستجدات الاجتماعية الجزائرية نجد بأ ا هي الأخرى قد هبت عليها ما يسمى برياح التغيير و الديمقراطية بعد نشوء النظام الدولي الجديد و العولمة ... إلخ ، بحيث صار هذا المفهوم شائعا في بلدنا خاصة بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 وما تلاها ؛ بحيث أصبح بمقدور الأفراد الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، الاجتماعي ، الرياضي ، الفني ... إلخ ، فيما يسمى بمرحلة التعددية والديمقراطية .

و انطلاقا من هذه المتغيرات رأينا بأنه يتوجب علي القيام بدراسة سوسيولوجية لظاهرة ا تمع المدني التي اكتسحت بلادنا ؛ إلا انه بعد تحديد الموضوع قمنا بربط هذه الظاهرة بظاهرة أخرى ألا وهي ظاهرة ذوي الاحتياجات الخاصة – فئة المعوقين حركيا ، بحيث وقع اختيارنا على دراسة هاتين الظاهرتين بولاية غرداية الجنوبية ، ومن المؤكد بأنه في الآونة الأخيرة ملاحظة اهتماما عالميا كبيرا بمشكلة الإعاقة والمعوقين ، فتوصيات الهيئات العالمية المهتمة ذه الفئة تدعو صراحة إلى الاهتمام بالمعوقين وتعليمهم وعلاجهم ثم تأهيلهم و إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا ... إلخ ، ولعل اختيار منظمة الأمم المتحدة سنة 1981 سنة دولية للمعاقين لخير دليل على ذلك.

و ذا يمكننا القول بان هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة إذا علمنا مايلي :

أ- إن هذا الموضوع جديد ولأول مرة شرعنا في إعداد دراسة سوسيولوجية على جمعيات المعوقين ؛ وهذا بشهادة رؤساء هذه الجمعيات والمعوقين في حد ذاتم في هده الولاية سواء ما تعلق منها بظاهرة ا تمع المدني أو ظاهرة المعوقين .

ب- لقد سعينا للتقرب من هذه الجمعيات ومعرفة إنجازاتا والأدوار التي تقوم ا عن قرب .

جـ - كما سعينا للتحقق من مدى جدية هذه الجمعيات بالتكفل الحقيقي بشريحة لها احتياجات جد خاصة ، لذا فإن التعامل معها صعب للغاية .

د- التعرف على درجة رضا المعوقين على هذه الجمعيات وطبيعة العلاقة بينهما .

هـ - الوقوف على أهم العوائق و العراقيل التي تعاني منها هذه الجمعيات .

و- اكتشاف ما مدى الحراك الاجتماعي في مجتمع جنوبي ناشئ عرف التطور والتوسع العمراني و الاقتصادي من خلال هذه الدراسة .

ز- تسليط الضوء على ميدان اجتماعي يزخر بالتنوع الثقافي و الإثني كما يجمع بين الأصالة والمعاصرة من أجل تشجيع طلاب الدراسات العليا على الاهتمام به أكثر .

لقد استعنا لإنجاز موضوعنا هذا المعنون بـ " ا تمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة – دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا بولاية غرداية " ، بخطة تتمثل في جانبين تطبيقي ونظري، حيث احتوى الجانب النظري على أربع فصول و هي : الفصل الأول و هو الاقتراب المنهجي الذي يحتوي على مباحث ومطالب مختلفة أبرزها أسباب اختيار الموضوع و أهدافه ، الإشكالية ، الفرضيات ، تحديد المفاهيم ، مجتمع ومجالات الدراسة ، حجم العينة وخصائصها ، المنهج المتبع والتقنيات المستعملة ، بالإضافة إلى فصل حول ا تمع المدني وآخر عن المعوقين ، وفصل آخر عن نظرية الدور ، بينما احتوى الجانب التطبيقي على ثلاثة فصول (الخامس ، السادس ، السابع) جمعنا فيه جداول تحليل ثلاث فرضيات ، كما قمنا في اية المطاف إلى استخلاص النتائج العامة لهده الدراسة ، كما وضعنا قائمة بالاقتراحات والتوصيات اللازمة لمن يهمه الأمر وكذا خاتمة و قائمة بالمصادر و المراجع التي استعنا ا لإنجاز هدا البحث.

البـــــاب الأول :

الإطــار المنهجي والنظــري للدراســـــــــــة

الفصـل الأول :

الاقتراب المنهجي للدراسـة

- المبحث الأول : الإجـراءات المنهجيـة للبحـث .
- المبحث الثاني : مجتمـــــــع الدراســـــــة.
- المبحث الثالث : تقنيـــــات البـحـــــث .
- المبحث الرابع : الدراســـات السابقـــــة .

❑ المبحث الأول : الإجـ ـراءات المنهجيـ ـة للبحـ ـث .

- المطلب الأول : أسبـ ـاب اختيار الموضـ ـوع و أهدافـ ـه .

من المتعارف عليه لدى الباحثين ، بأن كل بحث علمي ، إنما ينطلق من أسباب ويسعى للوصول إلى أهداف ونتائج مقبولة ، والموضوع المختار " ... هو إجابة مبدئية للذي يسألنا عن أي شيء نبحث ..." [1]، وفي هذا السياق قمت باختيار هذا الموضوع ، وفقا لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية كالتالي :

أولا : أسباب اختيار الموضـ ـوع

1- الأسباب الذاتيـ ـة :

أ- انتمائي للوسط الجمعوي و انخراطي في عدد من الجمعيات المحلية والوطنية .

ب- رغبتي في دراسة الجمعيات المتواجدة بولاية غرداية بحكم إقامتي فيها .

ج- تعاطفي مع هذه الشريحة ، التي أحترمها كثيرا .

د- إلحاح بعض الأصدقاء المعوقين لي ، وذلك من أجل القيام بدراسة حول هذه الظاهرة بولاية غرداية .

2- الأسباب الموضوعيـ ـة :

أ-بسبب حداثة هذا الموضوع وجدته ، وقلة الدراسات الأكاديمية التي لم تتناوله بعد .

ب- الوقوف على مدى تكفل هذه الجمعيات بجمهور المعوقين في الولاية .

ج-التأكد من نجاعة الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات ميدانيا .

د- التعرف على التأثيرات التي أحدثتها هذه الجمعيات في الحياة اليومية للمعوقين .

ثانيا : أهـ ـداف الدراسـ ـة :

أ-الوقوف عن أهم الإنجازات التي قامت ا هذه الجمعيات للمعوقين بالولاية .

ب-التعرف على أهم المعوقات التي تقف في طريق تحسين أداء هذه الجمعيات .

ج-التحقق من فعالية الخدمات الاجتماعية التي تقدمها جمعيات المعوقين لهذه الفئة .

د-التعرف على مدى رضا الأشخاص المعوقون على أداء هذه الجمعيات .

---

[1] – Maurice ; ANGERS , **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines** , Casbah éditions , Alger , 1ère éd , 1997 , p 78 .

- المطلب الثاني : الإشكاليــــة .

يرتبط ظهور مصطلح ا تمع المدني بظهور نظريات العقد الإجتماعي خلال" القرنين السابع عشر " و " الثامن عشر " في ا تمعات الغربية للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذين اختاروا حكوماتم وفق إرادتم الطوعية ، وظل هذا المصطلح متداولا في أوساط المفكرين الاجتماعيين وبالخصوص عند " هيغل " و "ماركس " إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر ولكنه بعد ذلك سرعان ما انحـسر و ابتعد عن الحياة الفكرية والسياسية و انطوى في زاوية النسيان طوال القرن العشرين غير أنه لم يلبث طويلا حتى سطع نجمه من جديد ، وعاد إلى الظهور وبقوة في العقد الأخير من القرن العشرين بحيـث أصـبح مفهومه مقترنا بدوره في استعادة الديمقراطية وتفعيلها وحل الصراعات سلميا وحماية الدولة من التصدع و الا يار وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة ، بل تعاظم دوره ليصبح رقيبا على نشاطات الحكومـات في الدول المتقدمة .

وا تمع المدني كمفهوم يعبر عن نمط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، القائمة أساسا على العمل المؤسسي الذي يعبر عن فعل اجتماعي ، يدار بواسطته الشأن العام عن طريق قوى اجتماعيـة تتكامل مع بعضها البعض وتتنافس فيما بينها وفق قواعد سلمية ، تسودها مبـادئ الاحتـرام، التعـاون والتراضي في إطار منظم يهدف إلى خدمة المواطنين وا تمع على حد السواء [1] .

وإذا رجعنا إلى الواقع الجزائري نجد بأن الجزائر كدولة مستقلة لم يتجسد فيها مشروع ا تمع المدني كبقية الدول النامية ، إلا بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 ، وتم ذلك بالاعتراف الرسمـي بحـق إنـشاء الجمعيات ، بعد أن أجاز دستور فبراير 1989 التعددية الحزبية وحق إنشاء الجمعيات ، وهـذا مـا ورد بشكل واضح في قانون الجمعيات المعدل والمتمم رقم 90-31 الصادر في 04 ديسمبر 1990 المتعلـق بالجمعيات [2] .

ونظرا لأهمية جمعيات ا تمع المدني في حياتنا المعاصرة ، بالإضافة إلى تواجدها المكثـف بـسبب عددها الهائل ، وهي بذلك تشكل بمجملها شبكة هائلة من المنظمات والتجمعـات ، وبـسبب تنـوع اهتماماتا الرياضية ، العلمية ، الفنية و الاجتماعية ... الخ .

ونظرا لأن اختيارنا وقع على دراسة ظاهرة المعوقين في ولاية غرداية وعلاقتها بظاهرة ا تمع المدني الحديث النشأة في هذه المنطقة ، جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة ما مدى تكفل جمعيات ا تمع المدني

---

[1] - محمد ؛ محفوظ ، " نحو مجتمع أهلي عربي- إسلامي " ، **مجلة الكلمة** ، العدد 23 ، بيروت ، لبنان ، 1999 ، ص 39 .

[2]- المادة رقم 02 من قانون الجمعيات رقم 90-31 الصادر بتاريخ 17 جمادى الأولى عام 1411 هـ الموافق لـ 04 نوفمبر1990 م

المتواجدة بولاية غرداية ، وما مدى دورها في التكفل بمطالب ذوي الاحتياجات الخاصة - فئـة المعـوقين حركيا ، بحيث تمخض هذا البحث عن تساؤلات الإشكالية كالتالي :

1- ما هو دور جمعيات ا **تمع** المدني في **التكفل باحتياجات** المعوقين **حركيا ؟**

2- ماهي معوقات جمعيات ا **تمع** المدني **الخاصة بالمعوقين حركيا** في **ولاية غرداية ؟**

3- ما هو تقييم المعوقين **حركيا لأداء ونشاطات هذه الجمعيات ؟**

- المطلب الثالث : الفرضيـ ـ ـات .

من أجل اختبار الإشكالية المطروحة ، يتوجب على الباحث اقتراح فرضيات تكون بمثابة أجوبـة مؤقتة للتساؤلات المطروحة ، ولهذا فإنه يكون لزاما عليه اختيار فرضيات وفق شروط علميـة ومنهجيـة مضبوطة " فإحسان محمد الحسن " يقترح على الباحثين فيما يخص هذه المسألة اشتراط محددات معينـة لصحة الفرضية . يقول في هذا الشأن " ... يجب أن تكون الفرضية واضحة ، ومحددة و أن تكون قابلـة للفحص والتحقيق ، وأن تكون منسجمة ومترابطة وغير متناقضة ... " .[1]

وفي هذا السياق وبعد محاولات عديدة قمنا بوضع الفرضيات كالتالي :

✓ **الفرضية الأولـ ـى :**

تقوم جمعيات ا تمع المدني بدور فعال في التكفل باحتياجات المعوقين حركيا .

✓ **الفرضية الثانيـ ـة :**

تعاني جمعيات المعوقين حركيا في ولاية غرداية من نقص الإمكانيات المادية .

✓ **الفرضية الثالثـ ـة :**

يشعر المعوقون حركيا بالرضا نحو أداء ونشاطات هذه الجمعيات .

---

[1] - إحسان ؛ محمد الحسن ، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي** ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1994 ، ص 48 .

- المطلـب الرابـع : تحديـــد المفاهيـــم

1- ا تمــع المدنــــي : هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ، التي تملأ ا ال العام بـين الأسـرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة الـسلمية للتنوع والاختلاف وهو بالتالي مجمل التنظيمات التطوعية وغير الإرثية ، وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة ا زية في الحياة العامة [1]. في إطار هذه الدراسة استعملنا المفهوم " جمعيات ا تمـع المدني " باعتبار أن المتعارف عليه في الجزائر بأن غالبية مكونات ا تمع المدني أساسها الجمعيات (أحزاب ، نواد ... الخ)[2].

2- الـــدور : هو السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الإجتماعي مما يدل على أن هناك علاقة وثيقة بين الدور الإجتماعي والمركز الإجتماعي، فالمركز الإجتماعي للمجتمع المدني يحدد طبيعة الأعمال المتوقعة منه أو دوره الإجتماعي أي النشاطات التي يقوم ا بعدما شغل مركز التكفل بالمعوقين[3] .

3- المعوقــون حركيـــا : هو مفهوم يستخدم للإشارة إلى الفرد الذي يعاني من اضطراب بدني يعـوق عملية تعليمه ، أو نموه ، أو توافقه ، ويشير بصفة عامة إلى الأفراد المقعدين أو من يعانون من ضمور جسدي في الأعضاء أو مبتوري الأطراف[4] .

4- التكفـــل : يقال لغة : كفل ، يكفل ، وكفل بمعنى اهتم بمعيشة غيره أي ضمن الغير والتكافل هـو التضامن والكافل هو الضامن المعين ، والجمع : كفل ، وكذلك الكفيل[5] . لقد قمت بتوظيف هذا المفهـوم للدلالة على خدمة ورعاية احتياجات المعوقين في جميع ا الات الممكنة.

- ذوي الاحتياجات الخاصـــة : إن الطفل أو الشخص ذي الاحتياجات الخاصة هو الذي يختلف عن غيره في جانب أو أكثر من جوانب شخصيته أو جسمه ، حيث يبلغ هذا الاختلاف من الدرجة التي تشعر عنـدها الجماعة التي يعيش معها بأنه بحاجة إلى خدمات معينة ، تختلف عن تلك التي تقدم للأشخاص العاديين[7].

---

[1]- سعد الدين ؛ إبراهيم وآخرون ، **دور الجامعات ومراكز البحث** في **دعم ثقافة ا تمع المدني** ، دار الأمين بالاشتراك مع مركز ابن خلـدون للدراسـات ، مصر، ب ط ، 1997 ، ص 16 .

[2] - [6] مفهوم إجرائي

[3]- ميتشل ؛ دنكن ، **معجم علم الاجتماع** ، تر: إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1986 ، ص 177

[4]- عبد الرحمن ؛ سيد سليمان ، **معجم الإعاقة البدنية** ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، ط1 ، 2001 ، ص 231 .

[5]- يوسف ؛ شكري فرحات ، **معجم الطلاب** ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط5 ، 2003 ، ص 516 .

[7]- سهير ؛ كامل أحمد ، **سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، مصر ، ط2 ، 2002 ، ص 64 .

❑ المبحث الثاني : مجتمــ ــع الدراســ ــ ــة.

- المطلب الأول : نبذة تاريخية وجغرافية عن الولاية محل الدراسة (ا تمــ ـع الأصلي) .

تقع ولاية غرداية في مركز الجزء الشمالي للصحراء في منطقة تسمى بمنطقة الجنوب الشرقي للجزائر فقد نشأت بواسطة التقسيم الإداري لسنة 1984 ، بحيث استقلت عن ولاية الأغواط التي كانت تـضم منطقة غرداية بحيث تمتد على مسافة بقدر بـ 86.105 كلم^2 (كيلومتر مربع) [1] ، تحدها من الشمال ولاية الأغواط ومن الجنوب ولاية تمنراست ومن الشرق ولاية ورقلة ومن الجنوب الغـربي ولايـة أدرار وولاية البيض من الشمال الغربي[2] .

تتكون هذه الولاية من حوالي 13 بلدية وهي على التوالي : غرداية ، متليلي ، المنيعة ، بريان ، القـرارة، العطف ، بنورة ، ضاية بن ضحوة ، زلفانة ، سبسب ، حاسي الفحل ، المنصورة ، حاسي القارة [3] .

تشتهر ولاية غرداية بمناخها القاري الصحراوي فهو بارد شتاءا وحار وجاف صيفا تحتوي علـى عـدد لابأس به من الواحات وتقع أغلبها في أماكن تسمى " الشبكة " التي هي عبارة عن مجموعة صخرية صلدة تتخللها شعاب محصورة بينها بحيث تسيل فيها أودية وتمر أحيانا بسهول ضيقة المساحة كمـا تـشتهر بنخيلها الباسقة التي تنتج عدة أنواع من التمور ذات الجودة العالية كدقلة نور ، الغرس ، بنت خبالة ... إلخ و هي مصدر لرزق وقوت أغلب سكان الولاية ، فنجد عدد لابأس به من السكان يتوزعون على واحات مثل : متليلي ، القرارة ، زلفانة ، المنيعة ... إلخ

يسكن هذه الولاية خليط من العرب (الشعانبة، المذابيح، سـعيد أولاد زيـد ... إلخ)،والبربـر (الميزابيون) و القادمون من الولايات الأخرى ، حيت بلغ عدد سكا ا حسب آخر الإحصائيات حـوالي 326.090 نسمة.

يعيش أغلب سكا ا على التجارة ، الزراعة ، تربية المواشي ، وبعض الصناعات الخفيفة والمتوسـطة وتوجد ا منطقة صناعية بقارة الطعام ، بحيث يوجد ا أكبر مصنع هو مصنع " أنابيب " الـذي ينـتج أنابيب الغاز ،كما تعتبر هذه الولاية كمنطقة جذب سياحي بسبب طابعها العمراني المميز وتوفرها على

---

[1] - Direction générale du budget de la wilaya de Ghardaïa , **Monographie de la wilaya de Ghardaïa de l'année 2001** , sn° éd , Algérie , Septembre 2002 , p 05 .

[2]- لمزيد من التوضيحات أنظر للملحق رقم 08 في قائمة الملحقات (خريطة تبين موقع ولاية غرداية بين ولايات الوطن)

[3]- لمزيد من التوضيحات أنظر إلى الملحق رقم 07 في قائمة الملحقات (خريطة تبين التوزيع الإداري لبلديات ولاية غرداية) .

مرافق خدماتية وسياحية بالإضافة إلى اشتهارها بالصناعات التقليدية و إقامة مهرجانات وطنية كعيد الزربية بغرداية ، وعيد المهري بمتليلي ... إلخ ، كما أ ا تعتبر منطقة ربط ولايات الجنوب والشمال بسبب موقعها الجغرافي ومرور الطريق الوطني رقم 01 على أراضيها .

- المطلب الثاني : معطيات حول مجتمع الإعاقة بولايــة غردايــة .

بالرغم من نقص المرافق الاجتماعية الخاصة بالمعوقين من مصحات إستـشفائية متخصـصة ، نـواد ، ورشات عمل ... إلخ ، بحيث لا نجد أي مركز متخصص في التكوين والتأهيل المهنيين للمعوقين مقارنـة بولايات أخرى ، أما فيما يخص المدارس الموجهة لصغار المعوقين فإننا نجد عدد لابأس به من هذه الأخـيرة الموزعة على تراب الولاية كالتالي :

الجدول رقم (1) : يبين توزيع مدارس صغار المعوقين على مستوى بلديات ولاية غردايـة

اسم المدرســة	مقــر تواجدهــا (البلديــة)	طابعهــــا
1- مدرسة صغار الصــــم	متليلــــــي	عموميــــــة
2- مدرسة المتخلفين ذهنيــا	ضاية بن ضحوة	عموميــــــة
3- مدرسة المتخلفين ذهنيــا	المنيعــــة	عموميــــــة
4- مدرسة المتخلفين ذهنيــا	غردايــــة	خاصة (تابعة لجمعية)
5- مدرسة المعوقين حركيــا	بريــــان	خاصة (تابعة لجمعية)
6- مدرسة المتخلفين ذهنيــا	بني يزقــن	خاصة (تابعة لجمعية)
7- مدرسة المتخلفين ذهنيــا	متليلــــي	خاصة (تابعة لجمعية)
8- مدرسة المتخلفين ذهنيــا	العطــــف	خاصة (تابعة لجمعية)
9- مدرسة المتخلفين ذهنيــا	القــــرارة	خاصة (تابعة لجمعية)

المصـــدر: معلومات محصل عليها عن طريق مقابلة مع السيد : " مالكي الطاهر " رئيس مصلحة الخدمات الاجتماعية بمديرية النـشاط الاجتماعي بولاية غرداية في : 2005/01/13 .

مع العلم بأن هذه المدارس تقوم بتدريس التلاميذ المعوقون وفقا لبرامج خاصة م لغاية الطور الأول فقط (من السنة الأولى إلى السنة السادسة) [1].

وفيما يخص عدد المعوقين وتوزيعهم على مستوى الولاية فقد بلغ 6152 معوق ومعوقة كالتالي :

الجدول رقم (02) : يبين توزيع الفئة المعوقة حسب بلديات الولاية لشهر جانفي 2005 .

البلديـــات	المعوقـــون					مجمـــوع المعوقيـــن
	حركيـــا	عقليـــا	المكفوفون	الصـــم والبكم	متعددي الإعاقـــة	
غردايـــــة	612	398	208	112	20	1350
المنيعـــــة	208	274	129	74	09	694
الضايـــــة	71	52	11	19	01	154
بريــــــان	224	215	176	39	10	664
متليلــــي	381	343	122	87	10	943
القـــرارة	347	287	206	79	17	936
العطـــف	75	63	34	51	25	248
زلفانـــــة	41	17	12	14	00	84
سبسـب	18	15	02	11	01	47
بنـــورة	285	165	65	55	08	578
حاسي الفحل	10	09	02	04	00	25
حاسي القارة	133	81	66	79	08	367
المنصـــورة	16	22	02	22	00	62
المجاميـــع	2421	1941	1035	646	109	6152

المصـــدر : التقرير الشهري الصادر عن مديرية النشاط الإجتماعي بولاية غرداية لشهر جانفي 2005 ، ص 11 .

---

[1]- لمزيد من التوضيحات ، أنظر الملحق رقم 06 في قائمة الملحقات(خريطة تبين توزيع مدارس تعليم صغار المعوقين في الولاية) ، هذه الخريطة نقلا عن مطبوعة **الندوة الولائية للحركة الجمعوية** من تنظيم مديرية النشاط الإجتماعي ، بالتعاون مع وزارة العمل والتضامن الإجتماعي بتاريخ : 30 ديسمبير 2001 بولايــة غرداية .

- المطلب الثالث : الدراسات الاستطلاعية للميدان المـدروس .

ما إن وضعت الفكرة المبدئية لمشروع البحث ، والتي تعتبر كفكرة انطلاقة أولية ، ثم بعد ذلك قمت بوضع ملامح الأولى لمجتمع البحث والذي تمثل في جمعيات المعوقين حركيا وكان الميدان المختار للتأكد من هذه الظاهرة هو ميدان ولاية غرداية ، بحيث قمت بعدة زيارات لهذا الميدان بغية الاستطلاع والتقصي ،وقد شملت زياراتي مدرسة صغار الصم بمتليلي ، بحيث مكنتني من الاتصال بالسيد " حسيني لحسن " المكلـف بالأمور البيداغوجية لهذه المدرسة ، وبعد عدة جلسات معه تمكنت من اكتساب معلومات مستفيضة حول عالم الإعاقة والمعوقين خصوصا في ولاية غرداية كما أنه دعمني بالمراجع العلميـة الموجـودة في حوزتـه بالإضافة إلى كل ذلك ساعدني بنصائحه وتشجيعه بالمثابرة في العمل ثم بعد ذلك تمكنت من مقابلة الـسيد "مالكي الطاهر " رئيس مكتب الخدمات الاجتماعية بمديرية النشاط الاجتماعي بولاية غردايـة ، والـذي أمدني هو الآخر بمعلومات مستفيضة عن المعوقين بالولاية وزودني بالإحصائيات والمطبوعات المتوفرة لـدى مصلحته ، كما أنه سهل لي الاتصال بمكتب الجمعيات في مديرية الشؤون العامة والتنظيم بالولاية حيـث تحصلت منها على قائمة جمعيات المعوقين المعتمدة لديها ، وهكذا بدأت رحلة البحث عن الجمعيات بحيث تم لي أخيرا مقابلة رؤسائها بحيث وجدت عندهم استعدادا تاما للتعاون في إنجاز هذا البحث ، فقد أمدوني بمعلومات جيدة كما عبروا لي عن مدى سرورهم وسعادتهم وذلك لأن هذه الدراسة حسبهم هـي الأولى من نوعها والتي تناولت قضية المعوقين في الولاية ، كما توفرت لي فرصة المشاركة في المخيم الصيفي الذي أقامته جمعية " نادي الصابرين لرياضة المعوقين بمتليلي " التي يرأسها السيد بن سانية محمد بن سليمان الذي وجه لي دعوة رسمية للانضمام لهذا المخيم الذي احتضنته مدينة مرسى الحجاج بولاية وهران مـن 09 إلى 22 أوت 2004 بحيث تمكنت من إعداد استمارة استبيان موجهة للمعوقين واستمارة مقابلـة موجهـة لرئيس هذا النادي ، كما أن هذه العملية مكنتني من تعديل هاتين الأداتين فيما بعد حيـث توصـلت إلى تطبيق تقنية " الملاحظة بالمشاركة " والتي تعتبر تقنية من تقنيات المنهج الأنتربولوجي ، بحيـث اكتـسبت معلومات دقيقة حول سلوك المعوقين نظرتهم للحياة ، للجمعيات ، لأسرهم و للمجتمع ... إلخ .

كذلك أشير إلى أن إتصالي بالسيد أولاد العيد صالح رئيس " جمعية الأمل للمعوقين بمتليلي " مكنني من اكتساب معارف و معلومات قيمة عن واقع الإعاقة والمعوقين خاصة في مدينة متليلي ، إن هذه التجربة وفرت لي مادة خام ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة على أكمل وجه .

- **المطلب الرابع : وصف الجمعيات المختـارة للدراسـ ـة .**

كما ذكرنا سابقا فإنه من بين 14 جمعية للمعوقين حركيا والتي هي جزء من 24 جمعية ذات طابع اجتماعي ، متخصصة في خدمة المعوقين ، مع العلم بأن جمعيات المعوقين ذات الطابع الرياضـي (أو مـا تسمى بالنوادي الرياضية لرياضة المعوقين) لم تحصى كجمعيات مع الجمعيات 24 المـذكورة [1] ، وإنمـا أحصيت من طرف المصالح الرياضية كبقية الجمعيات الرياضية للأصحاء حسب المعلومات التي استقيتها من طرف مكتب الجمعيات بالولاية ، وفيما يلي نبذة مختصرة عن الجمعيات الثلاث .

أ- جمعية بني يسقن للمعوقيـن : (جمعيـة ولائيـة)

تم اعتماد هذه الجمعية بقرار صادر عن مكتب الجمعيات بالولايـة رقـم : 96/027 بتـاريخ : 1996/06/30 ، تتكون الجمعية من أعضاء ورئيس ، للجمعية قانون داخلي وقانون أساسـي ، ظهـر نشاطها الحقيقي منذ 08 سنوات هذه الجمعية عضو في فيدرالية المعوقين حركيا بن عكنون ، تتم بجميـع أصناف المعوقين العدد الإجمالي للأشخاص المعوقين حركيا المنخرطين ا هو 113 فرد ، منهم 68 ذكر و 45 أنثى ، للجمعية مقر صغير بالقرب من سوق بني يسقن ، تعتبر هذه الجمعية متعددة الاهتمامات ،كما تتوفر على صندوق بريد خاص ا ، هاتف ، فاكس ، بريد إلكتروني ، بالإضافة إلى مجلة تصدر كـل 06 أشهر تسمى مجلة الأمل ، فهي تملك كمبيوتر ، تلفزيون بالإضافة إلى ورشة للصناعات التقليدية ، للجمعية علاقات مع هيئات أخرى بحيث شاركت في عدة مؤتمرات وفعاليات وطنية ، كما أ ا تحرص دائما علـى توثيق أعمالها وجلساتا و إصدارها في مطبوعات ، يلاحظ على هذه الجمعية قوة التنظـيم ، ومـشاركة العنصر النسوي في التسيير .

ب- جمعية المعوقين حركيا لدائرة متليلـي : (جمعية يمتد نشاطها على مدى الدائـرة)

تم اعتماد هذه الجمعية وفق قرار صادر عن مكتب الجمعيات بالولاية تحت رقم : 89/332 بتاريخ : 1989/07/09 ، تعتبر هذه الجمعية من أقدم الجمعيات على مستوى الولاية ، وهي تنشط من حـوالي 13 سنة ، تتكون من أعضاء ورئيس ، لديها قانون أساسي وقانون داخلي ،كانت هذه الجمعيـة عـضو منخرط في المنظمة الوطنية للمعوقين حركيا سابقا ، والتي عوضت حاليا بأكثر من فيدرالية وهي الآن تضم بين صفوفها حوالي 150 منخرط منهم 100 ذكر و 50 أنثى ، عانت هذه الجمعية ولازالت تعاني مـن غياب مقر ، رغم وجود وعود رسمية بمنح هذه الجمعية مقر دائم (وفقا لوثائق متوفرة لدينا) ، للجمعية

---

[1] - أنظر للملحق رقم 05 في قائمة الملحقات .

قطعة أرض معتبرة في مدينة زلفانة المعروفة بحمامها المعدني ، من أجل إنجاز مركز خاص بالمعوقين هنـاك ، سعت الجمعية لإقامة مشاريع مصغرة لفائدة المعوقين والمعوقات لكن كلها باءت بالفشل نظـرا لغيـاب التمويل . للجمعية صندوق بريد ، هاتف ، فاكس ، وقد عرفت في المدة الأخيرة بعض الصعوبات بسبب غياب التمويل ، المقر و تجديد جمعياتا العامة ... إلخ .

جـ - جمعية المعوقين لبلدية العطـف (جمعية يقتصر نشاطها على إمتداد بلديـة)

تم إعتماد هذه الجمعية وفق قرار صادر عن مكتب الجمعيات بالولاية تحت رقم : 28/135 بتاريخ : 1995/06/10 ، تم تجديد إعتماد مكتب الجمعية بعد جمود لمدة معينة وذلك سنة 2002 ، وهي الآن تسير من طرف أحد الشبان الذي يشغل منصب الرئيس ، يساعده أعضاء المكتب ، للجمعية قانون داخلي و أساسي ، بعد أن بدأت نشاطها الفعلي منذ تجديد المكتب أي بعد سنتين فقط ، تحصلت مؤخرا على مقر متواضع من طرف بلدية العطف ، ليس لديها ممتلكات أو تجهيزات تذكر ، أعضائها واثقون من النجـاح بسبب عزيمتهم وبسبب الوعود التي تلقوها من طرف ذوي البر والإحسان بدعم جمعيتهم ومؤازرتا ، يقول رئيسها الجديد بأن لديه برنامج طموح من أجل ترقية الأشخاص المعوقين في بلدية العطف والتعاون مع بقية الجمعيات التي تنشط على إمتداد الولاية .

❑ المبحث الثالث : تقنيـ ـ ـات البحـ ـ ـث .

- المطلـ ـب الأول : المنهج المتبع في الدراسـ ـة .

مما لا شك فيه أنه بعد تحديد الموضوع محل الدراسة وبعد رسم معالمه ضمن أطر منهجية صـ ـارمة بغية الإحاطة بالظاهرة المستهدفة بالدراسة السوسيولوجية ، يجد الباحث بأنه مطالب باختيار منهج ملائـ ـم لدراسته بحيث يكون على صلة بالظاهرة المدروسة وعلى الرغم من ذلك فإنه كثيرا ما تعترضه صـ ـعوبات لتحديد وتعريف هذا المنهج ، وهذا أمر معروف عند المدارس والتيارات السوسيولوجية المختلفة التي تأثرت بإنجازات العلوم التجريبية في القرن 19 والتي كانت تعتمد على الوسائل والأدوات الإحصائية من أجـ ـل دراسة الظواهر الإجتماعية بطرق جد دقيقة علميا وسوسيولوجيا [1] .

ولهذا فإن الظاهرة الموجودة بين أيدينا (وهي ظاهرة ا تمع المدني وعلاقتها بظاهرة المعوقين حركيا) قد تم تكميمها وذلك بواسطة استعمال أداة " الاستمارة " لجمع البيانات ميدانيا ، إذن يمكن القول بـ ـأن المنهج الذي اتبعناه في هذه الدراسة هو المنهج الكمي والذي يعرف " ... بأنه يظهر مـ ـن خـ ـلال جمـ ـع المعطيات والبيانات بالاستمارة ، وتفريغها في جداول إحصائية تساعدنا على التفـ ـسير والتحليـ ـل أكثـ ـر وتضمن بذلك جزءا ولو يسيرا من الفصل المنهجي والقطيعة الإبستمولوجية بين الأنا والموضـ ـوع ... " [2] ، بينما يرى موريس أنجرز " ... بأنه يهدف إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة وقد تكون هذه الدراسة من الطراز الترتيبي مثل " أكثر أو أقل من " أو عددية باستعمال الحساب ، وكذلك حينمـ ـا يـ ـتم اسـ ـتعمال المؤشرات ، النسب ، المتوسطات ، أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة ... " [3] .

أما فيما يخص الجانب النظري بصفة عامة فقد استعنا بأسلوب التحليل الوصفي لكل من ظـ ـاهرتي ا تمع المدني والمعوقين وهو " ... ذلك المنهج الذي يساهم في الوصول إلى المعرفـ ـة الدقيقـ ـة والتفـ ـصيلية لعناصر المشكلة ، أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفصل و أدق ، ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتا ... " [4] .

---

[1] - Jean -Claude ; COMBESSIE **, la méthode en sociologie** , Casbah éditions , Alger , sn° éd , 1998 , p 03 .

[2] - Raymond ; BOUDON , **les méthodes en sociologie** , PUF , Paris , France , sn° éd , 1988 , p 31 .

[3] - Maurice ; ANGERS , **Op-cite** , p 60 .

[4] - أحمد ؛ حسين الرفاعي ، **مناهج البحث العلمي : تطبيقات إدارية و اقتصادية** ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 1996 ، ص 122 .

لقد سعينا للتعمق في دراسة هاتين الظاهرتين بالاقتراب منهما سوسيولوجيا ، تاريخيا ، سيكولوجيا و قانونيا ... إلخ وهذا ما توضحه المباحث والمطالب الموجودة في الجانب النظري .

- المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في البحـــث .

كما ذكرنا سابقا فإن طبيعة الموضوع والظاهرة المراد دراستها في حدود ميدان ما ، هذه العوامـل كلها هي التي تؤدي بنا إلى إتباع منهج معين وبالتالي استعمال تقنيات ملائمة لدراسة الظاهرة المراد التأكد منها ، ومن خلال هذه الظاهرة استعنا بـ 03 تقنيات لجمع المعطيات وهي :

1- الملاحظـة بالمشاركـــة :

استعملت هذه التقنية عندما شاركت في المخيم الصيفي الذي نظم من طرف " نادي الـصابرين لرياضة المعوقين بمتليلي " والذي أقيم على تراب مدينة مرسى الحجاج بمدينة وهران من 09 إلى 22 أوت 2004 بحيث تقربنا أكثر من الأشخاص المعوقين وذلك بالانخراط في خدمتهم مثل : نقلهم ، إطعـامهم ، أخذهم إلى الشاطئ للاستجمام ومساعدتم للإيواء إلى فراش النوم ... إلخ وكل ذلك من أجل نيل ثقتهم ، وهكذا استطعت أن أحصل على معلومات دقيقة حول حياتم الشخصية وحول انطباعهم عـن الجمعيـة ومسيروها ورأيهم في المخيم ومشاركتهم في هذه الجمعيات ... إلخ ، كما تمكنت من ملاحظـة طبيعـة العلاقة بين الأشخاص المعوقين ومسئولي جمعيتهم وعلاقتهم بالأشخاص الأصحاء الذين جـاءوا للمخـيم معهم بغية الاستجمام وخدمة المعوقين في آن واحد ، بحيث تم تسجيل الإيجابيات والنقـائص الموجـودة كذلك تيأت لي فرصة طرح أسئلة خاصة باستمارة الاستبيان الموجهة للمعوقين و إستمارة المقابلة الموجهة للرؤساء ، بغية تعديلها وإثراء محتواها لاحقا ، وفي هذا الإطار تعرف الملاحظة بالمشاركة على " ... أ ـا حالة يشارك فيها الملاحِظ أو الملاحِظة في حياة الأشخاص الموجودين تحت الملاحظة ... " [1] .

2- الاستمـــــارة :

كذلك إاستعنا في بحثنا هذا بشكل رئيسي بتقنية الاستمارة والتي يرى فيها بعض البـاحثين بأ ـا وسيلة رئيسية للاتصال بين الباحث والمبحوث والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة ، تخص المشاكل الـتي يراد من الباحث معالجتها [2].

[1] -Maurice ; ANGERS , **Op- cite** , p 130 .
[2] - Madeleine ; GRAWITZ , **Méthodes des sciences sociales** , Paris , France , Dalloz 5 ème éd , 1981 , p 732 .

بينما يعرفها عبد الباقي زيدان " ... بأ ا أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع البيانـات الأولية عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة ، والمعدة مقدما وهذه الأخيرة منها ماهي أسئلة مفتوحة ومنها ماهي مغلقة ... " [1] .

غير أنه يجدر بنا أن نذكر بأننا استعملنا أداتين إثنتين ، متفرعتين عن تقنية الاسـتمارة وهمـا : " إستمارة المقابلة " موجهة خصيصا لرؤساء الجمعيات الثلاث التي وقع عليها الاختيار من أجل معرفـة مـا مدى إنجازاتا لصالح فئة المعوقين المنخرطين ا ، و " إستمارة إستبيان " موجهة للأشخاص المعوقين حركيا لمعرفة انطباعاتم و آرائهم عن هذه الجمعيات التي تمثلهم وكان الهدف الرئيسي من استعمال هاتين الاداتين هو مقارنة أجوبة رؤساء الجمعيات المدروسة بإجابات الأشخاص المعوقين عن الموضوع محـل الدراسـة * بحيث أننا صممنا الأداتين كمايلي :

2-1/ استمارة المقابلـة : حيث وجهت لرؤساء جمعيات المعوقين حركيا الثلاثة ، الممثلة بمجتمع جمعيات المعوقين حركيا بالولاية بحيث اشتملت على 38 سؤالا موزعة على 04 محاور وهي محور خاص بالبيانات الشخصية لرئيس الجمعية ، المحور الثاني متعلق بالبيانات العامة عن الجمعية ، المحور الثالث متعلـق بـدور الجمعية في التكفل بالمعوقين والمحور الرابع يدور حول المعوقات التي تواجهها الجمعية .

- وتعرف الاستمارة بالمقابلة على " ... أ ا تتم عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتـسجيل الإجابـات وهذا يتطلب من الباحث وقتا وتدخلا أكثر .. " [2] .

2-2/ استمارة الاستبيـان : وهي تقنية وجهناها للأشخاص المعوقين حركيا وقد احتـوت علـى 35 سؤالا موزعة هي الأخرى على 04 محاور رئيسية وهي : المحور الأول خاص بالبيانات الشخصية للشخص المبحوث ، المحور الثاني مخصص لرأي المبحوث في الدور الذي تلعبه جمعيات ا تمع المدني ،أما المحور الثالث فيدور حول رأي المبحوث في ما مدى تكفل جمعيته به وببقية الأعضاء من المعوقين ، أما المحـور الرابـع والأخير فقد اشتمل على أسئلة لمعرفة رأي المبحوث في أهم المعوقات التي تعاني منها جمعيته .

وتعرف إستمارة الاستبيان ، أو كما تسمى باستمارة الملأ الذاتي بحيث تتمثـل في " ... توزيـع الاستمارات على المبحوثين ليقوموا بملئها ، وتتطلب هذه العملية من المبحوث أن يبذل مجهودا كبيرا ، لأنه يجب عليه قراءة الأسئلة وفهمها وتحضير الإجابة عنها ... " [3] .

[1] - عبد الباقي ؛ زيدان ، **قواعد البحث الاجتماعي** ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1974 ، ص 180 .

* - لمزيد من التوضيحات أنظر للملحقين رقم 01 و 02 في قائمة الملحقات .

[2] - Maurice ; ANGERS , **Op-cite** , p 148 .

[3] - **Ibid** , p 148 .

- المطلب الثالث : عينة البحث وخصائصهـا .

بعد اختيارنا وتحديدنا للموضوع المراد دراسته وبعد تحديد معالم المجتمع المدروس والانتهاء من بنـاء الإشكالية و تحديد فرضياتنا جاء دور العينة الممثلة للمجتمع المدروس ، وهي مرحلة مهمة بدونها لا يمكـن مواصلة سيرورة البحث ، وبإهمالها نكون قد أوقعنا أنفسنا في مشكل عويص يقول " ث. كـابلوف " في هذا الشأن : " ... إن المشكلة الرئيسية التقنية ، التي يتوجب على الباحث مواجهتها خارج إطار تحـضير الأدوات خلال مرحلة بلورة مشروع بحثه ، هي وضع طريقة إجرائية ملائمة للمعاينة ... " [1] ، ولهذا كان لزاما علينا اختيار العينة الممثلة لمجتمع الدراسة بدقة ، مع العلم بأن هناك عدد لابأس بـه مـن الأفـراد و الجمعيات النشطة ، لهدا فإننا احتجنا لعينة تمثيلية لمجتمع الدراسة هذا ربحا للوقت وللتكاليف في آن واحد [2].

حيث توقف اختيارنا لهذه العينة على عاملين رئيسيين هما :

أ-العينة الممثلة لجمعيات المعوقين حركيا .

ب- العينة الممثلة للأشخاص المعوقين ضمن الجمعيات المختارة وفقا لمتغيري السن والجـنس كما يلي :

1-العينة المتعلقة بالجمعيات المدروســة :

بعد أن تحصلنا على قائمة بعدد جمعيات المعوقين حركيا المعتمدة رسميا لدى مكتـب الجمعيـات بالولاية ، والتي بلغت 14 جمعية للمعوقين حركيا من بين 24 جمعية تشمل كل فئات المعوقين ، وقد وقع اختيارنا على العينة القصدية ، وهي تنتمي لعائلة العينات الغير احتمالية ، وتعرف بأنها " ... العينـة الـتي يتعمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل ، فالباحـث في هذه الحالة قد يختار مناطق محددة تتميز بخصائص ومزايا إحصائية تمثيلية للمجتمع ، وهذه تعطي نتـائج أقرب ما تكون إلى النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث بمسح المجتمع كله ... "[3] .

نشير بأن الجمعيات المختارة اختيرت وفق المجال الجغرافي العمراني (جمعية ذات طابع ولائي + جمعية ذات إمتداد دائرة إدارية + جمعية ذات إمتداد بلدي) .

---

[1]- ثيودور ؛ كابلوف ، **البحث السوسيولوجي** ، تر: نجاة عياش ، دار الفكر الجديد ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1979 ، ص 189 .

[2]- محمد ؛ مسلم ، **منهجية البحث العلمي** ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، ط2 ، 2004 ، ص 33 .

[3]-فاطمة ؛ عوض صابر – ميرفت ؛ علي خفاجة ، **أسس ومبادئ البحث العلمي** ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، ط 1، 2002 ، ص 196

2- العينة المتعلقة بالأشخاص المعوقين في كل جمعيــة :

حالما وقع اختيارنا على 03 جمعيات ، والتي راعينا فيها تمثيلها الشامل تمع الدراسة بمعنى جمعيـة تنشط على امتداد الولاية وأخرى على امتداد دائرة والأخرى تنشط على امتداد بلدية ثم بعد ذلك طلبنا من رؤساء هذه الجمعيات إمدادنا بالإحصائيات الخاصة بالمنخرطين حسب السن والجنس وبعد مشاورات مع الأستاذ المشرف وقع اختيارنا لدراسة فئة الأشخاص المعوقين داخل هذه الجمعيات للإجابة عـن أسـئلة " استمارة الاستبيان " الموجهة إليهم أساسا ، بحيث وقع اختيارنا على " العينة الطبقية " والتي يتم من خلالها "... تقسيم مجتمع البحث إلى مجموعات متجانسة ، وتحتوي كل منها على أفراد متشا ي الخصائص ، مثل تقسيم مجتمع البحث إلى مجموعتين : مجموعة (أ) للذكور ، ومجموعة (ب) للإناث ولكي نحصل على عينة تمثل هذا ا تمع بالنسبة لهذه الخاصية ، أي النوع (ذكور و إناث) ، لابد أن يتم الاختيار العشوائي للعينة في كلا ا موعتين ، وإذا لزم الأمر يمكن مراعاة نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث في ا تمـع الأصـلي للبحث ..."[1] .

نشير هنا أيضا أننا وقع إختيارنا على سحب ما نسبته 20 % من كل عينة حسب متغير الجـنس فكانت كالآتي :

أ- جمعية بني يسقن للمعوقين حركيا :

وتشتمل على (68 ذكر + 45 أنثى) = 113 منخرط ومنخرطة بمعنى :

68 × 20 % = 13.6 ≈ 14 إستمارة موجهة للذكور .

45 × 20 % = 09 استمارات موجهة للإناث .

- فا موع الإجمالي للاستمارات الموزعة على المنخرطين في هذه الجمعية هو : 23 إستمارة .

ب- جمعية متليلي للمعوقين حركيا :

وتشتمل على (100 ذكر + 50 أنثى) = 150 منخرط ومنخرطة بمعنى :

- 100 × 20 % = 20 إستمارة موجهة للذكور .
- 50 × 20 % = 10 استمارات موجهة للإناث .

---

[1]- لويس ؛ كوهين – لورانس ؛ مانيون ، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية** ، تر: كوثر حسين كوجك ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1990 ، ص 129 .

إذن فا موع الإجمالي للاستمارات الموزعة على المنخرطين ذه الجمعية هو : 30 إستمارة .

3- جمعية العطف للمعوقين حركيا :

وتشتمل على (68 ذكر + 27 أنثى) = 95 منخرط ومنخرطة ، بمعنى :

- 68 × 20 % = 13.6 ≈ 14 إستمارة موجهة للذكور .
- 27 × 20 % = 5.4 ≈ 05 استمارات موجهة للإناث .

فا موع الإجمالي للاستمارات الموزعة على المنخرطين ذه الجمعية هو : 19 إستمارة

الجدول رقم (03) : يبين توزيع المبحوثين حسب السن و الجنس.

اسم الجمعيـة	الجنـ ـس	طـول الفئة (بالسنوات)	عـدد الاستمارات
جمعيـة المعوقيـن حركيا لـبني يسقن	**ذكـ ـ ـ ـور** - أكبرهم مولود سنة 1909 / يبلغ 96 سنـ ـة - أصغرهم مولود سنـ ـ ـة 2001 يبلغ 04 سنـ ـ ـوات	94 ـــــ 96 84 ـــــ 93 74 ـــــ 83 54 ـــــ 63 44 ـــــ 53 34 ـــــ 43 24 ـــــ 33 14 ـــــ 23 04 ـــــ 13	01 01 01 01 02 02 02 02 02
			14
	إنـ ـ ـ ـاث - أكبرهن مولودة سنة 1908 / تبلغ 97 سنـ ـ ـة - أصغرهن مولودة سنة 1996 / تبلغ 09 سنـ ـوات	89 ـــــ 98 79 ـــــ 88 69 ـــــ 78 59 ـــــ 68 49 ـــــ 58 39 ـــــ 48 29 ـــــ 38 19 ـــــ 28 09 ـــــ 18	01 01 01 01 01 01 01 01 01
			09

جمعيــة المعوقيـ ـ ـن حركيـا لدائـ ـرة متليلـ ـ ـ ـ ـي	**زكـ ـ ـ ـور** - أكبرهم مولود سنة 1926 / يبلغ 79 سنة . - أصغرهم مولود سنة 2001/ يبلغ 04 سنوات	79 ــــــــ 74 73 ــــــــ 64 63 ــــــــ 54 53 ــــــــ 44 43 ــــــــ 34 33 ــــــــ 24 23 ــــــــ 14 13 ــــــــ 04	02 02 02 02 03 03 03 03 **20**
	إنـ ـ ـ ـ ـاث - أكبرهن مولودة سنة 1932/ تبلغ 73 سنـة - أصغرهن مولودة سنة 2000/ تبلـغ 05 سنوات	73 ــــــــ 65 64 ــــــــ 55 54 ــــــــ 45 44 ــــــــ 35 34 ــــــــ 25 24 ــــــــ 15 14 ــــــــ 05	01 01 01 01 02 02 02 **10**
جمعيــة المعوقيـ ـ ـن حركيـا لبلديـ ـة العطـ ـ ـ ـف	**زكـ ـ ـ ـ ـور** - أكبرهم مولود سنة 1927/ يبلغ 78 سنة . - أصغرهم مولود سنـة 1999 يبلـغ 06 سنوات	78 ــــــــ 76 75 ــــــــ 66 65 ــــــــ 56 55 ــــــــ 46 45 ــــــــ 36 35 ــــــــ 26 25 ــــــــ 16 15 ــــــــ 06	01 01 02 02 02 02 02 02 **14**
	إنـ ـ ـ ـاث - أكبرهم مولودة سنة 1942/ تبلغ 63 سنة - أصغرهم مولودة سنة 1990/ تبلـغ 15 سنـة	63 ــــــــ 55 54 ــــــــ 45 44 ــــــــ 35 34 ــــــــ 25 24 ــــــــ 15	01 01 01 01 01 **05**
ا موع الكلـي للاستمارات			**72 إستمارة**

- المطلب الرابع : مجـالات الدراسـ ـة.

نظرا لأن الموضوع الذي اخترناه لدراسة مدى دور ا تمع المدني و أثره على المعوقين حركيا بولايـة غرداية ، فإن هذه الدراسة عينت بمجال عالم المعوقين في هذه الولاية الجنوبية بحيث أن هذا ا ال هـو ذو بعدين زماني ومكاني كالآتي :

1- ا ـال المكانـي للدراسـ ـة :

كما أسلفنا فإن هذه الدراسة تمت في ولاية غرداية باعتبارها المكان الجغرافي والطبيعي الذي تم اختياره ، كما أنه ضمن هذه الولاية وقع إختيارنا على دراسة 03 جمعيات للمعوقين حركيا من بين 24 جمعيـة معتمدة متعددة الاهتمامات من جمعيات لأولياء المعوقين ،وللمتخلفين ذهنيا ، والمكفوفين والصم الـبكم ، بحيث نجد من بينها 14 جمعية خاصة بالمعوقين حركيا .

ونظرا لاستعانتنا بالعينة القصدية لاختيار جمعيات المعوقين من أجل تمثيل جيد ا تمع الدراسة و ذا فقد اخترنا جمعية ولائية للمعوقين حركيا هي : جمعية المعوقين بني يسقن التي يرأسها السيد باحريز عمـر، وجمعية تمثل دائرة وهي جمعية المعوقين حركيا " لدائرة متليلي " التي يرأسها السيد هيبة الشيخ ، بينما اخترنا أيضا جمعية تمثل بلدية ، وهي جمعية المعوقين حركيا لبلدية العطف برئاسة السيد " ون علي أحمد "[1].

2- ا ـال الزمانـي للدراسـ ـة :

بعد أن قمنا بإجراء دراسة استطلاعية للمكان المدروس وبعد إجراء مقابلات مع رؤسـاء جمعيـات ومراكز المعوقين بالولاية وبعد جمع المعلومات اللازمة مع توزيع استمارات أولية تجريبية ، وبعـد تحديـد وضبط الموضوع وفق الشروط المنهجية اللازمة وتحديد إشكالية وفرضيات البحث وتحديد العينة ، تم أخيرا ضبط أدوات جمع البيانات من استمارات ومقابلات تم إجراء 03 مقابلات مع رؤساء الجمعيات الـثلاث المذكورة آنفا وتوزيع الاستمارات على المعوقين والمعوقات محل الدراسة ، وقد استغرق هذا العمـل 04 أسابيع من شهر ديسمبر ، ثم قمنا باسترجاع هذه الاستمارات وجمعها بشكل منتظم ومقبول .

[1]- لمزيد من التوضيحات ، أنظر الملحق رقم 05 في قائمة الملحقات.

- المطلب الخامس : صعوبـــات البحـــــث.

مما لا شك فيه استحالة عدم تعرض أي باحث عند شروعه في أي دراسة كانـت لمجموعـة مـن الصعوبات والعراقيل ، و يعود ذلك أساسا لأن سيرورة البحث هي عبارة عن مغامرة في عالم المجهـول ؛ ولأن علم الاجتماع (السوسيولوجيا) قد عرف هو الآخر صعوبات كبيرة من أجل الاعتراف به كعلم قائم بحد ذاته ضمن عائلة العلوم الاجتماعية [1] ، و لهذا يمكننا أن نلخص في نهاية هذا المطاف العلمي أبرز العراقيل والمشاكل التي واجهتنا وهي كالآتي :

1- عانينا من تضييع وقت كبير بفعل تأخر مركز CERIST للموافقة على موضوعنا إلا بعد جهـد جهيد .

2- كذلك فإن تخلي أحد الأساتذة المشرفين عنا بدون سابق إشعار ، ساهم أيضا في إضاعة وقتنا .

3- بعد اتفاقنا مع المشرف الجديد على قيامنا بالبحث في موضوع : "المجتمع المدني ودوره في إرساء ثقافة اللاعنف " وبعد اختيارنا "للجمعية الوطنية لثقافة اللاعنف في المؤسسات التربوية " من أجل إقامة دراسـتنا الميدانية لاحظنا بعد حوالي شهرين من بداية تعارفنا مع رئيستها تهربها وتنصلها عن التعاون معنا لاعتبارات لا نزال نجهل أسبابها لحد الساعة ، و هذا أيضا زاد من تأخيرنا لإنجاز هذا البحث في الوقت المحدد .

4- بعد أن غيرنا موضوع بحثنا اصدمنا بالظروف غير المعقولة واللاإنسانية الموجودة في الحي الجـامعي - حيدرة وسط – التي دفعتنا لتركه وبالتالي إنجاز عملنا هذا انطلاقا من مقر سكنانا وهذا ما حرمنا إمكانيـة الاتصال والتواصل بالأستاذ المشرف بشكل عاد ومستمر بحيث اكتفينا بمراسلته عن بعد .

5- وجدنا أيضا صعوبات كبيرة في التعامل مع المكتبات خاصة المكتبة الجامعية ببوزريعة مما دفعنا للبحـث عن مصادر أخرى بحيث كلفنا هذا مصاريف مالية باهضة وجهود مضاعفة .

6-كما تلقينا صعوبات كبيرة فيما يخص الاتصال بمسؤولين سامين في عدة هيئات كـوزارة الداخليـة ، التضامن ، فيدرالية المعوقين حركيا ... إلخ .

7-كذلك تفاجئنا بوجود ونقص تضارب فادح في الإحصائيات المتعلقة بموضوعنا مما دفعنا للاستعانة ببعض الإحصائيات الموجودة غير الرسمية .

8-فشلنا في الحصول على دليل الجمعيات الصادر عن وزارة الداخلية رغم إلحاحنا على ذلك مرارا وتكرارا

9-كما عانينا أيضا من نقص المراجع باللغة الفرنسية ، اللهم إلا نسبة محدودة جدا .

---

[1] - Pierre ; BOURDIEU - J.C ; CHAMBORDON- J.C ; PASSERON , **Le Métier de Sociologue** , Mouton Editeurs , Paris , France , 2ème éd , 1973 , p 36 .

10-كذلك فإن عدم توفرنا على خدمات شبكة الانترنيت بشكل جيد نتيجة لتباطؤ ضخها للمعلومـات وكذا لارتفاع تكاليفها .

11-إن عدم امتلاكنا لجهاز حاسوب نظرا توفرنا على مصدر دخل ساهم هو الآخر في تأخير إتمام هـذا البحث ، بحيث اضطررنا للاستعانة بمكاتب الإعلام الآلي المتخصصة في هذا ا ال .

12-لقد كلفنا إنجاز هذه الرسالة أموالا طائلة ، بحيث أن طباعة نسخة واحدة فقط على سبيل المثال أكثر من: 10.000 دج ، ناهيك عن مصاريف تصوير النسخ الأخرى من هده الرسالة .

13-إن كل هذه الصعوبات والعراقيل أثرت سلبا على حالتنا النفسية مما جعلنا رهينة للقلق والتوتر طيلـة فترة إعداد وكتابة هذه الرسالة .

المبحث الرابع : الدراســات السابقـــة .

تشكل الدراسات السابقة مصدرا لا غنى عنه لأي باحث يسعى لإنجاز وإتمام أي بحث علمــي ذي مصداقية ، فهذه الدراسات بفعل تراكمها العلمي الإحصائي والمعرفي الذي تحتوي عليه ، تـشكل ســندا وموجها للدارسين المبتدئين من أجل اختيار إشكاليات بحثية تصب في نفس الموضوع أو في مواضيع جديدة وفي هذا الإطار قمت بجمع مادة الدراسات السابقة كالتالي :

- المطلــب الأول : دراسات عن المجتمع المدني العالمــي .

أ-الدراسة الأولى : هي عبارة عن رسالة ماجستير من إعداد الآنسة " شابو وسيلة " الطالبة بكلية الحقوق والعلوم الإدارية ، بجامعة الجزائر بعنوان " دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقـوق الإنـسان " [1] ، ويلاحظ أن هذه الدراسة قد خصصت للمنظمات غير الحكومية العالمية ، غير أنها أنجزت من طرف باحثة جزائرية ، بحيث تمثل التساؤل العام لهذه الإشكالية فيما يلي :

- ما مدى فعالية الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية لحماية حقـوق الإنـسان ؟، ومـا مستويات نشاطها ؟ ، وقد خلصت الباحثة في النهاية إلى النتائج التالية :

1- إن تدخل المنظمات غير الحكومية أصبح ضرورة حتمية بسبب كثرة الانتهاكات المسجلة في مجال حقوق الإنسان .

2- لقد تطور دور المنظمات غير الحكومية بحيث أصبحت شريكا أساسيا ، للمختصين في بلـورة القانون الدولي ، لهذا وجب اعتراف الدول بوزنها الإنساني والقانوني .

3- تدف هذه المنظمات إلى تدويل إنشغالات الأفراد والشعوب الـذين انتـهكت حقـوقهم ، بالاستناد إلى الرأي العام الدولي والضغط على الحكومات والدول التي تنتهج سياسات سلبية في هذا المجال .

4- قامت هذه المنظمات بتغيير بعض المفاهيم ، كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرضـت مبدأ التعاون الدولي في مجال حماية كرامة الشعوب وحماية حقوقها الأساسية .

---

[1] – وسيلة ؛ شابو ، " دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان " ، **رسالة ماجستير** (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، جامعة الجزائر ، 2002 .

5- لقد تمكنت هذه المنظمات من إحراز مكانة دولية محورية ، بحيث أصبح يتعذر تجاوزهـا مـن طرف الحكومات لكونها تشكل ورقة ضغط مؤثرة كما أنها أصبحت إحدى أهم الضمانات الدولية لحماية حقوق الإنسان عبر العالم .

ب- الدراسة الثانية :

هي دراسة على شكل مقال ظهر في مجلة : "Jeune Afrique L'intelligent" بقلـم " Muriel DEVEY " تحت عنوان : " La société civile , un acteur de demain " بحيث استعرضت الكاتبـة دور المياه في تنمية القارة الإفريقية وحماية الثروة الغابية والحيوانية ، كما تطرقت في إشكاليتها إلى غيـاب التأثير الفعال لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في التدخل لصالح حماية المستهلكين والطبيعة ونقص دورها في تحسيس المواطنين بالمسائل الإيكولوجية وكذا من أجل إجبـار الحكومـات الإفريقيـة والمجموعة الدولية بغية إيجاد حلول للمشاكل العالقة . وقد خلصت الكاتبة في نهاية المقال إلى أنه منذ بداية شهر أكتوبر 2003 ونتيجة لتنظيم ملتقى دولي بنيروبي (الكينية) حول أزمة المياه فإن الجمعيات الحاضرة قررت القيام بإنشاء شبكة إفريقية تتكون من منظمات المجتمع المدني المدافعة عن ثروة المياه، والعمل علـى طرح مطالبها على الهيئات الإفريقية العليا والدفاع عن المصالح المشتركة للدول الإفريقيـة في المـؤتمرات العالمية [1] .

جـ - الدراسة الثالثة :

وهي عبارة عن بحث ظهـر في مجلـة " Migration société " ، العـدد 71 لـ ـ " Pier Virgilio DASTOLI " الناطق باسم المنتدى الأوربي الدائم للمجتمع المدني وقد تـضمنت دراسـته التركيز حول دور المجتمع المدني في المفاوضات حول ميثاق اتفاقية الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي.

وقد خلص إلى الدور المنتظر من هذه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للقيام به وفق النتـائج التالية :

1- ضرورة مراجعة هذه الاتفاقية (اتفاقية ماستريخت) من أجل إعطاء الأولوية للمـواطن الأوربي ضمن اهتمامات الاتحاد الأوربي والعمل على تطوير مجتمعاتنا .

2-كما أن الاهتمام بترقية المواطنة أمر جد ضروري للارتقاء بهذه الاتفاقية .

3- المطالبة ببناء أوربا الموحدة ، التي تحترم الحقوق المدنية والاجتماعية لمواطنيها .

[1] – Muriel ; DEVEY , « La société civile , un acteur de demain » , **Revue Jeune Afrique L'intelligent** , n° 2248 , du 08 au 14/02/2004 , Paris , France , p 56 .

4- التحذير من الانصياع لضغوط الداعين لتقليل التأثير الاقتصادي والدستوري في أوربا الجديدة.
5- كذا التحذير من إضعاف الإرادة السياسية للدول الأوربية ، وحرية قراراتا الداخلية تماشيا مع الشروط التي حددها الدستور الأوربي الموحد [1] .

د- الدراسة الرابعة :

هي عبارة عن مقال بعنوان : " برلمان عموم البشر " للكاتب " أحمد أبوزيد" بمجلة العربي الكويتية ، وقد تمحورت وفق الإشكالية التالية :

" هل يمكن أن يتحقق حلم قيام برلمان كوكبي يتألف من ممثلين لكل شعوب العـالم بعيـدا عـن الحكومات وأصحاب المصالح ؟ وما موقف ا تمع المدني من هذه الفكرة ؟ " ويخلص الكاتب في الأخير إلى أن منظمات ا تمع المدني سترحب في النهاية بقيام البرلمان الكوكبي نظرا لاتفاق أهدافها ومقاصـدها ، و الدليل على ذلك اجتماعات ممثلي ا تمع المدني على مستوى العالم والتي تقام في عدة فترات مختلفة من كل سنة بالإضافة إلى المظاهرات التي تقوم ا المنظمات غير الحكومية والتي تكون مواكبة في غالب الأحيـان لانعقاد مؤتمرات التي تنظمها الهيئات الدولية من أجل مناقشة القضايا العالمية والتي كثيرا ما تـدفع ـذه المنظمات لإقامة احتجاجات ومظاهرات ضد هذه المؤتمرات ، كما حدث عند انعقاد اجتماعات الـ 08 الكبار ، ومؤتمر مناقشة ارتفاع درجة الحرارة على كوكب الأرض [2] .

هـ- الدراسة الخامسة : هي عبارة عن دراسة تنبئيه مستقبلية ظهرت في مجلة العربي الكويتيـة ، العـدد 550 على شكل مقال ، وهي للأستاذ " أحمد أبو زيد " المتخصص في علم الأنثربولوجيا بعنوان :" ا تمع المدني : القوة العالمية الثالثة " ، بحيث أنه استعرض في بداية مقاله الضجة التي تلت ظهور صـيت ا تمـع المدني وتنظيماته كقوة عالمية فاعلة ومؤثرة في قرارات وسياسات الدول الكبرى ، ويسوق كمثـال علـى هذا: " الضجة الكبرى التي أحدثتها المنظمات غير الحكومية ومنظمات ا تمع المدني العالمية في معارضـة المؤتمر الدولي حول الأوضاع الاقتصادية العالمية في مدينة - سياتل - الأمريكية" .

---

[1] – Pier ; Virgilio DASTOLI , « La charte des droits fondamentaux du l'union européenne – le rôle de la société civile et des ONG » , **Revue Migrations Société** , n° 71 , vol 12 , Du 09/10/2000 , Editions du Centre d'Information et d'Etudes sur les Migrations Internationales (CIEMI) , p 07 .

[2]– أحمد ؛ أبوزيد ، " برلمان عموم البشـر " ، **مجلة العربي الكويتية** ، العدد 546 ، مايو 2004 ، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية ، مطابع الشروق ، القاهرة ، مصر ، ص ص 30- 34 .

- ولقد تناول في تحليله لهذا الموضوع ينطلق من تساؤلات الإشكالية التالية:"ما مدى أحقية الكـثير مـن المنظمات المدنية في ادعائها بأ ا ناطقة باسم ا تمع المدني واستنادها على مبدأ دفاعها عن مصالح ومطالب الفئات الشعبية الكادحة؟وبعد تعرضه لكثير من الأفكار حول هذا الموضوع قدم لنا هذا الكاتب مجموعة مـن النتائج التي استخلصها نتيجة لهذا الطرح الذي أثار الكثير من الجدل كما يلي :

1- لقد تم الاهتمام بإحياء فكرة ا تمع المدني نتيجة لازدياد الاتجاه نحو الديمقراطية وتمـرد الـشعوب على الحكومات الديكتاتورية وأنظمة الحكم الشمولي في العالم .

2- شهدت الشعوب الغربية الالتفاف نحو هذا النوع من المنظمات نتيجة لفقدا ا الثقـة في بعـض حكوماتا الديمقراطية ، وشعورها بالإحباط إزاء الأحزاب السياسية المعارضة بما في ذلك أمريكا ذاتا ، ومواجهتها للشركات متعددة (المتعدية) الجنسيات التي عملت على توسيع فجوة الفقر والبـؤس في العالم .

3- هناك بعض المتتبعين والمهتمين بمسألة ا تمع المدني قد أعربوا عن تخوفهم مـن طريقـة بعـض الحكومات المعروفة بمؤازرتا لتنظيمات ا تمع المدني ، كالحكومة الأمريكية التي تحولت إلى متـدخل عنيد في ملاحقة أصحاب الفكر المتحرر المناوئ لسياساتا ، وكذا الجمعيات الأهلية التي تحولـت إلى مصدر إزعاج مستمر لمطامعها التوسعية ولرغبتها في إحكام سيطرتا على العالم .

4- على الرغم من ظهور نزعات التعصب ، التطرف والكراهية في العالم ، فإن الحكومات مطالبـة بالعمل على التعاون مع منظمات ا تمع المدني الكوكبي (Universel) في الحفاظ علـى الأمـن الاجتماعي ، والتنمية السياسية والتقدم الثقافي والازدهار الاقتصادي واحترام آدمية المواطنين .

5- لقد وفرت شبكة الإنترنت فرصة تجميع هذه المنظمات للضغط على الحكومات و التي أصـبحت تحسب ألف حساب لهذه القوة العالمية الثالثة [1].

---

[1]– أحمد ؛ أبو زيد ، " ا تمع المدني : القوة العالمية الثالثة " ، **مجلة العربي الكويتية** ، العدد 550 ، سبتمبر 2004 ، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية ، مطابع الشروق ، القاهرة ، مصر ، ص ص 26-31 .

- المطلـب الثانـي : دراسات حول المجتمع المدني العربـي.

أ- الدراسة الأولى :

هو بحث قام به الأستاذ " توفيق المديني" بعنوان : "المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي " ثم قام بإصداره في شكل كتاب ، فبالرغم من الجهد المبذول من طرف الكاتب في التعليق على الـسيرورة التاريخية للمجتمع المدني الغربي وتجلياته في واقع العالم العربي والإسلامي والذي يسميه "المجتمع المـديني " نسبة إلى المدينة ، ولقد تركزت هذه التساؤلات الرئيسية لهذا البحث على ما يلي :

1- ماهي مظاهر الأزمة في بنية المجتمع المدني وعلاقته بالدولة العربية منذ بداية عصر النهـضة إلى بداية مرحلة الاستقلال السياسي ؟

2- ماهي المحددات الأساسية لأزمة المجتمع المدني الراهنة في الواقع العربي ؟

بحيث يخلص صاحب هذا المؤلف في نهاية الأمر إلى نتيجة مؤداها الدعوة إلى فتح نقـاش علمـي ومنهجي حول السبل الكفيلة بخلق وتجسيد المجتمع المدني في الواقع العربي المعيش ، والـدعوة إلى صـياغة مشروع قومي عربي ديمقراطي يتجاوز المآزق والنكسات الناتجة عن تطبيق المشاريع السابقة في مجال الحكم والسياسة [1] .

ب- الدراسة الثانية :

هي عبارة بحوث ومناقشات دراسة قام بها مركز البحوث العربية بمصر بالاشتراك مع منظمة " إلتالير " التونسية بالتعاون مع منظمات وهيئات أخرى ، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية وقيادات نقابية وحزبية ، و بعض الصحفيين وقد نشطت هذه الندوة من طرف أكاديميين عرب مهتمين بهذا الموضوع ، وقد عقـدت هذه الندوة بمركز البحوث العربية بالقاهرة من 21 إلى 25 ماي 1999 ، بحيث تمحورت الإشكالية العامة لهذه الندوة حول قضيتين جوهريتين هما : مسألتا " الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي " و " المجتمـع المدني وسياسات الإفقار " التي يعيشها العرب بصفة عامة ، فقد سعت هذه الندوة للربط بـين مفـاهيم : الديمقراطية ، المجتمع المدني و مشكلات الإفقار ، ولقد خرج المشاركون بنتائج أهمها : مسألة الوضعية المتردية التي يعيشها العالم العربي بفعل التخلف في مجال الحريات الديمقراطية وهشاشة المجتمع المدني ، وذلك بـسبب تسلط النخب الحاكمة مما أدى إلى شيوع الفقر والتخلف بين المواطنين ، كما أن الهيئات غير الحكومية هـي الأخرى لازالت تتخبط في دوامة الواقع المر،والعراقيل المختلفة [2] .

---

[1]– توفيق ؛ المديني ، **المجتمع المدني والسلطة السياسية في الوطن العربي** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، سورية ، ب ط ، 1997 .

[2]– مصطفى ؛ يسري وآخرون ، **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في الوطن العربي** ، منشورات ميريت ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2002 .

جـ - الدراسة الثالثة :

هي عبارة عن بحث ميداني صادر في كتاب بعنوان :" ا تمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين " للباحث " زياد أبو عمرو " ، وقد تركزت إشكالية الدراسة حول " خصوصيات وواقع تواجد مجتمـع مدني قائم بحد ذاتة في إطار الظروف الصعبة والاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني " وقـد خلـص الباحث في الأخير إلى نتيجة مفادها أنه لا يزال هناك جدل محتدم في الدوائر الأكاديمية عن حقيقة تواجـد مجتمع مدني فلسطيني وفق الشروط المتعارف عليها أو عدم وجوده أصلا ، غير أنه يؤكد في النهاية علـى وجود شبكة من المنظمات التي تألف في مجملها مجتمعا مدنيا مستقلا ، بفعل التحام المنظمات الجماهيريـة الفلسطينية الشعبية بقضايا المواطن في ظل المواجهات العنيفة مع جيش الاحتلال الصهيوني ، وتجلى ذلـك فعلا في حفظ الأمن،التضامن ، وتسيير الشؤون العامة للمواطنين ، في ظل تعطيـل مؤسـسات الـسلطة الفلسطينية من طرف قوات الاحتلال الصهيوني [1] .

د- الدراسة الرابعة :

هي عبارة عن مقال ظهر في مجلة العربي الكويتية للأستاذ " عبد المالك التميمي " رئـيس جامعـة الكويت ، ورئيس مجلة عالم الفكر الكويتية ، تحت عنوان : " مجتمع الكويت المدني : انتشار ... أم انحصار ؟ " بحيث أنه اختار لمقالته هذه الإشكالية التالية : هل تخلت مؤسسات ا تمع المـدني الكـويتي خـلال السنوات الأخيرة عن أداء دورها التنويري الذي استمر لفترة طويلة من الزمن قبل أن ترغمه المـستجدات اللاحقة على التقهقر ؟ " ، وقد توصل الكاتب في النهاية إلى النتائج التالية :

1- تشكلت منظمات ا تمع المدني الكويتي بدءا من فترة الاستقلال إلى فترة الاجتيـاح العراقـي للكويت ومثلث هذه المنظمات توجهات ليبرالية ، وطنية ، قومية ، دينية ، و سياسية .

2- يثار جدلا محتدما لغاية اليوم في الكويت حول آثار دعم هذه المنظمات من طـرف الجهـات الحكومية والتي يفترض ا أن تقوم على أساس الدعم الشعبي والعمل التطوعي ، أم هـل حـدث عكس ذلك ؟ خاصة في مجال استقلالية هذه المنظمات والهيئات المدنية .

3- إثارة ظاهرة القبلية وتزاوجها مع التيار الديني وتأثيرها على العمل الجمعوي وسلوكات سكان المدينة ، الذين أصبحت تصرفاتم تعكس الظواهر القبلية عوض الظواهر المدنية الحديثة .

4- يلاحظ استغلال التيار الديني لمؤسسات ا تمع المدني من أجل كسب التعـاطف الجمـاهيري وتوظيف منظماته في خدمة التوجهات السياسية لهذا التيار .

---

[1]– زياد ؛ أبو عمرو ، **ا تمع** المدني **والتحول الديمقراطي** في **فلسطين**، إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين، القاهرة، مصر ،ب ط ، ب ت .

5- إن الحركة الوطنية مشكلة من أحزاب وتنظيمات لازالت تتخبط في أزمات عويصة كالتشتت ، الرومانسية ، قلة التنظيم وعدم الاهتمام بالمشكلات الجوهرية للمجتمع ، كما يغلب عليها النشاط الموسمي فقط [1].

هـ – الدراسة الخامسة :

و تتمثل في المناقشات والبحوث التي قدمت في الندوة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربيـة ، ببيروت (لبنان) بعنوان : " ا تمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية للمركز " [2]، بحيث شارك في هذه الندوة نخبة كبيرة من المفكرين والكتاب العرب ، ولقـد تمحوت الإشكالية الرئيسية لهذه الندوة حول الطرح التالي : بسبب ذيوع مـصطلح "ا تمـع المـدني" ، وبالخصوص في عالمنا العربي ، بحيث نظمت هذه الندوة للنظر في : ماهية دور ا تمع المـدني في تفعيـل الديمقراطية بالوطن العربي ؟

كما أن المنظمون وضعوا بعض التساؤلات التي ترمي إلى تدقيق مداخلات الحاضرين كما يلي :

ا- ما هو المجتمع المدني وماهي حدود تعريفه ؟

ب- ما هو البعد التاريخي لنشأة ا تمع المدني ؟

ج- هل ا تمع المدني في تركيبته وبنيته مجتمعا واحدا في الوطن العربي ؟

وقد خلص المتدخلون في النهاية إلى النتائج التالية :

1- إن نشأة ا تمع المدني هي نشأة غربية حضارية وصناعية .

2- إن ا تمع المدني في الوطن العربي لا يتواجد بنفس التركيبة من بلد لآخر .

غير أن أهم نتيجة توصل إليها المحاضرون ، تنادي إلى التعويل على ا تمع المدني في بناء الديمقراطية على امتداد الأقطار العربية كخيار إستراتيجي مهم .

---

[1]– عبد المالك ؛ التميمي ، "مجتمع الكويت المدني : انتشار ... أم انحصار ؟ " ، **مجلة العربي الكويتية** ، العدد 465 ، أغسطس 1997 ، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية ، مطابع الشروق ، القاهرة ، مصر ، ص ص 40-43 .

[2]– محمد ؛ بنسعيد وآخرون ، **ا تمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية للمركز) ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992 .

- المطلب الثالث : دراسات حول ا تمع المدني في الدول المغاربية .

أ- الدراسة الأولى :

وتتمثل في عدد كامل من مجلة "إنسانيات " الصادرة عن مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعيـة والثقافية بـ وهران ، العدد 08 ، تحت عنوان : " الحركات الاجتماعية ، والحركات الجمعوية " ، وجاء هذا العدد وفق إطار دراسة ظاهرة الحركة الجمعوية الحديثة في البلدان المغاربية ، بحيـث تركـزت تـساؤلات الإشكالية المطروحة كما يلي :

1- هل الظاهرة الجمعوية هي بمثابة فضاء لنشر الثقافة الديمقراطية لتمكين ا تمع المدني من البروز كطرف مؤثر على السلطات العمومية ليقوم بدور الوسيط بين الحداثة وا تمع الذي يتواجد به ويمثله ؟

2- هل قامت السلطة بإخضاع الظاهرة الجمعوية لإستراتيجياتا من أجل حصرها في قفـص اللعبـة السياسية الرسمية ومن ثم إفراغها من محتواها وتحييدها عن مهامها الأساسية وذلك بتحويلها إلى جمعيات هشة قابلة للفناء .

ويمكن القول بأن الدراسات التي احتواها هذا العدد اختلفت نتائجها وفق كل باحث ؛ فكل نتيجـة جاءت حسب الموضوع الذي اختاره له صاحبه ، غير أ ا شكلت إسهامات أساسية في اقتفاء أثـر الحركـة الجمعوية في بلدان المغرب العربي منذ الاستقلال إلى اليوم [1] .

ب- الدراسة الثانية :

هي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي ظهرت في كتاب بعنوان : " وعي ا تمع بذاته : عن ا تمع المدني في المغرب العربي " ، وقد تمحورت إشكالية هذه الندوة حول تجارب ا تمع المدني في الدول المغاربيـة، بحيث خلصت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي :

1- إن ظاهرة ا تمع المدني في المغرب العربي هي ظاهرة حديثة أدخلها الاستعمار إلى هـذه الدول ضمن مخططاته الخاصة بغية إدماج المعمرين الأوربيين وتنظيمهم ضمن هذه الجمعيـات على غرار ما حدث في أوربا .

2- لا يزال ا تمع المدني في هذه البلدان غير متبلور نتيجة للثقافات والممارسات المحلية .

3- إن تواجد هذه التنظيمات المدنية كدليل للحداثة في مقابـل الأنظمـة التقليديـة والمـد الإسلامي السياسي والاجتماعي [2] .

---

[1] – Nouria ; BEN GHABRIT- REMAOUN et al , « Mouvements sociaux – Mouvements associatifs » , **Revue INSANIAT** , n° 08 : Mois de Mai – Août , (vol III , 02) , Editions du Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle , Oran , Algérie , 1999 .

[2] – عبدالله ؛ حمودي وآخرون ، **وعي ا تمع بذاته : عن ا تمع المدني في المغرب العربي** ، دار توبقال الرباط ، المغرب ، ط1 ، 1998 ، ص 254 .

- المطلب الرابع : دراسات عن ا تمع المدني الجزائـ ـري .

أ- الدراسة الأولى :

وهي عبارة عن رسالة ماجستير وكانت إشكالية هذه الدراسة كالتالي ،" هل استطاعت بيئة ا تمع الجزائري استيعاب الشروط الموضوعية لبناء مجتمع مدني حديث يتماشى ومتطلبات القرن العـ ـشرين ؟ " ، ولقد توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها :

1- يعتبر ظهور ا تمع الجزائري كانعكاس للتحول الليبرالي للدولة والانتقال للتعدديـ ـة الـ ـسياسية والاجتماعية بفعل تأثير المتغيرات العالمية ومحاولة النظام الجزائري لإثبات شرعيته من منظور ا تمـ ـع الدولي .

2- تعد مشاركة الأفراد والجماعات لتأسيس الجمعيات كنتيجة لرغبة هؤلاء الأفراد باعتبارهم نخبا جديدة تسعى للمشاركة في الحياة العامة ومن أجل تحقيق مطالبها وفق قنـ ـوات جديـ ـدة للحـ ـوار والاتصال تماشيا مع ظروف العصرنة والتحديث .

3- لازال ا تمع المدني الجزائري بعيدا عن التبلور الحقيقي والفاعلية اللازمة رغـ ـم الكـ ـم الهائـ ـل للجمعيات الموجودة بفعل عدم مراعاة الشروط الموضوعية وخصوصيات الواقع الداخلي للمجتمـ ـع الجزائري بالإضافة إلى زيادة التنافس والصراعات فيما بينها .

4- لا يزال ا تمع المدني الجزائري يعيش في مواجهة الصعوبات والعراقيل بسبب احتوائه من طرف السلطة وعدم تبلور القوى الفاعلة على الصعيد الاجتماعي بالإضـ ـافة إلى خـ ـصوصيات الثقافـ ـة الجزائرية [1] .

ب- الدراسة الثانية :

هي عبارة عن دراسة قام ا الأستاذ " وناس يحي" والتي أصدرها في كتاب تحت عنوان "ا تمـ ـع المدني وحماية البيئة - دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات " ، بحيث تركزت إشكالية هـ ـذه الدراسة حول مساهمة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات في حماية البيئة ودورهـ ـا في تحـ ـسيس المواطنين والتركيز على حماية البيئة والثروة الحيوانية ،حيث خلص الباحث إلى بعض النتائج المهمة منها :

بالرغم من أن الحركة الجمعوية البيئية لعبت أدورا أساسية ولازالت من أجل حمايـ ـة البيئـ ـة إلا أن النظرة القاصرة للسلطات لمكانة هذه الجمعيات وتأثيرها ساهم في الحد من أدائها الجيد ، فالممارسات

---

[1]- مليكة ؛ بوجيت ، " ظاهرة ا تمع المدني في الجزائر – دراسة في الخلفيات ، التفاعلات ، والأبعاد " ، **رسالة ماجستير** (غير منشورة) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1997 .

الإدارية السلبية حالت دون الوصول إلى الغايات المرجوة كما أن الامتناع عن دعمها ومساندتا هو مؤشر آخر على هذا التهميش كما يضاف إلى ذلك عدم وعي بعض الجمعيات البيئية بالدور المنوط ا وتقاعسها وهو ما ساهم في تدني الفضاء البيئي على المستوى الوطني [1] .

جـ - الدراسة الثالثة :

وهي دراسة قام ا الباحث " أيمن إبراهيم الدسوقي " أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،ولقد اختار لهذه الدراسة إشكاليتين اثنتين وهما كالتالي :

1-كيف انعكست الأزمة التي يمر ا النظام السياسي الجزائري على مؤسسات ا تمع المدني ؟

2- ما هو دور ا تمع المدني في هذه الأزمة ؟

بحيث أنه خلص في اية هذه الدراسة إلى مايلي : بعد انبثاق ا تمع المدني غداة أحداث 05 أكتوبر 1988 تجسدت علاقة ذات طابع عدائي عنيف بين الدولة ومنظمات ا تمع المدني الجزائري لاعتقادهـا بأن قوة ا تمع المدني تعني إضعافها ، بالإضافة إلى ذلك خلص إلى أن منظمات ا تمع المـدني الجزائـري تأثرت بالأزمة الاجتماعية ، الثقافية والحضارية التي يعيشها ا تمع الجزائري والتي يغلـب عليهـا طـابع الانقسام والصراع .

وتبقى النتيجة المركزية التي توصل إليها الباحث تتمثل في أن تعاطي منظمات ا تمع المـدني مـع الأزمتين الثقافية و الاقتصادية كان سلبيا وهامشيا على حد سواء [2] .

د- الدراسة الرابعة :

وهي مجموعة بحوث ظهرت في مجلة " Les Cahiers du CREAD " تحت عنوان " الحركـة الجمعوية بالجزائر: الواقع والآفاق" الصادرة عن مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية ولقد تمحورت التساؤلات الجزئية الناتجة عن هذه الإشكالية فيما يلي:

1- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الجمعوية في معالجة ظاهرة البطالة ، وما هـي أهـم الوسائل التي يمكنها الاستعانة ا من أجل معالجة هذا المشكل ؟

2- كيف تتعامل هذه الأخيرة مع ظاهرة الفقر الذي يتسع باستمرار فئويا وجغرافيا ؟

---

[1]– يحي ؛ وناس ، **ا تمع المدني وحماية البيئة ، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات** ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، ط2 ، 2004 ، ص 215 .

[2]– أيمن ؛ إبراهيم الدسوقي ، " ا تمع المدني في الجزائر : الحقرة ، الحصار ، الفتنة " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 259 ، بيروت ،لبنان ، 2000 ، ص ص 62-79 .

3- ما هو دور الحركة الجمعوية في معالجة المشاكل والأمراض الاجتماعية الناتجة عن الظاهرتـان المذكورتان آنفا ؟ وفي الواقع فإن نتائج هذه الدراسة تباينت وفق كل بحث مقدم ، والملاحظ بأنه يغلب عليها أيضا الطابع الوصفي والاقتراب التاريخي لظاهرة وأسباب واقع نشوء ا تمع المدني الجزائري .

هـ- الدراسة الخامسة :

هي دراسة قام ا الأستاذ " حسين عبد اللاوي " تحت عنوان :" جمعيات المهاجرين الجزائريين في فرنسا من التنظيم الوقائي إلى الإستراتيجية الجمعوية " وهي دراسة تعنى بالأسباب حول تشكل حقل واسع من الحركات الجمعوية وا تمع المدني الجزائري المهاجر وبالتحديد بفرنسا ، ولقد انطلق مـن إشـكالية تركزت حول التساؤلات الرئيسية التالية :

- هل بروز التنظيم الجمعوي يعبر عن سيرورة لمواطنة الجزائريين بفرنسا وفق ظاهرة " إثنية "، أم هي ظاهرة جمعاوية "communautarisation " وقدرته على تكييف خصائص الثقافـة الأصـلية للمهاجرين الجزائريين ، و ما هو نمط هذا الإندماج ؟

ويخلص الباحث في النهاية إلى أن شكل انتماء المهاجرين الجزائريين في العمل الجمعوي بفرنسا نابع من حق هؤلاء المهاجرين في الاستفادة من مبدأ أحقيتهم القانونية في المواطنة الصحيحة ، بعيدا عن مطالب الاعتراف بالهوية والخصائص الإثنية [1] .

---

[1]- حسين ؛ عبد اللاوي ، "جمعيات المهاجرين في فرنسا من التنظيم الوقائي إلى الإستراتيجية الجماعوية " ، كراسات الـ CREAD ، **مرجع سابق** ، ص 23 .

الفصل الثاني :

إبستمولوجيـ ـ ـا

ظاهـ ـ ـرة المجتمع المدني

- المبحث الأول : المجتمع المدني من وجهة نظر التيارات الاجتماعية الكبرى
- المبحث الثاني: علاقة المجتمع المدني بالهيئات و المنظمات الاجتماعية الأخرى
- المبحث الثالث: مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا
- المبحث الرابع: دعائم قيام المجتمع المدني

- تمهيـد :

يشير مفهوم المجتمع المدني في المحيط الفكري و السياسي لمعان عديدة و تصورات مختلفة سواء من حيث تنظيماته أو مضامينه و ترجع هذه الاختلافات إلى جملة من الأسباب منها :

- نشأته المرتبطة بواقع المجتمعات الصناعية الرأسمالية .
- تباين مضامينه وفقا للصيرورة التاريخية التي مر بها في المجتمع الغربي بدئا من الفكر الكلاسيكي ثم الليبرالي فالماركسي وانتهاءاً بالمفهوم الحديث .

و يمتاز المجتمع المدني بميزات مشتركة منها : الطوعية ،الاستقلالية ، الجمعية و المؤسسية كما أنه يقوم على قيم منها مبادئ : الاحترام , التسامح , التعاون , التكافل , حق الاختلاف و الحرية .

كذلك فان نشأته ظهرت في الدول الغربية و بعد انتشار الديمقراطية في العالم بفعل الحداثة وانتصار المعسكر الغربي الرأس المالي على المعسكر الشرقي الاشتراكي وظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد والعولمة الاقتصادية و الثقافية ... الخ , حيث أصبحت مسألة نشر و تعميم مبادئ الحرية ، الديمقراطية وحقوق الإنسان مطلبا عالميا من أجل دفع عجلة التنمية العالمية وارتباط المجتمعات ببعضها البعض بسبب تطور تكنولوجيا الاتصال و المعلوماتية .

لقد تشبثت ما تسمى الدول العظمى بهذه المفاهيم و استخدمتها من أجل تكريس مبدأ تبعية هذه الدول النامية لها بالإضافة إلى توسعها في أسواقها المحلية , و يلاحظ بأن هناك بعض الدول العربية التي عرفت نمو نسيج هائل من منظمات المجتمع المدني , كلبنان , الكويت , المغرب... الخ , كما أن الجزائر هي الأخرى شهدت تجربة ميلاد مجتمع مدني و إن كانت بصورة محتشمة بفعل السيرورة التي عرفها مجتمعنا خاصة في العقدين الآخرين.

و في هذا الفصل سأتعرض لدراسة المجتمع المدني و تطور نشأته التاريخية , بالإضافة إلى علاقته بالمؤسسات و الهيئات الأخرى كما سألقي بإطلالة على تطوره في بلادنا بالإضافة إلى التطرق لأهم الركائز و المقومات التي يبني عليها.

❑ المبحث الأول : ا تمع المدني من وجهة نظر التيارات الاجتماعية الكبـ ـرى .

- المطلب الأول : ا تمع المـ ـدني مـ ـن وجهة نظر التيـ ـار التنويـ ـري.

من المعروف بأن أوربا قد مرت قبل القرن الثامن عشر الميلادي , القرن الذي شهدت فيه تحولات عميقة في جميع ا الات ، بعد عدة سنوات من الركود و الانحطاط و التخلف , و لكن استفاقة أورب ـا في عصر النهضة و التنوير على يد مفكرين و فلاسفة قد غير حالتها بشكل جذري , فبعدما كانت الـ ـسلطة السياسية حكراً على الملك كحق تاريخي بفعل أن هذه السلطة توارثها من أجداده , كمـ ـا أن الكنيـ ـسة الكاثوليكية ممثلة في شخصية " البابا" تتحكم في جميع مناحي الحياة من جهة أخرى , باعتباره حقا إلهيا لأن سلطة البابا مستمدة من سلطة الله , فهذا الأخير يمثل الحكم الإلهي في الأرض وفق التعاليم الكنيسة السائدة آنذاك .

غير أن فلاسفة التنوير حاربوا هذه السلطة المطلقة , و هذا التدخل السافر في شؤون الحياة ، و لقد دعمت الاكتشافات الجغرافية و التقدم العلمي و الصناعي وانتشار التجارة و توسع الأسـ ـواق الخارجيـ ـة موقف هؤلاء الفلاسفة في المطالبة بالقيام بإصلاحات جذرية و نشر التعليم بين النـ ـاس , و الاحتكـ ـام إلى العقل و العلم فيما يتوصلان إليه من نتائج .

و لقد شكلت مسألة إصلاح الدولة و الحكم و علاقته با تمع إرهاصات كبيرة لـ ـدى المـ ـصلحين الاجتماعية و ظهر الموضوع علاقة ا تمع بالدولة كإشكالية شغلت تفكير الفلاسفة السياسيين ومن بينـ ـهم الفيلسوف الإنجليزي Thomas HOBBES , و الذي بعد دراساته المستفيضة بأن كل سلطة مدنية هي من أصل مجتمعي دنيوي باعتبارها كقوانين أساسية من قوانين الطبيعة [1] , و ينطلق هوبز في تحليله هذا ، بدراسة حالة الدولة / ا تمع , انطلاقا من أن الأفراد هم مكونو ا تمع و أن هذا الأخير لا يمكنـ ـه الاسـ ـتمرار إلا بوجود دولة لتلبية حاجات الأفراد لأن رغباتم عديدة و متنوعة و إذا لم تجد حاجات الأفراد جهاز ينظمها فإنه ستنشب حرب بفعل الصراع لذلك يشترط وجود دولة لمنع حدوث هذه الحرب قبل حدوثها , و هذه الحالة عنده هي الحالة المدنية التي تبنى على العقل , بعكس الحالة الطبيعية التي يغيب فيها هذا العقل .

و هكذا فإن الحالة المدنية تفرض على الأفراد أن يعيشوا فيما بينهم وفق تعاقد من أجل تنظيم الحياة . إذن فهو يرى بان وجود الدولة يهدف إلى قمع الحالة الطبيعية التي يتميز ا الأفراد من اجل الوصول إلى الحالة المدنية , و هو بذلك يوضح لنا بأن ا تمع المدني هو ا تمع السياسي المنظم في دولة بمعنى أن تحـ ـول الأفراد من العيش في الحالة الطبيعية إلى الحالة الميدانية بواسطة تنازلهم عن حريتهم و قيامهم بتعاقـ ـد فيمـ ـا بينهم وفق قوانين , سيؤدي في الأخير إلى بناء دولة و إنشاء مجتمع مدني .

---

[1] - **مورا ؛** بيير ، **فرانسوا** ، هوبز : فلسفة علم الدين , **تر : أسامة الحاج , المؤسسة الجامعية , بيروت ، لبنان ، ب ط , 1993 , ص 18.**

أما John LOOK فقد ميز فرق ا تمع و الدولة على أساس التمييز بكل ما يمت بصلة لما هـو اجتماعي و سياسي فا تمع الذي يتصوره , هو مجتمع اقتصادي بحت خارج الدولة , باعتبار أن ا تمـع رغم انفصاله عن الدولة فإن الأفراد يحكمهم رادع الأخلاق و العقل لتنظيم الحياة الاجتماعية و بالتالي فإن هذا النمط من ا تمع هو نتاج خيال "جون لوك "، و هذا ا تمع هو حالة طبيعية بينما يتجـسد عنـده مفهوم ا تمع المدني في الحالة السياسية , بمعنى هو ذلك ا تمع المنظم سياسيا في دولة قوية [1] , و هو يؤكد بأن الحالة الاجتماعية التي يسود فيها القانون الطبيعي تشجع الفرد للاجتهاد في متابعة مصالحة بحرية مـا لم تتصادم مع حرية الآخرين , و هكذا تتطور العلاقات بين الأفراد و يزداد التنافس من أجل التملك و ـذا تنشط التجارة بفعل وجود السلع و الخدمات المستهدفة لسد حاجيات الأفراد و يؤكد " لوك " بان ا تمع في هذه الحالة سوف ينظم مقدمة تلقائياً و أن دور الدولة يتمثل في تطبيق القانون من أجل الحفـاظ علـى كيان هذا ا تمع و منع حالة الحرب و مخالفة القانون و محاربة الجريمة ....الخ .

بينما نجد الفيلسوف الإسكتلندي Adam FERGUSON يرى بأن ا تمعات مرت بمراحـل بدائيـة ، فجميع الحالات الإنسانية و الحضارات ذات حالة طبيعية سواء كان ذلك في ا تمعات الأوربيـة أو رأس الرجاء الصالح .... الخ ، فكلها عرفت عملية تطور من الطفولة إلى النضوج ومن الخـشونة إلى المدنيـة , وا تمع المدني حسب ما يعتقد ليس مجتمعا طبيعيا , بل لقد قام بمقابلة بين الطبيعي و الغير طبيعـي , إذن فهو يعتبر بان ما يقابل ا تمع المدني هو مجتمع الخشونة البدائية [2] .

و من أجل دفع أداء ا تمع المدني للأمام من جهة ، و للحفاظ على ممتلكاتم المادية و المعنوية و هو ينادي بصريح العبارة إلى : « ...تعدد الجمعيات بالنسبة للمواطنين في مختلف ا الات الاجتماعية كمحتوى شامل للمجتمع المدني المستقل عن الدولة... » [3] .

أما بالنسبة لـ David HUME فإنه يرفض نظريتي الحكم بالحق الإلهي لهم و العقد الاجتماعي ، و أساس نقده لنظرية العقد الاجتماعي يتمثل في تقييمه لها باعتبارها قضية نظرية غير قائمة , فهو يرى بأن الناس يولدون في مجتمع خاضع لنوع من الحكومة و يجد الفرد نفسه مجبراً على اتباع القوانين الموجودة في مجتمعه إلا أن هناك قلة من الناس من الذين يتمردون على هذه القوانين ، لهـذا وجـب وضـع آليـات ومؤسسات للعقاب و حفظ النظام العام بالإضافة إلى ذلك فإن التزام الأفراد بالعيش وفق قوانين إنما جـاء بسبب المصلحة و المنفعة و لكي تتجسد هاتان القيمتان يجب توفر أو تواجد حكومة تعمل علـى حمايـة

---

[1] – **بشارة ؛ عزمي** , ا تمع المدني : دراسة نقدية , **مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, لبنان ، ط1, 1998 , ص 83 .**

[2] - **Adam ; FERGUSON** , Essai sur l'histoire de la société civile **, PUF / Léviathan , Paris , France , 1ère éd , 1992 , P 15 .**

[3] – **Abdelkader ; ZEGAL , « Le concept de la société civile et la transition vers le multipartisme »** , l'Annuaire d'Afrique du Nord (CNRS) **, Paris , France , p 219 .**

ا تمع داخليا و خارجيا . و ذا فإن أهم ميزات المدنية و التمدن هي الحرية الإنسانية في ظل نظام القانون غير أن نظام القانون عنده لا يعود إلى قوانين الطبيعية و لا قوانين العقل و الفضيلة ,كما اعتقد سابقوه , بل يرجع ذلك إلى قانون علاقات الملكية أو الحيازة .

إذن يعتقد في النهاية بأن ا تمع المدني الذي سيقوم , يعمل على ضمان حرية الملكية و حرية الاعتقاد , كما أن الأرستقراطية هي التي يعول عليها لإنشاء ا تمع المدني [1] .

أما Charles DE MONTESQUIEU الذي عرف عنه دفاعه في كتاباته عن طبقة النبلاء التي كان ينتمي إليها , فإنه يرفض هو الآخر نظرية العقد الاجتماعي باعتبار أن أي تعاقد اجتماعي يفرض وجود مجتمع قائم بعد ذاته , لاعتقاده بأن ا تمع موجود في الطبيعة و الإنسان كائن مخلوق من الله و هو كائن عاقل , ويجب أن يعيش في مجتمع مدني [2] .

كما أنه يحتاج إلى قوانين وضعية ، إذن فا تمع المدني كما يقول مونتيسكيو , هو الشكل الصحيح لحكم القانون وكذلك الحكومة الجيدة يجب أن تخضع هي الأخرى لقوانين . فمونتيسكيو تطرق في مؤلفاته الشهيرة و منها على الخصوص " روح القوانين " الذي درس فيه أنماط الحكم الموجودة في عصره ، و لقد قام بالتمييز بين الأنظمة الديمقراطية ، الملكية و الاستبدادية مرجعا ذلك إلى عوامل المناخ و شساعة أو ضيق الرقعة الجغرافية و إلى تأثير الأخلاق و القيم الاجتماعية و الدينية في حياة الأفراد و مدى قبولهم و نفورهم من الاستبداد و الآثار التي ستنجر عنه ، و الملاحظ أن مونتيسكيو كان ميالا للطبقة الأرستقراطية و التي يعتقد بأ ا شرط ضروري لوجود ا تمع المدني و الحفاظ على الملكية.وعلى العموم يمكننا القول بأن تصور مونتيسكيو للمجتمع المدني يتحدد بالشكل التالي :

1- حكم القانون .
2- الفصل بين ا تمع و الدولة .
3- التوازن بين السلطات .

---

1 - **عزمي ؛ بشارة ,** مرجع سابق **, ص 93 .**

2 – **لوي ؛ ألتوسير ,** مونتسكيو : السياسة و التاريخ **, تر: نادر ذكرى , دار التنوير , بيروت ، لبنان , ط1, 1981 , ص 12 .**

أما Jean-Jacque ROUSSEAU فهو الآخر يرى بأنه لا يوجد قانون طبيعي و حقوق طبيعية مثل: الملكية و غيرها كما في حالة " جون لوك " و هو يعتقد بأن المؤسسات الاجتماعية السياسية تشوه الإنسان الطبيعي الذي يميل إلى الاكتفاء الذاتي و التضامن فالمؤسسات الاجتماعية و على رأسها " الملكية " تولد حاجات أساسها المزيد من الاستحواذ و السطوة : « ...فالرجل الأول الذي سيج قطعة أرض و قال هذه لي ووجد من الناس من هم بالبساطة إلى درجة أن يصدقوه هو أول من أسس المجتمع المدني... » [1].

كما أن "روسو" في رسالته حول دستور بولندا دعا إلى تنمية الشعور الوطني و هكذا فقد ارتبط المفهوم الجمهوري للمجتمع المدني بتعريف مركز الحيز العام كما أنه جعل الديمقراطية جزءا لا يتجزأ من مفهوم المجتمع المدني و التي لن تتحقق حسبه هي الأخرى إلا بتوفر شرط الحرية و هذه الأخيرة ستدفع إلى وجود مبدأ المساواة [2] , التي يجب على المجتمع المدني أن يجعلها من بين أولوياته .

و هكذا نلاحظ كيف أن " روسو" تنبه مبكراً إلى ارتباط المجتمع المدني بالديمقراطية وارتباط هذه الأخيرة بالحرية و المساواة و حقوق الإنسان ....الخ.

– المطلب الثاني : المجتمع المدني من وجهة نظر التيار الليبرالي

يقول الفيلسوف الألماني " G.W.HEGEL " في تعريفه للمجتمع المدني ما يلي: « ...يتموقع المجتمع المدني في الفرق الموجود بين الأسرة و الدولة ,إن تكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل حتى يتمكن من البقاء و علاوة على ذلك فإن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى ...» [3]، و يقول أيضا :

« ... إن إنشاء المجتمع المدني هو انتصار للمجتمع الحديث ... » [4] .

مما سبق يظهر لنا حاليا بأن "هيغل" في تعريفه للمجتمع المدني ينطلق أساسا من فكرة أسبقية بناء الدولة على بناء المجتمع المدني بمعنى أنه لا يمكن القول بوجود مجتمع مدني في ظل غياب دولة قوية كما أنه ينطلق من فكرة وحدة العام و الخاص أي أن المجتمع المدني يجد له حيزا بين العائلة كوحدة خاصة فالدولة كوحدة عامة و هو يعتقد بأن نشوء المجتمع المدني هو نتاج لحيز يوفر حرية للأفراد فهؤلاء أفراد يتصرفون كأعضاء جزئيين لا أعضاء مباشرين في العائلة , بحيث أن المجتمع المدني في هذه الحالة هو نظام للحياةالأخلاقية ينشط فيه الأفراد لتحقيق حاجاتم ، و هذه الحاجات ستعكس بأشكال أكثر فأكثر وعيا

---

[1] - **Jean -Jacque ROUSSEAU** , Du Contrat Social , **ENAG , Alger , sn° éd , 1989 , P 99.**

[2] - **عزمي ؛ بشارة ,** مرجع سابق **, ص 121.**

[3] - **G.W ; HEGEL** , Principes de la philosophie du droit , **Trad : André KAAN , Ed Gallimard , Paris , France , éd n° 01 , 1990 , p 183**

[4] - Ibid. , **p 339 .**

إلى أن تتداخل مع الدولة فهنا نرى بأنه يشير إلى أن نشاط الأفراد عندما يسعون لتحقيق حاجياتهم بالمعنى الاقتصادي ، و هكذا فحتما ستعود إلى قبضة الدولة التي تعمل على تنظيم التجارة و الأسواق و بالتالي تنظيم المجتمع و ذلك بإدخال وسيط ثانٍ يتمثل في كل من جهاز القضاء و الشرطة و اللذان يعتبرهما كجهازين فاعلين في حماية الأفراد و تنظيم المجتمع و محاربة الجريمة, كما أنه يعتقد بأن المجتمع المدني لن يتمكن من الاستمرار إلا في مجتمع حديث لأنه يتوافق مع الدولة كوحدة بين أشخاص مختلفين [1] , و هو بهذا يضع مقابلة بين المجتمع المدني البرجوازي والدولة التي ستتشكل اعتمادا على العلوم والاكتشافات والتوسع في الأسواق العالمية و بهذا فهي بحاجة إلى تنظيم نفسها داخليا أو بالأحرى الحاجة إلى شريك داخلي لتنظيم الأفراد و بالطبع لن يكون هذا الشريك سوى المجتمع المدني , و من المفيد أن نذكر بأن "هيغل " في نظريته حول المجتمع المدني ينطلق من فكرة حداثته و الذي يعمل على تنشيط الأفراد بسبب الدافعية التي يجدونها من طرف حاجياتهم الشخصية للبحث عن فضاء عام للحركة بفعل الحرية التي يمنحها لهم و هذا الأخير سيمكنهم في النهاية من تطوير حياتهم الخاصة بالمشاركة في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية بفضل تطور مفهوم الملكية الخاصة للأفراد و تحسن اقتصاد السوق .

إن " Alexis DE TOCQUEVILLE " مفكر فرنسي قام بدراسة المجتمع الأمريكي وبالضبط دراسة الديمقراطية في أمريكا و العادات الاجتماعية الأمريكية و كيفية تنظيم المجتمع الأمريكي المعروف عنه بأنه يتكون من أجناس و أعراق بشرية عديدة بفعل الهجرة التي شهدها هذا البلد من طرف مختلف الأجناس بعدما تم اكتشافها في القرن الأخير فقط ، و قد ظهرت دراسته هذه في كتابه الشهير «الديمقراطية في أمريكا» و هنا يظهر لنا "توكفيل" في هذا المؤلف إعجابه بتجربة الشعب الأمريكي في الانتظام و الانخراط في جمعيات من أجل رعاية مصالح أفراده ، و كذلك الحفاظ على تماسك هذا المجتمع . فهو يؤكد و يركز على نقطة جوهرية تمثل في أن أساس الديمقراطية الأمريكية هو كثرة و تعدد الجمعيات ذات الطابع المدني هذا بسبب مبادرة الفرد الأمريكي لتأسيس الجمعيات و اعتماده على نفسه بدل الاعتماد على الدولة بحيث نجد لديهم جمعيات للحرفيين ، للمهن , للرياضيين , للهوايات , للأحياء , للكنائس و لحماية الحيوانات ...الخ , و يرجع مبادرة الفرد الأمريكي الانضمام إلى الجمعيات , بسبب تشكل الظاهرة القومية لديه بالإضافة إلى الثقافة الجماهيرية المنتشرة في هدا المجتمع , يقول "دي توكفيل " في هذا الشأن : « ... إن الأمريكيين على اختلاف ظروفهم و ميولهم و أعمارهم يسارعون إلى إنشاء جمعيات , فليس عندهم

---

[1]– **علي ؛ الكنز , " المجتمع** المدني في **البلدان** المغاربية **, التساؤلات "** **عن** و عي المجتمع بذاته : المجتمع المدني في المغرب العربي , **دار توبقال , المغرب ط1 , 1998 , ص ص 21-22 .**

شركات تجارية و صناعية فحسب بل عندهم جمعيات شتى من آلاف الأنواع , وجمعيات دينية و أخلاقية ، جمعيات عامة للجميع ... و أخرى صغيرة ... » [1] .

- المطلب الثالث : ا تمع المدني من وجهة نظر التيار الماركسـي .

من المعروف بأن Karl MARX قام بدراساته انطلاقا من نقده أعمال سابقيه , و لكن تبقى أهـم دراساته هي تلك التي قام فيها بتحليل و نقد أعمال "هيغل" . إن " ماركس" يرفض عملية جعل الأفـراد كأجزاء صغيرة و إرجاع ذلك إلى صراعهم المستمر داخل إطار ا تمع المدني بالإضافة إلى رفضه مفهـوم "هيغل " حول الجماعات التي تتوسط بين الفرد و الدولة كحل لمشكلة ا تمع الحديث , و تظهر انتقادات ماركس "لهيغل " بجلاء باعتبار أن هذا الأخير يؤكد بأن ا تمع المدني لن يولد إلا بفضل وجـود طبقـة برجوازية بالإضافة إلى ذلك فانه يأخذ عليه مسألة الفصل بين الدولة و ا تمع المدني لأنه حـسب رأيـه سيؤدي في الأخير إلى اغتراب الإنسان و عبوديته داخل هذا ا تمع , و من هذه النتيجة التي توصل إليهـا " ماركس " بعد دراساته النقدية لأعمال " هيغل" رفض فكرة انفصال ا تمع عن الدولة كما رفض مفهوم ا تمع المدني كأداة تحليلية حيث اصبح يشير إليه بين قوسين [2] .

إن مفهوم ا تمع المدني سيحول كتابات " كارل ماركس" اللاحقة إلى بناء إيديولوجي يخفي ورائـه واقع ا تمع البرجوازي الذي يقوم على أساس الأجر في العمل واقتصاد السوق ، إنه مجتمـع يظهـر فيـه الصراع الطبقي بين المالكين و غير المالكين لوسائل الإنتاج , و كل التيارات الفكرية التي تنـادي بمفهـوم ا تمع المدني إنما تخفي بين طيات مشروعها فكرة الصراع .

لقد أصبح ا تمع المدني البرجوازي بالنسبة لـ" كارل ماركس" ظاهرة محـددة تاريخيـا بتـوفر الشروط المادية لعملية الإنتاج وامتداد للملكية الرأسمالية من وسائل الإنتاج لتشمل الأرض و الصناعة والنقل ...الخ, وانتشار الفكر و ذلك بالتوسع الاقتصادي و هكذا فإن ا تمع المدني البرجوازي مهدد بحتمية الزوال بسبب التناقض الموجود بين قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج و طبيعتها , و الطبقة الوحيدة القـادرة علـى ذلك هي طبقة البروليتاريا التي ستستحوذ على السلطة و بفضل ديكتاتوريتها ستتحكم في الدولة التي تكون

---

[1] - **Alexis ; DE TOQUEVILLE** , De La démocratie en Amérique , **Tome 02 , ENAG , Alger , 2ème éd , 1991 , p 141 .**

[2] **– عزمي ؛ بشارة ,** مرجع سابق **, ص 162 .**

في خدمتها وهكذا ستشهد ذوبان ا تمع المدني البرجوازي بكل ما يحتويه ضمن الدولة , و ـذا سيتم إزالة الطبقات و السيطرة النهائية على جشع الملاك الرأسماليين [1].

لقد أعطى "Antonio GRAMSCI" الذي كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي الإيطالي , والذي سجن إبان الحقبة الفاشية من حكم إيطاليا دفعا قويا بدراساته حول مفاهيم : ا تمع المدني , المثقف العـضوي , الهيمنة الثقافية و الإيديولوجية .....الخ و هو ذا كان يهدف إلى تجاوز التناقضات التي ظهرت في ممارسات اليساريين الشيوعيون , و قد انطلق في دراساته هذه بنقد الحزب الشيوعي الحاكم في روسيا والتي كانـت تمثل القلب النابض للاتحاد السوفياتي آنذاك , لأن الفكرة السائدة عند الشيوعيين الروس كانت تتمثـل في استعمال العنف الثوري من أجل الوصول إلى حكم الدولة باعتبار أن هذه الفكرة لا يمكن تطبيقها في الدول الغربية الديموقراطية كإيطاليا مثلا , و هو في ذلك يبني رأيه حول المرونة في الممارسة السياسية الغربية بفضل الديموقراطية و طريقة الانتخابات التي تمكن المعارضة من التغيير السلمي و الوصول إلى الـسلطة بطريقـة شرعية غير انقلابية كما هي العادة في دول المعسكر الاشتراكي [2] , وهذا التغيير السلمي يرجعه غرامشي إلى بنية تنظيمات ا تمع المدني التي تكون رقيبا ومنظما للتنافس بين الأفراد و الجماعات في تقاسم ا ال العـام للمجتمع , و هو ذا يخالف هيغل الذي اعتبر بأن الدولة هي ا ال العام للأخلاق بـل اعتبرهـا مجـال للسيطرة عن طريق القمع و الإكراه بواسطة المؤسسات الإيديولوجية و العقابية لهذه الدولة . وهكذا فـإن تنظيمات ا تمع المدني بفضل مثقفيها العضويين ستخوض معارك طاحنة من أجل الهيمنة الثقافيـة علـى الجماهير بتبني آمالها وطروحتها , و هكذا يتم تحول و تبني هؤلاء المثقفين العضويين و ذا سـيتحولون إلى مركب من مركبات هويتها الثقافية هذا ما يؤدي في النهاية إلى نوع من التوازن بين سيطرة الدولة والهيمنة الثقافية للنخبة التي تتبنى الثقافة الشعبية لهؤلاء الجماهير وهكذا سيتم تجاوز السيطرة الحديدية لجهاز السلطة من طرف المثقفين الذين يمكن اعتبارهم كناطقين باسم ا تمع المدني [3] .

إن غرامشي بفضل تناوله الجديد لمفهوم ا تمع المدني استطاع أن يتجاوز تحليل كل مـن هيغـل و ماركس ، بحيث اعتبره بالإضافة إلى كونه جزءا من البنية التحتية كمجال للتنافس الاقتصادي أيضا جـزءا من البنية الفوقية كمجال للتنافس السياسي و الإيديولوجي .

---

[1] - عبد الوهاب ؛ الكيالي , الموسوعة السياسية , ج6 , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , بيروت ، لبنان, ط3 , 1995 , ص ص37-38 .

[2] – **Groupe d'auteurs , « la formation des intellectuels »** , Gramsci dans le texte , **éditions sociales, Paris , France , 1977 , p 607**

[3] **- René ; GALLISSOT , « abus de société civile : étatisations de la société ou socialisation de l'état »,** Revue l'homme et la société **n° 4 , éd : l'harmattan , Paris, France , 1991 , p 07.**

- المطلب الرابع : ا تمع المدني من وجهة نظر التيار الوظيفي .

يميز Talcott PARSONS مثل أستاذه " إميل دوركهايم " بين البنية الأهلية (Community) وا تمع (society) , و لكنه مع ذلك يطلق على ما نسميه نحن ا تمع المدني تسمية الجماعة ا تمعية (Societal Community) و بالرغم من ذلك فإن بارسونز قام بطمس الحدود بين ا تمع المدني و بين عدة مجالات مجتمعية و يعتمد في تحليله على أن المواطنة (و هي جوهر أساسي في فهم تركيبة ا تمع المدني و الديمقراطية على حد سواء) هي كأساس للتضامن الذي حل محل التضامنات الجزئية الإقطاعية و التي كانت سائدة من قبل , إن أصل المواطنة يظهر في التمايز بين السلطة (الدولة) و ا تمع في الحكم المطلق و هي في نفس الوقت آلية للحماية من هذا التمايز و بارسونز ذا يريد أن يبني القومية الحديثة على أساس المواطنة بمعنى أن المواطنة تعني الانتماء إلى الأمة لأنه كان في السابق يعتقَد بأن المواطنة تعني الانتماء إلى الأمة العضوية و تتمثل مقوماتا في (اللغة , الثقافة المشتركة و الإيمان بأصل وتاريخ مشترك) والمرحلة الثانية في تطور المواطنة عند بارسونز هي عملية المشاركة في القضايا والشؤون العامة كحق الاقتراع والمشاركة في انتخابات السلطة التشريعية بل أصبح هذا الحق من نصيب النساء أيضا وعديمي الملكية أما المرحلة الثالثة فهي تطور الحقوق الاجتماعية للمواطنين [1] .

إن المؤسسات القائمة للعمل على المساواة في ا الات الثلاثة التالية : الحقوق المدنية للمواطنة , الحقوق الأساسية بالمشاركة في الشؤون العامة ، و الحقوق الاجتماعية ، وكل هذه هي التي تشكل أركان ا تمع المدني حسب رأي بارسونز .

أما عن نشأة ا تمع المدني حسبه دائما فهو يرجع إلى تمايز ا تمع وانفصال وظائفه في الحداثة نتيجة لقيام 03 ثورات ألا و هي : الثورة الصناعية التي أنتجت الاقتصاد كمجال قائم بحد ذاته , الثورة التعليمية التي جعلت من التعليم و الثقافة قطاعا اجتماعيا قائما بحد ذاته هو أيضا و الثورة الديمقراطية التي أوجدت السياسة كمجال للمشاركة و الرقابة العامة و لكنها هي الأخرى مجال قائم بحد ذاته [2] .

و ذا التصنيف الذي قدمه بارسونز لنشأة ا تمع المدني فإنه يعود و يؤكد على تغلغل الحداثة في مجال المؤسسات المدنية غير التقليدية و مصدر حداثتها يرجع إلى ما يلي :

1- قيامها على أساس الانتماء إلى الأمة .

2- إمكانية العضوية في أكثر من مؤسسة في الوقت ذاته .

---

[1] - **عزمي ؛ بشارة ,** مرجع سابق **, ص 54.**

[2] نفس المرجع **, ص 55.**

3-المساواة بين أعضاء المؤسسة و هي مساواة شكلية مرتبطة بالثورة الديمقراطية في ا تمع .

4-الأنظمة الإجرائية : أي أن المؤسسة المدنية تقوم قواعد شكلية معترف ا من طرف الأعضاء حول اتخاذ القرار و إدارة المؤسسة و ضم الأعضاء الحدود و غير ذلك [1].

نخلص مما سبق بأن بارسونز يعتبر بأن مؤسسات ا تمع المدني قائمة على عناصر حداثية و غير حداثية، فهي تحتوي على عدة مؤسسات تقليدية أصبحت بفعل الحداثة و التقدم مؤسسات متطورة لمسايرة التقدم الذي عرفته ا تمعات على مر العصور لتشكل في النهاية ا تمع المدني الحديث والذي نعرفه اليوم ولو أنه يحوي في ثناياه على ثقافة تقليدية .

[1] - عزمي ؛ بشارة , مرجع سابق , ص 56 .

المبحث الثاني : علاقة المجتمع المدني بالهيئات والمنظمات الاجتماعية الأخرى .

- المطلب الأول : علاقة المجتمع المدني بالدولة .

تعتبر الدولة كجهاز قائم لتنظيم أمور شعب ما بحيث أنها تحتكر عدة وظائف نيابة عن مواطنيها كمسألة حفظ النظام , القمع المؤسسي , سك العملة ، فرض الضرائب , وتنظيم التنافس السياسي و الاقتصادي ... الخ و يشترط لقيامها ثلاث شروط و هي : الشعب ، الإقليم و السلطة ، و يظهر مفهوم الدولة الحديثة و علاقتها بالمجتمع المدني أكثر إلحاحا باعتبار أن المجتمعات المدنية المتقدمة حاليا في العالم إنما تتواجد داخل دول أكثر رقيا و حداثة و تنظيما , فهناك من يقول بضرورة ذوبانه في الدولة بحيث يصبح لاحقا لها وبدون أن يقوم بأي تأثير هذه الآراء المتناقضة إنما تعبر عن تباين في آراء مدارس فكرية مختلفة إيديولوجيا بينما نجد في الواقع بأن الدولة و المجتمع المدني لهما علاقة تكاملية فيما بينهما و تظهر هذه العلاقة فيما يلي:

إن الدولة هي السباقة في الظهور و النشأة قبل المجتمع المدني و لن يكون هناك وجود لهذا الأخير بدون وجود دولة قائمة و مستقلة فلا يمكن القول بوجود مجتمع مدني في الصحراء الغربية على سبيل المثال بسبب عدم استقلال هذه الدولة وفق مفاهيم النظام الدولي الجديد و العولمة فهذه الأخيرة قد ألقت بظلالها في مجالات عدة لحياتنا اليومية و في الحقيقة فإن هذا المصطلح هو مفهوم مستبدل لكلمة " الأمركة " ، فقد أصبح جليا سعي أمريكا لبسط نفوذها على كافة أرجاء المعمورة من أجل إخضاع شعوبها و استنزاف ثرواتها و فتح أسواقها أمام بضائعها , و ذلك بضمها طواعية أو عنوة لركب النظام الدولي الرأسمالي و بهذا فقد أصبح مفهوم الدولة / الأمة في المحك بسبب تزايد السيطرة و الهيمنة الغربية ، فقد ظهر على المسرح الدولي فاعلين جدد أصبحوا شركاء رئيسيين في تسيير العالم مثل الشركات المتعددة (المتعدية) الجنسيات , اللوبيات السياسية , المؤسسات الدينية , الهيئات الدولية(كمجلس الأمن,صندوق النقد الدولي ...الخ) ،إمبراطوريات الإعلام و الاتصال , المنظمات الغير حكومية ...الخ [1] .

ويشترط على الدولة توفير المناخ الديمقراطي من أجل نمو أحسن لتنظيمات المجتمع المدني بالإضافة إلى توفير الحريات ، الدعم المادي ، المعنوي و القانوني لها . واعتباره كشريك فاعل على الساحة الاجتماعية و السياسية ، بالإضافة إلى كل هذا على الدولة أن تقوم بمساعدته على تجاوز تشتته و تناقضاته [2] ، لأنه

---

[1]– **غسان ؛ العزي ، " في جذور العولمة و إشكالياتها "** , مجلة منبر الحوار , **العدد 37** , **بيروت ، لبنان , 1999 , ص 54 .**

[2]– **برهان ؛ غليون , " بناء المجتمع المدني في الوطن العربي : العوامل الخارجية و الداخلية "** مجلة نقد , **العدد 07** , الجزائر ، **1994 , ص 12 .**

معروف بأن هذا الأخير يتأسس من أجل تحقيق مصالح مادية و تنظيمية معينة لذلك نجد من بين أهم خصائصه التعدد ، الاختلاف ، المنافسة و ربما الصراع .

بينما تكمن أهمية المجتمع المدني بالنسبة للدولة في عدة نقاط منها : تخلي الدولة لهذه التنظيمات على تجنيد الأفراد قاعديا و يقوم هذا الأخير بجلب الأفراد ، تكوينهم و تنشئتهم وفق مبادئ مدنية ضمن قوانين تلك الدولة وكذا نشر الوعي بين مواطنيها و حشدهم أثناء الكوارث و الحروب للعمل ضمن كتلة واحدة و الحفاظ على المصلحة الوطنية و ممتلكات الدولة بالإضافة إلى رقابة الدولة و منعها من التجاوزات التي تضر بمواطنيها و التجند لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية والمساهمة بالتكفل بالفئات المحرومة كالمنحرفين ، اليتامى المشردين ، المرضى والمعوقين ... الخ ، والمساهمة في محاربة البطالة و تشجيع التنمية المستدامة وترسيخ الروح الوطنية والقومية لدى مواطنيها ونشر العدالة والمساواة فيما بينهم .

- المطلب الثاني : علاقة المجتمع المدني بالبرلمان

كما أسلفنا سابقا فإن فعالية وجود المجتمع المدني إنما تظهر في إطار دولة حديثة تحافظ على النظام العام و ترعى الحريات الفردية و الجماعية فبدون حرية لا يمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تزدهر وأن تلعب الدور المنوط بها و يمكن القول بأن هذه الأخيرة لها عدة علاقات خاصة مع المؤسسات الدستورية و منها مؤسسة البرلمان التي تعتبر كمؤسسة دستورية تشريعية تجمع تحت قبتها أطياف سياسية و تنظيمات عديدة للمجتمع المدني ، الأعيان النقابات ... الخ ، إذن ففيما تبرز العلاقة بينهما ؟

إن تنظيمات المجتمع المدني تقوم برقابة أداء هذه المؤسسة الدستورية التشريعية و هي المسؤولة عن تنشئة كثير من الأفراد الذين هم عبارة عن برلمانيين سواء أكانوا من المعارضة أو من السلطة الحاكمة و هو عضو مشارك أو متحالف مع تشكيلات سياسية بفعل الدعاية السياسية هدفها التعبير بالإضافة إلى تمثيلها للمواطنين الذين ساندوا هذه التشكيلات بفعل الدعاية السياسية التي وفرتها لهم تنظيمات المجتمع المدني بالإضافة إلى اشتراكها مع مؤسسة البرلمان لجلب تحقيق أكبر قدر من المصالح التي تعود بالنفع العام على الموطنين كما أنهما يشتركان في المحافضة على مكتسبات النظام الجمهوري الديمقراطي [1] ، واشتراكهما في

[1]- محمود ؛ بلحيمر " **دور وسائل الإعلام** في **ترقية العلاقة** بين **المجتمع المدني و البرلمان** " جريدة الخبر اليومي **, العدد 4108 , الصادرة بتاريخ : 2004/05/09 , ص 19 .**

الترويج لمشروع وطني ذو منفعة قومية للمواطن ونجد كمثال على ذلك الدعوة لمشروع الوئام المدني و المصالحة الوطنية التي عرفتها الجزائر مؤخراً [1].

أما ما يوفره البرلمان لهذه التنظيمات باعتباره كمنبر لسن القوانين و التشريعات تدعوا إلى تشجيع المجتمع المدني لتوسيع نشاطاته و دعمه ماديا و معنويا , كما أن بعض البرلمانات العالمية تفتح المجال لهذه التنظيمات مباشرة من اجل تمثيل نفسها سياسيا و الاقتراب أكثر من أجل صناعة القرار السياسي واشراكها في رقابة تطبيق المشاريع الاقتصادية و السياسية , كما لا ننسى بأن بعض تنظيمات المجتمع المدني قد تحولت انطلاقا من العمل الجمعوي , إلى تأسيس أحزاب سياسية ناطقة باسمها فعلى سبيل المثال نجد أن تيار الخُضر الذي تأسس انطلاقا من منظمات إيكولوجية والتي نجد على رأسها منظمة"السلام الأخضر "(Green Peace) ففي ألمانيا مثلا تمكن الخضر من السيطرة على حقيبة وزارية رئيسية * نتيجة للوزن السياسي و الاجتماعي

الذي يحضى به تحالف الجمعيات البيئية و التي تهدف نشاطاتها إلى حماية المستهلكين و حماية الحيوانات النادرة من الانقراض و محاربة سياسات تلوث البيئة و مراجعة أخطار المفاعلات النووية التي زادت معدلاتها في الدول المتقدمة بصفة عامة و الدول الأوربية بصفة خاصة .

- المطلب الثالث :علاقة المجتمع المدني بالمنظمات الجماهيرية و الأهلية .

من المؤكد بأن الإنسان قد عرف أشكالا عديدة من أشكال التنظيم منذ القدم إلى غاية عصرنا الحالي فمن العشيرة و القبيلة وصولا إلى الجمعية بشكلها الحديث , فهذه الأخيرة تعرف حسب المفهوم المعاصر على أنها النواة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي لما تقوم به من نشاطات و للبنية الهيكلية التي تمتاز بها و بتزايد أعدادها و تنوع مساهماتها و تخصصاتها في المجتمع فقد أصبحت تعد كحركات اجتماعية قائمة بحد ذاتها بحيث أصبحت تقيم علاقات تكاملية مع تنظيمات المجتمع المدني الأخرى ففيما تتمثل هذه العلاقة ياترى ؟

---

[1] - **طاهر ؛ حليسي " 200 جمعية تمهد و حملة بوتفليقة في الأوراسي "** جريدة الشروق اليومي **, العدد 118 , الصادرة بتاريخ : 2004/03/08 , ص 04**

* **- نقصد بهذه العبارة : "** يوشكا فيشر " **رئيس حزب تحالف الخضر** الألماني **الذي شغل منصب وزير الخارجية** في **ألمانيا الموحدة .**

إن المنظمات الأهلية بحكم أسبقيتها في التشكل و الظهور على ا تمع المدني قد لعبت دورا مهما في النضال و في التجنيد من أجل تحسين أوضاع العمال و الطلبة و الشعوب بصفة عامة في جميع الأصعدة الاجتماعية الثقافية ، الاقتصادية و السياسية ... الخ ، و باعتبارها كحلقة وسيطة بين ا تمع المدني والدولة 1، و ذلك لأن ا تمع المدني مشكل أساسا من شبكات من الجمعيات النشطة و المتنوعة و يمكننا تشبيه المنظمات الأهلية كسكة حديدية يسير عليها قطار ا تمع المدني و نجد من بين أبرز نقاط الاشتراك بينهما نشأتهما النابعة من الإرادة الحرة للمواطنين من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة و أ هما مستقلان تماما عن وجود الدولة كما أن لهما دوراً بالغ الأهمية في النهوض بالمواطنين و بمطالبهم و السعي وراء تنظيم عناصر و أفراد ا تمع في هذه الجمعيات كمؤسسات للتنظيم ، التجنيد و النضال من اجل إحراز مكتسبات مادية و معنوية بالإضافة إلى اشتراكهما في عملية مراقبة أداء أجهزة الدولة و العمل على ترقية مشاركة المواطن لمراقبة و تتبع تسيير الشأن العام للأفراد و تنشئة هذا المواطن اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا لأداء دور على أحسن ما يرام و تيئته ليصبح فردا صالحا في مجتمعه بالإضافة إلى ذلك يظهر دور ا تمع المدني في تنظيم و تأطير المنظمات الأهلية بإقامة تحالفات من أجل الإعداد لمهرجانات ثقافية اقتصادية أو اجتماعية ... الخ , بينما تظهر فعالية دور المنظمات الأهلية بالنسبة للمجتمع المدني عند إقامة مظاهرات أو مسيرات سلمية و ذلك بحشد أعضائها في تلبية نداء المساندة و المشاركة في هذه المظاهرات و التي تشكل الدعامة الأساسية في الضغط على السلطات من أجل تحقيق مطالبه فكلما زاد حجم التنظيمات الأهلية في العدة والتنظيم كلما زاد ا تمع المدني صلابة نتيجة للكم الهائل من الأشخاص المشاركين عند إقامة مسيرة شعبية مثلا و ذلك بحشد أعداد غفيرة من الجماهير , كما حدث في الدول الغربية مؤخراً في معارضة الحرب على العراق حيث اعتبر بعض المراقبين بان ا تمع المدني في هذه الدول أكثر قوة وصلابة وتجدرا.

بالإضافة إلى كل هذا فإنه ينظر لهذه المنظمات الأهلية الجماهيرية بحكم تجربتها الميدانية وممارستها للفعل الديمقراطي على أ ا عبارة عن مضخة لقيم الحرية ، الديمقراطية و المساواة التي يناضل ا تمع المدني من أجل نشرها بين مواطنيه لكي تقوم ضمنيا بملأ المساحات العامة للمجتمعات المدنية 2 .

---

[1] - **عبد الرحمن ؛ بن سانية " الحركة الجمعوية في الجزائر : دراسة قانونية وواقعية " ,** مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس **, (مذكرة غير منشورة) ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر , 1998 , ص 01 .**

[2] **- Jean- louis ; LAVILLE - Renaud ; SAINSAULIEU** , Sociologie de L'association : des organisations à L'épreuve du changement social , **Desclée de Brouwer , Paris , France , 1997 , p 57.**

- المطلب الرابع : علاقة المجتمع المدني بالأحزاب السياسية .

إن الحزب السياسي هو مظهر من مظاهر الحداثة بمعنى أنه ناتج عن التطور الملحوظ للتقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي و السياسي فبعد انتشار النظام الديمقراطي في العالم والذي مكن من الاعتراف بالتنظيمات السياسية المستقلة للدفاع عن مصالح الجماعات وفقا لتصور برنامج يقترحه هذا الحزب من اجل المشاركة في العملية الديمقراطية بغية الوصول إلى السلطة و نظرا لأهمية هذا التنظيم الذي يمكن الأفراد من الوصول إلى دواليب الحكم وفق إيديولوجيا مختلفة فقد حتم ظهور هذه الأحزاب لإنشاء تخصص علمي أكاديمي تابع لعلم الاجتماع من أجل تتبع هذه الظاهرة دراسة و تمحيصا منذ سنة 1900 ميلادية[1]، و هو ما يصطلح عليه باسم " علم الاجتماع الأحزاب السياسية " .

و في هذا المطلب نريد معرفة العلاقة الكامنة بين تنظيمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و لمعرفة ذلك و جب علينا معرفة العوامل المشتركة بينهما و التي نجد من أهمهما تشابههما في بنية تنظيمهما الداخلي (فعلى سبيل المثال يعتبر الحزب حسب القوانين الجزائرية كجمعية ذات طابع سياسي) حيث أنهما يتواجدان في حالة اعتماد النظام الديمقراطي فقط وباعتبارهما نتاج لتجمع أفراد معينين وفق طرح معين خارج إطار نظام السلطة الحاكمة , إذن فالمجتمع المدني يقوم بتنشئة الأفراد و تيئتهم سياسيا ليتم فيما بعد استقطابهم من طرف الأحزاب السياسية كما أن المجتمع المدني يناضل دائما من أجل احترام الحريات واحترام الديمقراطية و هو مبدأ هام يناضل الحزب لتحقيقه , كما أنه غالبا ما يقوم بتحالفات مع أحزاب المعارضة من أجل تحقيق مصالح مشتركة بحيث يقوم بالدعاية السياسية ، الإعلامية لحزب ما و تجنيد جميع كوادره البشرية وإمكانياته المادية من أجل إنجاح مرشح معين ، كتأسيس جبهة من تنظيمات المجتمع المدني مثلما حدث مع التنظيمات التي شكلت جبهة مجتمع مدني بهدف مساندة "الرئيس بوتفليقة" للفوز بعهدة رئاسية ثانية 2 , و في كثير من الأحيان يمثل المجتمع المدني البيئة الأولية للعملية الديمقراطية و التسامح فعلى سبيل المثال يمكن أن تضم جمعية اجتماعية أعضاء مختلفين سياسيا فقد يكون كل واحد من أعضاء جمعية ما منتميا لحزب معين بينما تجمعهم هذه الأخيرة في إطارها لرعاية حي سكني مشترك والتكفل به مثلا , كما أن المجتمع المدني في كثير من الأحيان يكون هو السباق لتأييد فكرة حزب معين في أمر معين مثل : إنشاء مشاريع ، حماية غابات أو تأسيس مراكز اجتماعية... الخ و في بعض الدول كألمانيا يشترط في النائب

---

[1] - **محمد ؛ السويدي** , " علم الاجتماع السياسي : ميدانه و قضاياه " , **ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ب ط , 1990 , ص 87 .**

[2] – **أيمن ؛ حركاتي , " ميلاد الجبهة الوطنية للمجتمع المدني و المصالحة "** , جريدة الشروق اليومي **, العدد 1086 , الصادرة بتاريخ : 2004/05/23, ص 04 .**

المرشح لدائرة انتخابية إثبات عضوية في جمعية من جمعيات ا تمع المدني كشرط أساسي للانضمام للبرلمان بعد نجاحه في الانتخابات [1] .

أما فيما يخص علاقة الحزب با تمع المدني فإنه يعتبر كجسر لإيصال صوت هذا الأخير سياسيا بالإضافة إلى دفاعه الدائم عنه بحيث أصبح من المألوف لدينا القول بأن هذه الجمعية إسلامية , أو وطنية أو شيوعية ..الخ كما أن تغلغل هذا الحزب في الأوساط الاجتماعية و الشعبية إنما تقاس بحجم مساندته من طرف جمعيات ا تمع المدني لذلك بات من المؤكد بأن قواعد أي حزب في أي مجتمع إنما تبنى وفق دعائم تنظيمات ا تمع المدني في الأوساط الشعبية و هكذا تظهر لنا مدى العلاقة المتينة بين ا تمع المدني و الحزب السياسي خاصة أثناء الاستحقاقات الانتخابية .

---

[1] - **ب.ك , " أول منتدى حول ا تمع المدني و البرلمان " ,** جريدة اليوم **, العدد 1622 ، الصادرة بتاريخ : 2004/05/03 , ص 04 .**

▫ المبحث الثالث : مراحل تطور ا تمع المدني في الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هـذا .

- المطلب الأول : ا تمع المدني في الجزائر من 1962 إلى غاية 1988 .

يمكننا القول بأن المواطنين الجزائريين قد تعارفوا عبر الزمن على ممارسات متنوعة من العمل التطوعي الجماعي الذي يعتبر كمفهوم محوري في الأدبيات التي ينادي ا منظرو مفهوم ا تمع المدني الحديث في عصرنا هذا غير أ ا وجدت بأشكال و أنماط تقليدية نابعة من تأثير العقيدة الإسلامية التي رسخت بين أتباعها مبادئ : التطوع، التعاون والتكافل بين أفراد ا تمع الواحد ، والحث على المسارعة في إنجاز الأعمال الخيرية من أجل نيل الثواب الدنيوي و الأخروي، وكأمثلة على ذلك نجد نظام الحبوس والوقف الذي حافظ على تواجده منذ الفتح الإسلامي للجزائر إلى يومنا هذا بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية الأهلية المرتبطة بالزوايا والطرق الصوفية المنتشرة عبر البلاد هذا فضلا عن نظام قديم يدعى نظام"التويزة" [1] .

لقد عرفت الجزائر التنظيم الجمعوي منذ الاحتلال الفرنسي أي ما بعد الحرب العالمية الأولى و كان ذلك نتيجة للقانون الذي أصدرته السلطات الفرنسية بتاريخ : 01 جويلية 1901 حيث سمح للمواطنين بتأسيس جمعيات هذا ما مكن الجزائريين من إنشاء جمعيات خاصة م تراوحت بين جمعيات موسيقية وأخرى دينية ، رياضية و جمعيات للدفاع عن الهوية العربية الإسلامية للجزائر و منها على سبيل المثال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي ضت بالدفاع عن المقومات الحضارية للأمة الجزائرية ...الخ ، و ما أن نالت الجزائر استقلالها و تم الشروع في بناء الدولة الوطنية و دلك باختيار المشروع الاشتراكي و القيام بعملية تأميم جميع القطاعات وربط قيادة الدولة بالحزب الواحد ، ثم حل جميع الجمعيات و التنظيمات ودمجها بالاتحادات التابعة للحزب الواحد الذي أنشأ هذه الاتحادات على شكل " نقابات " فظهر اتحاد عام للعمال الجزائريين و آخر للنساء و آخر للفلاحين ... الخ , و كان هذا الفعل قد صدر نتيجة لتصورات من طرف الأجهزة التنفيذية للدولة الجزائرية آنذاك و التي كانت ترى بأن التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية ، التربوية و الثقافية يجب أن تدمج في طبيعة النظام السياسي المتبع [2] , و ذا أصبح الانتماء لهذه التنظيمات والاتحادات مشروط بموافقة قيادات الحزب ووفق انخراط المواطن في هذا الحزب بناءا على موقفه الإيديولوجي (معارض / أو موالٍ) , و هكذا نلاحظ بأن المبادرات الفردية من أجل العمل التطوعي و

---

[1] - **أحمد ؛ حويتي ، " العمل التطوعي والأمن : التجربة الجزائرية " ،** ورقة مقدمة إلى مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي ، **أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية** بالمملكة العربية السعودية في **الفترة ما** بين **25 – 27 سبتمبر 2000 .**

[2] - **أحمد ؛ بوكابوس , " التنظيم الجمعوي و ا تمع المدني " ،** مجلة **كراسات الـ CREAD , العدد 53 ,** مرجع سابق ، **ص 51 .**

الاجتماعي أصبحت شبه غائبة كما شاعت روح الاتكالية و الأبوية , بحيث همش ذوو الكفاءات في عملية التأطير و التجنيد بالإضافة إلى أن هذه التنظيمات اتسمت في كثير من الأحيان بالطابع السياسي التابع للحزب , بحيث كان يخيل للملاحظ بأن جميع الفئات و الشرائح الاجتماعية منتظمة و مؤطرة ضمن هذه التنظيمات و لأن الدولة كانت ترى بأن هذا افضل لأن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة تسيير أموره الذاتية بنفسه و هذا النوع من الوصاية هو أحسن طريقة للحفاظ على كيان المجتمع الجزائري , و كنتيجة لهيمنة و مراقبة السلطة الجزائرية للحركة الجمعوية تحولت هذه الأخيرة بعد فترة من الانتعاش خلال السبعينات إلى حالة فتور و ركود بسبب الصراعات الداخلية التي عرفتها هذه التنظيمات و سعي أفرادها للحصول على مكتسبات شخصية من أجل الارتقاء دواليب السلطة [1] .

إن هذا الوضع زاد من الفجوة المتزايدة بين المواطنين و مؤسسات الدولة , بسبب فقدان الأمل نتيجة للأزمة الاجتماعية الخانقة , بسبب التناقضات الموجودة في المجتمع الجزائري و هذا ما سيؤدي لاحقا إلى انفجار اجتماعي كاد يعصف بوجود الدولة الجزائرية في حد ذاتها .

و يلاحظ في هذه الفترة سعي الدولة لإصدار مراسيم لتنظيم العمل الجمعوي , و يتمثل الأول في المرسوم رقم : 71-79 المتعلق بقانون الجمعيات و هو أول نص قانوني جزائري بعد الاستقلال [2], غير أنه اعتبر من طرف النشطين في الحركة الجمعوية كقانون لتضييق حرية الجمعيات و تشديد الإجراءات البيروقراطية و مراقبة الدولة لها بحيث اعتبروها كقانون تسلطي .

أما المرسوم الثاني تحت رقم : 87-15 و مرسوم التطبيقي : 88-16 و قد أعتبر هذا القانون مشابها لسابقه , اللهم إلا ما يتعلق بتخفيف بعض الإجراءات البيروقراطية [3].

لقد عاشت الجزائر في عقد الثمانينات فترة حرجة جداً حيث انتشر الفساد في أجهزة الدولة و زادت حدة الأزمة الاجتماعية في الأوساط الشعبية تفاقما بحيث ارتفعت معدلات البطالة بحيث كما كانت معدلات النمو الديموغرافي في أوجها , بينما كانت أسعار النفط تعرف أدنى مستويات لها كما أن استفحال ظاهرة تهريب البضائع و السلع قد نخرت أوصال الاقتصاد الوطني وكانت هذه هي وضعية الجزائر الداخلية أما على الصعيد العالمي فيلاحظ ظهور ملامح تغير دولي تلوح في الأفق بفعل الهزات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها دول المعسكر الاشتراكي والدول النامية في مقابل ازدياد نفوذ دول المعسكر الغربي الرأسمالي .

---

[1] - **عمر ؛ دراس , " الحدث الجمعوي** في **الجزائر , دراسة حالة ولاية وهران " ,** مجلة **إنسانيات ,** مرجع سابق **, ص 41 .**

[2] - **المرسوم رقم 71-79 الصادر بتاريخ : 1971/12/03 المتعلق بقانون الجمعيات**

[3] - **المرسوم رقم : 87-15 الصادر بتاريخ :1987/07/21 المتعلق بقانون الجمعيات .**

في هذه الظروف العصيبة كانت الحرب الإيرانية العراقية , قد لعبت دورها في تحطيم قدرات إحدى أكبر دولتين إسلاميتين في الوطن العربي , بينما كان العالم الإسلامي في حالة ترقب للأوضاع الدولية بحذر شديد بحيث سيطرت عليه معايير التخلف و التسلط و الاحتقان أما في الجزائر فإن التذمر الشعبي قد بلغ أوجه بفعل إخفاق الدولة الوطنية في تحقيق الرفاه و مجتمع العدالة الاجتماعية المنشودة , بحيث أصبح واضحا ظهور طبقتين اجتماعيتين متناقضتين طبقة صغيرة فاحشة الثراء وطبقة شعبية عريضة تتخبط في مشاكل لا حصر لها حيث كانت تعيش في حواشي المدن و الأرياف و الملاحظ هنا هو ظهور المعارضة السياسية التي كانت تنشط في وضعية سرية بشتى أطيافها الإسلامية ، القومية و اللائكية ... الخ , وبحيث عملت على تعبئة صفوفها و تجنيدها لعدد كبير من المواطنين فقد عمدت على استقطاب الفئات الشابة المثقفة التي تحمل شهادات جامعية غير أ ا تعيش كابوس الفقر و البطالة , ثم جاء يوم 5 أكتوبر 1988 , الذي خرجت فيه حشود شبانية كبيرة للشوارع من أجل المطالبة بالإصلاح ، التغيير و الانفتاح , غير أن هذه المظاهرات قوبلت بمواجهة عنيفة من طرف قوات الأمن النظامية إلا أنه بعد انتهاء هذه الأحداث تعهدت السلطة بقيامها باعتماد دستور جديد يكفل الحريات النقابية و الحزبية و حق تكوين الجمعيات , فبصدور قانون الجمعيات سنة 1989 شهدت الجزائر أول تجربة اجتماعية جمعوية علنية معترف ا و هي فترة يمكن تسميتها بفترة ولادة ا تمع المدني الجزائري الحديث [1].

- المطلب الثاني : ا تمع المدني في الجزائر من 1989 إلى غاية 1992

كما ذكرنا فإن ا تمع الجزائري إبان الثمانينات عرف أزمة مجتمعية متشابكة الأطراف باعتبارها أزمة دستورية , اقتصادية ، سياسية ، ثقافية و حضارية [2] , كما أن النظام الجزائري ظهرت عليه ملامح التناقض ، الانقسام ،كما زادت عليه الضغوط الدولية بسبب المديونية الخارجية الخانقة ، وضغوط أخرى من طرف صندوق النقد الدولي الذي طالب الحكومة بإعادة هيكلة الاقتصاد والقيام بإصلاحات جذرية في جميع القطاعات , كل هذه العوامل يضاف إليها التذمر الشعبي المتزايد و حركة المعارضة في الكواليس التي ستعمل في النهاية على تيئة المناخ لقيام انتفاضة شعبية ضخمة بقيادة العنصر الشباني والتي تزامنت بتاريخ

---

[1] – **وناس ؛ المنصف ، " الدولة الوطنية و ا تمع** المدني في **الجزائر : محاولة** في **قراءة انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988 "**، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية **, سلسلة كتب المستقبل العربي , الكتاب رقم : 11 , مركز دراسات الوحدة العربية ،** بيروت **, لبنان , ط1 , 1996 , ص 103**

[2] **- إبراهيم ؛** أيمن **الدسوقي** , **" ا تمع** المدني في **الجزائر : الحقرة , الحصار , الفتنة " ,** مجلة المستقبل العربي **, العدد 259 الصادر** في **شهر سبتمبر 2000 , مركز دراسات الوحدة العربية ,** بيروت **، لبنان , ص 63 .**

05 و06 أكتوبر 1988 ، و كانت هذه الانتفاضة بمثابة هزة اجتماعية عنيفة جدا بحيث طالبت جماهير المتظاهرين بالإصلاحات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ... الخ و قد كللت هذه المطالب بتقديم الحكومة لبرنامج إصلاحي شامل و كان من بينها التحول إلى النظام الديمقراطي الليبرالي و القبول بمبدأ التعددية السياسية و الحق في إنشاء الجمعيات و التنظيمات المختلفة التي تكوِّنُ اللبنة الأساسية لبناء مجتمع مدني مستقل و ذا تكون الجزائر قد عرفت ميلاد ا تمع المدني لأول مرة في تاريخها فبعدما كانت الإحصائيات تشير إلى أنه بين سنة 1966 إلى غاية 1988 لم يتم تأسيس إلا حوالي مائة جمعية . وانطلاقا من سنة 1989 إلى غاية سنة 2000 فإنه تم تأسيس 1000 جمعية وطنية و 45000 جمعية محلية [1] .

لقد أتاحت المادة 40 من دستور فبراير 1989 حق المواطنين في إنشاء جمعيات تكون مرخصة قانونيا و ذا كثر الطلب على إنشاء الجمعيات بحيث شهد ا تمع حركة دءوبة في هذا الاتجاه بل أنه لم يعرف ظاهرة اجتماعية ذات سرعة في الانتشار و الاتساع مثل ظاهرة تكوين و تأسيس تنظيمات ا تمع المدني على اختلاف أنواعها , كما أن الخطاب السياسي دعا الفئات الاجتماعية للانتظام داخل جمعيات بغية الحصول على الدعم اللازم من طرف الدولة .

وبسبب تواجد الأحزاب السياسية التي عملت على استقطاب شرائح مختلفة من المواطنين ، بغية بناء معارضة سياسية قوية كبديل لنظام الحزب الواحد , وهكذا ظهرت تيارات سياسية مختلفة كانت ترى في نفسها البديل للنضام القائم سواء أكانت : لائكية علمانية أو وطنية أو إسلامية أو قومية . وقد استثمرت هذه الأخيرة ساحة ا تمع المدني كمجال للتنافس فراحت تنشأ الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ، الثقافي ، العلمي و الخيري ... الخ .

ويرى بعض المختصون في دراسة ظاهرة الحركة الجمعوية بأن الصحافة التابعة للتيار العلماني الفرونكوفوني هي أول من استعملت مفهوم ا تمع المدني في أدبياتا [2] ، حيث كانت ترى فيه سدا منيعا لمواجهة الأصولية و كجبهة متقدمة لوقف زحف الإسلاميين حسب زعمها كما أن تيار المعارضة الإسلامية قام هو الآخر بالاستثمار في حقل ا تمع المدني المتمثل في جمعيات : المساجد , الأعمال الخيرية ، الدعوة والزواج ...الخ و خير دليل على ذلك قيام الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإنشاء النقابة الإسلامية للعمل كجناح نقابي لكسب أصوات العمال و النضال لتحقيق مطالبهم [3] , كما أن حزبا إسلاميا معروفا بدأ نشاطه

[1] – **عائشة ؛ باركي , " الحركة الجمعوية في الجزائر و تجربة اقرأ " , مجلة كراسات الـ CREAD** , مرجع سابق **, ص 38 .**

[2] - **عبد الناصر ؛ جابي , " النظام السياسي الجزائري : ا تمع** المدني بين **الأزمة و الانتقال "** ، في **وعي ا تمع بذاته** ، مرجع سابق **, ص 199.**

[3] - **إبراهيم ؛** أيمن **الدسوقي,** مرجع سابق **, ص 65 .**

كجمعية من جمعيات المجتمع المدني ثم تحول إلى حزب سياسي كبير في شهر ماي 1991 ألا و هو حركة مجتمع السلم "حمس " التي كانت تعرف سابقا اختصارا باسم "حماس " [1] .

مما سبق يمكن القول بأن المجتمع المدني الجزائري لم يعرف التشكل بالمعنى الحديث للتسمية إلا بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 ، وبفضل دستور فبراير 1989 الذي أعطاه الشرعية الدستورية كما يلاحظ بأن تنظيمات المجتمع المدني عرفت حيوية كبيرة من حيث العدد و عدد المنخرطين فيها غير أنه يؤخذ عليها تسيسها و خضوعها للتوجيه الحزبي من طرف تيارات المعارضة , كما يؤخذ عليها المساهمة في تأجيج حدة الصراع والمواجهة بين الأحزاب السياسية المتعارضة إيديولوجيا ودخولها في مواجهات كانت في غنى عنها.

- المطلب الثالث: المجتمع المدني في الجزائر من 1992 إلى غاية 1999.

لقد شهدت هذه الفترة أزمة جزائرية خطيرة على كافة الأصعدة السياسية ،الاقتصادية و الأمنية ، فمع إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1992 ، وما تبعها من حضر لنشاط الجبهة الإسلامية للأنقاد التي كانت تعتبر كأكبر حزب داخل التيار السياسي الإسلامي ، بحيث تم مصادرة ممتلكاتها وكذا اعتقال مناضليها من طرف السلطة ... الخ , وهكذا دخلت الجزائر في دوامة من العنف نتج عنها خسائر مادية ومعنوية كبيرة جدا مما جعلها تدفع ثمنا باهضا للغاية , وقد كادت هذه الأحداث أن تعصف بوحدتها الترابية ومكانتها على الساحة الدولية ، فلقد زحفت آلة القتل و العنف الدموي فلم تستثني لا أطفالا ولا شيوخا ولا نساءا ولا سياسيين ولا رجال أمن و لا صحفيين ولا علماء و لا أساتذة و لا مواطنين عزل ...الخ .

أما عن انعكاسات هذه الأزمة على تنظيمات المجتمع المدني فتمثلت على سبيل المثال : في قرار الحكومة الصادر بتاريخ مارس 1992 بحل جميع التنظيمات و جمعيات المجتمع المدني التي كانت مرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ و هي بالمئات [2] ، و بالتالي شكلت خسارة كبيرة لهذه الجمعيات , و يمكن القول بأن هذه التنظيمات ساهمت في فوز هذا الحزب في الانتخابات التشريعية لسنة 1992 وذلك بـ 188 مقعد.

[1] - **منعم ؛ العمار وآخرون , " الجزائر و التعددية المكلفة " , الأزمة الجزائرية ,** مرجع سابق ، **ص 72.**

[2] - **عمر خالد ؛ بن ققة , " بربر الجزائر : تدمير ذاتي و حضور إعلامي "** ، في ، **إبراهيم أيمن الدسوقي** ، مرجع سابق ، **ص 65 .**

و منذ ذلك الوقت وجدت تنظيمات ا تمع المدني الجزائري نفسها بين مطرقة الحكومة و سندان الجماعات المسلحة لذلك نلاحظ بأن أدائها قد قل بل انحصر كما غابت عن التواجد في كثير من المناطق لاسيما بعد اغتيال رموزه القيادية البارزة مثل : الشيخ محمد بوسليماني [1] ، و عبد الحق بن حمودة و غيرهما و هكذا و بفعل تدهور الوضعية الأمنية في البلاد لوحظ غياب هذه التنظيمات عن العمل في الساحة الوطنية اللهم إلا جمعيات نسوية محسوبة على التيار العلماني و التي جعلت من أهدافها النضال من اجل حقوق المرأة و النضال ضد الإرهاب و تقديم يد العون لعائلات ضحايا المأساة الوطنية [2] .

و يجدر بنا أن نذكر اشتراك بعض هذه المنظمات في السعي لإيجاد حل للأزمة الجزائرية فعلى سبيل المثال نجد من بينها : مساهمة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بالتعاون مع ثمانية أحزاب معارضة في المشاركة في ندوة الحوار التي نظمتها الجمعية الكاثوليكية (سانت إيجيديو) في روما بتاريخ جانفي 1995 و التي أسفرت عن توقيع مبادرة العقد الوطني والتي تدعو إلى مباشرة الحوار بين المعارضة و السلطة الحاكمة غير أن هذه الأخيرة رفضتها جملة و تفصيلا [3] ، فعلى الرغم من هذه المبادرة التاريخية نلاحظ بأنه لم يحصل على نتائج مثمرة بحيث تشكل عاملا للضغط على السلطة من أجل التغيير .

- المطلب الرابع : ا تمع المدني في الجزائر من 1999 إلى غاية 2005

بعد سنة 1999 و ما عرفه واقع الأحداث الجزائرية من تدئة ، والتي تكللت في اية المطاف الأخير بسياسة المصالحة الوطنية و الوئام المدني التي صادق عليها البرلمان و زكاها الشعب الجزائري بحيث تحسن الوضع الأمني و بدأت الحياة تدب في كثير من المؤسسات و خاصة جمعيات و خاصة من جمعيات ا تمع المدني التي التف عدد كبير منها حول برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كما أن هذه التنظيمات قامت بمساندته للفوز بفترة رئاسية ثانية بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية للبلاد لأ ا تشكل قنوات اتصال بين المواطنين , غير أنه من المؤسف ملاحظة عزوف المواطن الجزائري للانضمام لهذه الجمعيات و منحها الدعم اللازم لدلك ، كما أن بعض الجمعيات لا تظهر إلا في المناسبات .

[1] - **عيسى ؛ بن الأخضر , "** تجربة **العمل الاجتماعي و التربوي** لجمعية **الإرشاد و الإصلاح " ,** مجلة **كراسات CREAD ,** مرجع سابق **, ص 47 .**

[2] - **مليكة ؛ رمعون ,"** الجمعيات **النسوية من اجل حقوق** المرأة" **،** مجلة **إنسانيات ،** مرجع سابق **, ص 45 .**

[3] - **بنية ؛ الأصفهاني ، "** الجزائريين بين **المواجهة و المراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية " ،** مجلة السياسة الدولية **, العدد 122, لندن ، بريطانيا ، 1995 , ص 170.**

و الملفت للانتباه هو انتعاش بعض منها خاصة ذات الطابع الأهلي التقليدي , كجمعيات الزوايا التي حظيت بدعم مادي كبير من طرف الدولة , هذا ما مكنها من إقامة نشاطات عديدة عبر الوطن واسترجاع ثقة المواطنين الذين سارعوا للعودة للانخراط ضمن الطرق الصوفية و الأخويات الدينية التي تشرف عليها , و هو دور يجب أن تقوم به مختلف التنظيمات و الجمعيات الأخـرى مـن اجـل مواجهـة المـصاعب الاجتماعية وتقديم يد المساعدة للمواطنين [1].

كما يلاحظ في السنوات القليلة الأخيرة اهتمام السلطات على مستوى الخطاب السياسي بتـشجيع مبادرات ا تمع المدني و اصبح من المألوف عند المواطنين سماع تأكيد المسؤولين على أهمية الجمعيـات في تكريس و ترقية العمل الديمقراطي و لعل تصريح وزير الداخلية السيد:محمد يزيد زرهوني بتسليم اعتمـاد 3110 جمعية منذ سنة 2002 إلى الآن بالإضافة إلى تواجد 75 ألف جمعية تنشط على الساحة [2] ، فحـسب قوله إن هذه الأرقام لخير دليل على تنامي و تكاثر تنظيمات ا تمع المدني التي يرجى منها أن تقوم بالـدور المنوط ا في جميع ا الات الثقافية ، الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية ... الخ .

مما سبق يمكن القول بأن منظمات ا تمع المدني الجزائري تسير على طريق واعد ولكن بشرط منحها جميع الإمكانيات المادية و المعنوية التي تمكنها من الاستمرار والنشاط من أجل المساهمة في التنمية الشاملة ، ولهذا إذا توفرت لديها هي الأخرى الإرادة الصادقة من طرف قياداتا وأعضائها في العمـل لابـد بأ ـا ستتحول إلى شريك اجتماعي لايمكن تجاهله أو تحييده عن الساحة الاجتماعية الوطنية .

ورغم كل ما ذكرناه تبقى مشاركة المواطنين وللأسف الشديد بعيدة عن الآمال المرجوة منها خاصة إذا علمنا بأن نسبة مساهمة الفرد الجزائري ضمن العمل الجمعوي في بلادنا لا تتعدى نسبة 08 % مـن حجم السكان وطنيا [3] ، فرغم التواجد المكثف للجمعيات المحلية والوطنية على امتداد التراب الوطني إلا أن استقطا ا لمنخرطين جدد يبقى ضعيفا جدا وهو أمر يحتاج إلى دراسات معمقة وحلول جذرية .

---

[1] - **Mohamed ; MADANI** , « **Les regroupements associatifs : Image de soi de l'état et de la société** » , **Les cahiers du CREAD** , Op-cite , **p 34**

[2] - سمير ؛ **حميطوش ," تسليم 3110 اعتماد** جمعية منذ **2002** "، جريدة الجزائر NEWS **, العدد : 128 الصادرة بتـاريخ : 2004/05/12 , ص 3**

[3] – **تقرير مرفوع لرئاسة الجمهورية ، من إعداد ا لس الأعلى للشباب سابقا لسنة 1998 / 1999 .**

▫ المبحث الرابع : دعائـم قيـام ا تمـع المدنـ ـي.

- المطلب الأول : الأركان الأساسية لبناء ا تمع المدنـ ـي .

أ- الركـ ـن الأول :

يتمثل توفر الفعل الإرادي الحر فا تمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده و لذلك فهو غير الجماعة القرابية مثل : الأسرة ، العشيرة و القبيلة ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عـ ـضويتها فهـ ـي مفروضة عليه بحكم المولد و الإرث ، و ا تمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتا و قوانينها على من يولدون و يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم و ينضم الناس إلى تنظيمات ا تمع المدني من أجل تحقيق مصلحة خاصة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية [1] .

ب-الركـ ـن الثاني :

يتمثل في التنظيم الجماعي : فا تمع المدني هو مجموعة من التنظيمات , كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاءا اختاروا عضويته بمحض إرادتم الحرة و لكن بشروط يتم التراضي بشأ ا أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد و قد تتغير شروط العضوية و حقوقها وواجباتا فيما بعد , و لكن يبقـ ـى أن هناك تنظيما و هذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز ا تمع المدني عـ ـن ا تمـ ـع عمومـ ـا , فا تمع المدني هو الأجزاء المنظمة من ا تمع العام إذا فهو مجتمع عضويات , فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني , و الذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب ، أو أندية ، أو نقابات ، أو اتحادات ، أو غرف تجارية أو صناعية, أو تعاونيات , أو جمعيات , أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين في أي مجتمع معاصر .

جـ - الركـ ـن الثالث :

للمجتمع المدني ركن أخلاقي سلوكي و يتمثل في : قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين و على حق الآخرين في تكوين منظمات مجتمع مدني تدافع و تحمي و تحقق مصالحهم المادية و المعنوية ، و الالتزام في إدارة الاختلاف داخل و بين منظمات ا تمع المدني ببعضها البعض , و بين الدولـ ـة بالوسـ ـائل السلمية المتحضرة , أي بقيم ا تمع المدني و ضوابطه المعيارية و هي قيم : الاحـ ـترام ، التسامح ، التعاون ، التنافس و الصراع السلمي [2] .

---

[1] – **إبراهيم ؛ سعد الدين ,** في **مقدمة لكتاب ا تمع** المدني **و التحول الديمقراطي** في **فلسطين ,** مرجع سابق **, ص 05.**

[2] - نفس المرجع **, ص 06.**

- المطلب الثاني : مبدأ القيم الديمقراطيـ ـة.

يبدوا أن هناك صلة بين ا تمع المدني و القيم الديمقراطية ، و كما أشرنا سابقا فإنه لا وجود تمـ ع مدني خارج حيز لا تتواجد فيه الديمقراطية و بما أن هذه الأخيرة هي مجموعـ ـة من قواعـ ـد الحكـ ـم و مؤسساتا التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في ا تمع بين الجماعـ ـات المتنافـ ـسة و المـ ـصالح المتضاربة و هذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني الدي هو عبارة عن مؤسـ ـسات و تنظيمـ ـات للمشاركة الشعبية [1] ، بمعنى أن القيم الديمقراطية هي المحرك الجوهري لدفع عجلة ا تمع المدني الذي يـ ـربي أفراده على احترام أراء الآخرين واحترام حرياتم و قبول التعدد و الخلافات الفكريـ ـة و قبـ ـول التنـ ـافس السلمي في جميع ا الات و تشجيع التعددية الفكرية ، الثقافية و السياسية لهذا نجد بأن الأحزاب السياسية تعول على الدعم اللامحدود لمؤسسات ا تمع المدني الذي يأخذ بيد الفرد منذ البداية و يقوم بتنشئته تنشئة سليمة وفق مبادئ مدنية متحضرة و هذا ليس بالأمر الجديد عليه فهو الذي أخذ على عاتقه ملأ الحيز العام الموجود بين الأسرة و الدولة إذن فيمكن اعتباره بمثابة البنية التحتية للديمقراطية و هو أشبه بالشرايين الـ ـتي يجري فيها السائل الحيوي للقيم الديمقراطية المدنية و هما وجهان لعملة واحدة ألا و هي الحرية [2] .

كما لا ننسى أهمية العلاقة الموجودة بين مفاهيم : الديمقراطية ، ا تمع المدني وحقوق الإنسان بمعنى أن هدف ا تمع المدني هو الدفاع و حماية مصالح و قيم المواطنين التي تمثل حقوق الإنسان في ا تمعـ ـات المعاصرة و لن يتأتى له ذلك إلا بإشاعة القيم و الثقافة الديمقراطية الحقيقية التي ترقي بطموحات المـ ـواطنين إلى تسيير شؤو م الخاصة و معرفة حقوقهم وواجباتم من أجل حياة كريـ ـمة ضمن مجتمع تسـ ـوده قـ ـيم الحريـ ـة و العدالة و المساواة , لذلك نجد بأن البلدان الشمولية التي تغيب فيها الشفافية الديمقراطية يتم فيها أيضا تغييب ا تمع المدني كلية وهو ما يلاحظ اليوم بجلاء في حالة ا تمعات العربية التي لازالت ترزح تحت نير الاستبداد ، التخلف و التسلط .

---

[1] - **عبد الغفار ؛ شكر – محمد ؛ مورو ,** ا تمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية **, دار الفكر , دمشق ، سورية , ط1, 2003 , ص 57.**

[2] - **عبد الحميد ؛ الأنصاري ," نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع** المدني " ، مجلة المستقبل العربي **, العدد 272, أكتوبر, 2001 , مركز دراسات الوحدة العربية ,** بيروت**, لبنان ، ص 97.**

- المطلب الثالث : مبدأ الثقافة المدنية

من غير الممكن للديمقراطية أن تنمو و تزدهر في مجتمع تنعدم فيه ثقافة مدنية و سياسية إيجابية و تتمثل هذه الثقافة المدنية في الإقرار بمبدأ تداول السلطة بين الشركاء السياسيين و الاجتماعيين ، و الاعتماد على مبدأ التعددية ، المشاركة واحترام حق الآخرين في التعبير و الاختلاف و القبول بحل الخلافات سلميا .

إن هذه القيم المدنية إذا توافرت بين أفراد أي مجتمع فستكون لا محالة كدعامة خلفية لدفع المواطنين للانخراط في جمعيات و من تم تنشيط مؤسسات المجتمع المدني و إمداده بالطاقات البشرية و الكفاءات الفكرية التي ستساهم لا شك في الرقي بالممارسة الديمقراطية و التي ستؤدي في النهاية إلى بناء دولة القانون و بهذا فإنه سينشأ مجالا للتوافق بين الثقافة و البنية السياسية و يصبح أمراً جوهريا لاستمرار أي دولة [1] ، و بهذا يظهر التكامل بين بنى المجتمع الفكرية و السياسية و الثقافية .

و في ظل تواجد ثقافة مدنية و مدى فاعليتها تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها و تنظيماتها فمن غير الممكن إقامة بنية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية خارج الإطار الثقافي السائد في ذلك المجتمع .

و من هذه الزاوية تظهر عمق و مدى تجدر الثقافة المدنية و السياسية لدى المواطنين في ظل التمييز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة ، و ثقافة التبعية أو الخضوع [2] .

فإذا توفرت ثقافة المشاركة أو المساهمة بين مواطني مجتمع ما و بهذا يتم احترام إراداتهم من طرف السلطة بحيث يتم إشراكهم في صنع السياسات و مراقبة الشأن العام و حق الاعتراض ، التدخل و إلغاء القرارات المضرة بمصلحة المواطنين . بينما تعمل السلطة الحاكمة في حال وجود مواطنين متشبعين بثقافة الخضوع و التبعية بمجرد تحويلهم إلى رعايا عوض مواطنين أحرار كل ما عليهم هو تقبل القرارات مهما كانت نتائجها , إذن يظهر لنا مما سبق دور الثقافة المدنية في صناعة مواطنين قادرين على تحمل مسؤولياتهم واعون بدورهم على أكمل وجه بحيث أنهم يعملون على فرض وجودهم في كل الأمور و الشؤون التي لها علاقة بحاضرهم ومستقبلهم .

---

[1] – **موريس ؛ ديفرجيه** , سوسيولوجيا السياسية : مبادئ أولى في علم السياسة **, تر: ذياب هشام , منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي , دمشق , سورية ، ب ط ، 1980, ص 130.**

[2] - **حسين ؛ علوان البيج ، " الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة "** ،في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي **، الكتاب رقم 19 ، مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ، لبنان , ط1 ,2000, ص 164.**

- المطلب الرابع : مبـدأ المواطنـة .

يرتبط قيام ا تمع المدني المعاصر ارتباطا وثيقا بمفهوم المواطنة لأن هذا المفهوم حسب منظري الحداثة التي عرفتها ا تمعات الغربية على الخصوص ، كما أن المواطنة التي أعيد اكتشافها في أوربا و العـالم بعـد عصر النهضة و التي أصبحت اليوم محور شد و جدب بين الأنظمة الحاكمـة و المؤسـسات الديمقراطيـة والتشكيلات الحزبية المعارضة بالإضافة إلى تنظيمات ا تمع المدني , و كما ذكرنا من قبل فإن هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية التي هي عكس الملكية المطلقة أو الديكتاتورية لذلك ارتبط الـدفاع عـن حقوق المواطنة بشكل عام ا بمعنى أن الدولة الدينية (الثيولوجية) تبني تواجدها على أساس الدين فهي تميز أفرادها حسب تدينهم أي ما يسمى بالولاء و البراء ، أما الدولة القومية فإ ا تؤسس على تمجيـد الفـرد حسب عرقه مثل ما حدث في ألمانيا النازية و إيطاليا الفاشية فالأولى مجدت الجنس الجرماني الآري و الثانية مجدت الجنس الروماني , أما الدولة الديمقراطية المدنية فإ ا تسقط كل هذه الاعتبارات و تبني تواجدها على أساس خضوع مواطنيها لنفس الحقوق والواجبات أي أ ا ترتكز على قواعد المساواة في حق أفرادهـا في المشاركة السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية و الاجتماعية [1] ، كما تقوم بإزالة كل المميزات اللغوية ، العرقيـة أو الطبقية في معاملتها للمواطنين واعتبارهم كأفراد راشدين و ليس كرعايا كما كـان يـسود في عهـد الإقطاع لذلك نجد بأن تنظيمات ا تمع المدني تقيم معاملاتا و علاقاتا مع الأفراد وفق مبدأ احترام مواطنية المواطن التي تعني فقط انتمائه لجنسية معنية و التي تشكل له هوية اجتماعية ، سياسية و قانونية تستدعي في كثير من الأحيان تدخله للدفاع عن مواطنيه حتى خارج دولهم إذا استلزم الأمر بحيث يحدث هذا غالبـا في الدول الديمقراطية, أما في الدول الغير ديمقراطية فإن مفهوم المواطنة المرتبطة بالجنسية لا يعني سوى " تابعية" الفرد لدولة تتحكم في مصيره و حرياته [2] .

ومن الأمور التي تستوقف الباحث انتشار مفهوم ممارسة المواطنة العالمية في الكيانـات الاجتماعيـة للدول الديمقراطية بحيث نتج هذا في الأصل بسبب الحرب الباردة التي عرفها العالم آنذاك بين المعـسكرين الاشتراكي و الرأسمالي غير أن الدول الرأسمالية حرصت على تبني ثورة ديمقراطية اجتماعية من أجل الحفاظ على تماسك مجتمعاتا وتحقيق الرفاه الاقتصادي كما أ ا كانت تستغل حالة الحرية التي كان يتمتـع ـا مواطنوها سواء كانت حريات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية واتخاذها كنموذج من اجل الدعاية المضادة

---

[1] - **علي ؛ خليفة الكواري " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية " ،** مجلة المستقبل العربي **, العدد 244 , فيفري 2001 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ، لبنان , ص 106.**

[2] - نفس المرجع **, ص 118.**

ضد المعسكر الاشتراكي الذي كان يسيطر على زمام الأمور داخل الدول التي يتواجد ـا , و في هـذا الإطار نشطت لمنظمات و الجمعيات و التي ستعرف لاحقا بالمنظمات غير الحكومية في سياق الـدعوة إلى احترام مواطنية الفرد و الدفاع عنها عالميا باعتبارها مكسبا عظيما يندرج في خانة " حقوق الإنـسان " و بفعل هذه النشاطات أصبحت الدعوات ملحة لاحترام حقوق الإنسان عبر العالم , و أدى هذا إلى المطالبة بالتدخل في الشأن الداخلي لكثير من الدول و ذلك عبر عدة هيئات دولية أبرزها : هيئة للأمم المتحـدة , مجلس الأمن , بحجة حماية الأقليات و التدخل من اجل إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان و حروب الإبادة العرقية بمعنى آخر فإن ظهور مصطلح المواطنة العالمية أصبح أمرا ملحا يجب على كل دولة احترامه بحيـث أصبحت تتم عن طريقه مساومات مشبوهة بين الدول الكبرى و الدول النامية .

و هكذا يمكن أن نستنتج بأن مفهوم المواطنة واحترام حقوق الإنسان رغم نبل معناه إلا أن بعـض الدول المتقدمة استخدمته كسلاح في وجه الدول الرافضة للتبعية و الهيمنة الخارجية حيث أن تقلـص دور الدولة في هذا ا ال بات واضحا للعيان كما أن الأمم المتحضرة أصبحت ترى في هذا المفهوم مبدأ عالميـا تتعامل به من أجل توطيد أواصر التقارب بين الشعوب و الحضارات و هذا ما طالبت به هيئات دوليـة في اكثر من مناسبة.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول بأن مصطلح المجتمع المدني قد شهد تطورا ملحوظا بفعل تحوله من مصطلح كان مجالا لتأويل الفلاسفة والمنظرين فقد وضفوه وفسروه وفقا لتصوراتهم واجتهاداتهم إلى غاية تجسده في واقع البلدان الغربية التي عرفت نهضة اجتماعية ، اقتصادية وسياسية شاملة .ومع بداية القرن الثامن عشر نال هذا المصطلح مكانة مرموقة في الأوساط العلمية والأكاديمية باعتباره قاعدة خلفية لدعم الحياة الديمقراطية ولأنه يعتبر كقناة رئيسية للمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي .

والملاحظ بأن المدارس الفكرية والاجتماعية التي تناولته بالبحث والدراسة قد أسهمت هي الأخرى بقسط وافر للعمل على بلورة وجوده ميدانيا بل إن تراكما هائلا من الدراسات والمؤلفات وجدت بسببه بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أهميته البالغة في حقل السياسة والتنافس الحزبي وعلاقته مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية المختلفة سواءا داخل الدولة أو خارجها ويرجع ذلك أساسا إلى الالتزامات التي أشتهر بها بفعل تعويضه لدور الدولة في الساحتين الشعبية والاجتماعية .

كما أن اهتماماته ترقى إلى كثير من الوظائف بصفته كمؤسسة للتربية والتكوين والعمل التطوعي و التنظيم وعامل للتنمية البشرية والاقتصادية وهذا ما هو موجود فعلا في المجتمعات المتقدمة بعكس الدول المتخلفة التي تسعى سلطاتها لإجهاض منظمات مجتمعها المدني وشل حركته بشتى الطرق الممكنة ويرجع ذلك لنظرة الريبة التي تنظر بها هذه الدول لهذا الأخير لأنه آلية فعالة للتغيير وتحقيق المطالب الشعبية كما يلاحظ بالنسبة للمجتمع المدني الجزائري بأنه رغم اعتراف السلطة به رسميا إلا أنه لازال يتخبط في مشاكل لا حصر لها كما أن أدائه جاء عكس التوقعات والآمال المرجوة منه ، فعوض أن تكون تنظيماته هي المحرك الأساسي للمجتمع في جميع المجالات الممكنة يلاحظ بأنها تخلت عن هذا الدور لصالح الدولة والأحزاب السياسية المعارضة على حد سواء وهكذا أصبح محل جذب من الطرفين بل تم احتوائه منهما بشكل كبير و بهذا أصبحت جلها تابعة للسلطة وتم تهميش البقية التي فضلت مبدأ الحياد كما أن نشاطاتها باتت لاتعرف إلا في مناسبات يمكن عدها على الأصابع كما أعلنت تحيزها للسلطة والسير في ركابها وهو وضع يناقض أحد أهم مبادئ المجتمع المدني والمتمثل في الاستقلالية عن سيطرة هذه الأخيرة كما أوضحنا أهم الركائز التي يبنى عليها .

الفصل الثالـث :

سوسيولوجيا الإعاقـــة وذوي الاحتياجات الخاصة

- المبحث الاول: وضعيه المعوقين عبر التاريخ
- المبحث الثاني: أنواع الإعاقات
- المبحث الثالث: مسببات الإعاقات
- المبحث الرابع: جهود الجزائر في حماية و رعاية الأشخاص المعوقين

تمهيـ ـ ـ ـ ـد :

يولد الفرد منا و هو لا يعلم هل يكتب له البقاء أو الفناء على وجه الأرض و لا يعلم هل ستكون بنية جسمية مكتملة أم لا , و لا يدري شيئا عن تكوينه العقلي و الذهني ؛ هل هو مثل الآخرين ؟ أم جاء باستعدادات تفوقهم جميعا أو أ ا تقل عنهم بكثير .

غير أن المحيطين ذا الوليد الجديد على الخصوص والديه هم أكثر الأشخاص الذين يمكنهم تشخيص حقيقة البنية و التركيب الفيزيولوجي لهذا الكائن الذي خلقه الله تعالى في هذا الكون لإنجاز غايات محددة بحيث زوده بكتلة هائلة من الأعضاء هدفها مساعدته في التعامل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى عملية الاتصال بالآخرين من بني جنسه .

غير أنه في بعض الأحيان يكـون هذا الوليد أو الوليدة طفلا معوقا إمـا في إحدى أطرافـه أو حواسه أو يكون لديه اضطراب خفي أو ملحوظ في مدى قدراته الإدراكية و التعليمية أو قد يكون حاملا لإعاقة أو أكثر ويرجع كل هذا إلى تشوه في تكوينه الفيزيولوجي أو نتيجة لوراثة أسرية متنقلة من جيل لآخر أو لخطأ في توليد الأم الحامل من إحدى القابلات ... الخ , و قد تساهم العوامل الخارجية في تحويل أي شخص سوي إلى شخص معوق إما بإعاقة خفيفة أو متوسطة أو كبيرة جدا .

وفي هذه الظروف يظهر هنا دور ثقافة ووعي أسرة هذا المعوق في تقبله واحتضانه و التكفل به, و مساعدته على التواصل مع اخوته و مع الآخرين من بني البشر و لهذا فإن التعرف المبكر على نوع الإعاقة لدى أي فرد و على مسبباتا و الطريقة العملية التعامل مع هذا الفرد الذي لا يختلف عنا في شيء سوى في أمر وحيد و محدود ألا و هو" سرعة الحركة " سواء كانت حركية ، عضلية أو ذهنية وعن الطريقة التي ستمكننا للتعامل معه بطريقة عقلانية و عادية و التي ستدفعنا لإدماجه معنا كأي مواطن , يتوجب على مجتمعـه أن يهتم به و يرعاه من اجل إعـداده ليكون فردا صالحـا و مسؤولا و مساهما في بناء وطنه .

▫ المبحث الأول : وضعية المعوقين عبر التاريخ .

- المطلب الأول : وضعية المعوقين في العصور القديمة

لقد عاش المعوق في العصور القديمة حياة جد صعبة يشوبها الخوف، النفي والقتل في كثير من الأحيان , فلقد كانت نظرة المجتمع سلبية تجاه المعوقين و تشير بعض الكتابات إلى المآسي التي تعرضت لها بعض الفئات منهم و من ذويهم و أقاربهم , فقد أرجع الناس من قديم الزمان شذوذ تكوين المخلوقات إلى قوى غيبية أو إلى تصورات غير منطقية, و لعل أقدم اكتشاف عبر عن وضعية المعوقين في القدم هو اكتشاف لوحة فخار في العراق يرجع تاريخها إلى ألفي عام قبل الميلاد في عهد "أشور بانيبال"ملك نينوى و ذكر فيها بأن ميلاد المعوق هو عبارة عن نذير شؤم و دلالة على غضب الآلهة [1] ، لذلك فإنهم يعمدون إلى قتله و قتل أمه أحيانا في ذلك الزمان من أجل إرضاء الآلهة حسب ظنهم .

لقد كانت الإعاقات كالقصور و العمى ... الخ حسب الخرافات اليونانية و الرومانية تدل على انتقام الآلهة خاصة " العمى " فالآلهة تقوم بنزع قوة البصر من الفرد ليصبح أعمى و ذلك لأنه ارتكب فواحش أو لأنه لم يقدم القربان لآلهته و ظلت هذه الخرافات و الأساطير سائدة حتى منتصف القرون الوسطى .

وقد أشيع عن المجتمعات القديمة نفورها من المعوق ففي إسبرطة مثلا و التي كان يسودها مبدأ ملكية الفرد للدولة منذ ولادته فهي التي كانت تقرر حياته أو وفاته عن طريق مجلس من المسنين الذين يضعون الطفل الصغير في العراء لفترة من الزمن فإن استطاع الصمود والتغلب على العوامل الجوية التي يتعرض لها سمحوا له بالحياة بينهم و إلا فسيكون القتل جزائه [2] .

أما في أثينا وفي فترة حكم "سولون" (سنة 640 ق.م) و في عهد أفلاطون تحديدا فقد كانوا يعتبرون المعوقين على أنهم ضرر على الدولة , و لأن أفلاطون أراد أن ينشئ في مدينة أثينا جمهوريته الفاضلة رأى بأن وجود المعوقين و تناسلهم سيؤدي لا محالة إلى إضعافها لذلك دعا إلى إبعادهم ونفيهم حتى لا

---

[1] - **عبد المحسن ؛ صالح ,** من أسرار الحياة و الكون **, كتاب العربي ، ب .د. ن , القاهرة ، مصر ، ب ط , 1987 , ص 43 .**

[2] **- أحمد ؛ مصطفى النصراوي ، « الإعلانات و المواثيق العربية و أهميتها الخاصة بحقوق الإنسان » ,** المجلة العربية للتربية **, ب ع ، السنة الثانية , مصر , 1982 ، ص ص 175-176 .**

يبقى فيهـا إلا الأقويـاء و الأذكياء و القادرون على العمل [1]. أما في عهد الرومان فنجد بأن الأسرة إذا رزقت بمولود فإنه يوضع تحت قدم والده فإن قام الأب برفعه عن الأرض , فهذا دليل على قبوله داخل الأسرة أما إذا كان من المعوقين فيقوم برميه في أحد الشوارع فإن كتبت له الحياة فإنه يضم موعة العبيد [2] ، إن أسوأ الأعراف التي عرفتها الدولة الرومانية تتمثل في انتهاجها لمبدأ القوة و العنف لذلك فقد كان الضعفاء و المعوقين يجلبون للملوك و الأباطرة بغية التسلية و كثيرا ما قاموا برميهم للأسود من أجل إقامة مبارزة خاسرة تنتهي بالتهامهم من طرف هذه السباع ، وكل هذا من أجل متعة آنية لإرضاء نزوات الحاكم أو قادة الجيش الروماني .

أما في الهند فرغم اعترافها المبكر بالمعاملة الحسنة للمعوقين فإن الديانات البراهماتية و البوذية أمرت بتعذيب المعوق الهندي ، لأ ا كانت ترى بأن هذه الطقوس هي من أجل تطهير جسد المعوق من الذنوب و الأثام.

- المطلب الثاني : وضعية المعوقين في ظل الديانات السماويـ ـة

لقد حثت الشريعة الموسوية في القرن السادس قبل الميلاد في منطقة الشرق الأوسط على رعاية المعوقين و الاهتمام م على اعتبار أن ما يصيبهم إنما هو من إرادة الله كما أن الديانة البوذية اعتبرتم من أبناء بوذا لذا أوجبت على البوذي رعايتهم واحترامهم [3] .

بينما نجد بأن الديانة المسيحية قد نادت بقيمة الفرد بغض النظر عن لونه أو جنس أو سلالة أو مكانته الاجتماعيـة فعملت على محاربة قتل الأطفال الضعفاء و المتخلفين عقليا , و هكذا تغيرت نظرة ا تمعات المسيحية إلى هذه الفئة التي أصبحت موضع شفقة ، رحمـة و إحسـان , بـحيث أن القديس « برتران» أسقف لومان قام بإنشاء دار خيرية للتكفل بالمكفوفين وتعليمهم طقوس الديانة المسيحية ثم بعد ذلك تم إنشاء عدة ملاجئ في أغلب دول العالم و ذلك دف توفير الرعاية لذوي العاهات [4] .

و بظهور الديانة الإسلامية و التي جاء كخاتمة و مكملة للديانات التي سبقتها دعت أساسا لاحترام النفس الإنسانية باعتبار أن الناس عند الله سواسية فلا فرق بينهم في الجنس أو اللون أو العرق أو الطول أو القصر أو الصحة أو المرض ... الخ بل إن المعيار الوحيد لتفاضلهم هي تقوى الله ونجد أدلة على ذلك في مواطن عديدة من " القرآن الكريم " ففي سورة عبس ذكر الله الأعمى في قوله تعالى: « عبس و تولى , أن جاءه الأعمى , و ما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى , أما من استغنى فأنت له تصدى و ما

---

[1] - **جليل ؛ وديع شكور ,** معاقون لكن عظماء **, الدار العربية للعلوم , بيروت ،لبنان, ط1 , 1995 ، ص 19 .**

[2] **– عبد الفتاح ؛ عثمان - السيد ؛ علي الدين ،** الخدمة الاجتماعية و مجالات رعاية المعوقين **, مكتبة عين شمس ، القاهرة، ب ط , 1997 , ص 260 .**

[3] **- لطفي ؛ بركات ,** الفكر التربوي في رعاية الطفل الأصم , **الشركة المتحدة للنشر و التوزيع , القاهرة ، مصر ، ب ط, 1987 , ص 33 .**

[4] **- عبد ا يد ؛ عبد الرحمان , لطفي ؛ بركات ,** سيكولوجية الطفل المعوق و تربيته , **مكتبة النهضة المصرية , القاهرة ، مصر ، ب ط , 1966, ص 08 .**

عليك ألا يزكى » [1] فهنا يأمر الله عز وجل نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) باستقبال الأعمى المسلم قبل المشركين الذين كان يطمع الرسول في هدايتهم .

كما أن القرآن الكريم قد اعتبر بأن عاهة العمى ليست عيبا ولكن عمى البصيرة (أو القلوب) هي الكارثة العظمى التي تؤدي إلى الخسران يقول تعالى في محكم تـ يله : " فإ ا لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور " [2] ، كذلك فقد أعفى الإسلام فئة المعوقين من الأعمال المرهقة و الشاقة و التي يترتب عليها بذل جهد كبير يقول تعالى :« ليس على الأعمى حرج , و لا على الأعرج حرج ,و لا على المريض حرج , و من يطع الله و رسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأ ار » [3] , كما أن الإسلام ى يا شديدا عن سخرية المسلمين من بعضهم البعض و من غيرهم من أتباع الديانات الأخرى , بحيث طلب كف الأذى المعنوي المتمثل في النظرة الاحتقارية والكلمة و الإشارة و غيرها من وسائل الاستهزاء يقول تعالى: «يا أيها الذين أمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم و لا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن و لا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان و من لم يتب فأولئك هم الظالمون» [4] .

كما أن بعض المصادر العلمية تشير إلى أن العرب في ظل الإسلام كانوا يعطفون على المرضى العقليين لاعتقادهم بان إصابتهم قضاء وقدر من الله عز وجل , كما خصصت الدولة الإسلامية آنذاك جزءا من عائدات الأوقاف و التبرعات من ذوي البر و الإحسان لإنجاز مشافي لهؤلاء المرضى و العناية م يقول" شوكت أحمد الشطي" : « ... و لقد جاء في صك الآقات التي حبس ريعها لصالح المستشفى (النودي) أو العتيق بحلب أن كل مختل عقليا كان يحظى بخادمين فيـ عان عنه ثيابه كل صباح و يدفعانه للاستحمام بالماء ثم يلبسانه ثيابا نظيفة و يحمِلانه على أداء الصلاة كما يسمعانه قراءة القرآن الكريم ، يقرأه قارئ حسن الصوت , ثم يفسحانه في الهواء الطلق و يسمح له في الأخير بالاستماع إلى الأصوات الجميلة و النفحات الموسيقية ... » [5] .

---

[1] - **الآيات من 1 إلى 7 من** سورة عبس .

[2]- **الآية 46 من** سورة الحج .

[3]**- الآية 17 من** سورة الفتح **.**

[4]**- الآية 11 من** سورة الحجرات **.**

[5]**- شوكت ؛** أحمد **الشطي , " المدارس و المشافي الطبية** في **الإسلام " ،** مجلة العلم و الإيمان **, العدد 26 ، القاهرة ،مصر , 1978, ص ص : 15- 16.**

- المطلب الثالث : وضعية المعوقين في العصر الحديث .

في العصر الحديث يمكن القول بأنه بعد اية الحرب العالمية الثانية انتصرت النظرة الإنسانية في اية المطاف لأجل إنصاف فئة المعوقين فقد ساهم الطب في التعرف على طبيعة و أسباب الإعاقة كما أن علماء الاقتصاد اكتشفوا أهمية إدماج المعوقين اجتماعيا بغية جعلهم مواطنين عاديين من أجل الاستفادة من قدراتم في عملية التنمية الشاملة .

بحيث أننا نجد أول محاولة لتعليم المكفوفين تمت بطريقة منتظمة على يد Valentin HAWIY في باريس سنة 1784 عندما قام بإنشاء مدرسة أطلق عليها اسم"المعهد الأهلي لصغار العميان "و لكن للأسف قامت الدولة الفرنسية بالاستيلاء عليها آنذاك سنة 1791 كما تم تأسيس مدرسة أخرى في إنجلترا عام 1791 على يد Edward SHTIH في مدينة ليفربول تلاها إنشاء مدرسة ثالثة عام 1799 . وبعد ذلك انتشرت مدارس المكفوفين في الدول الأوروبية على نطاق واسع [1].

ونجد أن "لويس بريل" Louis BRAILLE هو أشهر عالم اهتم بفئة المعوقين بحيث قام بابتكار لغة خاصة لمساعدة المكفوفين على القراءة والكتابة ، ومنذ ذلك الحين سميت باسمه إكراما لاكتشافه هذا . وقد ساعدت هذه الطريقة على وجود أسلوب منظم لتعليم فئة المكفوفين .

كما أن الصم كذلك تمكنوا من الاستفادة من هذه الرعاية بفضل المحاولات الفردية لبعض الأفراد حيث حدث تغيير كبير في طرق تربيتهم و ذلك نتيجة لجهود بعض المربين و التي أبرزت ضرورة الاستفادة من بقية السمع الذي يوجد عند الطفل الأصم بتعليمه وتدريبه على إخراج الأصوات بالإضافة إلى ذلك التأكيد على إعداد المعلم المتخصص في تربية الصم و بقية الأفراد غير العاديين .

أما بالنسبة للمتخلفين عقليا فنجد بأن إنجلترا هي من بين الدول الأولى التي أولت اهتماما كبيرا بتربيتهم فقد أنشأ السيد RIDE في عام 1840 مؤسسة للمتخلفين عقليا في منطقة High Gote تحت رعاية الملكة" فيكتوريا" و بفضل تبرعات العديد من الأفراد قامت هذه المؤسسة بتدريب المتخلفين عقليا على بعض الأعمال اليدوية البسيطة , و في سنة 1867 تم إنشاء مؤسسة TAR CROSS و إصدار قانون خاص بالمتخلفين عقليا و الذي حث على ضرورة توفير الرعاية و العناية اللازمة لهم كما أنشأ لهم هذا القانون أول مؤسسة في إينبرج في القرن 19 [2] .

---

[1]- **عبد المحي ؛ محمود حسن صالح,** متحدو الإعاقة من منظور الخدمة الاجتماعية **, دار المعرفة الجامعية , القاهرة ، مصر , ب ط , 1999 , ص 24 .**

[2]- **عبد الرحمان ؛ عبد ا يد – بركات ؛ لطفي ،** مرجع سابق **، ص 43 .**

كما يلاحظ بأنه كان للحربين العالميتين وما خلفتاه من ضحايا بالآلاف والذين من بينهم المعوقون ، معطوبوا الحرب وذوو العاهات الأثر البالغ في الاهتمام برعايتهم وإدماجهم فقد وجدت الدول و الحكومات بأنه يتوجب عليها التكفل ؤلاء الضحايا في تيسير أسباب و سبل تعليمهم و تأهيلهم لذلك قامت بإنشـاء العديد من المـدارس للصم و البكم و ضعاف البصر و بناء مدارس خاصة بالمتخلفين عقليا كما سمح للمكفوفين بإنشاء نقابات خاصة م و لقد بات تعليمهم أمرا إلزاميا و ذلك منذ القرن 19 ميلادي [1].

كما كان للحربين العالميتين أثرهما البالغ خلال القرن الحالي في الاهتمام برعاية ذوي العاهات من المعوقين و قد أسهمت الدول و الحكومات في تيسير أسباب و سبل تعليم ذوي العاهات و تأهيل مشوهي الحرب و اصبح هذا واجبا من واجبات الدولة لذلك قـامت بإنشاء العديد من المـدارس للصم و البكم و ضعفاء البصر , و أخرى للمتخلفين عقليا .

- المطلب الرابع : الاعتراف العالمي بحقوق المعوقيـن

شهدت هذه المرحلة ظهور جمعيات و نواد ناضلت من أجل إبراز حقوق المعوقين و مناهضة التمييـز و التفرقة الاجتماعية بينهم و بين الأصحاء [2] , كما تم الإعلان عن حقوق المعوقين في جميع مواثيق الهيئات والدول فعلى سبيل المثال تضمن الإعلان العـالمي لحقوق الطفل احترام و رعاية هذه الحقوق بغض النظر عن لون , لغة ، عرق, جنس أو ديانة هدا الطفل و قد صدر هذا الإعلان سنة 1959 بينما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني اتفاقية جديدة لحقوق الأطفال وقعت عليها 180 دولة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 , و تشير المادة 23 من هذه الاتفاقية للواجبات الأساسية التي يتحتم على حكومات هذه الدول القيام ا لصالح المعوقين [3] ، بينما يبقى أهم جهد بدلته هيئة الأمم المتحدة في هذا ا ال هو إصدار الإعلان العالمي الخاص بحقوق المعوقين تحت رقم 3447 (د- 30) المؤرخ في 9 كانون الأول / ديسمبر 1975 , و الذي تضمن 13 نقطة تتضمن أهم حقوق المعوق القانونية ، الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية [4] .

---

[1] - **لطفي ؛ بركات ,** مرجع سابق **, ص 43 .**

[2] **- Suzy ; COHEN,** Handicapes : l' accueil depuis l' enfance **, PUF , Paris , France ,1ère éd ,1999 , p 14 .**

[3]**-** **حمزة ؛ مختار ,** سيكولوجية المرضى و ذوي العاهات **, دار المعارف , القاهرة ، مصر , ط2 , 1974 , ص 43.**

[4]**- أنظر الملحق رقم 03** في **قائمة الملحقات .**

كما أن منظمة الأمم المتحدة أعلنت اتخاذ 1981 عاما دوليا للإعاقة والمعوقين وقد انظم إلى برنامج هذه السنة عدد كبير من المنظمات الدولية العاملة في هذا ا ال مثل : منظمة اليونسكو ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الصحة العالمية , و كان من نتائج هذه الجهود انعقاد عدة مؤتمرات لتدارس قضايا المعوقين و كان أبرز مؤتمر في هذا الشأن هو ذلك المؤتمر الذي أنعقد في كندا والذي حضره " 3000 " شخص من بينهم 250 معوق , بحيث كان من أهم نتائجه تأسيس الاتحاد العالمي للمعوقين سنة 1981 لتوحيد الصم , البكم , المعوقين حركيا و ذهنيا [1] .

[1] -. «Vox Nostra » , peoples international , Circulaire N° 3-2 , Juin 1991 , p 10 .

- المبحث الثاني : أنـــواع الإعاقـــات.

تختلف أنواع الإعاقات من شخص لأخر غير أن هناك بعض الحالات التي يكون فيها المعوق حاملا لعدة إعاقات في آن واحد , كذلك فان بعض الأمراض المزمنة كداء القلب , الكلى ...الخ محل جدل بين المختصين فمنهم من يعتبرها إعاقة من الإعاقات المصنفة و منهم من يرفض ذلك , غير أننا هنا سنتطرق إلى تصنيفات الإعاقة حسب ما هو معمول به .

- المطلب الأول : الإعاقـة الحسيـــة .

و تتمثل هذه الإعاقة بحواس الإنسان كالبصر ، السمع ، النطق و اللمس , و هذه الإعاقات تؤثر على الوظائف البيولوجية التي تؤديها الحواس حيث تسبب لحاملها مشـاكل فسيولوجية و اجتمـاعية متعـددة و سنتطرق لها بالتفصيل كمايلي :

أ- الإعاقـة البصريـــة :

و تشمل المكفوفين و ضعاف البصر , فكلمة كفيف مستمدة لغويا من كف البصر و معناه حجب الأبصار و هناك ألفاظا كثيرة تستعمل للتعريف بالشخص الذي فقد بصره فأحيانا يستعمل الناس من أجل وصفهم كلمة " أعمى " و أحيانا أخرى يستعملون كلمة الكفيف أو الضرير و يعرف الكفيف بأنه « ... هو ذلك الشخص الذي لا يستطيع أن يجد طريقه بدون قيادة في بيئة غير معروفة لديه أو من كانت قدرته على الإبصار عديمة القيمة أو من كانت قدرته البصرية من الضعف بحيث تعجزه عن مراجعة عمله العادي ...» [1] .

بينما نجد بعض المختصين الذين وضعوا تعريفا تربويا للكفيف يرون بأنه ذلك الشخص الذي تقل درجة إبصاره عن نسبة 200/20 في العين الأقوى و ذلك باستخدام النظارات الطبية لأن مثل هذا الشخص لا يمكنه الاستفادة من الخبرات التعليمية التي تقدم للأشخاص العاديين , أما الأفراد الذين تتراوح درجة إبصارهم 70/20 إلى 200/20 في العين السليمة بعد العلاج فهم يعتبرون مبصرين جزئيا [2]. كما توجد مجموعة من الآثار المترتبة عن كف البصر و التي ستترك حتما وقعها على شخصية الإنسان الكفيف نذكر منها : تلك الآثار الناتجة عن عمليات النمو العقلي كالتصور و التخيل بالإضافة إلى التأثير على قدرته كفرد و عملية تفاعله وجدانيا و عدم إدراكه للبيئة المحيطة به بالإضافة إلى عدم قدرته على الحركة بحرية و عدم شعوره بالأمن و

---

[1]- **محمد ؛ عبد الظاهر الطيب ,** أثر الإقامة الداخلية على التوافق الشخصي و الاجتماعي للطفل الكفيف من الجنسين **, منشورات المركز النموذجي لرعاية و توجيه المكفوفين , القاهرة , مصر ، ب ط , 1979 ، ص 30 .**

[2] **عبد المحيي ؛ محمود حسن صالح ,** مرجع سابق **, ص 104**

الثقة بالنفس و يؤدي هذا بالطبع إلى انطوائه و عزلته اجتماعيا و على كل حال يمكن تقسيم المكفوفين إلى فئات كما يلي :

أ – المكفوفين كليا وراثيـ ـا: و هؤلاء هم الذين ولدوا عميانا أو أصيبوا بالعمى قبل سن الخامسة .

ب – المكفوفين جزئيا وراثيـ ـا: و هؤلاء الذين أصيبوا بالعمى بعد سن الخامسة .

ج – المكفوفين كليا بيئيـ ـا: و هؤلاء الذين أصيبوا بالعمى قبل سن الخامسة .

د – المكفوفين جزئيا بيئيـ ـا : و هؤلاء الذين أصيبوا بالعمى بعد سن الخامسة .

ويرجع السبب في اختيار سن الخامسة كحد لتقسيم هذه الفئات هو الافتراض الذي مؤداه أن من يفقد بصره جزئيا أو كليا قبل سن الخامسة لا يمكنه الاحتفاظ في كبره بالصورة البصرية السابقة على فقده الإبصار [1].

ب الإعاقـة السمعيـة :

هذه الإعاقة هي نوع من الإعاقات الحسية , أي المرتبطة بالحواس و تشمل الصم و ضعـاف السمع و يعتبر الأصم هو ذلك الشخص الذي فقد سمعه مما يعطل استعماله لحاسة السمع في حيـاته اليوميـة و قد يحدث هذا النوع من الإصابة لأسباب وراثية قبل الولادة وأثناء الحمل أو بعد الميلاد لأسباب عديدة.

و يمكننا أن نعتمد تعريفا نموذجيا لهذه الإعاقة و هو تعريف عبد العزيـز السيد الشخص الذي يـرى بأن : « ... المعاق سمعيا هو من حرم من حاسة السمع بعد ولادته أو قبل تعلمه الكلام إلى درجة تجعله , حتى في حالة وجود المعينات السمعية غير قادر على سماع الكلام المنطوق و يكون مضطرا لاستخدام لغة الإشارة أو لغة الشفاه أو غيرها من أساليب التواصل مع الآخرين ...» [2] . و للإعاقة السمعية مستويات متفاوتة من الضعف و هي كالآتي :

١- إعاقة بسيطة :تتروح درجاتا بين (20-40) ديسيبال [*] بحيث أن الأصم لا يسمع بعض أجزاء الكلام أو الأصوات الضعيفة .

٢- إعاقة متوسطة : و درجاتا بين (40-70) ديسيبال و تتطلب معينات سمعية .

---

[1]- **عبدالمحيي ؛ محمود حسن صالح** ، مرجع سابق ، **ص 104.**

[2]- **عبد العزيز ؛ السيد الشخص,** « **دراسة لحجم مشكلة النشاط الزائد** بين **الأطفال الصم وبعض** المتغيرات **المرتبطة** ا »**,** مجلة كلية التربية **, العدد 09 , جامعة عين** شمس **, القاهرة ، مصر , ص 65.**

[*] **الديسبال هو وحدة قياس قوة أو ضعف السمع.**

٣- إعاقة شديدة : و درجاتا بين (70-90) ديسيبال و تتطلب تربية سمعية و فيها يتقدم سماع الكلام
٤- إعاقة شديدة جدا : و درجاتا أكثر من (90) ديسبال و يبقى الطفل أبكم إذا لم يتلقى تربية سمعية , ويمكننا القول بأن الصمم هو أعلى درجات الإعاقة السمعية لأنه بالرغم من استعمال المعنيات السمعية فإن هذا المعوق لا يستطيع سماع الكلام المنطوق [1] .

ج-الإعاقة الكلامية :(البكم و ضعاف النطق و الكلام)

و يرى المختصون في هذا ا ال بأن لها علاقة بالصمم فكثيرا ما يكون الأبكم أصما و العكس صحيح و تشمل هذه الإعاقة البكم وضعاف النطق والكلام وتتضمن هذه الإعاقة فئات متعددة منها العجز الكلي عن الكلام أو القصور الجزئي أو فقدان القدرة على النطق بدرجاتا المختلفة مثل الكلام التشنجي (المتقطع) و " التأتأة و الفأفأة و اللجلجة " و هي تعرف على أ ا صعوبة النطق في الكلام وذلك نتيجة لعيوب عضوية [2] . و ترجع أسباب ذلك إلى العوامل الوراثية أو خلال فترة الحمل أو الولادة أو الأسباب المكتسبة بعد الولادة مباشرة أو خلال مراحل النمو المختلفة نتيجة للإصابات و للأمراض العضوية و النفسية.

- المطلب الثاني : الإعاقة العقلية (التخلف الذهني)

تعد الإعاقة العقلية من أكبر المشكلات التي شغلت بال قطاع كبير من العلماء و المتخصصين حيث تظهر أثارها في ا الات الطبية ، النفسية ، التربوية و الاجتماعية , وهي بذلك مشكلة متعددة الأبعاد والجوانب مما يقتضي تعاونا كبيرا من طرف أجهزة الدولة و الأخصائيين لمواجهة هذه المشكلة والتخفيف من أثارها السلبية على الفرد و الأسرة و ا تمع أيضا .

و هنا لابد لنا من الإشارة إلى أن هناك خلطا كبيرا بين مفهوم الإعاقة العقلية و المرض العقلي , ففي كثير من الأحيان يلاحظ تصنيف المعوقين المتخلفين ذهنيا ضمن فئة المرضى عقليا أو العكس ,و من هنا تبرز أهمية توضيح الفرق بين هذين المفهومين من أجل إزالة اللبس بينهما .

فمفهوم " الإعاقة العقلية " قد مر بعدة تفسيرات و يعود ذلك إلى الاختلافات التي أعتمدها العلماء كمعيار للتعريف , فهناك من عرفها باعتبارها مشكلة طبية و هناك من بنى تعريفه لها على أساس أ ا مشكلة اجتماعية , و آخرون اعتبروها مشكلة تربوية , غير أن اشهر الأخصائيين رأوا بأن يوجدوا لها تعريفا شاملا من وجهات النظر الطبية و الاجتماعية و التعليمية و النفسية , و يبقى تعريف R. HEBER

---

[1]- **سهير ؛ كامل أحمد,** مرجع سابق **, ص 218 .**

[2]- **عبد المحيي ؛ محمود حسن صالح ,** مرجع سابق **, ص 88.**

سنة 1962 من أشمل التعاريف حيث انه وضع أبعادا محددة لهذا التعريف، فهـو يرى بأن الإعاقة العقلية (الذهنية) هي :

« ...عبارة عن حالة تتصف بمستوى وظيفي للعقل دون المتوسط , و هي تبدأ أثناء فترة النمو يصاحبها قصور في السلوك التكيفي للفرد ...» [1] ، غير أن أحدث تعريف للإعاقة العقلية هو ذلك الذي اعتمدته الجمعية الأمريكية للضعف العقلي (AAMD) سنة 1987 , بحيث أ ا ألحقت ذا التعريف شروطا يجب توافرها للتعرف و لتمييز الشخص المعوق عقليا و نص هذا التعريف كالتالي :«... الإعاقة العقلية هي نقص دال في المعدل العام للوظائف العقلية يصاحبه قصور في السلوك التكيفي و المستوى الوظيفي للذكاء أقل من متوسط و تحدث خلال فترة النمو ...» [2].

بينما نجد بأن " المرض العقلي " يمكن أن يحدث في أي مرحلة من مراحل العمر, فيمكن أن يكون الفرد سليما ثم يحدث له مرض عقلي و عادة ما يحدث هذا المرض نتيجة لاجتياز المريض بخبرة فشل في تعامله مع بعض عناصر البيئة التي يعيش فيها أو نتيجة لفشله في التعامل مع أفراد بعينهم .

إن المريض عقليا هو في الواقع شخص معوق انفعاليا ووجدانيا (أي عاطفيا) و نتيجة لهذه الإعاقة نجد بأنه يحجم عن أداء بعض المهام التي تتطلب قدرة عقلية معينة , كما أنه يعجز عن حل المشكلات التي تواجهه و غالبا ما يظهر عليه عدم الكفاءة في أداء بعض الأنشطة العقلية التي لا تتطلب سوى جهد بسيط وعلى كل حال فإن هذا المرض يحدث لدى المصاب به بعد اكتمال نمو عقله , و أن هذا العجز يمكنه الشفاء منه و عودته إلى الحالة السوية بعكس الإعاقة الذهنية التي تبقى مع حاملها ربما إلى فترة طويلة [3] .

و هناك تصنيفات خاصة بالمتخلفين ذهنيا و يعتمد على فروق حسب شدة الإعاقة و نجد منها :

أ- المعتوه : و هو من كانت سنه العقلية أقل من سنتين و نسبة ذكائه أقل من 25 % .

ب- الأبله : و هو من كانت سنه العقلية من سنتين إلى سبع سنوات و نسبة ذكائه تقدر ما بين 25 % إلى 49 % ، وهي درجة شديدة من درجات النقص العقلي .

ج- المورون أو المأفون :و هو من كانت سنة العقلية بين السابعة و الثانية عشر ونسبة ذكائه من 50 % إلى 75 % .

---

[1]- **علا ؛ عبد الباقي إبراهيم ,** الإعاقة العقلية : التعرف عليها و علاجها باستخدام برامج التدريب للأطفال المعاقين عقليا، **علا للكتب . القاهرة ، مصر , ب ط , 2000 , ص 30.**

[2]- نفس المرجع **, ص 31.**

[3]-نفس المرجع**, ص 34 .**

د- البين بين : و هي مجموعة تكاد تعتبر من الأسوياء لولا بعض المظاهر القليلة من مظاهر الضعف العقلي و تتناول من كانت نسبة ذكائهم من 70 % أو 75 % أو أقل من 90 %

هـ – المعتوهون العلماء : اسم يطلق على مجموعة من المعوقين عقليا يظهرون تفوقا بارزا بحيث يكونون فيها في مرتبة سوية مما يتيح لهم مهارات في بعض النواحي رغم الضعف العقلي المسجل لديهم [1] .

- المطلب الثالث : الإعاقـات الحركيـ ـة.

و يقصد ا الإعاقات الجسمية , و تسمى هذه ا موعة بالفرنسية Les Handicapés Moteurs و الإعاقة الحركية الجسمية هي تلك الإعاقة التي تنتج عن قصور أو عجز في الجهاز الحركي وتحدث نتيجة لحالات الشلل الدماغي أو شلل الأطفال أو بتر طرف من أطراف الجسم نتيجة مرض أو حادث يؤدي إلى تشوه في العظام أو المفاصل أو ضمور يكون في الغالب ملاحظا في عضلات الجسم ، كما قد ترجع أحيانا إلى العوامل الوراثية أو المكتسبة، وتشتمل هذه الإعاقات على ثلاثة أنواع وهي :

أ- المقعدون:

المقعد بصفة عامة نعني به الشخص الذي لديه سبب يعوق حركته والدي كان يطلق عليه قديما لفظ كسيح، وقد تطور هدا المفهوم حاليا ليشمل فئات متعددة أوسع نطاقا من هذا المعنى ليطلق لفظ المقعد على تلك الحالات التي تعجز فيها العضلات العظام أو المفاصل عن القيام بوظيفتها الطبيعية نتيجة لشلل الأطفال أو شلل العظام أو أنواع الشلل المختلفة، بل حتى أمراض القلب ذاتا [2] .

ب- أمراض القلب:

تعتبر أمراض القلب من الأمراض المزمنة والخطيرة على صحة المريض وتتمثل خطورتا باعتبارها تمس أهم عضو في جسم الإنسان يتحكم في سلامة حياة الفرد وبقائه، ففي حالة إصابته بأي نوع من الأمراض ستكون حياته مهددة لأن القلب يعتبر بمثابة المضخة التي تضخ الدم إلى جميع أجزاء الجسم الأخرى ، فاحتياجات النمو و الأكسجين والتغذية ستعطل حتما وسيكون هناك حالات وأزمات صعبة في حال تعطل أداء القلب ، كما أن إدراك الشخص المريض ذا الداء سيولد له مشكلة نفسية واجتماعية كما نجد بأن هذه المعاناة ستطال أسرهم هي الأخرى فأمراض القلب مرتبطة بالسن ، الظروف الاجتماعية والاستعداد الوراثي غير أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن تصنيف الأمراض المزمنة ضمن الإعاقات لا زالت محل جدل إلى غاية يومنا هذا إلا أنه يمكن القول بأن هذه الأمراض تظهر على الفرد

---

[1] - **سهير ؛ كامل أحمد ,** مرجع سابق **, ص ص 83 –85.**

[2] - **حمزة ؛ مختار ،** مرجع سابق **، ص ص 32 – 35.**

المصاب ا بشكل ملحوظ بحيث تسبب له متاعب صحية أكبر من كونه مصاب بإحدى أنواع الإعاقات .

ج- شلل الأطفال:

أطلق هذا الاسم على هذا النوع من الأمراض مند أكثر من مائة عام تقريبا ، وذلك بسبب اكتشاف الأطباء بأن مرض الشلل هذا منتشر بين الأطفال الصغار وهو مصحوب بأعراض شلل في العضلات . وبتقدم البحث العلمي أمكن تشخيص أعراض هذا المرض فقد لاحظ الباحثون والأطباء بأنه ينتشر بشكل كبير بين الأطفال الرضع وكذلك في مرحلة الطفولة المبكرة بسبب أحد الميكروبات ، و هذا الأخير هو الذي يسبب مرض شلل الأطفال و غالبا ما يكون دقيقا جدا ويتواجد داخل خلايا الجهاز العصبي أما أعراض المرض فتظهر بشعور المصاب ب لة بردية خفيفة (زكام خفيف) مع ارتفاع في درجة الحرارة وألم في الظهر والرأس وقد يصاحب هذه الأعراض إسهال شديد أو قد يشعر الطفل بتوعك بسيط و هذا المرض غالبا ما يصيب الأطراف أو أعضاء الجسم الأخرى كالجهاز التنفسي أو عضلات البلع أو الحنجرة [1] .

- المطلب الرابع: الإعاقـات المتعـددة .

ويقصد ذه ا موعة أو الفئة من المعوقين، الأفراد الدين يعانون من أكثر من إعاقة واحدة في نفس الوقت مثلا قد يكون المعوق مشلولا ومتخلف عقليا في آن واحد، أو قد يكون معوق حركيا وأصم أبكم أو قد يكون متخلف عقليا مع إعاقة الكلام وضعيف السمع والبصر... الخ .

ولا شك بأن هذه الفئة تعاني من عدة مشاكل اجتماعية نفسية وتأهيلية متعددة بسبب طبيعة الأمراض التي تعاني منها هذه الفئة والتي تتميز بأ ا أمراض متزامنة ونجد بأن كثير ما تعاني هده الفئة من الفشل والإحباط النفسي الشديد بسبب الإصابات والعاهات المتعددة التي تترك آثارها النفسية والاجتماعية على هؤلاء المعوقين هذا من جهة وعلى أسرهم من جهة أخرى ، وكثيرا ما تشعر أسرهم بثقل الحمل الذي تواجهه وكذلك من مشكلة النبذ الاجتماعي خاصة في ا تمعات المتخلفة أما الشخص المتعدد الإعاقات فإنه نتيجة لما سبق

---

[1] - **محمود ؛ عبد الحي حسن صالح ،** مرجع سابق، **ص 84 .**

ذكره يتشكل لديه سلوك عدواني ومنحرف وغالبا ما يكون إنطوائيا منعزل، وغير متوافق اجتماعيا [1] .كما تعتبر عمليات التأهيل والتدريب المهني ، النفسي ، الاجتماعي والخدمة الاجتماعية لهذه الفئة من العمليات المكلفة اقتصاديا سواء للفرد أو للأسرة أو للدولة وهذا مما يؤثر على مواصلة هذه العمليات ومن ثم الاكتفاء في علاج هذه الفئة دون رعايتها وتقديم برامج طموحة للتكفل ا وخدمتها خاصة في ا تمعات الفقيرة والنامية [2] .

[1]- نفس المرجع ، **ص 92.**

[2]**- عبد الله ؛ محمد عبد الرحمن ،** سياسة الرعاية الاجتماعية للمعوقين في ا تمعات النامية، **دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، مصر، ب ط، ب ت ، ص ص 29 – 33 .**

- المبحث الثالث: مسببـات الإعاقـ ـ ـة.

يعتبر وجود فئات عديدة من ذوي الاحتياجات الخاصة في أي مجتمع من ا تمعات الحديثة ظاهرة اجتماعية فرضت نفسها بسبب التعقيد القائم في الحياة الاجتماعية المعاصرة، فرغم تعدد الأسباب الكامنة وراء الإعاقة و أنواعها، سنحاول في هذا المبحث تقديم عرض مختصر لأكثر التصنيفات شيوعا في مجال مسببات الإعاقة، ويمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية :

1- أسباب وراثية
2- أسباب مكتسبة.
3- أسباب وراثية و مكتسبة

- المطلب الأول: الأسبـاب الوراثيـ ـة.

وتشمل الحالات التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق " الجينات " الموجودة في " الكروموزومات " المتوضعة في الخلايا. وكمثال على ذلك نجد هذه الحالات عند بعض الأسر كالا يف والذي يدعى طبيا " الهيموفيليا " والضعف العقلي، وبعض الحالات المتمثلة في القابلية للإصابة بمرض السكري والزهري الوراثي الذي تنتقل فيه العدوى من الأب إلى الأم فإلى الجنين كما أن النقص الوراثي في إفرازات الغدة الدرقية يؤدي إلى ضعف النمو الجسمي والعقلي ، و بصفة عامة يمكن القول أن حالات الإعاقة الوراثية هي أقل من حالات الإعاقة المكتسبة.

- المطلب الثاني: الأسبـاب المكتسبـ ـة .

1- مؤثرات ما قبل الـ ـولادة : إن إصابة الأم بداء الحصبة الألمانية في بداية فترة الحمل تؤدي إلى احتمال تعرض الجنين لإصابات العين والقلب، كما أن صحتها خلال هذه الفترة تكون تبعا لنوعية تغذيتها وهو عامل أساسي يتوقف عليه ما إذا كان الطفل سيولد طبيعيا أو غير طبيعي [1] .

- ويمكن ذكر أهم العوامل المكتسبة المؤثرة التي تزيد من نسبة الإعاقة فنجد مثلا :

أ-نقص الأوكسجين عن دماغ الطفل الجنين ، هو الذي يسبب له تلفا دماغيا ويؤثر هذا التلف على المراكز العصبية الخاصة بالحركة.

ب- اختلاف دم أم الطفل عن دم الطفل الجنين.

---

[1] - **محمد ؛ سيد فهمي** ، السلوك الاجتماعي للمعوقين :دراسة في الخدمة الاجتماعية، **المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ،مصر،1998 ،ب ط، ص ص 46 – 47.**

ج- تناول الأم الحامل للأدوية الممنوعة أثناء الحمل والتي تتسبب تشوهات خلقية جسمية للجنين.

د- إصابة الأم بأمراض تعمل على تسمم الحمل وكذلك ضغط الدم و ارتفاع نسبـة البروتين أو الزلال في جسمها وإصابتها بأمراض القلب.

هـ- تعرض الأم الحامل لعوامل سوء التغذية وتعاطي الكحول و التدخين وتعرضها للأشعة السينية.

و- ضعف الحيوان المنوي في الذكر او عندما تكون البويضة الملقحة هرمة الأمر الذي ينتج عنه تشوهات جسمية لدى الجنين أيضا .

ز- إصابة الأم بالـ يف أثناء الحمل [1] .

2- مؤثرات أثناء الـ ـولادة

ويحدث هذا إذا كان حجم المولود كبيرا بالنسبة للأم ، أو الإهمال في النظافة أثناء الولادة فمثلا يؤدي عدم غسل عيني الطفل بالماء و الصابون للإصابة بالرمد الصديدي وهو من عوامل فقدان البصر كذلك يؤدي نزول الأطفال قبل موعد ولادتم إلى خطر تعرضهم لـ يف في المخ لأنه من المعروف بأن الجنين يمكث في رحم أمه مدة 09 أشهر كذلك فإن حالات الولادة المتعسرة قد تؤدي إلى إعاقة المولود كمشكلات الخلع الوركي أو إصابة الطفل في رأسه بسبب استخدام وسائل سحب الطفل من أمه بواسطة الملاقط Fricks , أو خطأ في جذب الطفل باستعمال وسائل تقليدية كما أن القطع السيئ للحبل السري قد يؤدي إلى إعاقات خطيرة أو إصابة الجنين المولود ببعض الميكروبات أو عدم توفير الأكسجين [2] .

3- مؤثرات ما بعد الـ ـولادة

يمكن أن يصاب الطفل الصغير بإعاقات رغم ولادته بطريقة سليمة , غير أن وجود بعض الإهمال من الوالدين أو تعرض الطفل لحوادث مـ لية أو حادث مرور أو حوادث طبيعية كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب ... الخ [3] ,كلها يمكن أن تؤدي إلى إحداث إعاقة جسمية للطفل , و كثيرا تكون الإعاقة بعد الولادة راجعة لإحدى الأسباب الآتية :

1- حوادث داخل المـ ل
2- حوادث المرور
3- سوء التغذية
4- التأخر في التلقيح الطبي للطفل
5- تناول المخدرات و الكحول
6- حوادث العمل
7- الحروب
8- الأمراض النفسية
9- الفقر و العجز
10- كبر السن .
11- الكوارث الطبيعية
12- بعض الأمراض البيولوجية
13- الايدز
14- السرطان

---

[1] - **سعيد ؛ حسني العزة ،** الإعاقة الحركية والحسية ، **الدار العلمية الدولية ودار الثقافة ، عمان ، الأردن ، ط1، 2000 ، ص ص 48- 49.**

[2] - **محمد ؛ سيد فهمي ,** مرجع سابق **, ص 47 .**

[3] **– أحمد ؛ محمد مصطفى ,** الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعوقين **, دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر , ب ط , 1997 , ص ص 97 –98.**

- المطلب الثالث : الأسباب الوارثية والمكتسبة .

قد يحدث أن تتشارك عدة مسببات في تحويل الفرد إلى معوق و مع أن الخبراء يؤكدون بأن العوامل الوراثية يكون تاثيرها بنسبة قليلة في إحداثها للعاهات و الإعاقة لدى الطفل المولود إلا انه يحدث أن تشترك العوامل الوراثية مع العوامل المكتسبة (البيئية) في التسبب في هذا الأمر بشكل كبير , فمثلا قد يولد طفل و معه إعاقة واحدة كأن يكون كفيفا ، ومع مرور الزمن و نظرا للإهمال الموجود في البيت من طرف الأم بشكل رئيسي أو وقوع حوادث قاهرة كالزلازل ، الفيضانات , أو حوادث المرور ... الخ , فإن هذا الطفل/ الشخص المصاب بإعاقة العمى تضاف إليه إعاقات أخرى كالإعاقة الحركية مثلا و يصبح ذا طفلا/شخصا متعدد الإعاقات فهنا نلاحظ تلازم الأسباب الوراثية مع الأسباب المكتسبة في تحويل هذا الطفل/ الشخص إلى فرد ذو إعاقات متعددة و هذه الحالات موجودة في مجتمعاتنا المعاصرة بل إ ا تتزايد بنسب مرتفعة ويرجع ذلك أساسا إلى ضغوط الحياة اليومية و تزايد تفكك الأسر.

▫المبحث الرابع : جهود الجزائر في حماية و رعاية الأشخاص المعوقيـ ـن.

لقد عملت الجزائر منذ نيلها للاستقلال عام 1962 على الاهتمام بالمعوقين , خاصة إذا علمنا بأ ا كانت تحمل دينا اتجاه المواطنين الذين شاركوا في الحرب التحرير , فمنهم من قضى نحبه و منهم من بقي يعاني من تشوهات نتيجة لإصابته برصاصة أو قنبلة أو فقد أحد أطرافه نتيجة للتعذيب الشنيع الذي مارسته الأجهزة الأمنية و العسكرية للاستعمار الفرنسي . و ما إن قامت الجزائر باسترجاع سيادتا الكاملة على جميع التراب الوطني و الشروع في بناء الدولة الوطنية و تكريس سياسة البناء و التشييد و كذا تقسيم الثروة الوطنية بين أبناء الشعب الجزائري , و يلاحظ بأن الدولة منحت أولوية لمعطوبي الحرب و المعوقين في جميع الأصعدة و يمكن حصر جهود الجزائر في ا الات التالية :

- المطلب الأول : جهود الجزائر في مجال النصوص التشريعيـ ـة الخاصة بالمعوقين .

كما ذكرنا سابقا فإن الجزائر ما إن استعادت سيادتا الكاملة على ترا ا الوطني و شروعها في بناء دولة وفق مبادئ ثورة 1 نوفمبر 1954 ا يدة , و جدت نفسها أمام تحديات جسام منها مشكلة ضحايا حرب التحرير و منهم نساء و أبناء الشهداء , المهجرون,المشردون , معطوبو الحرب و المعوقون بسبب الحرب أو لأسباب أخرى . لهذا فقد عملت الحكومة آنذاك على إصدار قانون خاص بضحايا الحرب تحت رقم 63-99 الصـادر بتاريخ 12 أفريل 1963, و بعده بشهرين فقط قامت بإصدار قانون خاص بالحماية الاجتماعية للمكفوفين بالجزائر , تحت رقم 63- 200 بتاريخ 8 جوان 1963 علما أن عدد المكفوفين الذين تم إحصاؤهم في تلك الفترة بلغ 60.000 شخص [1] ,كما أن الدولة قامت بإصدار مرسوم تحت رقم 63 437 بتاريخ 8 نوفمبر 1963 لمنح بطاقات للمكفوفين الذين يقل نظرهم على نسبة 20/1 عن درجة النظر العادي بالإضافة إلى ذلك فقد منح هذا المرسوم الإعفاء من دفع حقوق تذكرة السفر لصالح الشخص المرافق لفرد مكفوف و منحت لهذا الأخير تخفيض بـ 50 % لتذكرة المقاعد في الحفلات الموسيقية , العروض المسرحية و المحاضرات كما أن الدولة قررت تقديم منحة بـ 300 دج شهريا لكل شخص مكفوف و كان هذا نتيجة لقرار وزاري صادر بتـاريخ 1980/11/30 و يلاحظ أنه في سنة 1966 قامت الدولة بتوزيـع ما مقداره 46457 دج لهؤلاء الأشخاص [2] .

[1] - **Mostefa ; BOUDIDA , « Rétrospective sur les Droits des handicapes en Algérie »** , Revue Horizon Educatif , **N° 15 , Edité par le Centre National de Formation des Personnels Spécialises des Etablissements pour Handicapes , 1999 , p 18 .**
[2] - Ibid , **p 18.**

يضاف إلى ذلك إصدار أمر تحت رقم: 66-156 بتاريخ 1966/6/8 من أجل تحمل الدولة لتبعات الأطفال المنحرفين و كما سبق فإن حرب التحرير تركت أثارا عميقة في ا تمع الجزائري من بينها تصدعات اجتماعية رهيبة نتيجة للفاتورة الغالية التي دفعها الشعب من أجل نيل حريته ففي العشرية الأولى للاستقلال على سبيل المثال تم إحصاء 6000 طفل ابن شهيد تتراوح أعمارهم ما بين (10- 20 سنة) بالإضافة آلاف الأطفال المولودون من والدين مختلين عقليا و كذلك الكثير من الأطفال المعوقين جسميا أو عقليا والذين وجدوا في حالة تشرد في الشوارع و الطرقات من الذين تخلت عنهم أسرهم لهذا قامت الدولة بإصدار مرسوم رئاسي موقع من طرف الرئيس الراحل هواري بومديـن تحت رقـم 72-03 بتاريخ 1972/02/10 يهدف إلى حماية الطفولة و المراهقين باعتبار أن هذا الطفل سيصبح رجل المستقبل [1] .

و فيما يخص إعلام و توعية المعوق بالأخطار الناجمة عن حوادث العمل مثلا فإن الدولة أصدرت قانونا في مجال حوادث العمل و الأمراض المهنية التي قد تصيب الشخص العادي أو المعوق على حد سواء تحت رقم: 83-13 الصادر في 02 جويلية 1983 و نجد ذلك في المواد 22,21,20,19 من هذا القانون تلاه قانون للوقاية من حوادث العمل[2] ، تحت رقم : 87-09 الصادر بتاريخ 10 فيفري 1987.

أما فيما يخص التدريب و التأهيل المهني فقد عني ا القانون رقم: 81-07 الصادر بتاريخ 27 جوان 1981 , بالإضافة إلى قانون متمم له ثم أصدرت الحكومة قانونا أخر تحت رقم 90- 34 بتاريخ 25 ديسمبر 1990 والخاص بتمهين المعوقين و فيما يتعلق بتوظيف و تشغيل المعوقين تم إصدار القانون رقم 90-11 الصادر بتاريخ 21 أفريل 1990 متعلق بعلاقات العمل [3] .

و في مجال الخدمات الاجتماعية قامت الدولة بإصدار قانون خاص بالتأمينات الاجتماعية للمعوقين تحت رقم 83-11 بتاريخ 20 جويلية 1983 ففي المادة رقم 08 تضمنت الخدمات الطبية و التكفل بالمصاريف في مجال الزيارات الطبية , الجراحة , الأدوية , علاج الأسنان , علاج العيون و توفير الأجهزة المساعدة لحركة المعوقين ... الخ كذلك نجد بأن مسألة التعويض عن الأدوية بالنسبة للمعوقين تمثل 100 % لصالحهم و 80 % للأصحاء [4] .

---

[1] – **Mostefa ; BOUDIDA ,** Op–cite **, pp 18-19**

[2] **- Abed el Ouahab ; BEN LATRECHE , « la Réinsertion sociale des personnes handicapées : le dispositif législatif »** , Actes de la 3ème Rencontre Internationale **, Organisée par le CNFPH , Constantine , du 08-09 Mai 1993 , p p 214-215**

[3] – Ibid **, p p 217-219 .**

[4] **-** Ibid **, p p 220-226 .**

أما آخر و أحدث نص قانوني فيما يخص عالم الإعاقة و المعوقين , والذي أصدرته الدولة الجزائرية والمتمثل في القانون الذي صدر في الجريدة الرسمية التي تحمل العدد 34 الصادرة بتاريخ الفاتح من ربيع الأول عام 1433هـ الموافق لـ 1 مايو سنة 2002 و الذي صادق عليه البرلمان ووقع عليه السيد " عبد العزيز بوتفليقة " رئيس الجمهورية و جاء هذا النص في حوالي 6 صفحات يشمل 39 مادة تتوزع على سبع فصول بحيث أن الفصل الأول تضمن أحكاما عامة خاصة بالمعوقين , و ا 10 مواد غير أن أهم مادة في هذا الفصل هي المادة رقم 03 التي تقرر ما يلي [1] :

و تدف حماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم إلى ما يأتي :

1- الكشف المبكر للإعاقة و الوقاية منها و من مضاعفاتا .

2- ضمان العلاجات المتخصصة و إعادة التدريب الوظيفي و إعادة التكييف

3- ضمان الأجهزة الاصطناعية و لواحقها و المساعدات التقنية الضرورية لفائدة الأشخاص المعوقين , و كذا الأجهزة و الوسائل المكيفة مع الإعاقة و ضمان استبدالها عند الحاجة .

4- ضمان تعليم إجباري و تكوين مهني للأطفال المراهقين المعوقين .

5-ضمان إدماج الأشخاص المعوقين و اندماجهم على الصعيدين الاجتماعي و المهني لا سيما بتوفير مناصب عمل .

6-ضمان الحد الأدنى من الدخل

7-توفير الشروط التي تسمح للأشخاص المعوقين بالمساهمة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

8-توفير الشروط التي تسمح بترقية الأشخاص المعوقين و تفتح شخصيتهم لا سيما المتصلة بالرياضة و الترفيه و التكيف مع المحيط .

9-تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الإنساني و الاجتماعي في مجال حماية المعوقين و ترقيتهم

10- يجب أن تتم حماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم و تطوير استقلاليتهم في إطار حياة عادية

كما أن المادة 07 تنص بمنح الأشخاص المعوقين الذين تصل نسبة عجزهم بـ 100 % لمنحة تقدر بـ (3000 دج) شهريا .

- أما الفصل الثاني : فينص على القوانين الخاصة بالوقاية من الإعـاقـة و الذي يحتوي على ثلاثـة مـواد (13,12,11) .

---

[1] - المادتين 3 و7 من آخر قانون خاص بالإعاقة والمعوقين الصادر بالجريدة الرسمية ، العدد 34 ، الصادرة بتاريخ 14 مايو 2002 ، لمزيد من التوضيحات أنظر الملحق رقم 03 في قائمة الملحقات .

- وفيما يخص الفصل الثالث : الذي يشمل على قوانين التربية و التكوين المهني و إعادة التدريب الوظيفي وإعادة التكييف , والذي يتوزع على تسعة مواد و هي على التوالي : (22,21,20,19,18,17,16,15,14)
- أما الفصل الرابع : الذي يشتمل على قوانين خاصة بالإدماج و الاندماج الاجتماعيان للمعوق , و الذي يتوزع على سبعة مواد و هي المواد : (29,28,27,26,25,24,23)
- أما الفصل الخامس فيشتمل على ثلاثة مواد و هي المواد (32,31,30) .
- أما الفصل السادس : فيشتمل على قوانين خاصة بالهيئات و يتوزع هو الأخر على ثلاثـة مواد و هي (35,34,33) .
- بينما الفصل السابع : فيشتمل على أحكام مختلفة و ختامية , و يتوزع على أربعة مواد و هي المواد (39,38,37,36) * .

- المطلب الثاني : جهود الجزائر في مجال إنشاء المراكز الخاصة بالمعوقيـ ـن .

قبل ذلك يجدر بنا أن نتوقف عند آخر الإحصائيات المتعلقة بالأشخاص المعوقين في الجزائر حسب التعداد العام للسكان والذي أشرف عليه الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 1998،وهو كالتالي :

الجدول رقم 04 : يبين توزيع عدد الأشخاص المعوقين حسب نوعية إعاقاتهم عبر التراب الوطني

نوع الإعاقـ ـة	عدد الأشخاص المعوقيـ ـن	النسبة المئويـ ـة
المعوقون حركيا	226.000	% 34.6
الصم البكم	211.000	% 32.3
المتخلفون ذهنيا	139.000	% 21.3
متعددي الإعاقات	77.000	% 11.8
المجمـ ـ ـوع	653.000	100%

المصـ ـ ـدر : إحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات ONS-.

لقد ساهمت الجزائر بفضل سياساتها في مجال التربية ، التعليم و التكوين في توفير السبل الكفيلة ببناء قاعدة صلبة في إطار إعداد إطارات الغد خاصة إذا علمنا أنها تبنت مشروع ديموقراطية ومجانية التعليم لجميع

---

* - لمزيد من التوضيحات أنظر الملحق رقم 03 في قائمة الملحقات .

أبناء الشعب الجزائري ، بالإضافة إلى ذلك اهتمت أيضا بتعليم و تكوين فئة المعوقين سعيا منها لإعدادهم بغية إدماجهم اجتماعيا و مهنيا , و هكذا فقد قامت بإصدار قانون خاص في هذا ا ال في الجريدة الرسمية تحت رقم 80-59 الصادر بتاريخ : 08 مارس 1980 و يهدف هذا القانون إلى إنشاء مراكز طبية تربوية و مراكز متخصصة في تعليم المعوقين , و على هذا الأساس تم إحداث مدرسة للأطفال المكفوفين خاصة لمستوى التعليم الأساسي بمدينة قسنطينة سنة 1963 بعدما كانت هذه المدارس المتخصصة مقتصرة على 03 مدارس إحداها موجودة بالعاشور بالجزائر العاصمة و الثانية في تيبازة و الثالثة في بسكرة [1].

و بعد هذا التاريخ عرفت الجزائر إنشاء مدارس عديدة عبر كامل التراب الوطني بحيث طلبت وزارة العمل و الحماية الاجتماعية آنذاك المركز الوطني لتكوين الإطارات المختصة في المؤسسات المعوقين بقسنطينة (CNFPH) بإعداد و تأمين الإطار البيداغوجي لتدريس هؤلاء المعوقين عبر الوطن كما نجد بأن هذا المركز يشرف و يتكفل بتدريس 8750 طفل معوق يتوزعون على 33 مدرسة لصغار الصم تدرس 3259 طفل على المستوى الوطني من بينها ولاية الجزائر العاصمة التي تشتمل على 16 مدرسة للأطفال الصم وهي تضم 150 طفل بالإضافة إلى 10 مدارس لصغار المكفوفين تضم 633 طفل و 4 مراكز قليلة التجهيز تضم حوالي 500 طفل, بالإضافة إلى 54 مركز طبي بيداغوجي و الذي يتكفل بتعليم 204 من الأطفال المعوقين حركيا , يضاف إلى ذلك 4 مراكز طبية بيداغوجية خاصة بالمتخلفين ذهنيا تضم ما بين 3500 و4000 فرد

كما يوجد حوالي 28 هيئة تحت إشراف الفيدرالية الوطنية لأولياء الأطفال المعوقين (FNPEI) و ذا يمكن القول بأن هناك 130 مؤسسة خاصة بتعليم المعوقين على مستوى التراب الوطني يضاف إلى ذلك وجود حوالي 327 مركز للتكوين المهني والتأهيل عبر التراب الوطني للأصحاء كما أ ا قادرة على استقبال و تكوين و تأهيل المعوقين مهما كانت نوعية إعاقتهم [2].

و يبين الجدول التالي المراكز التربوية للمعوقين على المستوى الوطني و التي يبلغ عددها 91 مركزا خاصا باستقبال و تعليم مختلف المعوقين فبالرغم من قدرة استيعاب هذه المركز التي تقدر بـ 11.860 شخص إلا أنه تم التكفل بـ 7131 شخص فقط [3].

---

1 – **Mostefa ; BOUDIDA** ,Op-cite , **p 19**

2 **- Ali ; KOUADRIA , "Scolarisation et formation de l'enfant handicape dans la société algérienne » ,** Revue Horizon Educatif **, n° 09 , CNFPH , sn° éd , pp 1-4 .**

3– **نبيل ؛ أمجكوح – عطية ؛ تناح ، علي ؛ دمانة ، "أسباب تأخر ممارسة الكرة الطائرة لدى فئة المعوقين حركيا** في **الجزائر "** ، مذكرة ليسانس (غير منشورة) ، **كلية التربية البدنية والرياضية ، دالي إبراهيم ، جامعة الجزائر ، 1998 ، ص 18 .**

الجدول رقم 05 : يبين توزيع مراكز المعوقين حسب نوعية إعاقتهم عبر التراب الوطني .

نوع الإعاقـــة	عدد الأشخاص المعوقين الموجودين عبر التراب الوطني	عدد المراكــــز	قدرة الاستيعاب
المكفوفين	735	12	2000
الصم , البكم	2840	27	4100
المتخلفون ذهنيا	3253	45	4490
المعوقون حركيا	176	03	370
المصابون بالأمراض النفسية	127	04	900
المجمـــــوع	7131	91	11860

المصـــدر : احصائيات صادرة عن مديرية الحماية الاجتماعية بوزارة العمل والحماية الاجتماعية سابقا * .

غير أنه يوجد ضمن هذه المراكز الـ 91 , 3 مراكز فقط خاصة بالمعوقين حركيا موزعة كالتالي:
مركز ببلدية الحراش في الجزائر و آخر بالشطية في ولاية الشلف , و مركز ثالث ببلدية بمسرغين في ولاية وهران .

و تبلغ قدرة استيعاب هذه المراكز الثلاثة 370 شخص معوق حركيا إلا أن الملاحظ هو أ ا تتكفل حاليا بحوالي 176 حالة فقط و هذا معناه أن عددها غير كاف كما أن قدرتا الاستيعابية تعد ضئيلة جدا , مقارنة بنسبة الأشخاص المعوقون في الجزائر [1] .

- المطلب الثالث : جهود الجزائر في مجال التعليم و التأهيل المهني للمعوقيـن .

كما ذكرنا سابقا فيما يخص آخر قانون أصدرته الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالإعاقة و الدي نشر الصادر في الجريدة الرسمية فهذا القانون يدعو صراحة وبالأخص في فصله الثالث المعنون بالتربية و التكوين المهني وإعادة التدريب الوظيفي و إعادة التكييف .

---

* **نضرا لشح المعطيات الدقيقة من مصادرها الحقيقية نقلنا هده المعلومات من مذكرة الليسانس من:نبيل؛امجكوح ،عطية؛تناح ،علي؛دمانة ،**مرجع سابق **،ص 18**

[1] **-** مرجع سابق **, ص 18 .**

- فالمادة 14 من هذا القانون تنص على ما يلي :

- يجب ضمان التكفل المبكر للأطفال المعوقين كما يبقى التكفل المدرسي مضمونا بغض النظر عن مدة التمدرس أو السن طالما بقيت حالة الشخص المعوق تبرر ذلك .

- بينما تنص المادة 15 من نفس القانون على ما يلي :

- يخضع الأطفال و المراهقين المعوقون إلى التمدرس الإجباري في المؤسسات التعليم و التكوين المهني

- تيأ عند الحاجة , أقسام و فروع خاصة لهذا الغرض لا سيما في الوسط المدرسي و المهني و الوسط الإستشفائي.

- يستفيد الأشخاص المعوقين المتمدرسون عند اجتيازهم الامتحانات ظروفا مادية ملائمة تسمح لهم بإجرائها في إطار عادي

- تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم [1].

نلاحظ من هاتين المادتين على سبيل المثال الأهمية التي أولتها و قررتا الدولة الجزائرية لصالح تعليم و تدريس الأطفال المعوقين و تكوينهم مهنيا , و ما يترتب عنه من إنشاء للمدارس و المراكز وكذا إعداد الإطارات اللازمة لذلك و يمكن أن نلاحظ هنا أن الدولة أخذت على عاتقها مسألة التكفـل بالأطفال المعـوقين و بتدريبهم مهنيا بعد ذلك كما أن مجانية التعليم مضمونة لهم على قدم المساواة مع الأطفال الأصحاء و بالرغم من سعيها لبناء مدارس خاصة بالمعوقين إلا أن بعض الملاحظين , يرون بأن هذه الجهود غير كافية نظراً لحجمهم المتزايد سنويا ,كما أن الشخص المعوق الذي يسكن في الريف هو أقل حظا من رفيقـه المعوق الذي يسكن في المدينـة في نيل القسط الوافر من التعليـم و التكوين بحيث تنتشر ظاهرة الأمية بينهم في الريف نتيجة لإهمال الأسرة و ا تمع بالتكفل الفعال م , ويضاف إلى ذلك بعد المراكز المتخصصة عن أماكن سكن هذه الفئة , كما أن الدولة شرعت في تجربة جديدة ألا و هي فتح أقسام خاصة بالمعوقين في المدارس العادية التابعة لوزارة التربية الوطنية من أجل تسهيل إدماج هذه الشريحة اجتماعيا مع الأطفال العاديين و تيئة الأجواء لتقبلهم في المستقبل القريب وقد جسدت هذه الفكرة ميدانيا بافتتاح 16 قسما في ولاية الجزائر وحدها , على أمل تعميمها عبر باقي التراب الوطني غير أن العائق الأكبر لهذه التجربة هو وضعية البرنامج الدراسي و نوعية الأقسام بالإضافة إلى كفاءة المعلمين و المؤطرين المختصين في تعليم الأطفال المعوقين و يمكن القول بأن هذه التجربة ستمهد الطريق لإعادتا لاسيما في

---

[1] - **الجريدة الرسمية ,** مرجع سابق **, ص 03.**

مراكز التكوين المهني و التمهين و التي إن وفرت لها الإمكانيات اللازمة فحتما تتوج بإنجازات باهرة لصالح المعوقين هذا من جهة و للدولة من جهة أخرى في إطار تخفيض النفقات المالية الباهظة المخصصة لهم [1] .

كما نجد جهودا أخرى بذلت من طرف الدولة لصالح هذه الفئة كالاتفاقية الموقعة بين وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و وزارة التربية الوطنية على إدماج و تدريس أكبر عدد من الأطفال الصم بالإضافةإلى مساهمات أخرى شملت إنشاء أقسام للأطفال " الصم البكم " في المدارس النظامية العادية بحيث تقوم منظمة اليونيسيف الأمية (UNICEF) بتمويل هذه المدارس بالعتاد الضروري الخاص بتعليم هذه الشريحة [2] .

- و فيما يخص مجال التكوين المهني و التأهيل للأشخاص المعوقين يلاحظ أن هناك ازديادا مضطردا لهذه المراكز عبر التراب الوطني كما أن هذه الأخيرة شرعت في استحداث فروع جديدة حسب الطلب خاصة إذا علمنا أن هناك لجنة عمل شكلت من طرف السلطات للنظر في احتياجات و متطلبات قطاع التكوين وفروعه الخاصة بالمعوقين [3] .

- إلا أنه و بالرغم من هذا الاهتمام و ا هودات المبذولة من طرف الدولة فإن بعض الملاحظين يرون بأن نسبة تعليم المعوقين في الجزائر لا زالت بعيدة عن الآمال المرجوة من مساهمة هذا القطاع في محاربة الجهل والأمية لدى هذه الشريحة فبالنظر إلى أن سلك التعليم الابتدائي العادي يضم بين صفوفه ما يقارب 240.000 طفل معوق , موزعين بين مختلف الأقسام إلا انه سجل انتقال نسبة قليلة منهم من الطور الأول إلى الطور الثاني فقط .

- كما أن 11.000 طفل معوق متمدرس فقط يتمكنون من الوصول إلى التعليم الثانوي و هو يمثل ما نسبته 5 % كما أن التعليم المتخصص المسير من طرف قطاع الخدمات الاجتماعية يتكفل بـ 16.000 طفل موزعين على 116 مؤسسة [4] .

مما سبق يمكننا القول بأن الجزائر سعت من أجل ضمان الحد الأدنى من الشروط اللازمة لفتح الباب بمصراعيه أمام المعوقين و أسرهم من اجل إدماج أبنائهم في المؤسسات التعليمية العادية أو فيما يخص المؤسسات المتخصصة في تعليم المعوقين و لأجل استمرار و استثمار هذه الإرادة السياسية يجب أن تتضـافر

---

[1] **- Ali ; KOUADRIA ,** Op-cite **, p 3.**

[2] **- Rais Mohamed ; EL HADI ,** « Evaluation de l'action sociale de l'état en faveur des personnes handicapées », **Actes de la 3ème Rencontre International ,** Op– cite **, p 43 .**

[3] - Ibid **, p 44,**

[4] **-Rais Mohamed ; El HADI ,** Op –cite **, p 42.**

جهود الجميع من القمة إلى القـاعدة من اجـل نشر ثقافة العدل بين المواطنين لكي ينال كـل فرد نصيبه منها بكـل نزاهـة و مصداقيـة و منها الحقوق المتعلقة بالصحة ، العمل و الأمن ... الخ .

- المطلب الرابع : جهود الجزائر في مجال الخدمات الاجتماعية الخاصة بالمعوقيـن.

مما لا شك فيه أن مسألة تكفل الدولة الجزائرية بميدان الخدمة و الرعاية الاجتماعية للمعوقين باعتبار وضعيتهم داخل ا تمع و نتيجة لحاجتهم الملحة لهيئة عليا تتكفل بشؤو م خاصة في ا ال الاقتصادي و لأن الجزائر كانت من بين الدول التي وقعت على اللوائح و القوانين الدولية ، الإفريقية , فالقوانين العربية الخاصة بالإعاقة و المعوق و ذا فقد أخذت على عاتقها مسؤولية رعاية و حماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم و العمل على إدماجهم في شتى الأصعدة , إذن يمكن تصنيف هذه الالتزامات المتبناة من طرف الدولة في خانة دعمها الممنوح لصالح الأشخاص المعوقين في إطار الخدمات الاجتماعية والإنسانية .

و لهذا الغرض قامت الدولة بإصدار مرسوم تنفيذي يحمل رقم 471/96 الصادر بتاريخ : 18 ديسمبر 1996 يهدف إلى اهتمامها بتنظيم جميع الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي . ثم قامت بتدعيم هذا المرسوم بقرار وزاري يحمل رقم 12 الصادر بتاريخ 16 مارس 1998 ينص أساسا على تنظيم خدمات النشاط الاجتماعي و يدعو إلى توحيد مختلف هذه المصالح في مكتب واحد ألا و هو دائرة الشؤون الاجتماعية (DAS) كما يوضح هذا القرار بالتحديد مختلف ا الات التي يمكن أن تتدخل فيها هذه الهيئة كالحماية الاجتماعية , الإدماج الاجتماعي و التضامن [1]، بعد أن قامت الدولة بإنشاء هذه الهيئات في كل الولايات الموجودة عبر الوطن و بغض النظر عن التشريعات القانونية و المراكز البيداغوجية و التكوينية التي عملت على إنجازها و تخصيص وزارة كاملة ألا وهي " وزارة التضامن والحماية الاجتماعية " آنذاك للتكفل بمطالب و احتياجات المعوقين , هذا بغض النظر عن الخدمات الطبية المتخصصة في رعاية هذه الفئة بالإضافة إلى اهتمامها بتشغيـل و توظيف المعوقين , فقد قـامت بإصدار قوانين في هذا ا ال أهمها القانون رقم :82- 180 الصـادر بتاريخ : 5 ماي 1982 و الذي يدعو إلى تخصيص نسبة معينة من مناصب العمل للأشخاص المعوقين كما أن القانون رقم 90-11 الصادر بتاريخ : 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل الذي تنص المادة 16 منه على إلزامية تخصيص جميع الهيئات

---

[1] - **Messaouda ; MELIANI , les possibilités et les limites du dispositif d'action sociale en faveur de la personne handicapées , Revue Horison Educatif , n ° 15 ,** Op-cite **, pp 34-35**

والمؤسسات الإنتاجية لمناصب العمل للأشخاص المعوقين [1] , هذا و يلاحظ بأن المؤسسات الاقتصادية والخدماتية لم تلتزم بشكل كبير بتطبيق هذا القرار مما أثر على حجم سوق اليد العاملة للمعوقين وهذا مما انعكس سلبا عليهم وبالتالي تفشت بينهم ظاهرة البطالة التي تعتبر آفة عويصة تعاني منها جل شرائح ا تمع الجزائري لحد الساعة و بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة الجزائرية عملت على إنشاء مؤسسة عمومية من أجل إدماج المعوقين , و المسماة اختصارا (EPIH) Enterprise Public d'Insertion d'Handicaps بموجب قرار رقم: 91 /535 الصادر بتاريخ : 1991/12/52 , غير أن هذه المؤسسة لازالت تتخبط إلى اليوم في مشاكل جمة بحيث تتصل ا 22 وحدة تابعة [2]، يتواجد مقرها العام في منطقة الأبيار بالجزائر العاصمة و نتيجة للضائقة الماليـة التي ورثتها عن المؤسسة السابقة و المسماة "ONABROS " بالإضافة لعدم دفعها لأجور عمالها وموظفوها لازالت في حاجة للدعم المالي من طرف الدولة .

و في إطار بقية الخدمات التي تقوم ا مصالح الشؤون الاجتماعية نجد خدمة توزيع بطاقات الإعاقة التي تنمح امتيازات معينة للمعوق و في هذا ا ال قامت الدولة بإصدار القانون رقم 89- 26 الصـادر بتـاريخ:1989/12/21 من قانون المالية لسنة 1990 بحيث أن المادة 31-80-89 تنص على إعفاء العمال المعوقين من ضريبة (ITS) [3] ,كما خصص المقرر الوزاري المشترك بين وزارة المالية ووزارة العمل و الشؤون الاجتماعية بطاقة خاصة بالمعوق وفقا للمرسوم رقم : 336/ SG /MAS الصادر بتاريخ 29 ماي 1990 و المتمم بمرسوم رقم 1993/01/31 المعدل لشروط و طريقة توزيع البطاقات و هكذا فإن هذه البطاقة أصبحت من حق 05 فئات [4] ، و هي على التوالي :

أ - المعوقون المكفوفين : و هم الذين تقل نسبة الرؤية عندهم عن 20/1 .

ب- المعوقون الصم البكم : و هم الذين تقل نسبة السمع عندهم عن 70 ديسبال.

ج- المعوقون حركيا : و هم الذين تقل نسبة حركتهم الجسمية عن 50 % .

د - المعوقون المتخلفين ذهنيا : و هم الذين تقل نسبة قدرتم العقلية عن 80 % .

هـ - متعددي الإعاقة : و هم الذين يحملون أكثر من إعاقة .

---

[1] - **Mostefa ; BOUDIDA** , Op–cite , **p 22.**

[2]- Ibid , **p 23**

[3] - Ibid , **p 24 .**

[4] - **Fadila ; BELKADI , « Prise en charge des personne handicapées par le service de la protection des catégories défavorisées DAS de Constantine » , Revue Horizon Educatif , N°15 ,** Op–cite, **p 40 .**

و فيما يخص المنح العائلية فإن كل عائلة يكون و ليها معوقا و بدون دخل فإنه يتلقى منحة عائلية تقدر بـ 900.00 دج شهريا كما أن العائلات التي لديها 03 أشخاص معوقين تتكفل م يحق لها الاستفادة من مبلغ 120.00دج شهريا كمنحة عائلية و يضاف إلى هذا كل شخص معوق و مصاب بمرض من الأمراض المزمنة و لا يستفيد من أي منحة بنسبة 100 % يحق له الحصول على منحة عائلية تقدر بمبلغ (300 دج) شهريـا [1].

و يضاف إلى كل هذا استفادة المعوقين بدون دخل بتخفيض بنسبة 50 % من تذاكر السفر , كذلك يستفيد من الإعفاءات الجمركية المتعلقة باستيراد السيارات المستعملة لمدة 03 سنوات .

كما أن القرارات التنفيذية رقم: 89-35 الصادر بتاريخ : 1989/03/21 و رقم: 93-84 والصادر بتاريخ : 1993/03/23 بالإضافة إلى المرسوم الوزاري رقم: 47 الصادر بتاريخ: 1995/09/15 ,كل هذه القرارات تعطى الأولوية لإيجار السكنات للمعوقين كما تتعهد السلطات بالمساعدة لتحقيق هذا الهدف [2].

و في إطار تكفل الدولة بتشغيل الأشخاص المعوقين بواسطة دعم الشبان منهم لأجل إنشاء مؤسساتم المصغرة بأنفسهم عن طريق المؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ بحيث قامت مكاتب الخدمات الاجتماعية بمساعدة جمعيات المعوقين بالتوسط لدى البنوك العمومية من أجل الاستفادة من القروض المصغرة لإنشـاء تعاونيـات و مقاولات .....الخ خاصة بالمعوقين [3] .

و فيما يخص العتاد و الأجهزة المساعدة على الحركة المعوقين وفي إطار رعـايتهم المعوقين أنشئت الدولـة "الديوان الوطني للعتاد والأدوات الاصطناعية المساعدة للأشخاص المعـوقين " (ONAAPH) سنـة 1988 إن إنشاء هذا الديوان يهدف إلى تلبية حاجيات هذه الفئة على اقتناء الأجهزة و الأعضاء الاصطناعية المساعدة على الحركة بحيث يتولى هذا الديوان صناعة هذه الأجهزة وفق المقاييس العالمية وضمان التوزيع الحسن لها عبر التراب الوطني و العمل على سد حاجيات المعوقين في هذا ا ال و التخلص تدريجيا من إشكالية الاستيراد الذي يكلف الدولة مبالغ باهضة من العملة الصعبة بحيث تم إنشاء 13 وحدة إنتاجية و 22 ملحق و 02 مخزن و 40 مركز للنظارات بحيث حقق هذا الديوان نتائج مرضية [4] ، تتمثل في ما يلي :

أ- إنجاز عصي المكفوفين و عكازات الدعامة بنسبة 100 %.

ب- إنجاز الأجهزة الأورتوبيدية (لتقويم الأعضاء) بنسبة 60 %.

ج- إنجاز الكراسي المتحركة بنسبة 80 %.

[1] - **Mostefa ; BOUDIDA** , Op–cite **, p p 25-26 .**
[2] - Ibid , **P 27**
[3] **-** Ibid **, p 28 .**
[4] - **Rais Mohamed ; EL HADI ,** Op-cite **, p p 44- 45 .**

و في إطار تطبيق المادة 60 من قانون 83- 00 المتعلق بالحماية الاجتماعية تم التوقيع على اتفاقية تحت رقم: 55 بين هذا الديوان من جهة و بين الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS من جهة ثانية وهذا من أجل ضمان التعويض المالي من طرف هذا الصندوق للأشخاص المعوقين جراء شرائهم لأجهزة و عتاد من الديوان الآنف ذكره يضاف إلى كل هذا إقرار الدولة بإنشاء " مجلس و طني استشاري لحماية المعوقين "لتدارس المشاكل التي يعاني منها المعوق بصفـة عامـة وظهر هذا في القرار رقم: 92- 381 الذي عدل و تمم بقرار آخر رقم: 81- 338 الصادر بتاريخ: 1981/12/12 حيث قام هذا ا لمس بعدة اجتماعات في هذا الشأن [1] .

و فيما يخص العمل الجمعوي ذي الطابع الإنساني و الاجتماعي فإن المشرع الجزائري سمح ـذا النوع من التنظيم الذي تكون فيه المبادرة الأولى للمواطنين بحيث ظهر القانون الذي سمح بإنشاء الجمعيات تحت رقم: 88-15 الصادر بتاريخ : 1988/02/02 و الذي يحدد أشكال تطبيق القانون رقم: 87-15 الصادر بتاريخ: 1987/07/27 وصولا إلى القانون رقـم: 90-31 الصادر بتاريـخ: 1990/04/04 و الذي يسهل الإجراءات اللازمة لإنشاء الجمعيات [2] ، كما سمح لها بالنشـاط و العمل على ترقية إسهامات المواطن في تعزيز مكانته و مكانة الوطن و بفعل هذا القانون تشكلت عدة جمعيات محلية و روابط ولائية للمعوقين و فدراليات أخذت على عاتقها التكفل بإنشغالات هذه الفئـة المحرومـ ـة و العمل على تمثيلها و الدفاع عنها و تجميع أكبر عدد من المنخرطين المعوقين في هذه الجمعيات كما أن الدولة تكفلت بدعمها ماديا ومعنويا في حدود نشاطاتا المقدمة رغم المشاكل التي اعترضت سبيلها ويبقى على رأس هذه الصعوبات مشاكل المقرات ، التجهيزات و كذا الاعتمادات المالية , غير أن الدولة أقرت بتخفيض الضرائب عن كل المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة التي تقوم بتمويل نشاطات جمعيات المعوقين و من بين هذه الهيئات التي تنشط في هذا الميدان نجد فيدرالية المعوقين حركيا (فيديرالية وطنية) و ترى رئيسة هذه الفيدرالية بأن ما نسبته 10 % من الشعب الجزائري معوق بإعاقات متنوعة و تطالب بتبني سياسـة واقعيـة و ملموسة لحماية الأشخاص المعوقين بعيدا عن كل المساومات و عن السياسـة الديماغوجيـة التي ستكون لها نتائج و خيمة غير محمودة العواقب و التي ستزيد من هوة اللامساوات الاجتماعية بين أفراد ا تمع و بكل تأكيد سيكون أكبر خاسر نتيجة لهذا الإهمال شريحة المعوقين و ا تمع على حد سواء [3] .

---

[1] - **Mostefa ; BOUDIDA ,** Op–cite **, p 28 .**
[2] - **Rais Mohamed ; EL HADI ,** Op–cite **, p 47**
[3] **– Atika ; El MAMERI , « Situation des personnes handicapées moteurs en Algérie à travers Le veçu d' une association » , Actes du 3ème Rencontre International ,** Op–cite **, P 212 .**

خلاصة الفصل

نستطيع أن نصف الشخص المعوق في ابسط تعريف له : بأنه ذلك الفرد الذي يختلف عمن يطلق عليه لفظ سوي في النواحي الجسمية و العقلية أو الاجتماعية إلى درجة تستوجب منا تأهيله تأهيلا خاصا لتمكينه من استخدام أقصى ما تسمح به قدراته و مواهبه .

غير أن منظمة الصحة العالمية في تصنيفها للمعوقين تذهب إلى أن هناك فئتين كبيرتين من المعوقين هم في الدرجة الأولى المعوقين المرئيون أي هم الذين يمكن تمييزهم بإحدى الإعاقات كالصم البكم المكفوفين , المعوقون جسميا , المتخلفون ذهنيا , أو هم الذين ظهرت عندهم إعاقة أو أكثر . بينما يوجد معوقون آخرين غير مرئيون و هم الذين يعانون من أمراض مزمنة كداء القلب , السرطان , السكر ... الخ هذا و يرجع المختصون و الأطباء أسباب الإعاقة إلى سببين جوهريين هما : العامل الوراثي بسبب انتقال بعض الخصائص الوراثية المشوهة من الوالدين إلى ابن أو اكثر من أبنائهم و يكون سببا واضحا في إظهار الإعاقة لدى الفرد بينما يرجع العامل الرئيسي الثاني لعوامل مكتسبة أو خارجية كتقاعس الأبوين في علاج طفلهما المصاب أو أخطاء مرتبطة بالتوليد و التي غالبا ما تتسبب فيها القابلة أو نتيجة لحوادث العمل أو المرور , الحروب أو الأوبئة ... الخ .

كما تناولنا في هذا الفصل جهود الدولة الجزائرية في مجال خدمة و رعاية المعوقين فتطرقنا لمحتويات أهم النصوص القانونية المتعلقة م في جميع ا الات وكذا تناولنا جهودها في مجال تعليم و تكوين هذه الفئة المهمة كذلك حاولنا تقصي حقيقة مبادرات إنشاء المرافق و التجهيزات التي وفرتا من اجل التكفل الجيد م ثم تعرضنا لأهم الخدمات التي خصصتها لهم .

و في الأخير يمكننا القول بأن الدولة قامت بجهود معتبرة لصالح المعوقين في عدة مجالات غير أ ا تبقى غير كافية نتيجة لنقص التأطير المتخصص وتنصل بعض أصحاب القرار والمسؤولين في أداء واجباتم تجاه هذه الفئة كما أن نقص الوعي لدى هذه الشريحة وتميشها لنفسها زاد الطين بلة يضاف إلى كل ذلك معاناتا في حصولها على العتاد الاصطناعي الذي صمم لمساعدتا على الحركة وهو أكبر مشكل يؤرق هذه الشريحة وكذا تعرضها لآثار الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة التي انعكست سلبا على أداء وحياة جل الأشخاص المعوقين و هذا ما التمسناه من خلال تعاملنا معهم

.

الفصل الرابـع :

ادوار و واجبات جمعيات المعوقين

- المبحث الأول : التوجهات النظرية المعاصرة لنظرية الدور
- المبحث الثاني : دور المجتمع المدني في مجال التوعية و التحسيس
- المبحث الثالث : دور المجتمع المدني في التكفل بالمعوقين
- المبحث الرابع: دور المجتمع المدني في مجال خدمة المعوقين اجتماعيا

- تمهيــــد :

يرتبط البحث العلمي أساسا بمنظومة من المعايير و القيم المنهجية, وهي بذلك عبارة عـن تـراث أكاديمي متوارث من رعيل لآخر, ويشكل هذا الإرث النظري خزان معرفي لا يمكن الاسـتغناء عنـه وفي الواقع فإن علم الاجتماع (علم السوسيولوجيا) كانت موضوعاته مزيجا من الاهتمامات الفلسفية والنظرية المحضة إلى أن برزت المدرسة الأنجلوساكسونية فهي التي أخضعت ظـواهر علـم الاجتمـاع للقيـاس و التجريب.

وبذلك ظهرت تقنيات وأدوات كالملاحظة ، الاستمارة و المقابلة ... الخ , وفي هذا البحث الذي بين أيدينا , إظطرتنا حيثياته للتعامل مع نظرية عريقة هي" نظرية الدور" ومن المعروف أن هـذه الأخـيرة تم اكتشافها من طرف علماء الأنتربولوجيا أولا , كما أن المتخصصين في علم النفس الاجتماعي أضافوا إليها الكثير كما لا ننسى إسهامات السوسيولوجيين في هذا الإطار . وهذه النظرية ترتبط نوعا ما بالإتجـاه أو التيار الوظيفي ونلمس هذا جليا من خلال تقاطعهما في مفاهيم : الحقوق ، الواجبات, التوقعات, المكانـة الاجتماعية, والمراكز الاجتماعية ... الخ ولأن لظاهرة تمع المدني المتمثلة خاصـة في جمعيـات رعايـة المعوقين عدة أدوار في مجال الاهتمام ذه الفئة المسماة علميا " ذوي الاحتياجات الخاصة ".

و ذا حاولت من خلال هذا الفصل أن أتطرق لجميع الأدوار الممكن أن تقوم ا هذه التنظيمات في الواقع المعيش دف ترقية أدائها بغية الوصول إلى بناء نوع من الثقة بين هذه الجمعيات والأشخاص المعوقين ثم سعيت لمحاولة الربط بين ظاهرة ا تمع المدني و المعوقين عن طريق نظرية الدور ؛ و ذا عملت على إبراز العوامل المشتركة بين مفاهيم الدور ، ا تمع المدني والمعوقين بنوع من الدراسة والتحليل المعمق كمـا أن تناول هذه النظرية دفعني لتتبع مسارها منذ الإرهاصات الفكرية الأولى ا إلى غاية إعدادها علـى النحـو المتواجدة به في يومنا هذا ، والذي تواضع عليه كثير من العلماء و الباحتين .

المبحث الأول : التوجهــات النظريــة المعاصــرة لنظريــة الــــدور.

تشكل النظرية العلمية دعامة أساسية لتقدم أي علم قائم بذاته وذلك لأن لها علاقة تبادل مع هذا الاختصاص من العلوم الموجودة والمتداولة في الجامعات ومراكز البحث, فالنظريــة تقــوم بتزويــد الباحث أو العالم بنسق من القيم والمفاهيم المتحقق منها نتيجة لجهود وتراكمات معرفية حثيثة, كما أ ا تعتبر كبوصلة لإرشاد هذا الباحث للوجهة التي ينتهجها كما أن العلم يرتبط ذه الأخيرة بسعيه المستمر للتحقق من أطروحتها على الصعيدين التجريبي والميداني. ومن هنا يمكن أن نقول بأن العلوم الإنسانية والاجتماعيــة ترتبط ارتباطا وثيقا بالإرث النظري الذي رافق تقدمها, ولا غرابة إذا علمنا بأن هذا التنظير ترك آثارا جلية على مجتمعات ارتكزت في نشأتا علىتصورات نظرية وإيديولوجية بحتة, كا تمع الألماني النازي, أو مجتمع إيطاليا الفاشية, أو مجتمع روسيا الشيوعية ... الخ ، مع العلم بأن النظرية الماركسية لها وز ا البالغ في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة ولأن السوسيولوجيا هــي علــم دراســة الظــواهر الاجتماعية وهدفها الرئيس هو تفسير الواقع الاجتماعي المعيش فمن هنا يظهر دور النظرية السوسيولوجية في فهم هذا الواقع , يقول Ian CRAIB : "...إننا نستخدم دراساتنا للواقع بصفتها المادة الأولية للنظرية, ونستخدم نظريتنا كي تساعد على فهم النتائج دراساتنا للواقع ..."[1]، ومن هنا يظهر الدور التبــادلي بــين النظرية السوسيولوجية وعلم السوسيولوجيا في خدمة بعضهما البعض.

في هذه الدراسة التي بين أيدينا سنتطرق لنظرية الدور بحكم أ ا نظرية مرموقة ونتيجة للاثر البــالغ الذي تركته في حقل العلوم الاجتماعية ، بحيث عملت على إيجاد همزة وصل بين ظاهرتي ا تمــع المــدني والمعوقين , حيث سنتطرق إليها كما يلي:

- المطلــب الأول: الجذور الفكرية الأولى لنظرية الــــدور.

مما لاشك فيه بأن نظرية الدور لازالت تشكل محل خلاف من طرف العلماء والباحثين في طريقــة تفسيرها نتيجة لتعدد المدارس التي ينتمون إليها والمشارب الأيديولوجية التي إرتكزوا عليها غير أن أهم نقطة تستوقفنا في هذا الجانب هو اختلاف تفسيرها وفق ثلاثة مدارس علمية ألا وهي نظرة المدرسة الأنتربولوجية

---

[1] - **إيان ؛ كريب ،** النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس **، تر: غلوم محمد حسين ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد 244 ، إصــدارات ا لمــس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ب ط ، 1999 ، ص 22 .**

و المدرسة السيكولوجية والمدرسة السوسيولوجية وانتهاءاً بنظرة المدرسة السيكوسوسيولوجية وهـذا مـا سنتعرض له لاحقا.

يكاد يجمـع الدارسـون علـى أن الإرهاصـات الأولى لنظريـة الـدور إنمـا ظهـرت في أعمال (SHAKESPEAR) المسرحية وبأن فن المسرح هو الذي جلب الانتباه لأهمية الدور في حيـاة الفرد اليومية ولعل هذا النص الذي بين أيدينا هو أبلغ دليل على ذلك يقول شكسبير"... الدنيا مسرح كبير وكل الرجال والنساء ماهم إلا ممثلون , لهم مخارجهـم ولهـم مداخلهم , والفرد الواحد **يلعب أكثر من دور** في وقت واحد وفصول المسرحية تتكون من سبع مراحل ففـي البداية رضيع , بل متململ بين ذراعي مربية, ثم ..." [1].

وبعد هذه الإطلالة البسيطة على أهم حادثة تاريخية أوحت لنا للبـاحثين والمختـصين في العلـوم الاجتماعية من أجل إيجاد نظرية خاصة تسمى نظرية الدور, ونستعرض الآن الإرهاصات الأولى لدى أهم الباحثين الذين قاموا بدراسة مستفيضة في هذا الجانب وهم كالتالي :

أ- أعمال (جورج زيمل) المتعلقة بنظرية الدور:

لقد تركزت أعماله في هذا ا ال في تحليله لماهية الأدوار الاجتماعية في سياق التفاعل الاجتمـاعي, بحيث اكتشف بأن المراكز الاجتماعية التي يتواجد ا الأفراد هي المسؤولة عن توليد الإبداع والخلق لديهم و ذا فإ م من خلال عملية التفاعل الاجتماعي الذي يمارسونه والأدوار التي يلعبو ا ينبثق لديهم الإبـداع والإنشاء الفردي للمجتمع من خلال هذه العملية التفاعلية.

ب – أعمال(جورج هربرت ميد) ومسألة شغل الدور:

يرى (ميد) بأن أي فرد يكون بصورة دائمة واعيا إما بنسبة قليلة أو كثيرة بلعبه لدور ما وهو يعتقد بأن التفاعلات الاجتماعية التي يقوم ا الأفراد العاديون, مرجعها إلى العقل فبدون العمليات العقلية الـتي تؤدي إلى شغل الدور لن يستطيع هؤلاء الأفراد أن ينسقوا أنشطتهم اليومية.

---

[1] **– William ; SHAKSPEAR , « As you like it » , Acte II , Scène n° 7 ,** IN ,
سامية ؛ حسن الساعاتي ، الثقافة والشخصية : بحث في علم الاجتماع الثقافي **، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1983 ، ص 196 .**

ج- أعمال(روبرت عزرا بارك) وارتباط الأدوار بالأوضاع البنائية:

يذهب (روبرت عزرا بارك) إلى أن حقيقة الأدوار إنما ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة البنى الاجتماعية في المجتمع حيث انبثاق الذات تحصل نتيجة تعدد الأدوار التي يلعبها الناس في نطاق البناء الاجتماعي الذي يتواجدون فيه [1].

د – أعمال(جاكوب مورينو) ومفهوم لعب الدور:

نظر مورينو إلى التنظيم الاجتماعي باعتباره شبكة من الأدوار التي تحدد مجرى السلوك, بحيث أنه قام بالتمييز بين أنماط الأدوار المختلفة والتي حصرها في :

1– **الأدوار السيكوماتية:** وهي الأدوار التي يكون فيها السلوك مرتبطا بالحاجات البيولوجية والمحكومة بواسطة الثقافة وهي أدوار غير رشيدة.

2-**الأدوار السيكودراماتية**: وهي التي يستعرض فيها الأفراد وفقا لتوقعات سياق اجتماعي معين

3-**الأدوارالإجتماعية:** وهي التي يجاري فيها الأفراد التوقعات الأكثر عمومية للفئات الاجتماعية التقليدية المختلفة [2].

هـ – أعمال(رالف لنتون) شبكة الأدوار والتوقعات داخل التنظيم الاجتماعي:

في دراساته المتخصصة في هذا الإطار قام بالتمييز بين الأفراد ومفاهيم المركز والدور في سياق اندماج الفرد في التنظيم الاجتماعي. بحيث اعتبر بأن الفرد يشغل مركزا ما وهذا المركز هو في الأصل مجموع الحقوق والواجبات بينما يمثل الدور الجانب الديناميكي لهذا المركز. ولنتون في تحليله لنظرية الدور إنما ينطلق في عمله هذا من وجهة نظر ثقافية , أي أنه يتكون من الاتجاهات ،القيم والسلوك, التي تعنيه لأي فرد من أفراد المجتمع والذي يحتلون فيه مركزا معينا [3].

---

[1]– **السيد ؛ علي شتا ،** نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع **، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1999 ، ص ص 15-16 .**

[2]– نفس المرجع **، ص 17 .**

[3]– نفس المرجع **، ص 19 .**

-المطلـب الثانـي: المقاربة السوسيولوجية لنظرية الـدور

أ- الطرح النظري العام لنظرية الـدور:

تستمد نظرية الدور مفعولها وأثرها في علاقة الأفراد ببعضهم البعض و بطبيعة النظام والبناء الاجتماعي الذي يحكمهم , فانطلاقا من الدراسات الاجتماعية التي ترى بأن وعي الأفراد العقلاني بواجباتهم وحقوقهم وأثر ذلك على سلوكاتهم التي ينتجونها لإثبات وجودهم ضمن إطار المكانات الاجتماعية التي يشغلونها في إطار النسق الكلي للمجتمع . وبما أن المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا شاملا يبنى أساسا على وجود عدة جماعات اجتماعية متفاعلة ضمن الحدود التي رسمها لهم هذا الأخير , بالإضافة إلى وجود جماعات فرعية تقوم هي الأخرى نتيجة لتفاعلها مع الجماعات الكلية بتحقيق الأهداف المشتركة المرجوة منهم جميعا من أجل بقاء واستمرارية النسق الكلي العام , الشيء الذي يلاحظ هو وجود اختلاف بين أعضاء النسق الاجتماعي من جانب الأوضاع الاجتماعية وما يقوم به كل فرد من دور اجتماعي بالإضافة إلى ذلك نجد أن هناك تمايزا آخر بين هؤلاء الأفراد يتمثل في الاختلاف من حيث توقعات الدور. بمعنى أننا نتوقع بأن كل فرد عليه أن يقوم بدور معين في هذا النظام الاجتماعي بينما ترفض توقعاتنا بـأن يقوم بقية الأفراد بنفس هذا الدور ثم يتغافلون عن أداء الأدوار المنوطة بهم.

كما أنه يمكن التحقق من أن اختلاف هؤلاء الأفراد يكون نتيجة لطبيعة الجماعة التي ينتمون لهـا بالإضافة إلى تمايزهم عن الآخرين بسبب الوضع الاجتماعي الذي يشغلونه في إطار الحيـز العـام لهـذه الجماعة, هذا الوضع هو الذي يعطيهم مكانة مميزة داخلها و بهذا الوضع يترتب لأي فرد منهم مجموعة من الحقوق والواجبات وهي التي تميزه عن بقية الأفراد الآخرين ويتسم مضمون الوضع الاجتماعي لهذا الفـرد بطابع معياري , فإذا نظرنا على سبيل المثال لأحد العمال الذي يشغل وضعا اجتماعيا معينا داخل مصنع ما , بحيث يشترط فيه شروط معينة كحصوله على تكوين و تدريب لائق و قدرات مهنية ومهارات ودرايـة بطبيعة عمله ... الخ , وهكذا يمكن اعتبار الوضع الذي هو عليه هذا الأخير ذو طابع معياري انطلاقا مـن تصنيفه وفق نقطتين أساسيتين وهما:

1 – **المعيار الفني** : وهو الذي يحدد أسلوب تعامل العامل مع المادة الخام التي يصنعها

2- **المعيار الاجتماعي** : ويتمثل في توقع الآخرين من العمال للفعل الاجتماعي الذي سيسلكه هذا الأخير داخل المصنع [1] . ويطلق بعض الباحثين أمثال "جونسون" على مجموعة الحقوق التي يتمتع ا الشخص

نتيجة لشغله لوضع اجتماعي معين مصطلح "المركز الاجتماعي", كما يطلق علـى مجموعـة الواجبـات المطلوب أدائها من هذا الشخص مصطلح" الدور الاجتماعي", وانطلاقا من هذا التصنيف قـام العلمـاء بإستعمال مفاهيم الدور ، المركز عوضا عن مفهوم الوضع الاجتماعي كما أن بعض الباحثين اسـتخدموا مصطلح " فئة الدور" للإشارة إلى مجموعة مواقف يرتبط ا أي فرد يشغل مركز اجتماعي معين, ومثـال ذلك المركز الذي يشغله الطبيب الذي يرتبط بأوضاع مختلفة كشركات إنتاج الأدوية والمحلات الصيدلانية, والمستشفيات, ومراكز البحوث...الخ [2] .

ب-اختلاف أداء الأدوار الاجتماعية :

من الممكن لأي فرد أن يلعب عدة أدوار في آن واحد, بل إن هذه الأخيرة التي نشغلها يمكـن أن تختلف وتتعدد وفقا للمعايير التالية [3] :

1-الجبر والاختيار: و نجد من بين هذه الأدوار التي يشغلها الفرد ما هو إجباري ومنها ما هو اختيـاري كدور الفرد الجنسي سواء كان ذكرا أم أنثى, فالفرد لا يوجد له خيار في هذا ا ال لماذا يلعب دور الذكر ولا يلعب دور الأنثى, أما الدور الاختياري فيتمثل في رغبات الفرد الشخصية وفق ميولاته الخاصة مثلا هل يحبذ هذا الأخير أن يكون صحفيا, أو فلاحا, أو أبا أو أعزبا ... الخ

2-**الشمول :** يمكن لأي فرد أن يقوم بدور أو أكثر مثل أن يكـون عامـلا في الصبـاح, ثم يقوم بدور اللاعب في ناد في المساء, وان يكون متابعا لبرنامج تلفزيوني معين ليلا ، و مطالعا للكتـب بعـد العشاء ... الخ .

3-**تحديد السلوك**: يمكن لبعض الأدوار أن تترك أثاراها في تحديد السلوك المتوقع ، مثلا الـشرطي الـذي يفرض عليه دوره الانضباط وطاعة مرءوسيه وإخضاع سلوكه وفقا للوظيفة التي يشغلها.

---

[1] - **محي الدين ؛ مختار ،** محاضرات في علم النفس الاجتماعي ، **ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ب ط ، 1982 ، ص 200 ..**

[2]- **حامد ؛ عبد السلام زهران ،** علم النفس الاجتماعي ، **عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4 ، 1974 ، ص ص 203-204**

[3]**-** نفس المرجع **، ص 201 .**

4-**الاستمرارية :** هناك بعض الأدوار مستمرة ودائمة كدور وجود كل من المرأة والرجل في ا تمع ، كما أن هناك أدوارا غير مستمرة كدور مرشح ما للانتخابات البرلمانية بحيث أن دوره النيابي ينتهي بمجرد انقضاء عهدته الانتخابية .

5-**السهولة والصعوبة :** تختلف درجة سهولة أو صعوبة الدور الذي يلعبه أي فرد وفقا للوظيفـة الـتي يشغلها, فدور الجندي القابع في المناطق الحدودية هو في الأصل دور صعب لأن هذا الأخير بالإضـافة إلى ابتعاده عن أسرته فهو معرّض للموت في أي لحظة يتم فيها هجوم العدو ناهيك عن تحمله للظروف المناخية القاسية وكذا لالتزامه بتطبيق أوامر رؤسائه من الضباط أما دور المذيع التلفزيوني فهو دور سـهل مقارنـة بالجندي الذي تحدثنا عنه سابقا.

6-**الأهمية والشهرة** : تختلف الأدوار اختلافا كبيرا من حيث أهميتها وشهرتا فعلى سبيل المثال لعب عالم البيولوجيا الفرنسي (L.PASTEUR) دورا بارزا في اكتشاف اللقاحات المضادة للأمراض التي تـسببها بعض الفيروسات في منحه شهرة عالمية واسعة نتيجة للدور الذي قام به من أجل تخليص البشرية من أمراض فتاكة سببت لها معاناة كبيرة وخسائر فادحة في الأموال والأرواح .

ج- المعاني الكبرى لمفهوم الدور:

من المؤكد أن مفهوم الدور يشمل على معاني كـبرى يلخصهـا ألبـورت(G.ALLPORT) فيما يلي:

1-**توقعات الدور:** وتكمن في النظام الاجتماعي وهي تمثل ما تقرره الثقافة عموما والثقافـات الفرعيـة بشكل خاص من توقعات الفرد سواء كان أبا أو أما, تلميذا أو طبيبا, أو مهندسا أو ضابطا ... الخ وبعبارة أخرى فإ ا تقرر ما هو متوقع من كل فرد يشغل مركزا معينا داخل النظام الاجتماعي.

2-**تصور الدور:** وهي الصورة التي يكو ا الفرد عن دوره الذي يقوم به طبيبا كان مدرسا أو أبا... الخ , وعما إذا كانت هذه الصورة تتفق أو لاتتفق مع توقعات الدور. ويمكن أن نقول بوجـه عـام أن الأب ، الطبيب أو المدرس يعلم تماما ما هو متوقع منه , ولكن المشكلة تتجلى في السؤال التالي :ماذا يتوقـع مـن نفسه ؟ إذن فهو يحدد دوره بطريقته الخاصة, فقد يعتقد كأي أبٍ من الآباء أن دوره هو الإشراف الجيد, وفرض الرقابة على ابنه المراهق بينما يعتقد أب آخر أن دوره هو التوجيه ومنح الحرية التامة لابنـه لكـي يعيش حياته على طريقته الخاصة . فتصور كل فرد منا للدور الذي يقوم به يتوقف على عوامـل عديـدة كاتجاهات الفرد واستعداداته ودوافعه وقيمه وغيرها.

3-**تقبل الدور** : نجد بأن هناك من أفراد ا تمع من يتقبل أحيانا الدور الذي يقوم به بينما البعض الآخر لا يشغل نفسه كثيرا ذا الدور الذي يقوم به وعلى العكس من ذلك نجد فريقا ثالثا قد يكره أحيانا الـدور الذي يقوم به في الحياة فنجد على سبيل المثال أن بعض السيدات يرضين ويرحبن بدورهن كأمهات بينمـا تكره أخريات القيام ذا الدور وتسخطن عليه, وبعض الناس يرحب بالوظيفة التي يقوم ا بكل رضا بينما يوجد من يكرهها ويكره الدور الذي يشغله فيها.

4-**أداء الدور** : إن أداء الفرد لدوره المتوقع منه أو اختياره له بنفسه إنما يتوقف على عوامل كثيرة منـها مدى تحمسه من عدمه ومدى تعاونه مع الآخرين على أدائه . كما أن أداء هذا الدور وحده لا يكفـي , لهذا فهو يتوقف على العوامل السابقة المختلفة من توقعاته وتصوره وتقبله لهذا الدور, وما يصحب ذلـك كله من سمات شخصية الفرد التي تساعده في أداء دوره [1].

- المطلب الثالث: نظرية الدور من وجهة نظر أهم المدارس الاجتماعيـ ـة.

تتشكل نظرية الدور أساسا من عدة مفاهيم أساسية مثل المركـز (Position) المكانـة(Statut) والدور(Rôle) والذات (Self), بينما نجد أن الرابط بين كـل هـذه المفاهيـ ـم , هـو مفهـ ـوم التفاعـل(Interaction) وكما أسلفنا سابقا فإن هناك عدة تعريفات لمفهوم الدور بحيث أننا سـنكتفي بأربع منها وذلك وفقا لمدارس العلوم الاجتماعية التي تناولتها بالدراسة والتي نجد منها:

أ – نظرة المدرسة الأنثروبولوجية :

ويقف على رأس هذه المدرسة العالم الأنثروبولوجي الشهير (Ralph. LINTON) الذي تناول الدور في مؤلفيه " دراسة الإنسان" و "الخلقية الثقافية للشخصية" بحيث عرف الدور بأنه ا موع الكلـي للأنماط الثقافية المتصلة بمركز معين ، وهو يؤكد على أن له علاقة بالمعايير السلوكية ، الاتجاهات والقـيم, إذن يمكن القول بأن نظرة هذه المدرسة للدور تصنف في إطار وجهة النظر الثقافية المحضة [2].

ب- نظرة المدرسة السيكولوجية :

يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأن السلوك هو وظيفة الدور أي أن سلوك الشخص وتفاعله الفردي إنما يستمد شرعيته من الدور الذي يؤديه وبالتالي فإن الوظيفة الأساسية للأدوار هي إمداد الفـرد بأنمـاط محددة من التفاعل وأن نمط الدور لأي فرد يتحدد على ضوء علاقته بالآخرين , أما الجزء الظاهر منه أثناء ممارسته فهو ما نطلق عليه مفهوم السلوك.

---

[1] **- G. ALLPORT , « Pattern and growth of personality » , chapter 8 ,** IN

سامية ؛ حسن الساعاتي ، مرجع سابق **، ص ص 200-201 .**

[2]– نفس المرجع **، ص 194 .**

بحيث نجد الدكتور مصطفى سويف من أنصار هذا الاتجاه فهو الذي حدد له تعريفا خاصا وهـو يري : "... أن مفهوم الدور يقصد به الوظائف المجتمعة لمجموع الأجزاء المكونة للبنـاء داخـل الجماعـة والمجتمع ومستوى التحليل هنا يستند على أن الدور يعتبر مفهوما وصفيا يصف السلوك نتيجـة الموقـع أو المكانة..." [1] .

ج- نظـرة المدرسـة السوسيولوجية :

لقد صاغ علماء الاجتماع هم أيضا إطارا لنظرية الدور بهدف مساعدة الفرد من أجـل تحديـد مشكلاته فهذا الأخير عندهم هو كائن اجتماعي والمجتمع هو الذي يضفي على هذه الـذات وجودهـا , لذلك فالذات النفسية وفق علماء الاجتماع لاوجود لها وإنما هي ذات اجتماعية [2] ، بحيث نجد من أشـهر التعريفات التي تناولت مفهوم الدور من الناحية السوسيولوجية باعتبار أن فهم الفرد لوضـعه وموقفـه في إطاره الاجتماعي الذي يشغله وعلاقته بالمراكز الاجتماعية للآخرين وأثرها على البناء الاجتماعي . فتعريف (T.PARSONS) يرى بأن الدور : "... هو قطاع من النسق التوجيهي الكلي للفرد الفاعل, وهو ينتظم حول التوقعات في علاقتها بمحتوى تفاعل معين, فهي التي تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير القيمية التي تتحكم في التفاعل مع واحد أو أكثر من المتغيرات في أدوار تكميلية مناسبة..." [3] .

د– نظرة المدرسة البسيكوسوسيولوجية :

ترى بأن الدور هو عبارة عن سلوك الفاعلين الذين يحتلون مراكز اجتماعية ومن التعـاريف الـتي تتمحور في هذا الاتجاه تعريف(Kingsley DAVIS) الذي يرى بأن ما نسميه الدور هو عبـارة عـن كيفية تصرف الشخص فعلا في مركز معين بصرف النظر عن ما ينبغي عليه فعله [4] .

---

[1] – **مصطفى ؛ سويف ،** الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي **، دار المعارف ، القاهرة ، ب ط ، 1960 ، ص 74 .**

[2] – **محمد ؛ سيد فهمي ،** مرجع سابق **، ص 159 .**

[3] - **Talcott ; PARSONS , « The social system » ,** IN , **سامية ؛ حسن الساعاتي ،** مرجع سابق **، ص ص 194- 195**

[4] – نفس المرجع **، ص 195 .**

1/4- المطلب الرابـع :نظرية الدور ومقاربتها لمفاهيم " ا تمع المدني والمعوقيـ ـن "

بعدما قمنا باستعراض أهم خصائص نظرية الدور نكون قد وصلنا إلى محاولة العمل على ربط هذه النظرية بمفاهيم ا تمع المدني وما هو مطلوب منه في سبيل تحقيق الخدمات والرعاية الاجتماعيـة الكفيلـة بالاستجابة للإنشغالات و الاهتمامات شريحة المعوقين خاصة في ا ال الاجتماعي وبما أن ا مـع المـدني يتكون من شبكة هائلة من المنظمات و الجمعيات و نخص بالذكر الجمعيات التي أخدت علـى عائقهـا التكفل بالمعوقين ولقد تناولناها بالدراسة باعتبارها كهيئات اجتماعية منظمة وهي مسيرة من طرف رؤساء يعول عليهم انطلاقا من الأدوار التي يلعبو ا من أجل تنشيط هذه الجمعيات وذلك بـدفعها للاحتكـاك المتواصل مع مجتمع المعوقين التي تنشط في إطاره إدن فالباحثي من جهة والأشخاص المعوقون مـن جهـة أخرى يتوقعون من هذه الجمعيات لعب الأدوار التي يكون هدفها الارتقاء بالمعوق ضمن محيطه الاجتماعي العام .

و ذا فإن السلوك المتوقع من هده الجمعيات يجب أن يراعي خصوصيات هؤلاء المعوقون وأسر تم كما أنه يرجى منهم لاستحداث علاقات طيبة ومتينة من أجل إعطاء هدا الأخير دفعا قويا بغية الثقـة في نفسه أولا وفي أسرته ثانيا بالإضافة إلى ثقته في مجتمعه كما يتوقع من هذه الجمعيات أيضا أن تحافظ علـى سمعتها لنبيل ثقة هذه الشريحة وثقة الأطراف الأخرى كالسلطات و الموظفين والشرائح الاجتماعية المانحـة للإعلانات وللمساعدات من أجل ضمان أكبر قدرة من التعاون والمؤازرة الدائمة ولن يتأتى ذلـك إلا إذا كانت الإطارات المسيرة لهذه الجمعيات في مستوى المسؤولية الممنوحة لهم وهذا بإتباع ممارسات تـسودها قيم الديمقراطية ، الشفافية,احترام الرأي المخالف ،المراقبة الصارمة للحسابات و النفقات المالية ، والالتـزام بالقوانين في التسيير... الخ ، كل هذا من شأنه أن يشيع مبادئ الثقة والاحترام المتبادلة بين جميع الأطراف, وهذا ما سينجر عنه تعبيد الطريق أمام الشرائح الأخرى لدعم النشاط الجمعوي الموجه لخدمـة الفئـات الاجتماعية المحتاجة ومنها فئة المعوقين, كما أن عملية التواصل المستمر بينها وبين المعـوقين بالإضـافة إلى تشجيعهم على الانخراط ذه الجمعيات والمساهمة في إثراء نشاطا تا الإعلامية ،الثقافية الاجتماعية والرياضية ... الخ من أجل تحقيقها الأهداف المنشودة فهذا ما يرجى أن تقوم به جمعيات ومنظمات ا تمـع المـدني العاملة في هذا الميدان . بينما تبقى مسألة الحقوق التي يتوقع أن تحرز عليها فتتمثـل في اكتـساب ثقـة الأشخاص المعوقين وأوليائهم بالدرجة الأولى ثم استجابة جل الفعاليات الاجتماعية للتجند من أجل خدمة

هذه الفئة وبالتالي خدمة الصالح العام كما أنه من حق هذه الجمعيات حـصولها علـى دعـم وتـشجيع السلطات المحلية و ا تمع على حد سواء وهذه الفئة وذويها وإمدادها بالإمكانات البشرية اللازمة كما يتوجب على الوصاية العمل على استشارتنا كشريك اجتماعي لا يمكن الاستغناء عنه في التعاون معها على الاهتمام بكل ما يمت بصلة لعالم الإعاقة والمعوقين من تشريعات ، إعانات مجهودات في مجـال التكـوين والإدماج الاجتماعي, أو خدمات الاجتماعية والترفيهية ... الخ كما نعتقد بأن من حق هذه الجمعيات أن يفتح لها ا ال أمام وسائل الإعلام المحلية والدولية, وكذا حقها في المشاركة في الملتقيات والأيام الدراسـية التي تنظم في داخل البلاد وخارجها بالإضافة إلى حقها في تمثيل المعوقين في المؤسسات الدستورية للـبلاد كالبرلمان أو ا الس المحلية والولائية ... الخ. وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أن وعي هذه الجمعيات بدورها يضاف إليه وعي الأشخاص المعوقين هم أيضا بالدور المنوط م و كذلك ا تمع والسلطات مـن أجـل الإسهام في دعم هذه الفئة المهمة , بحيث ستكون لها نتائج إيجابية على الصعيدين الاجتماعي والتنمـوي وبالتالي , سيتمكن ا تمع في النهاية من الاستفادة من جهود جميع أبنائه, بدون تمييش أو إقصاء, وبالتالي ستعم فرص التقدم والرخاء في جميع الأصعدة.

المبحث الثاني: دور ا تمع المدني في مجال التوعية والتحسيــس .

يكتسي دور ا تمع المدني في ا ال التحسيسي بطرق صحيحة للتعامل مع المعوق منذ الصغر إلى سن البلوغ والإدراك أهمية قصوى , لدى فإن المختصين في مجال الإعاقة والمعوقين يؤكدون على دور الجمعيات العاملة في هذا الميدان بصفة خاصة ومنظمات ا تمع المدني الأخرى بصفة عامة , على التقرب مـن كـل الأفراد والمؤسسات التي تتعامل بشكل مباشر مع المعوق وتوجيههم للطرق المثلى من أجل احتـواء هـذه الشريحة وتظهر هذه الجهود التحسيسية الواجب اتخاذها من طرف الجمعيـات بالتعـاون مـع الهيئـات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية التي سنتطرق إليها في مطالب هدا المبحث كما يلي :

- المطلب الأول : دور ا تمع المدني في تحسيس أسر الأشخاص المعوقيـ ـن.

تعتبر الأسرة كأول خلية اجتماعية يتشرب فيها الفرد القيم ، العادات و السلوكات الاجتماعيـة ، الثقافية والدينية تمع ما, وبما أن الأسرة هي المسؤولة عن إنجاب الأطفال وتربيتهم ثم إعدادهم ليـصبحوا أفرادا منتجين وصالحين في مجتمعهم . والتي نجد من بينها أسرة الشخص المعوق فهي التي تتحمـل العبـئ الأكبر في رعاية وتربية وليدها المعوق وما ينجز عنها من متاعب وصعوبات فهنا يتوجب على منظمـات وجمعيات ا تمع المدني أن تتقرب من هذه الأسر, وقيامها بإعداد برامج خاصة ا , بحيث تركز في هـذه البرامج التحسيسية على عدة جوانب منها رفع معنوياتا النفسية فكثير من هذه الأخيرة تعتبر بأن طفلـها المعوق هو إما امتحان من الله أو أنه عقوبة ناتجة عن ذنب ارتكبه أحد الوالدين أو كلاهما كما أن القلـق على مستقبله يؤثر في نفسيتهما , ولهذا فإنه يحبذ أن يكون ضمن هذه الجمعيات هذه أخصائيون نفسانيين وفي تخصص الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى الاستعانة بعلماء الدين, لما لديننا الحنيف من تأثير مباشر على حياة الناس ويمكن القول بأن دور هذه الجمعيات في محاربة عقدة الذنب التي تتملك الأولياء بفعل وجـود طفل معوق بينهم وارشادهم إلى أن هذه الظاهرة يمكن أن تستهدف أي أسرة كما يجب تحسيس العائلات بخطورة تزاوج الأقارب إذا عرف بأن عندهم مرض وراثي يمكن أن يظهر في جيل من الأجيال اللاحقة في الأطفال المولودين بسبب هذا النوع من الزواج, وكذلك فإن هذه الأسر التي لديها طفل معوق يجـب أن تنصح بعدم الإفراط في الحنان والعطف عليه , لأن من شأن ذلك أن يولد لديه نوعا من الاتكالية والاعتماد على الآخرين في قضاء حوائجه وهذا خطأ كبير جدا حيث أن الأشخاص الأصحاء الذين يعيشون معه في نفس الأسرة لا يمكن تواجدهم معه في كل الأوقات بالضرورة لهذا وجب تعليمه الكيفية الصحيحة

للاعتماد على نفسه في إنجاز كثير من الأمور, كما أن إفراط أبواه في الاهتمام به بدافع العاطفة الأبويـة, وذلك بحجة التخفيف عنه , وهم بهذا يجهلون بأن المبالغة في هذه المعاملة من شأنها أن يكـرس النظـرة التمييزية بين أفراد الأسرة الواحدة [1] ، وربما سيولد هذا الموقف عداء خفيا بين الأخوة الأصحاء وبـين أخوهم المعوق, مما تنجر عنه عواقب وخيمة كتخلي اخوته الأصحاء عن تقديم المساعدة له عند الحاجـة وربما استعملوا معه مظاهر من العنف اللفظي (الرمزي) كسبه وشتمه ومنابزته بالألقاب أو بتعييره بنـوع إعاقته ولا شك بأن هذه التصرفات ستحدث لدى هذا الطفل نوع من الإحباط سيؤدي إلى انعزاله عـن أسرته و إصابته بأزمة الاكتئاب . كما أن عدم العناية به وتلبية متطلباته سوف تكون لها سلبيات عديـدة أهمها اتصافه بالسلوك العدواني وتأثر حالته الصحية بسبب وضعيته النفسية التي سـتنعكس علـى بنيتـه الفسيولوجية وربّما تؤدي به هذه الأوضاع إلى التفكّير في الانتحار.

بالإضافة إلى ذلك يتوجب على هذه الجمعيات التكفل بخدمة ورعاية الأشخاص المعوقين والقيـام بتدريب أوليائهم على تشجيع أطفالهم المعوقين على التعبير بكل حرية والاتصال بهم بدون حواجز ومـع اخوتهم ومن ثم مع المجتمع ككل . كما أن تشجيع والديه له على إنجاز بعض الأشغال اليدوية كالرسم أو كتابة الشعر أو القصة ... الخ , سينشئ لديه دافعا كبيرا من أجل التعبير عن مكنوناته وتفجـير طاقاتـه المخبوءة فما على والديه إلا أن يقوما بتشجيعه على مواصلة الطريق ودعمه ماديا ومعنويا بـشراء الأدوات والمواد الأولية اللازمة لإتمام هذا النشاط اليدوي, كما أن إشراكه في المناقشات التي تجري داخل العائلة من شأنها أن تكسبه ثقة أكبر في نفسه وستدفعه لمعرفة حقوقه وواجباته كاملة كما أن توفير مثل هـذا الجـو سيؤدي إلى دفعه للميل نحو إقامة علاقات طبيعية مع المحيطين به وإلى حثـه علـى المبـادرة في اتـصاله بالآخـرين [2] .

وعلى كل يمكننا القول بأن هناك طرق مقترحة لمساعدة أولياء أمور الأطفال المعوقين سواء كانوا معاقين حركيا ، حسيا ، ذهنيا أو متعددو الإعاقات ويرجع هذا إلى الدور الحساس الذي تلعبه الأسـرة في العناية بطفلها المعوق والعمل على تدريبه وإخراجه من عالم العزلة والتهميش وهذه النـشاطات المقترحـة تتمثل في ما يلي والتي على الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني القيام بها بالشكل التالي:

---

[1] – **نور الدين ؛ بولفخاذ ، " الإدماج الاجتماعي للأطفال المتخلفين ذهنيا : واقع وآفاق "** ، مجلة آفاق تربوية ، **الصادرة عن مركز CNFPH ، العـدد 15 ، ديسمبر 1999 ، ص 15 .**

[2] - **عبد المحيي ؛ محمود حسن صالح** ، مرجع سابق ، **ص 144**.-

أ- **الإرشاد النفسي:**

وذلك لأن كثير من أولياء الأطفال المعوقين يكونون في غالب الاحيان سجيني القلــق والخــوف بسبب مستقبل أبنائهم و لصعوبة إيجاد وسيلة من أجل الاتصال والتواصل معهم بطريقة صحيحة خاصة إذا كان الطفل من ذوي الإعاقات الحسية أو المتعددة وكذلك فإن ضغوط الحياة اليومية والمتطلبات الاجتماعية ،التربوية والاقتصادية لبقية أفراد الأسرة تزيد من وطأة المسؤولية على الأولياء لذلك نجد أن السمة الغالبــة لديهم هي التذمر والاضطراب لهذا فالرعاية والإرشاد النفسي المستمر أكثر من واجب على هذه الجمعيات التكفل به كمطلب ملح من أجل الرعاية الحسنة للأشخاص المعوقين ولأوليائهم .

ب-الإرشاد الاجتماعي :

كذلك فإن هذه الجمعيات ملزمة بإرشاد أسر هؤلاء الأشخاص المعوقين من الناحيــة الاجتماعيــة وكذا وضع ملف اجتماعي للطفل المعوق يشمل وضعيته أسرية اجتماعيا واقتصاديا وإرشادها للحقوق التي سنتها الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية الموجهة للمعوقين كبطاقة الإعاقة المنح الشهرية, الهبات, الأجهزة الخاصة بالإعاقة... الخ , وبقية التسهيلات التي تمنح للشخص المعوق.

ج-الإرشاد الطبي :

كما نجد بأن العديد من هذه الأسر تفتقد للثقافة الطبية اللازمة بسبب ضعف المــستوى التعليمــي للوالدين ففي كثير من الحالات فإن الإعاقة تكون ناتجة عن استعمال بعض الأدوية والعقاقير التي تؤدي إلى إلحاق عاهات خطيرة بالطفل كما أن التهاون في عملية التلقيح يكون من نتائجه شلل الأطفال أو الضمور العضلي لهذا فإن تدخل جمعيات ا تمع المدني لدى العائلة بمتابعتها طبيا بواسطة اختصاصي وبتوعيتها بالحالة الصحية لطفلها المعوق ستمكن من تخفيف حالة التدهور الصحي عند هذا الطفل المعوق وبمعرفة كاملة عن وضعيته وعن أسباب إعاقته صحيا.

د-البرامج التأهيلية الخاصة بالآباء :

وتتمثل في تعليمهم كيفية استعمال بعض التجهيزات التي يحتاجها طفلهم المعوق وبالتالي المحافظــة عليها كالكراسي المتحركة والأجهزة الاصطناعية الأخرى ... الخ , وكذلك معرفة المؤسسات والجهــات المعنية بإصلاحها في حالة العطب كذلك إطلاعهم عن منتجات التكنولوجيا الحديثة التي صنعت خصيــصا لمساعدة الأشخاص المعوقين .

- المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في توعية وتحسيس مسئولي المؤسسات التربويــة.

من المعروف بأن قطاع التربية والتعليم هو من أبرز القطاعات التي تولي لها المجتمعات المتقدمة نصيبا وافرا من الاهتمام و العناية والدعم وذلك لأن مقياس تماسك وقوة أي شعب أو مجتمع إنما تنبع من سلامة منظومته التربوية فالمجتمع الياباني الذي يعتبر من أنجح المجتمعات المتقدمة حاليا وذلك بفضل إنجازاته في المجال الصناعي والتكنولوجي ، فبالرغم من الآثار السلبية التي خلفتها الحرب العالية الثانية على هذه الدولة فــات نجاح هدا الشعب إنما يعزى لفعالية المناهج التربوية والتأهيلية التي طبقتها في مؤسساتها التعليمية و التربويــة وهكذا ظهرت هوة شاسعة بين اليابان وأمريكا ، مما ولد مخاوفا كبيرة لدى الأمريكان الذين ازداد قلقهــم يوما بعد يوم بسبب وجود سباق حاد في مجال إنتاج التكنولوجيا الحديثة ، بينهم وبين خصومهم اليابانيون الذين يشكلون لهم تهديدا حقيقيا في جميع المجالات ولاسيما في مجال قطاع التربية والتعليم الذي أنشأ شعبا استطاع أن يثبت وجوده عالميا وأن يحقق ما أصطلح عليه " بالمعجزة الاقتصادية اليابانية " [1] .

ومن هنا نرى أن من واجبات جمعيات المجتمع المدني في مجال التكفل بالمعوقين القيام بعمليات تحسيسية لدى المؤسسات التربوية العمومية أو الخاصة ويتمثل ذلك في الاستعداد لإدماج المعوقين الصغار ضــمن هــذه المؤسسات مثلهم مثل الأطفال الأصحاء ، فوجود الطفل المعوق بصفة عامة إلى جانب زميله الصحيح جنبا إلى جنب في مدرسة واحدة ستترتب عنه لا محالة نتائج جد إيجابية لأنه سوف يعمل على إزالة الحــواجز النفسية و الاجتماعية بين التلاميذ ، بحيث سيتمكن الطفل المعوق من التواصل مع الآخرين وبالتالي ستزول عنه عقدة الإعاقة كما أن هذه الخطوة من شأنها أن تحارب النظرة التمييزية بين المواطنين كما يمكنهم تقبل هذه الفئة كشريحة عادية وبالتالي التخلي عن نظرة الرحمة والشفقة المفرطة التي يلصقونها بهم والــتي كمــا ذكرنا سابقا تشكل عائق نفسي لدى المعوق كما نجد من ثمار هذه الخطوة أيضا إيجاد أرضية سليمة لــدفع هذه الأجيال من التعايش ونبذ الإقصاء والتهميش فيما بينها وهذا ما سيسهم في عملية التفاعل الاجتماعي كما أن وجود الطفل المعوق في القسم أو في الساحة في فترات اللعب أو الاستراحة أوفي المطعــم إضــافة للرحلات المدرسية حيث يحدث لديه ثقة بالنفس بفعل احتكاكه بالأطفال العاديين كذلك تــسهم هــذه الخطوة في تشجيعه على التعبير وإكسابه معارف متنوعة بفعل تنافسه مع الأطفال الآخرين كعملية المشاركة

---

[1]- **نبيل ؛ علي ،** الثقافة العربية وعصر المعلومات ، **سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد 265 ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ب ط ، 2001 ، ص 290 .**

في القسم وإنجاز الواجبات المـ لية ... الخ [1] ، وهذا راجع لميله لتقليد زملائه العاديين بالإضافة إلى تعلمـه طرق الاعتماد على النفس بشكل كبير ويتمثل دور نضال جمعيات المعوقين في هذا ا ال بسعيها على حث الإدارة ، المربين والمعلمين على تقبل هؤلاء الأطفال المعوقين ورعيتهم رعاية حسنة بالإضافة إلى تشجيعهم على أن يصبروا وتحمل هفواتم خاصة إذا كانوا من فئة المعوقين ذهنيا وتحسيسهم بأن الإعاقـة الذهنيـة عكس المرض العقلي أو الجنون لأن الصورة الشائعة عند عامة الناس تقرن وضعية المتخلف ذهنيا بـالمريض عقليا وهذا خطأ شائع وجب محاربته بدءا من المدرسة ووصولا إلى فئات ا تمع المختلفة لأن بقـاء هـذه الفكرة في الأذهان سيجعلهم يتهربون من التعامل مع هذه الشريحة ولا شك بأن التلاميذ الآخرين سيحذون حذوهم كما يرجى من هذه الجمعيات إقامة ملتقيات ، ندوات وأيام دراسية تكوينية لكـل الإطـارات التربوية التي لها علاقة احتكاك يومية مع هؤلآء الأشخاص بحيث تتناول دراسة جميع الإيجابيات والسلبيات في هذا ا ال وكذا القيام بتحسيس وتوعية هؤلاء الإطارات من اجل مد يد العون لتقبل و إدماج هذه الفئة ، كما أن هذه الجمعيات يمكن أن تقوم بتخصيص جوائز وهدايا قيمة للمؤسسات التربويـة مـن أجـل تشجيعها ، كما يتوجب عليها النضال لتعديل البرامج التربوية وفق ما يتناسب وقدرات هؤلآء المعـوقين فهو ضرورة ملحة يتحتم أن تضطلع ا هذه الأخيرة خاصة مع شروع بلادنا في موجة إصلاحات في هذا ا ال ، بالإضافة لذلك يرجى أن تعمل على توطيد العلاقات وأواصر التفاهم بين المؤسسات التربوية وأسر الأطفال المعوقين المتمدرسين ا ، كما عليها أن التكفل بالمتابعة الدائمة للنتائج الدراسـية لهـذه الفئـة وتشخيص الأسباب الكامنة وراء سوء التحصيل في حالة وجود نتائج مخيبة للآمال ، بالإضافة إلى ذلـك يتوجب تشجيع المربين والمعلمين على إيجاد دراسات و اقتراحات وملاحظات لتوجيه هذه المؤسسات والتي من شأ ا أن تسهم في معرفة الخلل وبالتالي علاجه.كما أن تقرب هذه الجمعيات من الأطفـال المعـوقين المتمدرسين أنفسهم ومحاورتم عن طريق الاستعانة بأدوات وتقنيات علمية خاصة كإعـداد اسـتمارات إستبيانية تشمل مجموعة كبيرة من الأسئلة تتعلق بحياة التلميذ المعوق داخل وخارج المدرسة كما ينصح بأن يقوم بإعداد هذه الاستمارات مختصون كأطباء وعلماء النفس والاجتماع والمختصين في الخدمة الاجتماعية . إن هذه الإجراءات من شأ ا أن تساهم في تقييم مردودية تعليم هذه الفئة من الأطفال والوقوف علـى إيجابيات وسلبيات طرق ومناهج تعليمها .

[1]- **نور الدين ؛ بولفخاذ ،** مرجع سابق **، ص 16 .**

- المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في عمليات التحسيس من خلال وسائل الإعلام .

مما لا شك فيه أن لوسائل الإعلام دورا هاما في حياتنا اليومية بحيث أصبحت تشكل عصبا حيويا في الحياة الاقتصادية كما أنها وسيلة مؤثرة جدا خاصة في زمن العولمة واقتصاد السوق فبعـد أن كانـت تلقب بالسلطة الرابعة أصبحت البوم تسمى " بالسلطة الأولى ".

لهذا فإن التعاون الوثيق بين منظمات وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام سواءا كانت سمعية ، بصرية أو مكتوبة أو شبكة الإنترنت التي تشملهم جميعا . إن لتعاون هذه الجمعيات مع وسـائل الإعـلام لكفيل بتخطي عقبات كبيرة في مجال الإعاقة والمعوقين باعتبار أن لهذه الفئة حق كبقية الفئات الاجتماعية الأخرى في الانتفاع من خدمات وإمكانيات وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وذلك من خـلال توعيـة المواطنين والأسر والهيئات الوصية للتكفل الشامل بإنشغالات الأشخاص المعوقين وتقبلهم علـى حالتـهم الموجودون عليها والعمل على إدماجهم في جميع المجالات بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة لهم لاستفادتهم من حقوقهم المشروعة من أجل دفعهم للمساهمة في التنمية المستدامة بشرط تأهيلهم وتدريبهم ودمجهـم في العملية الإنتاجية[1], و بهذا سيتحولون من فئة مستهلكة إلى فئة منتجة ونشيطة. إن دور الإعـلام يتمثـل في تعزيز العلاقة بين الأشخاص المعوقين ومجتمعاتهم وبين المعوقين أنفسهم ولن يتأتى هذا إلا إذا خصصت هذه الوسائل برنامج موجهة لهذه الفئة وذلك بإشراك وإسهام المختصين من أطباء ومربين ... الخ والمهـتمين بعالم الإعاقة والمعوق [2] .

يمكننا التأكيد على الدور الحيوي لهذه الوسائل التكنولوجية الاتصالية الحديثـة في تهيئـة آفـاق مستقبلية واعدة أمام الأشخاص المعوقين ويمكن القول بأن أفضل تعبير عن علاقة ودور وسائل الإعلام حسب رأينا هو ما تطرقت إليه توصيات ندوة القاهرة التي دارت حول موضوع " اتجاهـات أفـضل إزاء الأطفال المعوقين " ، فهذه الندوة نظمت بدعوة من مؤسسة " هانس زايدل " الألمانية بالتنسيق مـع وزارة الإعلام المصرية والتي جرت فعالياتها في فندق الشيراتون بالقاهرة مابين 25 و 28 تشرين الثاني / نـوفمبر سنة 1990 ، بحيث شارك فيها عدد من المعوقين والعاملين في مجال الإعاقة من متخصـصين و أسـاتذة جامعيين ... الخ ، و تظهر أهمية توصياتها في مجال دور وسائل الإعلام من أجل الإسهام في التوعية وذلـك باحترام حقوق ومطالب الأشخاص المعوقين كما يلي [3] :

---

[1]– **جليل ؛ وديع شكور ،** مرجع سابق **، ص 27 .**

[2]- **حواء ؛ طويهرات ، " تأهيل استقلالية المعوق** في **المجتمع " ،** مجلة **آفاق تربوية ، العدد 15 ،** مرجع سابق **، ص 14 .**

[3] **– جليل ؛ وديع شكور ،** مرجع سابق **، ص ص 57-58**

1- التأكيد على التنسيق بين الجهات المختلفة(إذاعة, تلفزيون وصحافة) .
2-حق الأشخاص المعوقين في مساحة إعلامية ثابتة تتوجه إلى حل مشاكلهم ومناقشتها.
3-إنجاز فلاشات تلفزيونية سريعة وهي تعد من خلال خبرات علمية متخصصة ووجوب اختبارها قبل تقديمها .
4-الاهتمام الخاص بالإعاقة الذهنية وذلك بإنتاج أشرطة فيديو تستخدم بشكل فردي أو جمـاعي في المركز .
5-إبداء أهمية خاصة لبرنامج الأطفال المعاقين والمرأة .
6-التركيز على حق الشخص المعوق في العمل, التعليم والصحة .
7-تنقية كل ما يعرض ويقدم في الإذاعة والتلفزيون من لهجة السخرية التي تمتزج أحيانا ببعض فئـات الإعاقة .
8-الطلب من اتحاد الفنانين وهيئات الإنتاج لتوجيه نظرهم إلى قيمة هذه القضية ومراعاة ظروف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة .
9-إبراز القدرات والإمكانات الإبداعية للأشخاص المعوقين
10- دعوة الإعلام إلى التركيز على نشاطات ا تمع الاهلي (ا تمع المدني) لصالح الأشـخاص المعوقين وعدم الاقتصار على جهود الرسميين والدولة في هذا ا ال
11-إعداد وتأهيل الإعلاميين من خلال دورات تدريبية في المشاركة في مؤتمرات خاصـة بالنـشاط الإعلامي الموجه للأشخاص المعوقين .
12-تشجيع إنشاء اتحادات ومنظمات اجتماعية لتمثيل الأشخاص المعوقين لحماية مـصالحهم وتـبني آرائهم والقيام بدور الاتصال مع وسائل الإعلام .

وفي الأخير يمكن القول بأن وسائل الإعلام إذا التزمت بإنجاز برامج خاصة بالأشـخاص المعـوقين وقامت بالتنسيق مع جمعيات ومنظمات ا تمع المدني في هذا ا ال فإن جانب توعية وتحسيس المواطنين لا شك في أنه سيتحسن بشكل ملحوظ وبالتالي فإن المصاعب التي كانت تواجه الشخص المعوق في حياتـه اليومية ستقل , و هكذا ستتوطد العلاقة بين جمهور المعوقين ووسائل الإعلام وكذا ا تمع المدني هذا مـن جهة كما أن الإنتاج السمعي البصري سيتعزز ببرامج خاصة ذه الفئة من جهة أخرى وبالتالي سـيزداد الاهتمام الرسمي والشعبي لصالح رعاية هذه الشريحة المهمة.

- المطلب الرابع : دور المجتمع المدني في توعية وتحسيس أفراد المجتمـع.

إن هذه الخطوة هي من أهم و أشق الخطوات التي يجب أن تتحمل تبعاتها جمعيـات ومنظمـات المجتمع المدني التي تنشط في مجال التكفل بالمعوقين لأن هذه المهمة ليست بالأمر اليسير غير أن توفر الإرادة الصادقة والقوية ستدلل هذه الصعاب لا محالة وتبرز أهمية عمل منظمات المجتمع المدني في مجـال تحـسيس المجتمع بأهمية العناية بهم في دعم سياسة التطبيع الاجتماعي بين المعوقين وبقية المـواطنين وذلـك بإنـشاء علاقات عادية وطبيعية بين المعوقين وبقية أفراد المجتمع الواحد كما يتوجب على كامل شـرائح المجتمـع مساعدة الشخص المعوق وتقبله كفرد كامل الحقوق والواجبات بالإضافة إلى مساعدته للحـصول علـى تسهيلات معتبرة في مختلف المرافق ومنحه الأولوية في الاستفادة من بعض الخدمات , كما أن إلغاء النظرة التمييزية, وسياسة الشفقة المفرطة (نعتهم بالمساكين) الغير مبررة كلها عوامل ستساعدهم على الانـدماج نفسيا واجتماعيا . كذلك فإنه من أولى الأولويات التي يجب أن يقوم بها المجتمع نحو هذه الفئة هو الاعتراف بحقها في الوجود و الحياة الكريمة ، العمل والصحة ... الخ , وفي الواقع يمكن القول بأن عقليات المواطنين قد تغيرت نظرتها لهذه الفئة وخاصة في السنوات الأخيرة , وشكلت هذه القفزة النوعية أرضية متينة مكنت الأفراد من الاعتراف الجيد بمختلف أشكال الإعاقة وبوضعيات المعوقين اجتماعيا , و بهذا تشكلت لـديهم نظرة متفهمة تجاه هذه الشريحة كما تشكلت لديها الإرادة الحقيقية للتواصل معها ومساعدتها في جوانـب كثيرة من جوانب الحياة [1] .

نشير إلى وجود مبدءا مهما بعد مبدأ الاعتراف بحقوق المعوقين ألا وهو التسامح الذي يتمثـل في احترام اختيارات وشخصية الفرد وهو مبدأ مناهض للعنصرية واللاتسامح الذي يمكن أن يظهر في أشكال متعددة كاللاتسامح السياسي, العرقي, الثقافي, الديني و الاقتصادي [2] .

إن نشر مفهوم التسامح بين الأفراد سيشجع على معايشة الناس لبعضهم الـبعض خاصـة بـين الأطفال في المدارس وهذه الخطوة ستعمل على تقبل الأطفال المعوقين من طرف مجتمعهم في المستقبل فكما أننا نربي الطفل على التسامح والاعتراف بحقوق الآخرين, كذلك يمكن أن نعلمه مفاهيم مثـل : تقـديم المساعدة للمعوقين ، التضامن معهم ،العمل على مصادقتهم واصطحابهم ... الخ .

1 - **Suzy ; COHEN** , Handicapes : l'accueil depuis l'enfance **, PUF , Paris , France , éd n° 01 , 1999 , p 72 .**

2 - Ibid **, p 73**

▫ المبحث الثالث: دور ا تمـع المـدني فـي التكفـل بالمعوقـ ـين .

من المعروف أن مسألة تأهيل الأفراد داخل مجتمعاتم كانت محل اهتمام الأخصائيين الاجتمـاعيين منذ القدم , لأن هذه العملية لها إيجابيات أمنية و اجتماعية وثقافية جمة ... الخ , لذلك نرى بأن المختصين في التخطيط للسياسات الاجتماعية يحذرون من ترك الأشخاص الضعفاء جانبا ، دون الاهتمـام بتحقيـق مطالبهم كالبطالين ، المشردين ،الفقراء و المعوقين ... الخ, لهذا وضمن تطور حقوق الإنسان نلاحـظ أن من جملة هذه القوانين تخصيص حيز خاص للأشخاص المعوقين والتي نجد من أبرز بنودها الدعوة إلى تأهيل وإدماجهم ضمن مجتمعاتم الأصلية والاستفادة من طاقاتم الخلاقة من أجل المساهمة في تنمية اقتـصاديات أوطا م ، لهذا سنتطرق لدور ا تمع المدني في عملية تأهيل المعوقين في ا الات التالية :

- المطلــب الأول: دور ا تمع المدني في التكفل بالمعوقين في مجال الخدمات الاجتماعيـ ـة.

تعتبر هذه الخطوة من أبرز الأولويات التي يتوجب على منظمات وجمعيات ا تمع المدني العاملة في هذا الميدان القيام ا , ويتمثل ذلك في التقرب من أسر الأشخاص المعوقين وبناء علاقـة وثيقـة معهـا بالإضافة إلى ذلك العمل على كسب ثقتها من أجل استمرارها في التعاون مع هذه الجمعيـات ، فأسـرة المعوق عند إعلامها بقدوم وليد يحمل معه إعاقة تكون هي أول من تتلقى صدمة النبأ الغير سار, كمـا أن الأم هي بالذات أكثر الأشخاص الذين يشعرون بالحزن العميق والأسى نتيجة لإنجا ا طفلا معوقا [1] ، لدى وجب على هذه الجمعيات مساندتا و مواساتا وطمأنتها على مستقبلها ومستقبل وليدها وهذا من أجـل إعداد الأم لتقبل طفلها ورعايته وبالتالي إدماجه ضمن أسرته مستقبلا كما أن التقرب من والده وتشجيعه على قبوله والرضا "بالقضاء والقدر" لهو مقدمة أساسية من أجل رعايته لأن تفهم وضعيته من طرف أبواه سيمهد الطريق أمامه من أجل تقبله وإدماجه مع اخوته كما أن زيارة وفد خاص من هذه الجمعيات لهـذه الأسر في مناسبات متعددة سيعطي انطباع بأهميته الاجتماعية ويضاف إلى ذلك توجيه الوالـدين للطـرق الصحيحة لتعليمه وتنشئته لكي يصبح شخصا قادرا على الاعتماد على نفسه مـستقبلا بتعلمـه للغـة ،الحركات ، النطق والتنقل ... الخ , كما أن عملية التواصل معه داخل هذه الأسرة يعتبر طريقـة مثلـى لتوازنه نفسيا ولإبعاده عن شبح العزلة والتهميش يضاف إلى ذلك تعتبر مساهمة جمعيات ا تمع المـدني في تشجيع هذه الأسرة على إدماج طفلها المعوق ضمن حضانة خاصة إذا كانت إعاقته من الدرجة الخفيفة أو

[1] – **Suzy ; COHEN** , Op-cite **, p 52 .**

المتوسطة مع متابعته عن قرب وباستمرار لأن هذه الخطوة من شأ ا أن تضعه ضمن بيئـة عاديـة للأطفال وبالتالي سيتمكن من تشكيل جماعة رفاق وأصدقاء و ذا سيندمج مع أقرانه اسـتعدادا لدخولـه للمدرسة الإعدادية والتي ستزوده بمؤهلات علمية ومعارف كفيلة بتشجيعه على تخطي حاجز الإعاقة الـتي يعاني منها.

كذلك يتوجب على هذه الجمعيات مساعدة هذا الفرد الذي اكتسب خبرات متنوعـة في عمليـة الاندماج الاجتماعي الشامل وذلك بتشجيعه على تكوين صداقات مع أفراد مجتمعه ودفعه للعمل الجمعوي والانتماء إلى الهيئات التربوية الأخرى كالكشافة النوادي الثقافية والرياضية ... الخ وربما استثمار جهـوده الشخصية للنضال ضمن الحركة الجهوية الخاصة بشريحة المعوقين والتعريف بإنجازاتا ومشاكلها التي تعـاني منها كما أن هذه الجمعيات يمكن تحويلها إلى منبر للدعوة لاحترام وتقبل الأشخاص المعوقين ومـساعدتم من أجل التطبيع والاندماج الاجتماعيان كأفراد عاديين لهم حقوق وواجبات بالإضافة إلى احترام حيـاتم الشخصية [1] ، بإزالة النظرة الدونية الموجهة لهم بسبب الأفكار المسبقة والتي هي في أساسا أحكاما قيميه لا تمت للواقع بصلة .

إن من شأن هذه الجهود التي يتوجب على الجمعيات القيام ا زيادة حجم التفاعل الاجتماعي بين أفراد ا تمع الواحد وإلى محاربة الفروقات الاجتماعية وكذا التشجيع على التعايش الاجتماعي والعمل على تكريس مفهوم المواطنة الحقيقية بين جميع الأفراد سواء كانوا أصحاء أو معوقين[2] , كما أن مسألة تزويـد الشخص المعوق بطرق وتقنيات الاتصال بالناس ستمكنه من التواصل معهم بدون أي عقد وهذا الإجراء سيساعدهم للحصول على المعلومات من مصاردها الأصلية وهذا معناه متابعة المستجدات على المـستوى المحلي ومن بين الثمار المرجوة منه إمكانية تحصله على منصب عمل والذي سيمكنه من مواجهة متطلبـات الحياة اليومية وتعلم روح المسؤولية والاعتماد على النفس استعدادا لبناء أسرة عن طريق الزواج وبالتـالي الاستقرار الاجتماعي والعيش كبقية الأفراد الآخرين.

---

[1] – **M.H ; BOUCAND et al ,** Intimité : secret professionnel et handicape , **Editions Chronique sociale , Lyon , France, sn ° éd , 1998 , p 59 .**

[2]- **احمد ؛ بن فيالة ، " المعوق** بين **القانون والواقع " ،** مجلة **آفاق تربوية ، العدد 15 ،** مرجع سابق **، ص 03 .**

-المطلب الثاني: دور ا تمع المدني في التكفل بالمعوقين في مؤسسات التكوين والتأهيل المهني .

يمكن إرجاع أهمية التكوين والتأهيل المهني إلى التطور الذي عاشته ا تمعات انطلاقا مـن القـرن السابع وصولا إلى القرن الذي نعيش فيه . فالتأهيل بمعناه الصحيح لم يعرف في العالم إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى نتيجة لتزايد معطوبي ومشوهي الحرب وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة نطقت هذا النوع من الإعداد والتكوين لذوي العاهات حيث قامت بإصدار قانون خاص بالتأهيل المهـني سـنة 1920 ثم قامت بتعديل هذا القانون تحت رقم 113 لسنة 1943 والذي أشتهر باسم قانون "بـارلين لافوليت" وهو الذي منح حقوقا واسعة لمستحقي التأهيل المهني بحيث أضاف إليه حقوقا لذوي الإعاقـات الذهنية بعد أن كان يقتصر على ذوي الإعاقات الجسمية والحركية .

أما في أوربا فقد توجهت غالبية دولها إلى إنشاء أنظمة تأمين ضد العجز والبطالة وإنجاز المؤسسات العلاجية ودور الاستشفاء كما أ ا خصصت امتيازات لذوي الإعاقات ويلاحظ بأن فرنسا وإيطاليا أولت أهمية بالغة للتأهيل المهني بعكس بقية الدول الأوربية التي ركزت جل جهودها في التأهيل الطبي لهذه الفئـة من المعوقين [1].

وبعدما تطرقنا لتاريخ التأهيل المهني للمعوقين في لمحة خاطفة ، نعرج الآن على الـدور المنـوط بمنظمات وجمعيات ا تمع المدني فيما يخص المساهمة في إدماجهم مهنيا ومن هنا تبرز أهمية هـذه الخطـوة بالتقرب من عائلاتم باستكشاف واقعهم التعليمي فإن كانت نتائج التحصيل الدراسـي العـادي لهـذا الشخص المعوق مشجعة وجب حث عائلاتم لدفعهم على مواصلة دراساته العليا مثله مثل الأصحاء دون عقدة وليكن قدوته مبدعين ، مفكرين و عالميين أمثال : طه حسين , ستيفن هـاوبك , عبـد الحميـد كشك...الخ [2].

أما الأطفال المعوقون الذين وجدوا صعوبات في التعلم والتحصيل فإنه يتوجب على هذه الجمعيات أن تقوم بتحسيسهم ، إعلامهم وتوجيههم لمراكز خاصة بتكوين المعوقين لاسيما إذا علمنا بأ ا ذات عدد محدود جدا مقارنة بمراكز تكوين الأصحاء وهكذا فإن جمعيات ومنظمات ا تمع المدني عليها متابعة هـذه الشريحة داخل هذه المراكز من أجل تشجيعها ودعمها ماديا إذا كان ذلك بالإمكان والعمل على مساعدة المختصين في مجال تكوين المعوقين من إطارات ومدرسين يشكل حافزا مشجعا لهذه الفئة لدفعها للتوجه

---

[1] - **عبد المحي ؛ محمود حسن صالح ،** مرجع سابق ، **ص 202 .**

[2] - **جليل ؛ وديع شكور،** مرجع سابق ، **ص ص 83-84 .**

لهذه المراكز وإزالة هاجس الخوف من الفشل وكذا الخجل والتهميش كما أن التكفـل بإرسـال بعـض الأشخاص المعوقين لمركز التكوين رفيعة المستوى خارج البلاد دف تحقيق طموحاتم يعتبر أمرا ضـروريا من أجل التكفل التام م استعدادا لإدماجهم في الحياة العملية مستقبلا ويمكن القول بأن للتأهيل المهني أهمية بالغة تتمثل في تكييف هؤلاء المعوقين مع أنفسهم ومع مجتمعاتم مما يسمح لهم بالاعتماد علـى أنفـسهم وامتلاكهم لشهادات تدريب مهنية وكذلك فإن هذا التأهيل سيمكنهم من التغلب على عقدة النقص التي سببتها لهم إعاقاتم التي يحملو ا بالإضافة لمنحهم وسيلة تمكنهم من عدم الالتجاء إلى التسول ، الاتكاليـة والخمول, كما يمكن للمختصين اكتشاف مواهب الأشخاص المعوقين وإرشادهم للوجهة السليمة التي يجب أن يسلكوها من أجل تنمية قدراتم واستغلالها على أحسن ما يرام .

وفي هذا ا ال أيضا ينصح المشرفين على تكوين الأشخاص المعوقين ، على تشجيعهم من أجـل تعلم المهارات الخاصة بالحرف والمهن اليدوية الخفيفة التي تمكنهم من كسب قوتم مستقبلا ، حيث يشترط في هذه الحرف أن تكون مكيفة حسب نوع إعاقاتم ومتطابقة مع متطلبات سوق العمل والتي غالبا مـا تكون ضمن مؤسسات صغيرة حكومية أو خاصة والتي تساهم هي الأخرى في تكوين وتأهيل الملـتحقين الجدد ا من المعوقين في المستقبل [1].

ولا ننسى بأن هناك من لا تسمح له ظروفه بمواصلة الدراسة أو التكوين في المراكز المختصة وهنـا يظهر دور هذه الجمعيات في إعلام وتوجيه هذه الشريحة عن طريق الحـصول علـى عنـاوين المراكـز والمؤسسات التربوية والتكوينية على المستوى الوطني ، العربي أو العالمي من أجل تشجيع هؤلاء الأشخاص المعوقين على إتمام دراستهم ولو عن بعد أي بالمراسلة , ويجدر بنا الإشارة إلى أن الجزائر قد أنشأت هيئـة خاصة وهي"المركز الوطني لتعميم التعليم عن بعد" بحيث أن خدماته مفتوحة للجميع من ذكور، إنـاث وأصحاء ومعوقون , فهذا الأخير يعمل على تمكين كل شخص حرمته ظروفه الخاصة على إتمام تعليمـه في المستوى الإعدادي ، المتوسط أو الثانوي , من أجل تدارك ما فاته ومواصلة الدراسة وفق البرامج الرسميـة المقررة من طرف وزارة التربية والتعليم عن طريق البريد مع العلم بأن هناك عدد لا بأس به ممن تحـصلوا على المستوى النهائي الذي يمكنهم من إجراء امتحان البكالوريا وبالتالي الالتحاق بالجامعة قد استعانوا ذه الطريقة الاستدراكية.

---

[1] **- Ali ; KOUADRIA** , Op-cite , **p 12 .**

- المطلب الثالث: دور ا تمع المدني في التكفل بالمعوقين في عالم الشغــل.

من المسلم به بأن العمل هو حق عادي من الحقوق التي يتوجب على الدولــة وا تمــع توفيرهــا لمواطنيها كما نصت على ذلك مواثيق حقوق الإنسان , و كما هو معروف فإن توفر منصب عمــل لأي فرد يجعله إنسانا منتجا و قادر على الكسب المادي المشروع مما يمكنه من العيش والاعتماد علــى الــنفس علاوة على توفيره للاستقرار النفسي والاجتماعي لصاحبه كما انه يحدد له دوره في ا تمع.

ولهذا فإن المساواة بين أفراد الوطن الواحد في الحصول على وظائف الشغل يعتبر دليلا على سلامة وقوة هذا ا تمع , إلا أننا نلاحظ في دول العالم النامي تقلص مبدأ المساواة في الحصول على وظيفة قــارة نتيجة لانتشار سلوكيات المحاباة ، المحسوبية ، الرشوة الجهوية ... الخ وهذا ما أثر على الأفــراد العــاديين الذين هم في سن العمل فما بالك بالأشخاص المعوقين ومن هنا يظهر دور جمعيات المعــوقين في الــسعي والتخطيط الجاد للتكفل بفئة المعوقين في إطار عالم الشغل ، بحيث يتم ذلك بالاطلاع والاستعلام المتواصل على مستجدات سوق العمل بالإضافة إلى إحصاء المعوقين أصحاب الشهادات وتوجيههم للمؤسسات التي يمكن أن توظفهم كذلك فإنه يتحتم على هذه الجمعيات التقرب من السلطات المحلية لحملها على تخصيص نسب معلومة من مناصب الشغل التي توفرها الدولة للبطالين والذين نجد من بينهم الأشخاص المعــوقين , كما أن التعاون مع المؤسسات الإعلامية بغية مساعدتم للحصول على مناصــب عمــل لاســتيعا م في القطاعين العام والخاص على حد سواء وذلك بالإعلانات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية, كمــا أن لهــذه الجمعيات دور حاسم فيما يخص التكفل بإنشاء ورشات مصغرة خاصة بالمهن الحرفية كصناعة الفخــار، النسيج, الخياطة, الجبس, صناعة المكانس, السجاد ... الخ, علما أن ميزانياتا

تبقى غير كافية للشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع ، غير أ ا يمكنها أن تحصل على قــروض مــن البنوك (شريطة أن تكون غير ذات فوائد مالية بنكية) ومن ذوي البر والإحسان وبالتدريج فإنــه يمكنــها الاعتماد على نفسها في الحصول على المواد الأولية اللازمة والموارد المالية ... الخ , وذلك بتشغيل أكــبر عدد ممكن من هؤلاء المعوقين [1] , بالإضافة إلى ذلك يستلزم عليها أن تسعى لإقناع مصالح الضرائب عــن جباية منتوجات المعوقين وإصدار قوانين عمل خاصة م وذلك حسب ظروف عملهم وكذلك يجب عليها تأمينهم ضد أخطار العمل وذلك فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي وكذا التأمين على الشيخوخة وتشجيع أولياءهم على مساعدتم في إقامة تعاونيات وورشات حرفية كما أنه يتوجب على الدولة العمل على إيجاد

[1] – **نور الدين ؛ بولفخاذ ،** مرجع سابق **، ص 17 .**

مؤسسات مصغرة بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا ا ال وتشجيع الشراكة الاقتـصادية بـين القطاع الخاص وورشات المعوقين الحرفية, والقيام بتنظيم دورات تدريبية ميدانية خاصة بالأشخاص المعوقين بحيث تكون مناسبة لمتطلبات سوق العمل وإشراك العاملين في التأهيل والتـدريب المهـني للمعـوقين في الاطلاع على هذه المتغيرات الميدانية وبالتالي الإسهام في إيجاد برامج واقتراحات حديثة مواكبـة لـشروط سوق العمل . إضافة إلى إقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات التشريعية بغية إصدار قوانين ولوائح إلزاميـة لإدماج عدد كبير منهم في القطاعين العام والخاص خاصة في المكاتب والورشات المريحة والنضال من أجل إلغاء التمييز في التوظيف بين الأصحاء والأشخاص المعوقين.

- المطلب الرابع : دور ا تمع المدني في التكفل بالمعوقين في الهيئات الأخرى.

تكتسي النشاطات الترفيهية والرياضية دورا بالغ الأهمية نظرا لكثرة وقت الفراغ عند بني البـشر بسبب ما آلت إليه حالة ا تمعات نتيجة التنظيم الصناعي ، الاجتماعي والعمراني الذي عرفته في السنوات الأخيرة وكذلك نتيجة لتوفير قطاع الرياضة لمناصب عمل جديدة ومساهمتها في الداخل الاقتصادي ولهذا باتت تحظى باهتمام كبير بحيث أنشئت لها مراكز وأدمجت في المؤسسات التربوية والجامعات بل أصـبحت لها وزارات وبرامج تلفزيونية إعلامية تهتم بشؤو ا المختلفة وتبقى منافسات الألعاب الأولمبية العالمية كخير دليل على المكانة التي أحرزتا عليها الألعاب الرياضية سواء لدى الشعوب أو المسؤولين.

وفيما يخص فكرة إنشاء رياضة خاصة بالأشخاص المعوقين فإ ا تعود في الأصل إلى شخص اسمه "بيوقراط " (346- 460 ق.م) [1] , والملاحظ بأ ا ظهرت بشكل ملحوظ كممارسة رياضية خاصـة بالمعوقين في مدينة لندن البريطانية بحيث قام الأستاذ "جوتمان " بتنظيم ألعاب أولمبية للأشخاص المعـوقين بتاريخ 22 جويلية 1948 وذلك بالملعب التابع لمستشفى "ستيك مونفيل" [2] , ويمكننا القول بأن نـشأة هذه الرياضة إنما تعود لأفكار هذا الطبيب وذلك بعد الحرب العالمية الثانية , بحيث أنه لاحظ فقدان الثقـة بالنفس والإحباط والخمول لدى المصابين بالشلل والتشوهات الجسمية نتيجة للحـرب , بحيـث سـعى لمساعدتم على استعادة توازم العقلي ، النفسي وإعادة تكييفهم جسميا وإدماجهم اجتماعيا [3] .

---

[1]– **نبيل ؛ أمجكوح – علي ؛ دمانة – عطية ؛ تناح ،** مرجع سابق ، **ص 23 .**

[2]– نفس المرجع ، **ص ص 23-24 .**

[3]– **أنور ؛** أمين الخولي ، الرياضة وا تمع ، **سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد 216 ، إصدارات ا لس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ب ط ، 1996 ، ص 116 .**

وبعد تعرضنا لتاريخ موجز لرياضة المعاقين يمكننا القول بأن للمجتمع المدني دور حيوي في توجيـه المعوقين للانخراط في عالم الرياضة وذلك بالعمل على إقامة ندوات لتعميم فوائد الرياضة للمعوقين, والعمل على طلب تزويد كل ولاية على الأقل بمدربين وأطباء رياضيين ومعالجين وحكام واداريين متخصصين في رياضة المعوقين, التأكيد على إجبارية الرياضة داخل مراكز التكوين والتأهيل والتعليم الخاصة بـ المعوقين, وإنشاء اتحادات رياضية خاصة ذه الرياضة تنظيم دورات ودية ودولية خاصة ذه الرياضـة وتـشجيع المعوقين على المساهمة في مبارياتا وتشجيعهم على الحصول على مراكز جديدة[1].

بالإضافة إلى هذا الدور يمكن للجمعيات ومنظمات ا تمع العاملة في هذا ا ال اكتشاف مواهـب الأشخاص المعوقين وتوجيههم من أجل الانخراط في هيئات تقوم بنـشاطات معينـة كالرسـم, الأدب, والتمثيل المسرحي والسينمائي, والنشاطات الثقافية الأخرى كما أن تشجيعهم للانـضمام والانخـراط في الأحزاب السياسية وممارسة العمل السياسي لأمر جدير بالأهمية لأنه حق تكفله جميع الدسـاتير لمواطنيهـا بغض النظر عن لو م وجنسهم ووضعياتم الاجتماعية ، فهذه الخطوة من شأ ا دفع الأشخاص المعـوقين للمشاركة في صنع القرار, والعمل على إزالة الأفكار المسبقة المنتشرة بين الأفراد التي ترى في هذا المعـوق إنسانا عاجزا عن المشاركة في حقل العمل السياسي كما أن مثل هذه الخطـوة سـتحقق الطموحـات السياسية لكل شخص معوق يهتم بالسياسة ومن شأ ا أن تعبد الطريق لبقية الأشخاص المعوقين للوصـول إلى مناصب سياسية مرموقة , وبالتالي العمل على نقل انشغالاتم ومطالبهم للسلطات العليا حيـث أ ـا سترسخ تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين ودفعهم للمشاركة والتنافس السلمي وفق قيم التسامح ،الاحترام والتعاون. ويمكن لنضال الأشخاص المعوقين في هذا ا ال أن يمكنهم من الحصول على مكاسب قانونيـة وتشريعية و على مقاعد في ا الس النيابية, وربما الحصول على حقائب وزارية رفيعة المستوى .

[1]– **جليل ؛ وديع شكور ،** مرجع سابق **، ص ص 54-55 .**

المبحث الرابع: دور ا تمـ ـع المدنـ ـي في مـ ـجال رعاية المعوقـ ـين اجتماعيـ ـا.

تلعب جمعيات المعوقين أدوارا متعددة في مجال التكفل بالأشخاص المعوقين والتي نجد من بينها مسألة الخدمة الاجتماعية الموجهة لهم وهي في أبسط تعريف لها, حسبما تبنته الجمعية الأمريكيـ ـة للأخـ ـصائيين الاجتماعيين تتمثل في اعتبارها "... مجموعة منظمة من الأنشطة والبرامج التي تمارسها مؤسسات حكومية وأهلية دف التعرف على مشكلات اجتماعية والحد من آثارها والعمل على تحـ ـسين الأداء الاجتمـ ـاعي للفرد والجماعة وا تمع ..." [1] .

والخدمة الاجتماعية بما تحويه من أنشطة التي يعمل على توفيرها كل مجتمع لأفراده , تختلف مـ ـن واحد لأخر وذلك وفق القيم والمعايير الاجتماعية والتصورات الفكرية والمبادئ الدينية لهذا الأخير . ومـ ـن هنا يظهر دور جمعيات ومنظمات ا تمع المدني في إطار نشاطاتا التي يتوجب عليها القيام ا في ظـ ـروف وإمكانياتا البشرية والمادية على النحو التالي :

- المطلـ ـب الأول : دور ا تمع المدني في رعاية المعوقين قانونيـ ـا.

إن هذه النقطة من أسمى الواجبات التي يتحتم على جمعيات المعوقين القيام به نظرا لأهمية النـ ـصوص والتشريعات القانونية للأفراد خاصة في عصرنا الحالي, والذي أصبحت فيه الجوانب الاجتماعية الاقتصادية ، القانونية ... الخ متداخلة تداخلا تاما مع بعضها البعض ، وتكمن أهمية هـ ـذه الجمعيـ ـات في خدمـ ـة الأشخاص المعوقين من الناحية القانونية في التقرب منهم ومن أسرهم وذلك بإرشادهم في هذا الجانب بمـ ـا يترتب عليهم من حقوق وواجبات كفلتها لهم هذه النصوص كذلك فان هده الجمعيات مطالبة بالتكفـ ـل المباشر والتام بالقضايا القانونية التي تخص أي شخص معوق في حالة تعرضه لاعتداء من طرف شخص آخر خاصة إذا كان من فئة المعوقين ذهنيا خاصة إذا كانت أسرته فقيرة ، أو تم فصله من عمله إذا كان يشتغل أو هضمت حقوقه التي ضمنتها له مصالح الشؤون الاجتماعية العمومية ، كذلك فإنه يلاحظ نتيجة للأمية السائدة بين أسر هذه الفئة ضياع حقوق أبنائها نتيجة الجهل بالقوانين أو لتأخر وصول المعلومـ ـات إليهـ ـا لدى وجب على هذه الأخيرة التعاقد مع محامين مختصين من أجل التكفل بقضايا الأشخاص المعوقين قضائيا و ذلك بالتدخل لدى المحاكم في حالة حدوث نزاع أحدهم مع شخص آخر سليم وطلب التعويضات

---

[1] – **C . ZASTROW , « Introduction to social welter : Institutions social problem » , Service and current issues , Rev , éd doresy press , 1983 , p 03 .** IN . **سامية ؛ حسن الساعاتي،** مرجع سابق **، ص ص 197-198**

المادية والمعنوية التي تضمنها لهم القوانين السارية المفعول ويلاحظ في كثير من الاحيان وجود أطفال معوقين من المشردين ، اليتامى ،البائسين وممن تخلت أسرهم عنهم لسبب أو لآخر ، لهذا يتوجب عليها التكفل م قانونيا هذا من جهة ومن جهة أخرى إلحاقهم بمراكز وملاجئ للأيتام أو بأسر تقبل رعايتهم وتربيتهم ومما يلاحظ أيضا خاصة في المدن الكبرى ظاهرة تخلي بعض الأشخاص عن آبائهم المعوقين إعاقة مزمنة ، ـذا فإن لهذه الجمعيات الحق في الدفاع عنهم وطلب حمايتهم في مراكز للأشخاص المعوقين وكذا فإن عليهـا المطالبة بإعادة النظر في النصوص القانونية المتداولة الخاصة م نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا في الآونة الأخيرة والحرص على تطبيق القانون بما يعود بالفائدة لصالح هذه الفئة [1] ، والمطالبة بضرورة تطبيقه في المؤسسات العمومية والخاصة ومراقبة ذلك باستمرار والمبادرة بإنشاء مجلس استـشاري أعلى مستقل لتقديم الإرشادات والنصائح للسلطات بغية تحسين أوضاع الأشـخاص المعـوقين في كافـة ا الات .

- المطلـب الثانـي: دور ا تمع المدني في رعاية المعوقين طبيـ ـا.

تشكل هذه الخطوة منطلق أساسي لنشاط جمعيات المعوقين , ولن يتـأتى ذلـك إلا بـإجراءات متكاملة تتمثل في العمل على الإحصاء السنوي للأشخاص المعوقين وذلك حسب نوعية إعاقـاتم وفـق متغيرات الجنس ، السن ، درجة وسبب الإعاقة ... الخ , ثم تأتي خطوة متابعة تلقيح الأطفـال المعـوقين وإرشاد ذويهم لأن التخلي عن هذه العملية من شأنه أن يزيد الوضعية المرضية لديهم كذلك يتوجب على هذه الأخيرة تكوين ملفات طبية واجتماعية لصالحهم من أجل معرفة وضعيتهم وبالتالي تقديم يد العون لهم في الوقت المناسب, كما أن تكوين ملف خاص عن الأطباء والمراكز الاستشفائية الوطنية والدولية والهيئات المختصة في رعاية الأشخاص المعوقين سيمكنها عن طريق التعاون مع أسر ذوي الإعاقات مـن اسـتغلال أحسن للوقت والتوجه مباشرة للطبيب المعني عند الحالات الطارئة, هذه المسؤوليات تحتم على القـائمين على هذه الجمعيات توفير صناديق إعانات مالية للحالات المستعجلة عندما يصاب أحدهم إصـابة بليغـة تستدعي التدخل العاجل وما يتبعه من تغطية لمصاريف العلاج ، كذا فإن من واجبها أيضا متابعتهم عنـد تعرضهم لحوادث عمل أو حوادث المرور ... الخ في ا ال الطبي المتخصص بإعـادة تكيـيفهم حركيـا وتشجيعهم على ذلك بكل الوسائل المتاحة, كذلك القيام بندوات علمية طبية يتم فيها استعراض آخر

[1] – **رشيدة ؛ فراح ، " القانون والطفل الأصم** في **ميدان التعليم والتكوين** المهني " ، مجلة **آفاق تربوية ، العدد 15 ،** مرجع سابق ، **ص ص 10-11 .**

التجهيزات الطبية الحديثة والنتائج التي توصلت إليها البحوث العلمية في مجال علاج الأشخاص المعوقين من عمليات جراحية وأدوية أو ما يخص أيضا نتائج البحوث الحديثة للهندسة الجينية المتعلقة بصناعة قطع الغيار البشرية الناتجة عن زراعة الأعضاء ... الخ , بحيث يقوم بتنشيط هـذه النـدوات والملتقيـات الأطبـاء والاختصاصيين والباحثين الجامعيين ومسئولي الصحة بصفة عامة ، زيادة على ذلك يرجـي مـن هـذه الجمعيات المبادرة بزيارات منتظمة للأشخاص المعوقين المقعدين في منازلهم لا سيما إذا كانوا من أسر فقيرة رفقة أطباء متخصصين وحتما ستكون لها نتائج إيجابية جدا كما أن تخصيصها لصناديق ماليـة مخصـصة لاقتناء الأدوية النادرة من الخارج بالإضافة إلى التكفل الفعلي بالمعوقين الذين يحتاجون لعلاج دقيق خـارج البلاد وهو ما يجعل المسؤولين عن هذه الجمعيات في مثل هذه الحالات في وضع المتابعة المستمرة والمتواصلة بغية الاطمئنان على تحسن الحالة الصحية للمعوق الذي قاموا بإرساله للعلاج في الخارج .

- المطلب الثالث: دور ا تمع المدني في رعاية المعوقين نفسيـ ـا.

مما لا شك فيه أن لجمعيات المعوقين دورا بالغ الأهمية في مجال رعايتهم في الجانب النفسي وذلـك لأن اغلبهم يكون لديهم شعور بالنقص والدونية مقارنة بأقرا م الأصحاء وقد يكون الـسبب في ذلـك المعاملة السيئة من طرف أفراد عائلة الشخص المعوق في حد ذاته خاصة إذا كانت العلاقات بينـهم غـير سليمة بحيث تنعكس سلبا على شخصيته ، كما أن آلية الرد عنده تكون على شكل سلوك عدواني يتميز بالانطواء والعزلة والمشاجرة لأتفه الأسباب كذلك أن التصرفات اللاعقلانية الناتجة من بعض أفرد المحـيط الذي يتواجد فيه هذا الأخير كالتمييز والتهرب من التعامل معه ... الخ كثيرا ما تضاعف من الاضطرابات النفسية لديه ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام هي الأخرى دورا سلبيا بنشر أفلام ، حصص أو مسرحيات تكون فيها تلميحات غير مباشرة أو إشارات واضحة تنال وتسخر من الشخص المعوق ، حيث ينتج عنها عواقب وخيمة تنعكس على شخصيته وهذا ما يولد لديه لاحقا أزمة نفسية يمكن أن تبقى مع الـشخص لغاية وفاته والمتمثلة في الإحباط ، فقدان الثقة بالنفس وبالغير, والإحباط في ابسط معنى له هو عبارة عـن عدم بلوغ هدف مقصود نتيجة لوجود عائق وما يتبع ذلك من آثار حركية ووجدانيـة نتيجـة الـشعور بالهزيمة والفشل وخيبة الأمل [1]. وانطلاقا من هذا الوضع تبرز أهمية جمعيات المعوقين في خدمة الـشخص المعوق داخل أسرته وخارجها وذلك من خلال تحسيس الأسرة وا تمع لضرورة معاملة هذا الفرد معاملة

---

[1] – **سهير ؛ كامل أحمد ،** مرجع سابق **، ص 44 .**

إنسانية لائقة تحفظ له كرامته ومكانته الاجتماعية كباقي الأفراد الآخرين كما يتوجب عليها أيضا التقرب منه في حد ذاته ومحاورته بحضور طبيب نفساني و دلك بتشجيعه على الكلام والتعبير عن مشاكله بكـل حرية كما يتوجب عليها تكوين ملفات بسيكولوجية داخل هذه الجمعيات لكل شخص معوق يعاني مـن اضطرابات سيكولوجية أو عقلية ، بالإضافة إلى تتبع حالته من شأن كل هذا أن يساهم في علاجه وإشعاره بوجود هيئات أخرى لرعايته والعناية به كما أن إدماجه ضمن هذه الجمعيات وتقريبه من بقية الأشخاص المعوقين الذين يعانون مثله ، لكفيل بالتخفيف عنه واشعاره بأنه ليس هو الوحيد الذي يعاني من التـهميش وسوء المعاملة كما أن إطلاعه على المعاناة الصحية للإفراد الأصحاء من شأنه أن يخفف من وطـأة حزنـه كذلك فإنه توجه هذه الجمعيات للتعاون مع وسائل الإعلام لإعداد برامج خاصة تعنى بالصحة النفـسية لديهم من شأنه أن يساهم في رعايتهم ، كذلك يتوجب عليها أن تطلب من أئمة المساجد أن يتطرقوا لمثل هذه المسائل بكل حكمة وشفافية والدعوة إلى تحسين معاملة الأشخاص المعوقين لأن ذلك يتماشى مع قيم ديننا الحنيف ، كما أن تشجيع الشخص المعوق من اجل الاعتراف بإعاقته وتقبلها بصدر رحـب وعـدم الحساسية من كلمة " إعاقة أو معوق " من شأنه أن يمنحه ثقة كبيرة في نفسه ومن هنا يمكن القول أن الوقع النفسي للإعاقة المكتسبة أشد من الوقع النفسي للإعاقة الموروثة التي يولد ا الإنسان [1] , مع العلم مثل هذه الإعاقات هي التي تكون دافعا قويا لتحدي الصعاب وتنمية المواهب من طرف المعوق الذي تكون له إرادة قوية ومثابرة لهذا وجب على هذه الجمعيات وا تمع وأسر الأشخاص المعوقين السعي لتحسيس أبنـائهم بأ م أفراد عاديون مثلهم مثل باقي الأفراد .

- **المطلـب الرابـع: دور ا تمع المدني في الخدمات الترفيهية للمعوقيـن**

في هذا ا ال يمكن لمنظمات وجمعيات المعوقين المساهمة بشكل كبير في التنشيط الثقـافي والترفيهـي للأشخاص المعوقين خاصة إذا علمنا بأن المعوقين القابعين في بيوتم يعانون من زيادة حجم وقت الفراغ بالإضافة إلى تعرضهم بنسبة كبيرة لظاهرة تصنف كمرض من اخطر أمراض العصر ألا وهـي " ظـاهرة الاكتئاب " وما ينجر عنها من تشاؤم ، يأس وعقدة الخوف من المستقبل [2] ، لدى فإنه يتوجـب عليهـا العمل على إقامة عدة تظاهرات كتنظيم زيارات لمناطق سياحية وأثرية لتعريف الأشخاص المعوقين بقيمة

---

[1]– **أسرة التحرير ،** مجلة التقويم المهني في الوطن العربي **، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد 09 ، القاهرة ، مصر ، 1990 ، ص 25 .**

[2]– **عبد الستار ؛ إبراهيم ،** الاكتئاب : اضطراب العصر الحديث - فهمه وأساليب علاجه **، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد 239 ، إصـدارات ا لـس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ب ط ، 1998 ، ص 15 .**

هذه المناطق كذلك فإن التوجه للتجمعات الصناعية من شأنه أن يزيد الثقافة المعرفية لهذه الشريحة بالإضافة إلى أن التخطيط لإعداد رحلات لمنتجعات الاستجمام ،الحمامات المعدنية ، والغابات المخصصة للفسحة كل هذا من شأنه أن يمنحهم دافعية لتجديد طاقاتهم كما أن تعاون هذه الأخيرة بالتنسيق مع السلطات العمومية لاقامة زيارات للمتاحف وحدائق الحيوانات والمواقع الأثرية والتاريخية لأمر هام جدا كذا يتوجب عليها إحياء تظاهرات ثقافية ترفيهية لصالح هذه الفئة مثل : الأمسيات الأدبية والشعرية ، المسرح ، السينما ، سهرات فلكلورية تقليدية ، الألعاب البهلوانية ، السيرك ... الخ ، بحيث أثبتت الدراسات بأن لهذه البرامج الأثر البالغ على الصحة النفسية للأشخاص المعوقين ، كما أن تشجيع أسرهم من أجل مرافقة أبنائها للتردد على هذه الأماكن من شأنه أن يرفع من معنوياتهم ويوفر لهم الثقة بأنفسهم كما يدخل في هذا الإطار تنظيم دورات ومسابقات ثقافية من أجل تشجيع المعوقين على التأليف والإبداع ككتابة الشعر ، القصة القصيرة ، الرسم ، الإنشاد ، المشاركة في المسرح المدرسي وتشجيع الموهوبين منهم الذين لهم قدرات التنشيط الهزلي باستعراض القصص المضحكة والنكت ... الخ و استثمار جهودهم لإدخال البهجة والفرح لإخوانهم من المعوقين كذلك فإن تنظيم منافسات وتظاهرات خاصة بتفعيل التربية البدنية لرياضة المعوقين بشرط إعداد الإمكانيات اللازمة لذلك وتكريمهم بجوائز قيمة عند ختام هذه الدورات (علما بأن عدد الميداليات التي تحصل عليها الرياضيون المعوقين ساهمت بشكل كبير في ترجيح كفة الجزائر للفوز بالمرتبة الأولى في الألعاب الأولمبية العربية التي استضافتها بلادنا مؤخرا (سنة 2005) ، إن هذا الاهتمام سيحيي لديهم لا محالة روح التنافس ، المثابرة مما سيدفعهم في نهاية المطاف للاندماج الاجتماعي ، وكذا الاعتماد على أنفسهم بدون الحاجة المتكررة للآخرين .

خلاصـــة الفصـــــل

مما سبق يمكن أن نستخلص بأن نظرية الدور لها جذور فكرية ظهرت أساسا عند بـاحثين كبـار أمثال : ميد ، روبرت بارك وآخرون ... الخ , كما أن أعمال "رالف لنتون " أضفت على هذه النظريـة قيمة رفيعة تتمثل في اكتشاف مفهوم المكانة- المركز كما أن لهذه الأخيرة تفسيرات مختلفة حـسب كـل حقل من حقول العلوم الاجتماعيـة ، كالمدرسـة الانتروبولوجيـة ،البـسيكولوجية ،الـسوسيولوجية والبسيكوسوسيولوجية .

وفي إطار معالجة هذه النظرية وفق التحاليل الحديثة توصلنا إلى أ ا تبنى عن طريـق شـغلْ فاعـل اجتماعي ما لمركز معين في إطار حقل من العلاقات المتوقعة بناءا على وسلوكات معروفة من طرف هـذا الأخير والمحيطين به كما أننا تناولنا مسألة اختلاف أداء الدور والمتمثلة في : الجبر والاختيار ، الـشمول ، تحديد السلوك ، الاستمرار ، السهولة و الصعوبة ، الأهمية والشهرة ، كما عرجنا على المعـاني الكـبرى لمفهوم الدور كالتالي : توقعات الدور ، تصوره ، تقبله ، أدائه ، كما حاولنا أن نقدم تصورنا الشخـصي للربط ما بين مفاهيم ا تمع المدني ، الدور ، المعوقين .

بالإضافة إلى كل ذلك استعرضنا أهم الأدوار التحسيسية بالتفصيل والتي يفترض علـى جمعيـات وتنظيمات ا تمع المدني القيام ا خاصة فيما يتعلق بأسر المعوقين ومسئولي المؤسسات التربوية بالإضافة إلى التنسيق مع وسائل الإعلام في هذا ا ال و اية بتحسيس أفراد ا تمع عامة كما تطرقنا لدور ا تمع المدني في التكفل بالمعوقين ويتمثل : بالتكفل م اجتماعيا ، تعليميا ومهنيـا . ومـساعدتم في مجـال العمـل والتوظيف كهدف رئيس يتوجب على هذه الجمعيات الالتزام بتحقيقه ، ويضاف إلى كل ذلـك دعوتـا للعمل على تشجيع الأشخاص المعوقين للانخراط في النوادي الرياضية ، الجمعيات الاجتماعية والاتحـادات ... الخ ، كما خصصنا جانبا من هذه الدراسة لدور ا تمع المدني في مجال الخدمة الاجتماعية للمعوقين وقد وجدنا بأن لها أكثر من دور في هذا ا ال غير أنه تبرز بعض الأولويات التي يتحتم على ا تمع المـدني إذا كان جادا للتركيز عليها وتتمثل في الرعاية الاجتماعية ، الطبية ، القانونية ، النفسية وخـدمات الترفيـه المتعددة والمتنوعة .

وفي الأخير يمكن القول بأن تحليلنا لواقع تدخل هذه الجمعيات لصالح الأشخاص المعوقين يتوقـف أساسا على إمكانية وقدرة هذه الأخيرة على تجنيد كافة الطاقات البشرية والمادية اللازمة ، ولاستجابة هذه الفئة من الأشخاص واقتناعهم بضرورة التعاون مع هذه الجمعيات .

الباب الثاني :

الإطار التطبيقي والميداني للدراســــــــة

الفصل الخامس :

تحليل نتائج الفرضية الأولـــى

"تقوم جمعيات المجتمع المدني بدور فعال للتكفل باحتياجات المعوقين حركيا "

- المبحث الأول : تقييـــم الأشخـــاص المعوقـــين لنشاطـــات جمعياتهـــم
- المبحث الثاني : أدوار هذه الجمعيات وأدائها من منظور الأشخاص المعوقين
- المبحث الثالث : واقع تكفل هذه الجمعيات بمطالب الأشخـــاص المعوقيـــن

▫ المبحث الأول : تقييـم الأشخـاص المعوقيـن لنشاطـات جمعياتـهـم .

الجـدول رقـم (06) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في أداء جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالمعوقين في ولايـة غرداية .

مستـوى الأداء	التكـرار	النسبـة المئويـة
جيـــد	17	% 23.6
متوسـط	32	% 44.4
ضعيـف	23	% 32
المجمـوع	72	% 100

تظهر نتائج الجدول رقم (06) بأنه يشتمل على عدة نسب مختلفة ، بحيث أن إحدى هذه النسب قد بلغت : 44.4 % من إجابات المبحوثين الذين قالوا بأن جمعيات المجتمع المدني العاملة في ميدان المعوقين بصفة عامة هي " ذات أداء متوسط " ، تليها ما نسبته 32 % من إجابات مجموعة أخرى من المبحوثين الذين اعتبروا بأن هذه الجمعيات " ذات أداء ضعيف " ، بينما نجد ما نسبته : 23.6 % تمثل إجابات الأشخاص الذين رأوا بأن أداءها "جيد " وهي أدنى نسبة مسجلة .

وعند تأملنا لهذه النتائج نجد بأن أغلبية المبحوثين اختاروا تقييم أداء هذه الجمعيات على أنه " أداء متوسط " بحيث لازالت لم تصل إلى تحقيق آمال الأشخاص المعوقين بنسبة كبيرة ، فحسب بعض المبحوثين إذا ما قارنا نشاطات جمعيات المعوقين مع أنشطة بعض الجمعيات الأخـرى العاملـة في المجال الخيري الاجتماعي نجد أنها متخلفة عنها كثيرا ، ويظهر ذلك في تناولها لأمور بسيطة وعادية جدا بينما لم تسعى لتناول الاحتياجات والمطالب الملحة التي تشغل بال المعوقين ، كما أن غيابها عن الساحة الاجتماعية وعدم تأثيرها على الرأي العام المحلي وذلك بالعمل على التعريف بإنشغالات المعوقين وجلب التعاطف الجماهيري لقضيتهم وهذا ما يدل على أن هناك خلل ما ، فعلى سبيل المثال نلاحظ في الآونة الأخيرة انتشار مفاهيم حماية البيئة والمستهلك ، وترقية المحيط وحماية التراث الثقافي والأثري ، بحيث قد شاع تداولها بين المواطنين بشكل ملحوظ ، فهذا التأثير يرجع أساسا لتضحيات جمعيات حماية البيئة من أجل تعريف المجتمع بضرورة التجنيد لحماية الثروة الإيكولوجية ، كما أن بعض المبحوثين الآخرين عبروا لنا بأن هذه الجمعيات مازالت بعيدة عن أداء المستوى المطلوب منها ، وتحقيق الآمال المرجوة منها بحيث أن مديرية النشاط الاجتماعي

مثلا أثبتت فعاليتها في التعامل مع الأشخاص المعوقين واستطاعت أن تتبنى قضايا هـذه الـشريحة وتقـديم المساعدة اللازمة لهم في حدود إمكانياتا هذا ماجعلها محط أنظار وثقة الكثيرين بعكس هذه الجمعيات التي تعرف الخمول ، الاضطرابات وفي كثير من الأحيان الغياب شبه التام عن الساحة الاجتماعية وبالنسبة للفئة التي عبرت بأن أداء هده الجمعيات يبقى "ضعيفا " فيصر ويؤكد أصحاب هذا الرأي بأن ظهـور هـذه الجمعيات في عالم المعوقين المحليين لم يحرك ساكنا كان ، بل بالعكس فهم يتهمو ا بأ ا ميعـت قـضيتهم بشكل سيئ جدا كما أ ا زرعت بينهم الفرقة والخلاف بسبب تعدد ولاءات الأشخاص المنخرطين ا كل حسب الجمعية التي ينتمي لها كما أن بعض رؤسائها إستغلوها كوسيلة للوصول لمناصب عليا وتوظيفهـا لأغراض مشبوهة والدليل على ذلك (حسب قولهم) كثرة عددها وقلة فاعليتها وتأثيرها علـى ا تمـع فأدائها ونشاطاتا لا يمكن تصنيفها إلا بأ ا موسمية استعراضية لاستعطاف السلطات مـن أجـل إبقائهـا ودعمها لكي لا تنهار وتحل ، بينما تقوم هي بأداء خدمات مشبوهة خاصة أثناء الاستحقاقات الانتخابيـة بحيث يتم إعادة تفعيلها بالاتفاق مع مسيريها على تكثيف جهودهم الدعائية لصالح مرشحي السلطة غالبا أما الفئة الأخيرة التي أصرت بأنه يمكن اعتبار أدائها "جيد "باعتبارها قامت بتعويض بعض التدخلات الـتي كانت تقوم ا الدولة للتكفل بإنشغالات الأشخاص المعوقين والعمل على خدمتهم وتوحيـد صـفوفهم وإرضاءهم بكل الطرق الممكنة رغم قلة الإمكانيات والتهميش التي تعاني منه بالإضافة إلى تزايد ضـغوط الحياة اليومية على مسيريها . وعندما عرضنا هذه النتائج وتعليقات الأشخاص المعوقين عليها على رؤسـاء الجمعيات الثلاث المختارة للدراسة عبروا لنا بأ م يكونون قد بالغوا كثيرا إذا قالوا بأن أداء جمعياتم " جيد جدا " كما يكونوا في آن واحد غير صادقين وأمناء إذا قالوا بأن أداءها "ضعيف " بينما تكون إجابتـهم صادقة وواقعية باختيارهم الجواب الذي يرى بأن " أداء جمعياتم متوسط " ويرجع ذلك لعدة أسباب منها حداثة هذه الجمعيات في ميدان العمل الجمعوي بالنظر للإمكانيات المادية والمعنوية المحدودة التي بحوزتا وقلة احتكاك المواطنين ا وتنصل السلطات عن مساعدتا ... الخ كما لا يجوز إلقاء اللوم عليها هكذا وتحميلها مالا تطيق وذلك بأن يطلب منها إنجاز أمور ليست باستطاعتها أما فيما يخص ضعف تأثيرها في الرأي العام المحلي فإ ا تحتاج إلى وقت كبير وجهود متواصلة وبرامج بعيدة المدى وفيما يخص اتام أصـحا ا بالتبعيـة لجهات معينة واستغلال هذه الجمعيات لأغراضهم الشخصية فإ م ينفون ذلك بشدة معتبرين بأن هذا رأي الناقمين والمنشقين من الأشخاص المعوقين غير أ م يؤكدون في اية المطاف بأ م لن يدخروا أي جهـد في سبيل خدمة الشخص المعوق والارتقاء به إلى المكانة الراقية التي يحتاج إليها فهم يعلمون مسبقا بأن در م لا تحفه الورود فقط ولكنه مليء بالأشواك أيضا .

الجـدول رقـم (07) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مستوى نشاطات الجمعيات التي ينتمون إليها

أداء النشاطـات	التكـرار	النسبـة المئويـة
في المستـوى	41	57 %
دون المستـوى	31	43 %
المجمـوع	72	100 %

يظهر من خلال الجدول رقم (07) بأن ما نسبته 57 % من المبحوثين أجـابوا بـأن نـشاطات جمعياتهم " في المستوى المطلوب " بينما فضلت مجموعة أخرى بلغت نسبة إجاباتها 43 % اعتبار نشاطات هذه الأخيرة "دون المستوى المطلوب" .

وعندما قمنا بتقصي حقيقة الوضع عند الذين فضلوا الإجابة الأولى والذين قالوا بأن نشاطات هـذه الأخيرة في المستوى المطلوب منها وذلك للتحسن الملحوظ في أدائها وما تقوم به بغض النظر عـن الأيـام والأعياد الوطنية والدولية التي تحرص على إحيائها كمحطات ضرورية يجب التوقـف عنـدها بتجميـع الأشخاص المعوقين وتكريمهم بالهدايا والجوائز وإقامة المحاضرات والندوات واستقدام المتخصصين في مجالات مختلفة من أجل إيجاد فرص للمدعوين بغية الاحتكاك ببعضهم البعض ومن ثم تبادل الأفكـار والخـبرات ويضاف إلى هذا قيامها بالتدخل لاستصدار بطاقة المعوق للشخص الذي لم يتمكن من ذلك كما تـسعى دائما للقيام بمعارض لتشجيع الإناث المعوقات على عرض سلعهن والتي أغلبها منتوجات تقليدية من أجـل تعريف جمهور المواطنين بإنجازاتهن الشخصية في ميدان الصناعة والحرف وهذا ما قامت به فعلا جمعية بـني يسقن للمعوقين في عدة مرات ، كما أن جمعية متليلي للمعوقين قامت بنشاطات أخرى تتمثل في نقل كبار وصغار السن من المعوقين على فوجين لحمام زلفانة المعدني ، كذلك قامـت بالتوسـط لتمـوين بعـض الأشخاص المعوقين بالكراسي المتحركة أو بالتجهيزات الأخرى الضرورية كما نجد أيضا نشاطات لا حصر لها بينما تبقى أهم نقطة يمكن ملاحظتها برغم الظروف الصعبة التي تعرفها هذه الأخيرة إلا أن مـسيروها تحذوهم إرادة قوية لتقديم الكثير وهذا ما تدل عليه مباشرة البرامج التي أعدوها بغية إنجازها وتحقيقهـا في المستقبل إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك سواء أكانت برامج بعيدة أو قصيرة المدى كما أن تفتح هـؤلاء الرؤساء ومساعديهم على بقية الأعضاء المنخرطين معهم واستشارتهم في كثير من الأحيان لهو دليل آخـر على أن هذه النشاطات لن تكون في مستوى الآمال المرجوة منها إذا لم تدرس من طرف الجميع بينما نجد

بأن الفئة التي اختارت الإجابة الثانية باعتبار أن هذه النشاطات ليست "في المستوى المطلوب ا"، وتبريرهم لذلك باعتبارها نشاطات روتينية مملة ينقصها التخطيط والتحضير الجيد مسبقا بحيث يغلب عليها طابع الارتجال كما أنه تم إلغاء الكثير منها من طرف مسيرو هذه الجمعية بسبب الخلافات التي تنشب بينهم من حين لآخر ويضيف بعض من المبحوثين بأ م لم يلمسوا تغيرا ملحوظا في نشاطات هذه الأخيرة منذ تأسيسها كما يظهر ذلك في واقع الكثير من الأشخاص المعوقين فليس هناك مكتسبات ملموسة تم تحقيقها لصالحهم بحيث لازالت هناك فجوة كبيرة في مجال إدماج واندماج الأشخاص المعوقين في مجتمعهم كما أن كثيرا من الحقوق التي وعدتم هذه الجمعيات بتحقيقها بقيت على حالتها الأولى كالسكن ، النقل ، العمل ، التكوين ، العلاج ، الرياضة ... الخ ويضيف آخرون بأن هؤلاء الرؤساء ومساعديهم يستندون عندما نطالبهم بتحسين هذه النشاطات وإحيائها بشكل مقبول لحجج واهية كانعدام المقرات أو نقص الإمكانيات اللازمة أو عدم تجند المعوقين للمساهمة في هذه النشاطات ... الخ كما أننا عندما نطالب بحل المكاتب وإعادة تجديدها كثيرا ما لا تجد دعواتنا هذه طريقها إلى النور كما يتم تميشنا وإقصاءنا لأتفه الأسباب . وعندما عرضنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة وعن حقيقة رؤية بعض المبحوثين لها حيث أكدوا لنا بأ م أحرار في اختيارهم للإجابة التي يريدو ا غير أ م يؤكدون بأ م يحبذون الرد على هذه الفئة الثانية التي اختارت وصف نشاطات هذه الجمعيات باعتبارها "ليست في المستوى المطلوب " فهذه الفئة هي مجموعة تطلب المستحيل ؛ فهل يعقل إعداد نشاطات وبرامج كبيرة قد ترقى إلى صفة " المشاريع" بدون دراسة مستفيضة وتخطيط رفيع المستوى و بدون وجود تمويل مالي معتبر وتجنيد عدد لابأس به من الطاقات لمتابعة هذه المشاريع كما أن هؤلاء الرؤساء أبدوا استغرا م من رأي الأشخاص الذين أنكروا وجود تغيير ولو طفيف فيما يخص حياة الأشخاص المعوقين منذ تأسيس هذه الجمعيات بحيث أ م يفضلون ترك الحكم عليهم للمستقبل فهو الكفيل بكشف الحقائق ومساندة ا موعة التي تدعمها الحجج والبراهين القاطعة كما أ م لا يذكرون وجود خلافات وصراعات تدد جمعياتم كما أن هذه القضية (حسبهم) أمر طبيعي تعرفه معظم الجمعيات الجزائرية على حد سواء إلا أ م يصرون ويؤكدون على حقيقة واقعية مفادها إلقاء اللوم على بعض المعوقين الذين يتهربون من المشاركة في هذه النشاطات وتحميلهم مسؤولية ذلك بينما نجدهم في آخر المطاف يؤكدون لنا أ م سيعملون على فتح أبواب النقاش الحر والحوار مع الأنصار والمعارضين بكل حرية وشفافية وأ م ملتزمون بالخط الديمقراطي في التداول على تسيير هذه الجمعيات ، كما انه تحذوهم رغبة صادقة في تفعيل الأجواء الملائمة على إنجاز الكثير وذلك بالحفاظ على الإيجابيات والتخلي عن السلبيات المسجلة .

الجـدول رقـم (08) : يبين تقييم المعوقين المبحوثين للفترات الزمنية التي تقيم فيها عادة هذه الجمعيات لنشاطاتـها

الفترة الزمنية للنشاطـات	التكـرار	النسبـة المئويـة
أسبوعيـا	23	32 %
نصف شهريـا	01	1.4 %
فصليـا	14	19.4 %
سنويـا	34	47.2 %
المجمـوع	72	100 %

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (08) بأنه قد اشتمل على نتائج مختلفة بحيث تمثل أعلى نسبة مسجلة به 47.2 % والتي تمثل إجابات المبحوثين الذين اعتبروا بأن أغلب نشاطات هذه الجمعيات تتم سنويا ، تليها نسبة 32 % ، وهي تعبر عن إجابات المبحوثين الذين رأوا أنها نشاطات أسبوعية ، بينما نجد ما نسبته 19.4 % من المبحوثين الذين اختاروا تصنيف هذه النشاطات على أنها فصلية ، كما أن ما نسبته 1.4 % من مجموع إجابات مجموعة أخرى من المبحوثين الذين اختاروا التعبير على أنها نصف شهرية ، بحيث تمثل أصغر نسبة من النسب المسجلة في هذا الجدول .

وعندما استفسرنا عن آراء بعض المبحوثين من الذين يرون بأن نشاطات جمعياتهم تعد سنوية فقط ، بحيث أرجعوا ذلك إلى النتائج المحققة على أرض الواقع ودليلهم في ذلك بأن هذه النشاطات غالبا ما تتم مرة أو مرتين طوال السنة والأرجح (حسب قولهم) بأنها تعد بمناسبتي العيد العالمي للمعوقين الموافق لتاريخ 03 ديسمبر من كل عام واليوم الوطني للمعوقين الذي يصادف 14 مارس من كل سنة ، بحيث هذان اليومان يحتمان على مسيري هذه الجمعيات إعداد برنامجا خاصا بهما من أجل الحفاظ على ماء الوجه كما يقال ويصر أصحاب هذا الرأي بأنه يتوجب على كل من يريد التأكد من صحة أقوالهم بالعودة لمراجعة التقارير الأدبية الصادرة عن هذه الجمعيات والتي لا نجد فيها سوى إشارات محدودة جدا عن إحياء هذان اليومان أما فيما يخص المجموعة التي رأت بأن تكون إجاباتها باعتبار نشاطات هذه الجمعيات هي في الغالب أسبوعية بحيث أنهم يعتقدون بأن مجرد اجتماع أعضاء ومكاتب هذه الجمعيات أسبوعيا ولو لتبادل الأخبار والمعلومات شفهيا فهذا التصرف يعد في حد ذاته مقياسا لتصنيف هذه النشاطات باعتبارها أسبوعية أما

ا موعة التي اختارت إرجاع هذه النشاطات ضمن التصنيف الفصلي فهي ترى بأنه من المعقول جدا في مثل الظروف التي يمر ا ا تمع والتي انعكست آثارها على هذه الجمعيات أن تكون نشاطات هذه الأخيرة مرة كل 03 أشهر بحيث أن كل فصل يدفع هؤلاء المسيرين لإعداد نشاطات معينة فمثلا يتم في فصل الخريف نقل المعوقين للحمامات المعدنية أو العادية لأنه ينصح بالاستحمام في مثل هذا الفصل ، كما أنه في فصل الشتاء يجلب طبيب العظام لمعاينة الأشخاص المعوقين بينما يتم في فصل الربيع إقامة ندوات ومحاضرات حسب المناسبات ، أما في فصل الصيف فيتم فيه الإعداد والتحضير لإقامة مخيمات للراغبين في التوجه نحو البحر للراحة والاستجمام بينما نجد الفئة التي اعتبرت بأنه يمكن تصنيف هذه النشاطات بأ ا تقام كل 15 يوما فحسبهم يمكن اعتبار كل هذا تقييما تقريبيا . غير أن رؤساء الجمعيات المدروسة أكدوا لنا بأن الفئة التي اختارت تصنيف هذه النشاطات باعتبارها سنوية هي فئة لم تقم سوى بتقييم النشاطات العادية مع إغفال الأعمال التي لا تظهر للعيان مثل : الأنشطة واللقاءات المغلقة التي لا تحضرها سوى القلة القليلة من المعوقين المنخرطين ، وكذلك توزيع بعض المساعدات الاجتماعية التي تتم داخل مقرات هذه الجمعيات بطلب من أصحا ا المتبرعين وذلك من أجل توزيعها على مستحقيها الحقيقيين وهذا من أجل عدم إثارة حفيظة الآخرين لأ ا قليلة وغير كافية بالإضافة إلى الاستعلامات التي يتم تداولها وفق الاحتياجات الملحة لطالبيها من المعوقين مثل : عناوين مراكز التكوين ، الصحة ، العمل ... الخ أو بالتدخل الشخصي لهؤلاء الرؤساء للتوسط من أجل فض ال اعات التي تحدث عادة بين الأشخاص المعوقين وأسرهم ، أو لإرشادهم نفسيا حسب الخبرة المتوفرة لديهم في هذا ا ال ، أو القيام بزيارات ميدانية لتفقد أحوال المعوقين الذين يعانون من إعاقات تعرقلهم عن الخروج من منازلهم عادة ، والتكفل بقضايا وإنشغالات العجائز وكبار السن منهم كالمتعلقة ببعض الخدمات الإدارية التي يقوم ا هؤلاء الرؤساء عوضا عنهم وهم ينصحون هذه الفئة بالتثبت واستقاء المعلومات من مصادر موثوقة كما أ م يدعو م للوقوف على الأوضاع ميدانيا وتقييمها بكل صدق وشفافية ، أما بالنسبة للفئتين اللتين رأتا بأن نشاطات هذه الجمعيات أسبوعية ونصف شهرية ، فحسب رؤساء هذه الجمعيات فإن هؤلاء المبحوثين قد بالغوا في حكمهم هذا لأن هذا مستحيل وفق الظروف الصعبة المعروفة سلفا من الجميع ، بحيث يحبذون ضم إجاباتم لاختيارات الفئة التي رأت بأن هذه النشاطات هي فصلية وتتم : حسب الظروف ، الإمكانيات ، الدوافع والمحفزات التي تتوفر في كل نشاط على حدى .

الجـدول رقـم (09) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في طبيعة النشاطات التي توليها جمعياتهم أكبر اهتمام

طبيعـة النشـاط	التكـرار	النسبـة المئويـة
اجتماعـي	36	% 50
ترفيهـي	06	% 8.3
تحسيسـي	02	% 2.8
آخـر	02	% 2.8
متعدد الاهتمامات	26	% 36.1
المجمـوع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (09) بأنه اشتمل هو الآخر على عدة نسب مختلفة بحيث أن إحـدى هذه النسب تمثل 50 % وهي تعبر عن إجابات الفئة التي ترى بأن جمعياتها تولي اهتماما كبيرا بالنشاطات الاجتماعية عادة ، كما تليها ما نسبته 36.1 % وهي تمثل إجابات الفئة التي تعتقد بأن هذه النـشاطات تعتبر ذات اهتمامات متعددة بحيث تشملها كلها ، تليها نسبة 8.3 % وهي تمثل إجابات الفئة التي تعتقد بأن هذه النشاطات يغلب عليها الطابع الترفيهي ، بينما نجد بأن هناك فئة قد صنفت هذه النـشاطات في حالة الطابع الترفيهي بنسبة 2.8 % ، ونفس النسبة نجدها عند الفئة التي اختارت تصنيف هذه النشاطات المقدمة في خانة "طابع آخر " حسب رؤية وتصنيف أصحابها وفق معايير وشروط معينة .

وبعدما تأملنا هذه النتائج قمنا بعدها بتفسيرها وقد ساعدتنا المعلومات والتوضيحات التي تحـصلنا عليها من طرف بعض المبحوثين في فهم هذه الاختيارات ، بحيث تبين لنا بأن الفئة التي اختـارت تقيـيم نشاطات جمعياتها باعتبارها ذات طابع اجتماعي مثل : تقديم الخدمات ، الرعاية ، الزيارات ، الاجتماعات مع الأسر ، التوجيه والإرشاد ... الخ فحسبها كل ما يتصل بتحقيق أي خدمة أو مصلحة مادية أو معنوية تصب في خانة النشاطات الاجتماعية الاعتيادية و التي تقوم بها عادة هذه الجمعيات باستمرار أما المجموعـة التي ترى بأن هذه النشاطات هي متعددة الاهتمامات فهي تعتقد بأنها عبارة عن أنـشطة : اجتماعيـة ، ترفيهية ، تحسيسية ، علمية ، سياحية ، ثقافية في آن واحد ، وهي بذلك تسعى لتغطيـة جميـع المجـالات الممكنة من أجل توسيع تأثيرها وتحسين أداءها لإرضاء جميع الأعمار والشرائح الممثلة لمجتمـع الأشـخاص المعوقين بينما ترى الفئة التي اختارت تصنيف هذه النشاطات في إطار الترفيه باعتبارها أنشطة تركـز علـى

الخدمات الموجهة للتسلية ، الرياضة ، السياحة ، الاستجمام ، المسرح ، السينما ، الرحلات السياحية ...الخ ، غير أ ا حسب هذه الفئة دائما فإن هذه الجمعيات تعطي أولوية لجانب السياحة والرحلات على كل ما سبق ذكره بينما نجد بأن هناك فئة ترى أن خير تصنيف لهذه النشاطات هي اعتبارها تحسيسية فقط وذلك لأن هذه الأخيرة تركز على هذا الجانب بالذات بشكل محسوس ومعتبر ، بينما ترى فئة أخرى بأن هذه النشاطات هي ذات طابع فني ثقافي مثلا أو ذات طابع طبي محض ... الخ . وعندما عرضنا هذه المسالة على رؤساء الجمعيات الثلاث أقروا بأنه رغم أن قرارات الاعتماد الرسمية لهذه الجمعيات و التي تنص على أن هذه الأخيرة ذات طابع اجتماعي فقط إلا أن ما تقوم به يمكن إدراجه ضمن قائمة "الاهتمامات المتعددة" بحيـث أن مـسيري هـذه الجمعيات يفضلون تنويع البرامج والاهتمامات بغية إرضاء جميع الفئات العمرية من المعوقين كبرامج التثقيف ، الترفيه ، التسلية ، الرياضة ، الرحلات ، الملتقيات و الحفلات ... الخ بحيث أصبحت أمرا معروفـا بالنـسبة لمسيري هذه الجمعيات ، كما أ م استدركوا بأن النشاطات و الاهتمامات الاجتماعية هي التي تستحوذ على حصة الأسد في هذا ا ال ، لأ ا لا تحتاج إلى تحضير وتنظيم كبير للغاية كما أن هذه الأعمال يغلب عليهـا "المسحة الإحسانية " سواء للأشخاص المعوقين أو كبار السن ، الأطفال و المحرومين ... الخ [1] ، غير أن هؤلاء الرؤساء يؤكدون بأنه آن الأوان للتعاون مع مؤسسات البحث العلمي لإقامة علاقات ثنائية ودية وذلك مـن أجل إقامة دراسات حيوية وجادة لمعرفة ما مدى استساغة الأشخاص المعوقين لهذه الـبرامج والنـشاطات ، بالإضافة إلى أخذ آرائهم بجدية بغية تقديم كل ما يلائمهم ويرضيهم ، ويستدرك أحد هؤلاء الرؤساء بأنه اطلع على دراسات خاصة بالمسرح وفوائده المختلفة على شخصية الأفراد من تثقيف وتدريب على الحوار ... الخ [2] ، بالإضافة إلى اهتمامه بالدراسات التي تناولت المسرح العربي والدولي بحيث يأمل بأن يولي أهمية قصوى عن طريق جمعيته لهذا الفن ، وهذا بتسخيره لكل الشروط والوسائل الكفيلة بحث الأشخاص المعوقين المنخـرطين بجمعيته ،وذلك من أجل مساعدتم على اكتساب مهارات جديدة بالإضافة إلى فائدته الطبية خاصة في مجـال الصحة النفسية ناهيك عن الترفيه والتسلية التي سيجلبها لهذه الشريحة ، فقد آن الأوان لإنشاء مسرح للمعوقين في بلادنا ، بالإضافة إلى العمل على إدراجه ضمن المقررات الدراسية في مدارس صغار المعوقين من أجل تحبيب الفن السابع لنفوسهم وتدريبهم للاهتمام به كوسيلة للتثقيف ، الترفيه ، الحوار و التسلية ... الخ .

---

[1] - Mohamed –Nadir ; SEBAA , « Rôle du mouvement associatif dans le processus d'intégration des personnes handicapées » , Actes de la 3ème Rencontre International , **Op-cite** , pp 154-155 .

[2] – علي ؛ الراعي ، **المسرح في الوطن العربي** ، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 298 ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ط2 ، 1999 ، ص ص 69-73 .

▫ المبحث الثاني : أدوار هذه الجمعيات وأدائها من منظور الأشخاص المعوقين .

الجدول رقم (10) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى توافق أدوار جمعياتهم مع آمالهم.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
يوجد توافق	39	% 54.2
لا يوجد توافق	30	% 41.7
دون إجابة	03	% 04.1
المجموع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (10) بأنه هو الآخر قد اشتمل على عدة نسب مختلفة ، بحيث تمثل أعلى نسبة في هذا الجدول 54.2 % وهي تعبر عن إجابات الفئة التي ترى بأنه يوجد هناك تطابق بين الأدوار التي لعبتها جمعياتهم وفق تطلعاتهم وآمالهم المرجوة ، تليها ما نسبتها 41.7 % وهي تمثل أجوبة الفئة التي ترى عكس ذلك تماما ، بينما نجد أصغر نسبة وهي تلك التي تمثل موقف الفئة التي ارتأت الامتناع عن الإجابة على مثل هذا السؤال نهائيا وهي ممثلة بـ 04.1 % .

وعندما نتأمل هذه النسب نجد بأن الفئة الأولى التي وافقت على فكرة تماشي الأدوار التي لعبتها جمعياتها مع متطلبات الأشخاص المعوقين المنخرطين بها بحيث يظهر على هؤلاء بأنهم قنوعين ولا يطلبون الكثير كما أنهم يعلمون بأن تواضع نشاطات هذه الأخيرة يعود أساسا لقلة إمكانياتها ولعدم ايلاء المجتمع و السلطات اهتماما كبيرا بها وهم يؤكدون بأنه يتوجب على الجميع مساعدتها على تحسين أدائها سواء أكانوا منخرطين ، أو أسر المعوقين ، المواطنين ، أو السلطات ... الخ وعدم تحميلها ما لا تطيق ، بالإضافة إلى ذلك يتوجب على المعارضين أن يسعوا إلى الانتقاد البناء وترك النقد الهدام كما أن عليهم القيام بإبداء حلول مقبولة وناجعة وإذا أرادوا أن يسعوا إلى تغيير الأوضاع فما عليهم سوى تقديم البديل الأفضل بطرق متحضرة ومقبولة [1] ، كما أن من شأن تضافر الجهود وتوحيد الطاقات إلمام شمل هذه الجمعيات وجعلها في

1. – جودت ؛ سعيد ، **مفهوم التغيير** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سورية ، ط2 ، 2001 ، ص ص 218- 221 .

خدمة قضية المعوق والمعوقين وبالتالي الموائمة بين برامجها وخططها بما يعود بالنفع العام على هؤلاء الأشخاص سواء كانوا ذكورا أو إناثا ، شيوخا أو صبيانا ، وهذا ما يؤدي إلى إشاعة روح التعاون والتضحية بين الجميع ، وفيما يخص ا موعة التي اعتبرت بأنه لا يوجد هناك توافق بين هذه الأدوار وتطلعاتا ويعود ذلك (حسبها) لبساطة وروتينية هذه النشاطات وهذه الأدوار بحيث يمكن إجمال دور هذه الأخيرة في إحياء أيـام المعـوق ، وإقامة مخيمات صيفية ، وإصدار بعض البطاقات لبعض المعوقين والمعوقات و ذا يلاحظ بأن ما قامت به هي جهود جد محدود يعرفها العام والخاص فهذا الدور قد غطى على عدة أدوار أخرى كـان الأحـرى ـذه الجمعيات بصفتها ممثلة شرعية لشريحة المعوقين الاهتمام ا والتي تتوزع بين الأدوار الاجتماعية ، الثقافيـة ، الرياضية ، الترفيهية ، القانونية و الاقتصادية ... الخ ولن يتأتى لها ذلك إلا إذا أوجدت مشاريع بعيدة المـدى يشترك في إنجازها ممثلين عن كل الأطراف فلا حجة للذين يتسترون بنقص الإمكانيات المادية والبشرية إن هذا المشكل يجب أن يدرس بكل جدية من أجل حله كما يتوجب إيجاد مصادر مالية ومادية دائمة كإنشاء بعـض الورشات أو المحلات التي تعود منافعها مباشرة لخزائن هذه الجمعيات والتي ستمكنها من التحرر وأخذ زمـام المبادرة بدون انتظار عطف وصدقات الآخرين بينما نجد ا موعة التي اختارت عدم الإجابة عن هذا الـسؤال قد تحرجت كثيرا كما طلبت منا إعفاءها عن الإجابة على مثل هذا السؤال الذي إن تناولناه سيفتح أبـواب أخرى لا طائل منها . وفي ردهم على نتائج هذا السؤال أبدى لنا رؤساء هذه الجمعيات سرورهم بأن نـسبة لابأس ا من الأشخاص المستجوبين في هذا البحث قد عبروا عن توافق الأدوار الـتي تقـوم ـا جمعيـاتم وتطلعاتم المرجوة منها كما أن مثل هذه الإجابات ستدفعنا (على حد قولهم) لمواصلة الطريـق والتفـاني في العمل من أجل إرضاء جميع الأذواق والقيام بإجراء تعديلات وإصلاحات إذ كانت تعود بالنفع العام على هذه الجمعيات ومنخرطيها كما نطلب من الذين أبدوا معارضتهم عن عدم توافق ما نقوم به من أدوار مع رغباتم الشخصية للاتصال بنا مباشرة سواء شفهيا أو كتابيا من أجل فتح نقاش ديمقراطي وحر للاستماع للجميـع خاصة الذين لديهم اقتراحات والتي ستدرس ضمن اجتماعات هذه الجمعيات بحيث سيبلغ ا الجميع كمـا أ م أصروا على مسألة التعاون بين جمعيات ومنظمات ا تمع المدني بصفة عامة مهما كان الطابع الذي تنشط في إطاره من أجل تدارس الأوضاع المطروحة و الملحة وتبادل الخبرات والمساعدات فيما بينها والتعـاون مـع الهيئات الوطنية والدولية التي تتم بالعمل الجمعوي بصفة عامة والاهتمام بقضايا المعوقين بصفة خاصة فقد بات معروفا في زماننا هذا بأن العالم يعرف تأثيرا كبيرا من طرف المنظمات غير الحكومية (ONG) والتي أصبحت لها هي الأخرى مكاتب وفروع تقدم خدمات معينة بحيث أن التعاون معها سيدعم قضية المعوقين بلا شـك كذلك فإن نشر التوعية لدى الأشخاص المعوقين وأسرهم بضرورة العمل والاجتهاد لأ مـا همـا الـسبيلان الكفيلان بتحقيق جميع الرغبات التي ينشدو ا .

▫ المبحث الثالث : واقـع تكفـل هـذه الجمعيـات بمطالـب الأشخـاص المعوقيـن .

الجـدول رقـم (11): يبين رأي المعوقين اللمبحوثين في مدى تكفل جمعياتم م في ا ال الطبـ ـي

الإجابـ ـة	التكـ ـرار	النسبـة المئويـ ـة
تكفلـ ـت	26	36 %
لم تتكفـ ـل	46	64 %
ا مـ ـوع	72	100 %

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (11) بأنه اشتمل على نسبتين مختلفتين ، بحيث نجد بأن إحـداهما استقرت على 64 % وهي تلك التي تعبر عن رأي ا موعة التي ترى بأن جمعيات المعـوقين الـتي هـي منخرطة ا "لم تتكفل " م بشكل مقبول في ا ال الطبي بصفة عامة والطب الموجه للأشخاص المعـوقين بصفة خاصة كما تليها نسبة 36 % التي تمثل إجابات الأشخاص الذين أقروا "بتكفل " جمعياتم م في مجال الصحة والطب .

إننا عندما نستطلع آراء هاتان ا موعتان نجد بأن الفئة التي نفت هذا الاهتمام تعتقد بأن أكبر دليل على قولها يتمثل في عدم وجود طبيب متخصص لعلاج شريحة المعوقين بصفة عامة كما أن هذه الأخـيرة تفضل ترك مسؤولية هذا الواجب لعائلاتم وذويهم بحيث يصر أعضاء جمعية متليلي مثلا على أ م لم يلتقوا بأي طبيب عن طريق جمعيتهم وذلك منذ سنوات اللهم إلا في فترة السبعينات و الـتي كانـت جمعيـاتم تستحضر فيها لهم طبيبا مختصا بالإضافة إلى طبيب عظام ، وكانت هذه أيضا إجابة المعوقين التابعين لجمعية العطف الذين يعتقدون بأ م ألفوا استشارة الأطباء بمفردهم عن طريق ذويهم ودون أي تدخل يذكر مـن طرف جمعياتم أما الفئة الثانية التي أقرت بأن جمعياتا قامت وتقوم بشكل منتظم بالتكفل م في هذا ا ال المهم بحيث أ ا سعت لجلب هؤلاء الأطباء إلى أماكن محددة يتم فيها معاينتهم من طرفهم أو أ ا تعاقـدت مع بعض المحسنين منهم لعلاج هذه الشريحة بتكلفة أقل و في كثير من الحالات با ان وكانت هذه إجابـة فئة كبيرة من أعضاء جمعية بني يسقن للمعوقين بحيث قامت على سبيل المثال بتاريخ : 14 مارس 2005 باستدعاء طبيب مختص للالتقاء م وإقامة محاضرة خاصة لإحياء هذا اليوم الذي يعتبر عيدا وطنيـا لهـم .

وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات الثلاث صرحوا لنا بأنه لا يمكن التهرب من هذه الحقيقية بحيث أ م أبدوا لنا عدم رضاهم عن دور جمعياتم في هذا ا ال لأ م حاليا لـيس باسـتطاعتهم تلبيـة متطلباتم في هذا الإطار كما أن جل الأطباء المختصين والمشهورين في الولاية عمـدوا لفـتح عيـادات ومصحات خاصة م بحيث أ ا خدمات غير مجانية مثل : مصحة الواحات حديثة التجهيز والتي تكلـف المريض الذي يبيت فيها ما بين 5000 و7000 دج لليلة الواحدة فقط هذا ناهيـك عـن مـصاريف الاستشارة الطبية ، العمليات الجراحية و المعالجة بالأشعة ... الخ إن هذه المصاريف المكلفة جدا والمترتبة عن مثل هذا العلاج تجعل هذه الجمعيات غير قادرة على تحمل هذه النفقات الباهضة فعلى سبيل المثال : تكلف مسألة علاج 10 أشخاص فقط عند طبيب خاص لاستهلاك جميع المدخرات المالية الموجودة في حساب أي جمعية من هذه الجمعيات لذا فإن الاعتراف بأن هذا المشكل العويص يشكل تحديا كبيرا في حد ذاته يواجه هذه الجمعيات لهذا فإن أصحا ا يرون بأنه لا مناص من الضغط على السلطات العمومية من التكفل التـام بقضية صحة الأشخاص المعوقين وتفعيل القوانين التي تدعوا لذلك ، كما يطالب هؤلاء الرؤسـاء جميـع الخيرين من أبناء الأمة للمسارعة في تقديم يد المساعدة خاصة للأشخاص الذين تربطهم علاقة بالـصحة أو بالقطاع شبه الطبي من أجل مساندة هذه الجمعيات وذلك بغية التكفل الحسن بجميع الأشخاص المعـوقين عن طريق برامج طموحة تدف للتخفيف من العبء الاقتصادي الذي يرهق كاهل أسـرهم كمـا أ ـم يطالبون وسائل الإعلام المحلية والوطنية للعمل على تنوير الرأي العام الوطني ودفعه للمساهمة في دعم هـذه النشاطات والجهود الإنسانية ، كما أ م يضيفون بأنه يتوجب علينا شكر مؤسسات الإعلام بكل تخصصاته السمعية البصرية المقروءة على مبادراتا الشخصية في هذا ا ال ومنها بالخصوص جميع البرامج تصب في هذا الإطار مثل : برامج القنوات الإذاعية الأولى ، الثالثة ... الخ ، و يجدر بنا التنويه إلى الإلتفاتة الإنسانية الطيبة و المتمثلة في الصورة (لقطة الخبر) التي نشرتا جريدة الخبر اليومي عن معاناة الطفل "عثمان " * ، الـذي يسكن في إحدى قصور مدينة تيميمون بولاية أدرار والذي بقي يعاني الأمرين مدة 23 سنة بسبب حادث بسيط أكسبه إعاقة شبه دائمة وهي ما دفعته للزحف من أجل التنقل مما زاد حالته هذه سوءا إهمال وضعيته وعدم الاهتمام ا بعد مدة وجيزة دفعت هذه "الصورة الحقيقية " لتنبيه ضمائر عدد كبير مـن الجهـات والأفراد كالسلطات المحلية بولاية أدرار ، المحسنين و الأطباء ... الخ ، للمسارعة في التكفل بقـضية هـذا الطفل الفقير [1] ، كما أن دعم بعض المواطنين أو المهاجرين الذين يمكنـهم المـساعدة في عـلاج بعـض

* - لمزيد من التوضيحات ، أنظر الملحق رقم 09 في قائمة الملحقات .

[1] – م ؛ طواهرية ، "الضمائر تستفيق والشاب عثمان يحقق حلمه " ، **جريدة الخبر اليومي** ، العدد 4277 ، الصادرة بتاريخ : 2004/12/26 ، ص 12 .

الأشخاص في مستشفيات هذه الدول ، وهذا يعد في حد ذاته مطلبا ملحا تحتاج إليـه هـذه الجمعيـات باستمرار بحيث أ ا في حاجة ملحة لمن يساعدها على تحقيقه كلما دعت الضرورة لـذلك بالإضـافة إلى إنشاء خلايا صيدلانية ضمن هذه الجمعيات لجمع الأدوية من طرف المحسنين وتوزيعها على مستحقيها.

الجـدول رقـم (12): يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى تزويدهم بالأجهزة الاصطناعية المساعدة على الحركة من قبل جمعيا تم

الإجابـة	التكـرار	النسبـة المئويـة
قامت بتزويدهـم	25	34.7 %
لم تقم بتزودهـم	47	65.3 %
ا مـوع	72	100 %

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (12) بأنه يشتمل على نتيجتين مختلفتين بحيث تمثل إحداهما نـسبة 65.3 % وهي التي تعبر على إجابات مجموعة من المبحوثين الذين يعتقدون بأن جمعيا تم لم تقم بتزويدهم بالعتاد والأجهزة الاصطناعية المخصصة لمساعد تم على الحركة ، بينما نجد بأن ما نسبته 34.7 % مـن إجابات بقية المبحوثين المختارين لهذه الدراسة ترى العكس تماما من ذلك ، معتبرة بأن جمعيا تـا قامـت بواجبها في هذا ا ال بشكل ملحوظ .

وعندما تقصينا هذا الأمر عند مجموعة المبحوثين الذين نفوا بأن تكون هذه الجمعيات لم تقم ـذا الأمر بتاتا ويؤكد هؤلاء بأ م لم يجدوا أي إشارات من هذا القبيل عند مسئولي هذه الجمعيات اللهم سوى بعض الكراسي المتحركة (Chaises Roulantes) بحيث أنه في حالة تحصل هذه الأخيرة على الـبعض منها والتي تمنح لها غالبا من طرف السلطات بحيث تدخرها من أجل توزيعها أثناء إحياء اليومين الـوطني والعالمي للمعوقين لإظهار اهتمامهم ذه الفئة كما يلاحظ على هذه الكراسي بأن أغلبها رديئة وغير ملائمة للمعوقين خاصة لصغار السن منهم فهم يحتاجون لكراس معينة حسب مقاسا تم ودرجة إعاقا تم أما الفئـة التي قالت بأن هذه الجمعيات قامت بتزويدها ذا العتاد فإ ا أبدت رضاها عن ذلك مؤكدة بأن لديها ثقة كبيرة في هذه الجمعيات بحيث زودتا بكل ما بحوزتا من كراس متحركة، دراجات نارية خاصة بالمعوقين ، عصي اصطناعية ... الخ وبأ م متأكدون بأ ا لن تبخل عليهم بأي شيء من هذا العتاد . وعندما عرضـنا

هذه المسألة على رؤساء هذه الجمعيات أقروا لنا بأن تدخلاتم الحالية في هذا ا ال مازالت غـير مرضـية للطرفين ، ويعود ذلك أساسا لأ ا حديثة النشأة ولها خبرة محدودة في بعض ا الات مثل هذا ا ال كما أن جل الأشخاص المعوقين يقومون بالاتصال مباشرة بمؤسسة ONAAPH التي عرفت أسبقية التواجـد في الميدان قبل هذه الجمعيات بحيث أ ا تحتكر التعامل مع المعوقين أنفسهم مباشرة لذلك فإن دور الجمعيـات في هذا ا ال قد همش كما أنه نادرا ما يطلب هؤلاء المعوقين منا كرؤساء جمعيات إحضار هـذا العتـاد والأجهزة لعلمهم المسبق بأن جمعياتم لن تقدر على التكفل بمطلبهم هذا لأ ا باهضة الثمن خاصـة ذات الجودة العالية والتي تصنع غالبيتها في الدول الأوربية وتستورد بالعملة الصعبة ... الخ ، غير أ م لا ينفـون بعض المساعدات التي قدموها سابقا أو حاليا للبعض منهم كالتوسط لإصلاح هذه الكراسي عنـد بعـض الحرفيين المهرة ، أو إرشاد أصحا ا لمراكز معينة تقوم بتجديدها ، فرئيس جمعية بني يسقن يقول بأنه يتذكر على سبيل المثال لا الحصر بأنه أحضر مجموعة من القطع المطاطية الخاصة بالعصي الاصطناعية المساعدة على الحركة والتي تدعى باللغة الفرنسية (Les bouchons) بحيث تم توزيعها على كل من يطلبها من المعوقين كذلك كان هذا جواب رئيس جمعية متليلي الذي يؤكد بأنه يحبذ أن يتكفل بطلبات الأشـخاص الـذين تكون درجة إعاقاتم كبيرة * ، وأنه مستعد للتضحية بكل ما لديه من أجل مساعدتم خاصة المعدمين منهم بينما يصر على أن البقية الذين لديهم إعاقات متوسطة أو خفيفة عليهم بتحمل مسؤولياتم كاملة وذلـك باعتمادهم على أنفسهم ونبذ فكرة التواكل و الاتكالية لأن ذلك من شأنه أن يبعث في أنفسهم الكـسل ،الخمول وانتظار مساعدة الآخرين وبالتالي فإ م يكونون معرضين للإصابة في الكثير من الأحيان بصدمات وضغوط نفسية عند رفض تحقيق مطالبهم سواء من أهاليهم أو من الآخرين وهو ما سيحولهم إلى أشخاص عدوانيين بسبب سلوكيات القلق والإنفعال التي ستسيطر عليهم في اية المطاف كما أ م سيكونون رهينة للوساوس والتخمينات الخاطئة لاعتقادهم بأ م يعيشون عالة على حساب الآخرين . مما سـبق يمكننـا أن نستنتج بأن مسألة تزويد الأشخاص المعوقين بالأجهزة والعتاد الذي يساعدهم على الحركة والتنقـل هـي مسألة مصيرية في حياتم خاصة الذين تكون نوعية إعاقاتم مصنفة ضمن الإعاقات الحركية فلقد أوجدت هذه التجهيزات أصلا من أجل مساعدة الشخص المعوق على التنقل والحركة دون حاجة للآخرين ، كمـا استنتجنا من خلال دراستنا الميدانية هذه والتي مكنتنا من التعرف على معاناة هذه الفئة خاصة فيما يتعلـق ذا المشكل بالذات بحيث أبدوا لنا تذمرهم من نوعية هذه الأجهزة المصنوعة في بلدنا والتي تجعل الشخص

* **ـ ملاحظـة :** يقسم الخبراء المختصين الإعاقة مهما كان نوعها لـ 03 درجات وهي : الإعاقة الخفيفة ـ الإعاقة المتوسطة ـ الإعاقة العميقة / وهو تقسيم متداول عالميا ، كما أن هناك بعض الأطباء المحلفين المختصين هم الذين أوكل لهم تقييم درجات الإعاقة عند حامليها بنسب مئوية متفق عليها .

المعوق يعيش في معاناة دائمة معها ، فهي كثيرة العطب وغير ملائمة ، باهضة التكـاليف أيـضا ... الخ لذلك فإ م يحبذون استعمال الأجهزة الاصطناعية المصنوعة في أوربا وبالخصوص السويسرية منها ، غير أ ا غالية الثمن هي أيضا لهذا فإننا نرى بأنه يتوجب تشكيل "ترويكا " بأسرع وقت ممكن بحيث تشمل ممثلين عن جمعيات المعوقين بما فيهم الفيدراليات مع ممثلي وزارة العمل والتضامن الاجتماعي بالإضافة لممثلين عن القطاع الخاص والعمومي الذي يستورد أو يصنع هذا العتاد وذلك بغية تدارس المشاكل المطروحة من أجل إيجاد الحلول الملائمة لها وكذا الاستجابة للأشخاص المعوقين الذين تبقى وضعيتهم في كثير مـن الأحيـان مزرية للغاية .

الجـدول رقـم (13) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى تكفل جمعياتم م في مجال اقتناء الأجهزة الاصطناعية المساعدة على الحركة حسب الجنـس.

الجنـس / الإجابـة	ذكـــر	أنثـــى	ا مـــوع
نعـم	% 28.6 14	% 39 09	% 32 23
لا	% 71.4 35	% 61 14	% 68 49
ا مـوع	%100 49	%100 23	%100 72

يظهر من خلال الجدول رقم (13) بأن أكبر نسبة ظهرت في مجاميعه قـد وصـلت إلى 68 % ، بحيث نجد ضمن هذا ا موع بأن أكبر نسبة سجلت به قد استقرت على 71.4 % وهي إجابـات فئـة الذكور من المعوقين حركيا ، فهم بذلك قد نفوا هذا وذلك باختيارهم للإجابة "لا " بأن تكون الجمعيات التي ينتمون إليها قد جلبت لهم مثل هذا النوع من العتاد ، وهم يؤكدون بأ م حصلوا على هذه المعـدات من كراس متحركة ، عصي اصطناعية ... الخ ، عن طريق جهودهم الخاصة فقد قاموا " بدفع المستحقات المالية " لاقتناء هذه الأجهزة بنسبة 100 % من دون أي دعم مالي من طرف جمعيـاتم ، أو أي جهـة أخرى ، بينما نجد بأن المعوقات الإناث قد اخترن هن الأخريات الإجابة "لا " بنسبة تقدر بـ 61.8 % من الإجابات ورغم أن هذه الأخيرة هي الأصغر في هذا ا موع إلا أ ا قريبة جدا من نسبة إجابة الذكور في إطار هذا ا موع وهن بذلك يؤكدن بأ ن لسن بأحسن حال من المعوقين الذكور الذين يستطيعون على

الأقل الاتصال بالآخرين والاعتماد على أنفسهم في طلب ما يحتاجون إليه بعكس الوضعية التي يتواجدن ا فهن مهمشات من طرف الجميع : أسرهن ، إخوتن ، مجتمعهن ... الخ وهن بذلك بعيدات عن اقتناء هذا العتاد إلا بواسطة تدخل أحد أفراد عائلاتن ، أو أحد أقار ن كما أن أسرهن هي الوحيدة فقط التي قامت بالتكفل المستحقات المالية من أجل شراء هذا العتاد ولاشيء يذكر عن مساهمة جمعياتن والتي كان يفترض منها أن تتدخل للمساعدة في هذا ا ال ، بينما نجد بأن أقل مجموع في هذه ا اميع قد استقر على نـ سبة 32 % من إجابات ا موعة التي وافقت بـ : "نعم " من الجنسين على هذه المسألة وذلـك باعتبـار أن الجمعيات التي ينتمون إليها قد قامت بإمدادهم بالعتاد الصناعي المخصص لمساعدتم على الحركة بحيـث نجد أن أكبر نسبة ظهرت في هذا ا موع هي نسبة الإناث بـ 39 % من اللواتي أقررن بحقيقة هذا الفعل في مقابل 28.6 % من الذكور الذين وافقوا هم أيضا على هذه المسألة . وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات الثلاث وجدنا تباينا ملحوظا في إجاباتم بحيث أكد لنا رئيس جمعية متليلي للمعـوقين حركيا بأنه على الرغم من ا هودات التي تقوم ا غالبية الجمعيات في هذا ا ال لصالح الأشخاص المعوقين إلا أن معاناتم تبقى دائما قائمة فهو يذكر بأن جمعيته قامت بتوزيع دراجات نارية على المعوقين الـذكور بالإضافة إلى كراس متحركة ، عصي اصطناعية و إطارات مطاطية ... الخ خاصة في الفترة الـتي كانـت تشرف على هذه الجمعيات ومنها جمعيته تحديدا منظمة وحيدة للمعوقين على شكل فيدرالية وطنية بينمـا يرى كل من رئيسا جمعيتي بني يسقن والعطف ، بأن جمعيتاهما لم توفق لهذا الأمر باعتبارها قضية ليـست بالهينة بحيث أ ما يتفقان مع رئيس جمعية متليلي على أن العتاد الاصطناعي المخصص للمعوقين هو مـن اختصاص مؤسسة " ONAAPH " التي أوكلت لها الدولة القيام بصناعة إصلاح ، ومتابعة إنجـاز هـذا النوع من العتاد الموجه لهذه الفئة ، بحيث قامت أيضا بافتتاح فرع خاص ذه المؤسسة على مستوى الولاية من أجل إرضاء رغبات الأشخاص المعوقين بتوفير عتاد جيد أقل تكلفة ممكنة وكذا من أجل تقريب المسافة وتوفير هذا العتاد لهذه الفئة في مقرات إقامتها والعمل على صناعة هذه المعدات بما يلائمها وفق طبيعة بيئتها الاجتماعية و الجغرافية كما أبلغنا رؤساء هذه الجمعيات بأ م مستاءون جدا من أداء هذه المؤسسة سـواء محليا أو مركزيا فالشكاوى التي تصلهم من طرف الأشخاص المعوقين و الذين عبروا لهم في أكثر من مـرة عن تذمرهم من طريقة ونوعية المعاملة التي يتلقو ا من طرف الموظفين الذين يعملون في هذه المؤسسة بحيث أوكل لهم التعامل مع الأشخاص المعوقين أو عن نوعية العتاد المصنع بالإضافة للتكلفة المرتفعة لهذه الأجهزة وكذا المشاكل المتعلقة بنقله لمقرات سكناهم وعندما عرضنا على رؤساء هذه الجمعيات مسألة عدم تكفلها بإمداد الأشخاص المعوقين بالعتاد اللازم ، بحيث أ م أرجعوا ذلك لقلة الإمكانيات المالية التي هي بحـوزة

جمعياتم بالدرجة الأولى يضاف إليها عدم طلب أعضائها للتكفل ذا المطلب رسميا كما أن هذه الجمعيات تحجم في كثير من الأحيان عن إقامة ومتابعة مثل هذه المشاريع (لأ ا عبارة عن مشاريع وليست نـ شاطات عادية) مخافة فقدان ثقة الأشخاص المعوقين لعلمها برداءة نوعية هذا العتاد المنتج محليا بل أن أحد رؤسـاء هذه الجمعيات المدروسة تحدث لنا بإسهاب عن معاناته الشخصية واليومية من جهازه الاصطناعي المساعد على الحركة (La prothèse) والذي كثيرا ما انكسر وأصيب بالعطب بحيث أن أسوأ الحـالات الـتي يخافها هي تلك التي تتم في طريق عمومي أو مكان مكتظ بالراجلين مما يجعله في حرج كبير جدا مما يضطره لإعادة إصلاحه لأنه منتوج جزائري ذو جودة رديئة للأسف ، بحيث أنه مصنع من طرف هذه المؤسـسة فالمطلوب منها إدخال معايير الجودة والإتقان على منتجاتا لتفادي مثل هذه الحالات .

الجـدول رقـم (14): يبين مدى استفادة المعوقين المبحوثين من تكوين متخصص عن طريق جمعياتـم.

الإجابـة	التكـرار	النسبـة المئويـة
استفـادوا	12	% 16.7
لم يستفيـدوا	60	% 83.3
ا مـوع	72	% 100

يتبين من خلال الجدول رقم (14) بأنه يشتمل على نسبتين مختلفتين، بحيث تمثل إحداها 83.3 % وهي تعبر عن إجابات المبحوثين الذين نفوا نفيا تاما أن تكون جمعياتم هذه قد تكفلت م مـن أجـل الالتحاق بمراكز للكتوين والتأهيل المهني وبتوجيههم لذلك، بينما نجد بأن النسبة الثانية التي تمثل 16.7 % وهي التي تعبر عن إجابات مجموعة من المبحوثين الذين رأوا عكس ذلك تماما .

وعند تأملنا لهذه النتائج التي أظهرها هذا الجدول ، نجد بأن غالبية المبحوثين أبدوا عدم رضاهم عن دور جمعياتم في هذا ا ال معللين ذلك بأن هذه الأخيرة لازالت متخلفة في هذا القطاع الحساس بالـذات بحيث أ ا تحتاج إلى إعادة هيكلة برامجها ومراجعة أولوياتا والعمل على تحقيق الأمور التي لا يمكن أن تكون في استطاعة ومتناول الشخص المعوق كما أ م يؤكدون بأن غالبيتهم انقطعوا عن الدراسـة ولم يلتحقـوا بمراكز التكوين العادية نظرا لتخوفهم من رفض قبولهم ا والقلة المحظوظة قد قامت باختيـار تخصـصات تكوينية في مجالات الإعلام الآلي ، السكرتارية و أمين المخزن ... الخ وهي مهن غير مطلوبة كثيرا في سوق العمل للأسف الشديد ، نظرا لكثرة الحاصلات على شهادات في هذه التخصصات والذين أغلبهن فتيـات

غير معوقات ، أما ا موعة التي ترى عكس ذلك تماما فإن أغلبها أكدت لنا بأن الشخص المعوق له حق أساسي تجاه جمعيته من أجل التكفل به في هذا ا ال ويتمثل : في الاستشارة والتوجيه وطلب المعلومات فقط أما ماعدا ذلك فإنه متروك للذي يبحث عن تكوين وتأهيل خاص مثله مثل الشخص غير المعوق الذي عليه أن يعول على نفسه في البحث عن مثل هذه المراكز للانضمام إليها بحيث أن الأشخاص المعوقين حركيا والصم البكم الذين لديهم إعاقات خفيفة أو متوسطة يمكنهم الالتحاق بمراكز للتكوين والتأهيل المهني والمعاهد المتخصصة بدون أي مشاكل تذكر أما المتخلفين ذهنيا والمكفوفين فإ م يحتاجون فعلا إلى مراكز متخصصة وإطارات مؤهلة خصيصا لتدريبهم وتأهيلهم . وعندما طرحنا هذه القضية على رؤساء الجمعيات المدروسة كعادتنا أكدوا لنا بأ م واعون جدا بأهمية التكفل بتكوين وتأهيل الأشخاص المعوقين وفقا لظروفهم الأسرية ونوعية إعاقاتم ، وباعتبار أن التكوين والتدريب المهني سيحقق لصاحبه شهادة في تخصص ما بحيث ستفتح له مجالا للانضمام والاندماج في عالم الشغل والمعروف بأن تحصل أي فرد على منصب عمل أو وظيفة قارة ستمكنه من الاستقرار وبالتالي سيتمكن من الاستقلال عن عائلته كما ستدفعه لبناء أسرة خاصة به ... الخ ، ويصر هؤلاء الرؤساء بأ م عرضوا على بعض أولياء المعوقين إرسال أبنائهم إلى مراكز تكوين خارج الولاية وهي متخصصة في تأهيل الأشخاص المعوقين كما أ ا مزودة بداخليات بكل الشروط اللازمة لاستقبالهم وإيوائهم ، إلا أن الأغلبية الساحقة رفضت هذا الاقتراح معللة ذلك بحجج وأسباب مختلفة هذا عن أبنائهم الذكور أما الإناث فإن مناقشة هذه المسألة مع أوليائهم مرفوضة وغير قابلة للنقاش ائيا يضاف إلى كل هذا خلو الولاية تماما من مثل هذه المراكز بصفة خاصة ومنطقة الجنوب الجزائري بصفة عامة ، أما أشهر هذه المراكز فهي موجودة في الشمال خاصة المعروفة منها في مناطق العاشور بالجزائر العاصمة ، وخميستي بولاية تيبازة بينما تبقى ولاية قسنطينة تعرف بأ ا تحتوي على أكبر مراكز تكوين وتأهيل المعوقين خاصة بمنطقة الخروب كما أن ا مركزا لتكوين الإطارات المتخصصة في مؤسسات المعوقين ، ويلاحظ بأن السلطات قامت مؤخرا بافتتاح إحدى هذه المراكز بولاية الأغواط التي تبعد عن ولاية غرداية بحوالي 200 كلم[2] ، ورغم هذا التقدم الملحوظ في مجال تقريب هذه المراكز إلى معوقي الجنوب ، إلا أن العديد من أسر هؤلاء الأطفال المعوقين لازالوا يصرون على إنشائها على امتداد تراب الولاية كما أن رؤساء هذه الجمعيات يشاطرو م الرأي بكل قوة وتأكيد كما أ م أكدوا لنا بأ م سيعملون جاهدين للمطالبة بإنشاء مركز كبير ومكيف لتدريس كل التخصصات المعروفة من أجل استيعاب جميع معوقي ومعوقات الولاية تقريبا مع العلم بأن الكثير من الفتيات المعوقات يعانين بالدرجة الأولى من عدم امتلاكهن لشهادات تكوين أو تأهيل متخصصة لأسباب متعلقة ببعد هذه المراكز عن

مقرات سكناهن لهذا فإن إنشاءها على تراب الولاية وإلحاقها بورشات للتشغيل بات أمرا ملحا ومطلوبا في ظروف تزايد عددهم في مدينة غرداية خصوصا ومنطقة الجنوب عموما . و ذا يمكننا أن نستخلص مما سبق بأن قضية التكوين والتأهيل المهنيين أصبحت ضرورة ملحة من أجل التكفل الصحيح ؤلاء الأشخاص وإدماجهم أسريا واجتماعيا كما تعرف فلسفة التأهيل والتكوين المهنيين بأ ا تتلخص في العمل على احترام الفرد الذي يعد في نظر الكثيرين عاجزا وبطيئا عن العمل والحركة وعلى تقديره كفرد كامل الحقوق والتعامل معه باعتباره شخصا منتجا مستقلا بذاته في إطار برامج التأهيل المهني التي تسعى لتوجيهه وتنمية مواهبه واستغلالها بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع والفائدة [1] .

الجدول رقم (15) : يبين موقف المعوقين المبحوثين من مساعدة جمعياتم لهم للحصول على وظائف مناسبة .

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
قامت بالمساعدة	06	% 8.3
لم تقم بأي مساعدة	66	% 91.7
ا موع	72	% 100

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (15) بأنه يشتمل على نسبتين ، بحيث تمثل إحداهما 91.7 % وهي عبارة عن نسبة تعبر عن إجابات مجموعة من المبحوثين الذين يعتقدون بأن جمعياتم لم تقم بمساعدتم إطلاقا للحصول على وظيفة أو منصب عمل مناسب ، تليها النسبة الثانية التي تمثل 8.3 % وهي تعبر عن إجابات مجموعة المبحوثين الذين يرون عكس ذلك تماما ، باعتبار أن جمعياتم ساعدتم وسهلت لهما للحصول على مناصب عمل محترمة .

إننا إذا تأملنا فحوى هذه النتائج نجد بأن ا موعة الأولى التي تعتقد بأن جمعياتا لم تقم بـالكثير في هذا الإطار ، هي في نظرهم عاجزة عن تلبية هذا المطلب الملح والذي يمثل إنشغالا رئيسيا يقلق الكثير منهم مثلهم مثل الأفراد الأصحاء ، بينما تعتقد ا موعة الثانية بأ ا استفادت من دعم جمعياتا لها من أجل الحصول على مناصب عمل مقبولة ، كما أ م يشكرون رؤساء جمعياتم على ما قاموا به ولو بالتوسط والمساندة المعنوية والضغط على السلطات لتحقيق هذا الحق الذي يعد من حقوق الإنسان الرئيسية والذي

[1] - عبد المحي ؛ محمود حسن صالح ، **مرجع سابق** ، ص 203 .

تعترف به جميع المعاهدات والمواثيق الدولية [1] . وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة أكدوا لنا بأ م لا يلومون ا موعة التي صرحت بأن جمعياتم لم تقم بواجبها كما يرام في إطـار التكفـل بالأشخاص المعوقين من أجل الحصول على مناصب عمل سواء أكانت قارة أو عن طريق التعاقد ، كمـا أ م يؤكدون بأن هذه المشكلة مطروحة على الساحة الوطنية بحيث أن نسبة البطالين في الجزائر جعلتها في وضع لا تحسد عليه في قائمة الدول المصنفة عالميا والتي تعرف فيها آفة البطالة والعاطلين عن العمل أرقامـا قياسية ، سواء على الصعيد العربي أو الدولي بحيث أنه لا يخفى على أحد المشاكل التي يعرفها سوق العمـل ببلادنا بسبب تقلص المناصب الناتجة عن حل وبيع عدد كبير من مؤسسات القطاع العام وما انجر عنها من تسريح للعمال بالآلاف نتيجة لإعادة هيكلة وتطهير قطاع الإنتاج الوطني وفقا للوصفات الـتي فرضـها صندوق النقد الدولي على الجزائر بحجة إعادة هيكلة وتطهير الاقتصاد الوطني [2] ، والملاحـظ بـأن هـذه القرارات قد تسببت في نتائج جد وخيمة انعكست على المواطنين بصفة عامة وعلى المعوقين بصفة خاصـة كما أن الإجراءات الإستعجالية التي قامت ا الحكومة في هذا ا ال من أجل امتصاص البطالـة المتفـشية باستحداث مناصب شغل في إطار برامج الشبكة الاجتماعية ، تشغيل الشباب ، عقود ماقبل التشغيل ...الخ فهذه المناصب وإن وجدت فإن الأجور الناتجة عنها تبقى غير ملائمة خاصة للأسر التي يكون عدد أفرادها كبيرا أو يعولها شخص معوق أو يكون ضمن أسرته هذه بعض من أبنائه معوقين بإعاقات كبيرة جدا ، أما الوظائف الجديدة التي تنشأ وفقا لمناصب مالية معتمدة من وزارة العمل والتي تستحدث في إطار الوظيـف العمومي من حين لآخر فيتم توزيعها في كثير من الأحيان وفق شروط غير قانونية كالمحسوبية، الواسـطة و القرابة العائلية ... الخ ، بحيث أن هذه الآفة لم تكن معروفة في ولاية غرداية إلا بعد سنوات ما بعد العشرية السوداء بحيث عرفت توافدا لأعداد كبيرة من الأفراد من مناطق مختلفة من ولايات الوطن ، كما أن نقص الاستثمارات الاقتصادية الخارجية للشركات والمؤسسات الأجنبية غير موجودة في الولاية بتاتا ، بالإضـافة إلى عجز القطاع الخاص عن خلق مناصب جديدة لتشغيل البطالين يضاف إلى كل هذا تهميش الـسلطات لدور جمعيات ا تمع المدني عموما وجمعيات المعوقين خصوصا في الحصول على مناصب عمـل جديـدة لصالح منخرطيها أو لشريحة المعوقين فعلى الرغم من أن القانون ينص صراحة بضرورة حجز نـسبة مـن مناصب العمل كلما تم إنشاء وظائف جديدة لصالح الأشخاص المعوقين وبإشراك جمعياتم في ذلك * ، إلا

---

[1] – الطاهر ؛ بن خرف الله ، **محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان** ، مطبعة الكاهنة ، الجزائر ، ط2 ، 2002 ، ص ص 24-25 .

[2] – الزبير ؛ عروس ، " المجتمع المدني : الأداة ، الرأي و الفقراء الجدد " ، كراسات الـ CREAD-17 "، **مرجع سابق** ، ص ص 19 .

* - لمزيد من التوضيحات أنظر تفصيل ذلك في المطلب الأول من المبحث الرابع في الفصل الثالث .

أن ذلك لا يزال وللأسف الشديد يشكل حبرا على ورق كما أن الأفكـار المـسبقة والنظـرة الدونيـة للأشخاص المعوقين من قبل بعض الأفراد وذلك نتيجة للذهنيات السائدة في مجتمعنا والتي ترى بأن المعـوق شخص عاجز عن العمل لذلك لا يتوجب عليه مزاحمة الأصحاء للحصول على عمل مستقل بـل عليـه الاكتفاء بالمنح التي تقدمها له السلطات العمومية وعلى الرغم من أن ثقافتنا وديننا الحنيف يـرفض هـذه المعاملات الإحتقارية السلبية لأي فرد مسلم بحيث يأمرنا بوجوب محبة بعضنا بعضا كمـسلمين مـصداقا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففي رواية عن أنس ابن مالك –رضي الله عنهما - قال ؛ قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " [1] ، لهذا فإن العمـل على تغيير ذهنيات المواطنين والمسؤولين على حد سواء ستساهم في تخفيف أعباء متطلبات وضغوط الحيـاة اليومية التي يعاني منها الأشخاص المعوقين مهما كانت ظروفهم ومكاناتم الاجتماعية باعتبار أن الإنـسان هو القيمة الحقيقية والأساسية في هذا الكون كما يقول كارل ماركس .

الجـدول رقـم (16) : يبين رأي المعوقين المبحوثين تجاه تكفل جمعياتم م بخصوص الزواج وتبعاتـه الماليـــة

الإجابـــة	التكـــرار	النسبـــة المئويـــة
تكفلـــت	00	00 %
لم تتكفـــل	72	100 %
ا مـــوع	72	100 %

يظهر لنا الجدول رقم (16) بأن ما نسبته 100 % من المبحوثين اعتبروا بأن جمعياتم لم تتكفـل بتزويجهم ، بحيث أن هذا الأمر كان في الغالب من تدبير أسرهم وذويهم أو نتيجة لمبادراتم الشخصية .

وإذا أمعنا النظر في هذه النتيجة نلتمس من الوهلة الأولى وجود خلل ما وعنـدما ناقـشنا هـذا الموضوع مع مجموعة لا بأس ا من الأشخاص المعوقين بحيث أ م صرحوا لنا بأ م لم يذكروا إطلاقا بـأن جمعياتم قد تجرأت على طرح مثل هذه القضية أمام أعضائها فما بالك بإعداد دراسات ومشاريع حول هذا الموضوع بالذات والذي يشكل تناوله حرجا لبعض الأشخاص . وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤسـاء الجمعيات المدروسة أكدوا لنا بأنه بالفعل لم ينل هذا الموضوع الذي يعتبر هدفا طموحا وحقا مشروعا بحد

[1] شهاب الدين أحمد ؛ الزبيدي ، **مختصر صحيح البخاري** ، الحديث رقم 13/13 ، باب الإيمان ، دار المنار ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، 2002 ،ص 19.

ذاته اهتماما كبيرا من طرفهم وذلك راجع لأن الجميع يفضلون أن يترك هذا الأمر لأوليائهم وذويهم وفقا للأعراف والتقاليد المتبعة في المنطقة يضاف إلى ذلك وجود مشكلة أخرى تجعلنا كرؤسـاء لا نرغـب في التدخل لتناول مثل هذا الموضوع ويتمثل في رفض المنخرطين المعوقين سواء أكانوا ذكورا أو إناثا للارتباط فيما بينهم وحجتهم في ذلك خوفهم من انتقال الإعاقة الموجودة عندهم في حالة اقترا م ببعضهم بعضا عن طريق الوراثة إلى الأطفال الذين يولدون في حالة حدوث مثل هذا الارتباط كما أن كثير من الأفراد العاديين يرفضون فكرة التزاوج من العائلات التي ا أشخاص معوقون خاصة في حالة الذكور الأصـحاء الـذين يتهربون في أغلب الأحيان من الاقتران بفتاة معوقة حتى وإن كانت إعاقتها مكتسبة ومصنفة باعتبارها ذات درجة بسيطة جدا ولا ضرر فيها على المولودين القادمين [1] ، بحيث أضافوا بأن هذه المعظلة تشكل في حـد ذاتا تحد كبير يواجههم باستمرار (حسب رؤساء الجمعيات المدروسة) مما يتوجب عليهم العمـل علـى تصحيح الأفكار وتقريب هذه الشريحة فيما بينها أولا ثم مع بقية الناس ثانيا ولن يتأتى ذلـك إلا بتظـافر الجهود وتقديم المساعدات اللازمة من طرف كل الجهات التي بإمكا ا الإسهام في المساهمة في حـل هـذا الإشكال المطروح دوما ، بدءا من المساجد ، وسائل الإعلام ، منظمات ا تمع المدني ، مراكـز البحـث العلمي و المدارس ... الخ ولأن الزواج في حد ذاته هو عبارة عن إطار لتأسيس أسرة من أجل الإبقاء على الفطرة الإنسانية بالإضافة إلى إحياء سنة من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم وتطبيق أمر الله المتمثـل في الحفاظ على النوع الإنساني من أجل عمارة الأرض وتحقيق حكمة الله في كونه [2] ، كما أن كـثيرا مـن الدراسات الجادة أثبتت ما للزواج من فوائد اجتماعية عامة لهذا فإنه يتوجب على كل من يهمه الأمـر أن يعمل كل ما في وسعه لإعانة المقبلين على بناء عش الزوجية من الشباب سواء أكانوا أصحاء أو معوقين .مما سبق يمكننا أن نستنتج بأن هذه القضية تعد أيضا واجبا ضروريا تغافلت عن أدائه هذه الجمعيات والـذي يحتاج منها إلى إعداد برامج تحسيسية بعيدة المدى بالتعاون مع الجمعيات المتخصصة في تـزويج العـزاب والعوانس ، مع العلم بأ م سيكونون معرضين لكافة الأخطار الاجتماعية والنفسية التي تصيبهم جراء إهمال التكفل م في هذا ا ال فقد أكدت بعض الدراسات المتخصصة بأن الغرائز الجنسية تنشأ عند الـشخص المعوق ضمن حاجاته البيولوجية العادية كإنسان وذلك انطلاقا من صغره [3] ، وسيكون الشخص المعـوق سعيدا وشاكرا لكل من يساعده على إتمام نصف دينه من اجل بناء أسرة كبقية الأفراد العاديين لأنه عليه أن يستقل بنفسه ويعمل على تأسيس أسرة خاصة به كذا الانفصال عن عائلته الأولى لكي لا يبقى تابعا لهـا

[1] – عبد الخالق ؛ يوسف الختاتنة ، " آثار الإعاقات على أسر ذوي الإعاقة – دراسة ميدانية لأسر بعض المعاقين في محافظة أربد الأردنية " ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 14 ، ديسمبر 2000 ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، ص 39 .

[2] – عبد الحميد ؛ خزار ، **فلسفة الزواج وبناء الأسرة في الإسلام** ، دار الشهاب ، الجزائر ، ط2 ، 1990 ، ص ص 26- 28 .

[3] - Suzy ; COHEN , **Op-cite** , pp 197-199 .

مدى الحياة كما أن الإناث المعوقات هن أيضا يرغبن في الفوز بشريك الحياة للتمكن من إنشاء أسر خاصة ن و كذا لإنجا ن أطفالا مثلهن مثل بقية الفتيات اللواتي لا يعانين من مشكل الإعاقة [1] ، كما أن قـضية العزوبية عند الذكور سواء أكانوا معوقين أم لا والتي تقابلها مشكلة العنوسة عند الإناث لازالـت تنخـر جسد مجتمعنا فالأرقام الأخيرة والتي تعتبر متضاربة جدا أكد بأن ا تمع الجزائري عرف ارتفاعا في معدلات هذه الآفة منذ الاستقلال مما انجر عنها حدوث مشاكل ومظاهر اجتماعية أخرى كـ الطلاق ، الـصدمات النفسية ، التوترات والأمراض العصبية ، انتشار إدمان الكحول والمخدرات بين الشباب ، تفـشي مـرض الإيدز ... الخ ، فكما أن الأفراد الأصحاء معرضون لمثل هذه الآفات نتيجة لإهمالهم من طرف مجـتمعهم فكذلك سيكون الحال مماثلا عند الأشخاص المعوقين سواء أكانوا ذكورا أم إناثا ، ولا بأس أن نـشير إلى جهود بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية للمسارعة في تشجيع فئة الشباب للإقدام على هذه المبادرة الـتي كفلتها جميع الديانات السماوية وقد حققت نتائج طيبة في هذا الميدان .

---

[1] – Maha ; ABASSI , Revue Horizon Educatif , n° 15 , **Op-cite** , pp 14-15 .

الجـدول رقـم (17) : يبين رأي المعوقين المبحوثين تجاه تكفل جمعياتم م في مجال الصحة النفسيـ ـة

الإجابـ ـة	التكـ ـرار	النسبـة المئويـ ـة
تكفلـ ـت	18	25 %
لم تتكفـ ـل	54	75 %
ا مـ ـوع	72	100 %

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (17) بأنه اشتمل على نسبتين مختلفتين ، بحيث أن إحـداهما بلغـت 75 % وهي تمثل إجابات مجموعة من المبحوثين الذين يعتقدون بأن جمعياتم لم تتكفل م في مجال الصحة النفسية ، بينما نجد العكس تماما عند ا موعة الثانية التي ترى بان هذه الجمعيات قامت بما عليها في هـذا الجانب وقد وصلت نسبة إجاباتم إلى 25 % من ا موع الإجمالي للإجابات .

وعند تأملنا لهذه النتائج حاولنا معرفة الحقيقة الكامنة وراءها فا موعة التي أبدت نفيها لإمكانيـة اهتمام جمعيات المعوقين المدروسة بكل ما يتعلق بالصحة النفسية من إرشادات ، معاينـات ، أو زيـارات ميدانية ... الخ ففي نظرهم فقد فشلت هذه الأخيرة في جلب طبيب نفساني ووضـعه تحـت تـصرفها للاستعانة به عند الحاجة كما أ ا لم تضغط على وسائل الإعلام المحلية بما فيه الكفاية كإذاعة غرداية مـن أجل تخصيص حصص أسبوعية موجهة للإرشاد والرعاية البسيكولوجية التي أصبحت ضرورية للغاية خاصة في الظروف التي يعرفها مجتمعنا والتي نتج عنها عدة أمراض أغلبها نفسية وعصبية ، بينما ترى الفئة الثانيـة بأن هذه الجمعيات حتى وإن لم تتعاقد مع أخصائيين نفسانيين للعناية بالأشـخاص المعـوقين وإرشـادهم للحلول الكفيلة بمساعدتم من أجل التغلب على المصاعب والاضطرابات النفسية التي يعانون منها يوميا إلا أن مجرد الانضمام إلى ا موعة المسيرة لأي جمعية من هذه الجمعيات لكفيلة ببعث البهجة والسرور والأمل عند أصحا ا بالتفتح على ا تمع وتحمل المسؤولية في إعداد نشاطات الجمعية والمبادرة إلى القيام بالأعمال المتعلقة ا حتى وإن كانت متعبة ... الخ ، كل هذه العوامل ستدفع الشخص المعوق للإحساس بأنه يعيش ضمن أسرة كبيرة وبأنه ليس وحيدا في هذا العالم . وفي ردهم على هذه المسألة أكد لنا رؤساء الجمعيـات المدروسة بأن هذا الجانب كبقية جوانب أخرى مهمة للغاية وللأسف الشديد لم نستطع أن نحققها بنـسبة 100 % مع العلم ما لأهمية الرعاية والمتابعة الصحية النفسية في حياة الشخص المعوق بصفة خاصة والفرد

العادي بصفة عامة وإذا شخصنا حالة المعوقين نجد بأ م أكثر الأشخاص تعرضا للصدمات والعقد النفسية نتيجة لطبيعة المعاملات الموجودة ضمن مجتمعنا خاصة بعد سنوات العشرية السوداء والتي ولـدت لـدى الكثيرين مظاهر القلق ، عدم الثقة بالآخرين ، الغضب ... الخ ، فالعنف اللفظي أصبح سمة الكثيرين كمـا أن تربية الطفل المعوق منذ صغره لا تتم وفق مسارها الطبيعي ويرجع هذا أساسا إلى القلق الذي يـساور والديه على مستقبله بالإضافة إلى جهلهما للطرق الصحيحة التربوية الخاصة للأشخاص المعوقين ، كما أن هناك بعض الأسر التي تكون معروفة بكثرة شجاراتا وصراعاتا الداخلية فإذا كان لديها شخص معوق فإنه يكون معرضا دوما لصعوبات قد تؤدي به إلى حالات الا يار العصبي في بعض الأحيان نتيجـة للـسب والشتم وعدم المبالاة ذا الشخص بل يصل الأمر ببعض أفرادها في حالات عديدة إلى تعـييره بإعاقتـه ، وكما يؤكد رؤساء هذه الجمعيات فإن هذه الحالات موجودة بكثرة خاصة لدى الأسر الفقيرة الـتي قـد يوجد فيها أشخاص معوقون بالإضافة إلى مرضى عقليين في بعض الحالات للأسـف الـشديد ،كمـا أن التهرب من خدمة هذا الشخص خاصة إذا كانت إعاقته من الدرجة الكبيرة أو العميقة كثيرا مـا تتركـه عرضة للبكاء ، التوتر و الصراخ ... الخ ، كما أن بعض الأسر التي يوجد ا معوق أو أكثر تعرف هـي الأخرى مثل هذه المشاكل والصعوبات النفسية سواء عند الأصحاء أو عند المعوقين الموجودين ا في حـد ذاتم ، غير أن هؤلاء الرؤساء أكدوا لنا بأ م لن يبقوا مستقبلا مكتوفي الأيدي بل سيعملون كـل مـا في وسعهم لإلزام مصالح الصحة العمومية المحلية من أجل وضع طبيب نفساني تحت تصرف الأشخاص المعوقين وجمعياتم في كل بلدية من بلديات الولاية للاهتمام باحتياجاتم في هذا ا ال الحساس جدا ، وبعد هـذا فإننا نستنتج مما سبق بأنه يتوجب على هذه الجمعيات الإسراع بغية تدبر أمرها في هذا ا ال الحيـوي لأن المواطنين أصبحوا ينظرون إلى هذه الجمعيات والمنظمات باعتبارها ملجأ آمنا لهم عند الحاجة وذلـك لمـا تقدمه من مساعدات وعناية خاصة نتيجة لأنشطتها التضامنية التي تعرف ا[1] ، كما نشير بأنه يتوجـب على الجميع الإسراع في تقديم يد العون لهذه الجمعيات ولغيرها، بحيث أنه يتحتم على الـسلطات المحليـة والوطنية الانتباه لخطورة إهمال رعاية هؤلاء الأشخاص في مجال الصحة والإرشاد النفسي بحيث أن الإفراط في هذا الإهمال سيحولهم إلى مرضى نفسانيين بنسبة 100 % في الحالات التي لا يجدون فيها من يقدم لهم يد العون في الوقت المناسب وهذا ما سيكلف أسرهم ،الدولة وا تمع أموالا باهضة وخسائر فادحة أخرى كما نشير إلى أن تمتع أوليائهم بشخصية قوية والتي ستمكنهم دون شك على مساعدة أبنائهم للتغلب على مظاهر الحزن والكآبة نتيجة بفعل إصابتهم بإعاقة معينة وكذا تشجيعهم على تحدي هـذا الواقـع المـؤلم

---

[1] – ن؛ رياض ، "بن بلة يؤكد على دور المنظمات غير الحكومية في التضامن " ، **جريدة الخبر اليومي** ، العدد 4298 ، الصادرة بتاريخ 2005/01/22 ، ص 03 .

ومحاولة الانتصار عليه من أجل إثبات الذات فصفحات التاريخ قد سجلت لنا أمثلة ناصعة عـن معـوقين شقوا طريقهم بأنفسهم نحو قمة ا د والشهرة بحيث نجد من بينهم: طه حسين ، عبدالحميدكشك ، عبـد العزيز بن باز ، بيتهوفن ، برايل ... الخ.

الجـدول رقـم (18) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى تشجيع جمعياتـهم لهـم لممارسة الرياضـة.

الإجابـــة	التكـــرار	النسبـة المئويـــة
تشجعهـــم	16	% 22.2
لا تشجعهـــم	56	% 77.8
ا مـــوع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (18) بأنه يشتمل هو الآخر على نسبتين متمايزتين ، بحيـث تمثـل إحداهما 77.8 % وهي تعبر عن إجابات ا موعة التي رأت بأن جمعياتا لا تشجعها للقيام بمثل هذا النوع من الرياضة ، بينما تمثل النسبة الثانية 22.2 % وهي تعبر إجابات ا موعة التي ترى بأنه على العكس من ذلك تماما ، باعتبار أن هذه الأخيرة تسعى دائما لتنشيط رياضة المعوقين بكل الوسائل المتاحة لديها .
وبعد تأملنا لهذه النتائج ، قمنا بالتقرب من بعض المبحوثين للتعرف أكثر على فحوى اختيـاراتم هـذه ، بحيث وجدنا بأن ا موعة التي رأت بأن هذه الجمعيات لم تقم بتنظيم دورات لرياضة المعوقين كما أ ـا لم توفر الظروف المساعدة لإقامة هذه المنافسات وأكبر دليل على ذلك هو انعدام قاعة أو ملعب خاص برياضة المعوقين على مستوى الولاية ، بينما ترى ا موعة الثانية بأن جمعياتا قد ساعدتا بكل ما تـستطيع مـن إمكانيات لدمجها في بعض النوادي الرياضية العادية ، كما أنه لا يحق لأحد إلقاء اللوم على عـاتق هـذه الجمعيات لتفريطها في هذا الجانب ، لأن هذا النوع من النشاطات أصبحت تتم به نـواد علـى شـكل جمعيات خاصة برياضة المعوقين ، ورغم تواجدها المكثف إلا أن النتائج التي حققتها مازالت غير مـشجعة بحيث تحتاج هذه الجمعيات/النوادي إلى مراجعة برامجها من أجل النهوض برياضة المعوقين بـشكل جـدي وطموح لفائدة هذه الشريحة . وكعادتنا قمنا بعرض هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسـة بحيـث تمحورت إجاباتم حول قضية مهمة جدا تتمثل في الجانب القانوني ، الذي ينص علـى أن جمعيـاتم ذات

طابع اجتماعي محض لهذا فإن اهتماماتا محدودة في مجال النشاطات والخدمات الاجتماعية فقط بحيـث أن أول قانون أصدرته الدولة فيما يخص تنظيم الحركة الجمعوية يسمح ذا النوع من النشاطات أمـا آخـر القوانين فإ ا تشدد على تخصص الجمعيات كل حسب الطابع الذي اختارته لهذا فإنه يتواجد اليوم علـى تراب الولاية عدد لابأس به من النوادي المتخصصة في رياضة المعوقين فهي المسئولة عن ترقية مثـل هـذه الرياضة كما أنه يلاحظ بأن ولاية غرداية خالية تماما من مرافق وتجهيزات مخصصة لرياضة المعوقين ناهيـك عن نقص المؤطرين المؤهلين ويضاف لكل هذا مشكل غلاء أثمان العتاد الخاص برياضة المعوقين وهـو مـا يشكل عائقا كبيرا سواء للجمعيات أو للمعوقين في حد ذاتم ، غير أن رئيس جمعية متليلي يستدرك بـأن جمعيته عندما أسست في اية الثمانينات كانت تتم بمثل هذه النشاطات بحيث قام هو شخصيا بتوجيه أحد أفرادها والذي يعمل حاليا بدائرة متليلي بحيث حقق آنذاك نتائج وميداليات مشجعة في مجال رياضة العدو الريفي كدليل لما كانت تقوم به هذه الجمعية وقد أكد لنا بأنه عهد إلى مجموعة من مساعديه بغية إنـشاء جناح تابع للجمعية خاص برياضة المعوقين والذي تحول فيما بعد إلى ناد ضمن جمعية انشقت واسـتقلت فيما بعد عن الجمعية الأم وهي تدعى بجمعية "نادي الصابرين لرياضة المعوقين " إلا أ ا قامت بنـشاطات مشجعة جدا والتي يمكن تصنيفها ضمن الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي نظرا لغياب المرافق اللازمة لتطوير مثل هذه الرياضة على تراب هذه المدينة ، كما أن رئيس جمعية بني يسقن للمعوقين أكد لنا هو الآخر بأن جمعيته لم تفوت الفرص التي سنحت لها من أجل تشجيع هذا النوع من الرياضة غير أن أكبر جانب اهتمت به يتمثل في إقامة منافسات رياضية وتوزيع بعض الكؤوس والجوائز التشجيعية على الفائزين وذلك بالرغم من قلة إمكانياتا المادية كما أن جمعيته ستسعى لإعداد برامج طموحة في هذا ا ال وفتح باب التعاون مع بقية الجمعيات المتخصصة في رياضة المعوقين والعمل على إنشاء قاعة مجهزة بالعتاد اللازم بحيـث تكـون مسيرة من طرف إطارات وتقنيين متخصصين . وأخيرا يمكننا أن نستخلص بأنه رغم الجهود التي تقوم ـا هذه الجمعيات في مجال رياضة المعوقين إلا أن النتائج المسجلة تبقى جد محتشمة على مستوى الولاية بحيث أننا لغاية الساعة لم نسمع بأبطال رياضيين رفيعي المستوى من فئة المعوقين عبر كامل تراب الولاية وبالرغم من أن رياضة المعوقين كثيرا ما ساعدت الجزائر كدولة على تحقيق ميداليات مشرفة على الأصعدة العربيـة القارية ، العالمية ، وأكبر دليل على ذلك ما حدث مؤخرا عندما قامت الجزائر بتنظيم دورة الألعاب العربية الأخيرة .

الاستنتاجات الجزئيـة للفرضية الأولى

لقد اخترنا للتحقق من هذه الفرضية مجموعة من الجداول قمنا بتحليل نتائجها بغية التأكـد مـن صحتها ، ولقد كان نصها كما يلي : " تقوم جمعيات ا تمع المدني بدور فعال في التكفـل باحتياجـات المعوقين حركيا" وما تقييمهم للأدوار التي تقوم ا هذه الجمعيات لصالحهم وهل تكفلـت باحتياجـاتم بشكل مرضٍ ومقبول ، وهكذا وبعدما شرعنا في تحليل الجداول المتحصل عليها وجدنا ما يلي :

1- يرى الأشخاص المعوقون والمعوقات الذين تناولتهم هذه الدراسة بالبحـث بـأن جمعيـاتم ذات أداء متوسط وهي في حاجة ماسة لإدخال تحسينات كبيرة عليه من أجل الارتقاء وضعيتهم بشكل مقبول .

2-يشعر هؤلاء المعوقون بأن نشاطات جمعياتم التي ينتمون إليها كثيرا ما تماشت وفق تطلعاتم المرجـوة فهي إذن في المستوى المطلوب ، إلا أنه يجب تحسين محتواها أكثر وذلك باستشارتم كأفراد معنيين أولا في كل ما يهمهم وله علاقة بمحيط جمعياتم ووسطهم العائلي والاجتماعي .

3-يعتقد هؤلاء المعوقون بأن أغلب نشاطات جمعياتم هي ذات امتداد سنوي ويغلـب عليهـا الطـابع الاجتماعي المحض .

4-كما أ م يعتقدون بأ ا لم تعمل ما فيه الكفاية للتكفل م في مجال طب المعوقين وتزويدهم بـالأجهزة المساعدة على الحركة رغم تسجيلهم لبعض الجهود البسيطة التي قامت ا جمعياتم لصالحهم في هذا ا ال .

5-كذلك استنتجنا بأ ا لم تسعى بشكل مقبول لمساعدتم من أجل الالتحاق بمراكز التكـوين والتأهيـل المهني المخصصة لهم كفئة ذات احتياجات خاصة .

6-كما أ ا لم تعمل ما فيه الكفاية لإيجاد مناصب عمل لائقة م .

7- كذلك فإ م لازالوا يعتقدون بأ ا رغم سعيها للتكفل م في مجال الصحة النفسية إلا أ ا تبقى بعيـدة عن تحقيق الآمال المرجوة منها في هذا ا ال .

8-كما يمكننا القول أيضا بعدم قدرتا على تحقيق نتائج مشجعة في مجال توفير الوسائل الكفيلـة بتطـوير رياضة المعوقين .

9-كما وجدنا بأن فئة المعوقين الذكور استفادوا أكثر من الإناث في اقتناء الأجهزة الاصطناعية المـساعدة على الحركة التي جلبتها لهم جمعياتم والتي تبقى رغم هذا غير كافية .

ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول بأنه رغم النقائص الملاحظة فإن الفرضية الأولى قد تحققت وبالتالي فإن هذه الجمعيات قد لعبت دورا مقبولا للتكفل بالأشخاص المعوقين بكل ما استطاعت أن تقدمه لهـم.

الفصـل السادس :

تحليل نتائج الفرضية الثانية

" تعاني جمعيات المعوقين حركيا في ولاية غرداية من نقص الإمكانيات المادية "

- المبحث الأول : إشكالية الصعوبات المادية وأثرها على جمعيات المعوقين
- المبحث الثاني : الصعوبات المعنوية وأثرها علـــى جمعيـــات المعوقيـــن
- المبحث الثالث : دور الهيئات الأخرى فـــي مساعــــدة هــــذه الجمعيـــات

- المبحث الأول : إشكالية الصعوبات المادية وأثرها على جمعيات المعوقين.

الجدول رقم (19) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في نوعية الصعوبات التي تعاني منها جمعياتهم

نوع الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية
مادية	55	% 76.4
معنوية	17	% 23.6
المجموع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (19) بأنه يشتمل على نسبتين مختلفتين تمثل إحداهما 76.4 % حيث تعبر عن إجابات المبحوثين الذين أيدوا فكرة معاناة جمعياتهم التي ينتمون إليها من صعوبات ومعوقات مادية محضة ، مقابل 23.6 % ، وهي تمثل رأي مجموعة أخرى من المبحوثين الذين رأوا بأنه على العكس من ذلك تماما ، بحيث أيدوا فكرة معاناة جمعياتهم من صعوبات معنوية فقط ساعدت في كثير من الأحيان على تدهور أوضاع هذه الأخيرة داخليا .

وعندما عرضنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة أكدوا لنا بأن جمعياتهم التي يشرفون عليها وبقية جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني العاملة في المجالات الأخرى إنما تعاني من صعوبات مادية ومعنوية معا بحيث أنهما متلازمتان في غالب الأحيان وذلك لارتباطهما ببعضهما البعض غير أنهم استدركوا في الأخير بأن المشاكل الأكبر حدة هي تلك التي تنتج بسبب " الصعوبات المادية " بحيث تحول هذا المشكل إلى كابوس حقيقي يقضي مضجع المشرفين على هذه الجمعيات وبالنظر لوضعية تنظيمات المجتمع بصفة عامة وجمعيات المعوقين بصفة خاصة والتي يغلب عليها الطابع الاجتماعي الخدماتي وهو ما يجعلها في نظر البعض شبيهة بالقطاعات الاستهلاكية كقطاع التربية والتعليم ، الإدارة ، الخدمات العمومية ... الخ لهذا فهي في حاجة ماسة ودائمة لدعم ومساندة السلطات ، المواطنين والهيئات الأخرى ... الخ ، وبهذا تبدو وكأنها غير مستقلة من الناحية المادية وهذا ما يلاحظ على غالبيتها خاصة في مجتمعنا الجزائري الذي يتميز بخصوصيات معينة فلحد الساعة يمكننا الجزم بأن استقلالية جل تنظيمات المجتمع المدني المتواجدة في بلدنا

خاصة وفي جميع دول الوطن العربي على العموم ذات استقلالية محدودة و نسبية [1] . وعلى هذا يلخص هؤلاء الرؤساء أهم المشاكل المادية التي تعاني منها جمعياتم كما يلي :

1- نقص العتاد اللازم المتمثل في المكاتب ، الطاولات ، الكراسي ، الخزائن ... الخ
2- قلة التجهيزات والمستلزمات المكتبية كالأقلام ، الأوراق ، السجلات ... الخ
3- انعدام المكيفات الهوائية ، السجادات الأرضية ، الستائر ... الخ
4- نقص وسائل النقل الخاصة بالمعوقين علما بأ م أكثر الفئات التي تحتاج إلى هذه الوسائل وهذا ما يـؤثر سلبا على حضورهم خاصة عند إقامة الاجتماعات أو تنظيم نشاطات أو مهرجانات.
5- نقص أو انعدام وسائل الاتصال كالهاتف ، الفاكس ... الخ
6- انعدام وجود أجهزة الكتابة والطباعة كالحواسيب ، آلات نسخ الأوراق (Photocopieurs)
7- نقص آلات التصوير ولواحقها كالكاميرات وآلات التصوير الفوتوغرافية ... الخ
8- غياب أجنحة كافية من أجل استحداث مرافق أخرى كقاعة للمحاضرات ، المكتبة ،كافيتيريا...الخ

بينما يصر هؤلاء الرؤساء على أن نقص الإمكانات المذكورة آنفا إنما ترجع أساسا لمشكلتين رئيـسيتين ألا وهما :

أ- غياب مقرات خاصة ذه الجمعيات:

بحيث أن هذه المقرات وإن وجدت فهي في أغلب الأحيان غير ملائمـة لاسـتيعاب الأشـخاص المعوقين لسبب ضيقها فهي المتسببة بشكل رئيسي في تعطيل الحضور المنتظم للإناث المنخرطات خاصة إذا علمنا بأن الثقافة السائدة في هذه المنطقة " محافظة " فهي تدعو إلى عدم الاختلاط بين الجنسين وهـو مـا يجعلهن في حالة حرج كبير ويؤدي ن للغيابات المتكررة في أغلب الأحيان ، لهذا فإن إحـداث مكـانين منفصلين في مقر الجمعية أمر لا مفر منه من أجل لم شمل أعضائها ، وفي حالة وجود مقرات لـبعض مـن جمعيات المعوقين يلاحظ بأ ا مبنية وفق شروط عمرانية غير ملائمة كأن تكون في طابق سكني مرتفع أو أن تتواجد في مكان منخفض جدا ... الخ ، كما أن تواجدها بعيدا عن مركز البلدة يعمل على عرقلة التحاق أعضائها ا كما أن ضيقها يحرمها من إلحاق ورشات تابعة لها تخصص للتدريب والتأهيل المهني أو لتشغيل مجموعة من الأشخاص المعوقين .

---

[1] – عماد ؛ فوزي شعيبي ، " نقد أسطورة الديمقراطية " ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد 03 ، المجلد 30 ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يناير/ مارس 2000 ، ص 227 .

ب- النقص الفادح في التمويل و الاعتمادات المالية :

وهذا الأمر لا يختلف فيه اثنان بحيث أن أي نشاط أو مشروع تريد هذه الجمعيات الإقدام على إنجازه ، يتوقف نجاحه أو فشله على حجم الغلاف المالي المخصص لذلك إضافة لعوامل أخرى متعددة ، وفيما يخص هذه الأخيرة فإن عدم كفاية مدخراتا المالية جعلتها رهينة لمنح السلطات وذوي البر والإحسان ، ونظرا لأن هناك خدمات ضرورية لا يمكن لأحد أن يستغني عنها كالهاتف ، الكهرباء والغاز ، الماء ، الإيجار ... الخ ، بحيث أن مستحقاتا تدفع بشكل منتظم من طرف هذه الجمعيات بدون أي تخفيض أو مساعدة من المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات بحيث أ ا هي التي تؤثر في حجم مدخراتا المالية الموجودة في الحسابات البريدية أو البنكية سلبا والتي يكون مصدرها لاشتراكات الأعضاء أو بعض المنح الزهيدة من طرف الجماعات المحلية و لذا فإن أي نشاط تقوم به هذه الأخيرة يحتاج هو الآخر إلى مصاريف إضافية بل أكد لنا بعض هؤلاء الرؤساء بأن هذه الظروف دفعتهم في كثير من الأحيان للاستدانة من أصحاب المحلات من أجل جلب السلع الضرورية للقيام بأنشطة هذه الجمعيات بينما أخبرنا أحدهم بأنه يجد نفسه مع بقية مساعديه في كثير من الأحيان في وضعية حرجة فرغم أن مبالغ الاشتراكات المطلوبة من الأعضاء تسديدها زهيدة جدا ، والملاحظ بأن نسبة كبيرة منهم ليست في استطاعتهم دفع المستحقات المترتبة على تجديد بطاقات الانخراط نظرا لأ م يعانون من البطالة والفقر المدقع نتيجة لاستحواذ أوليائهم على المنح الشهرية التي خصصتها لهم الدولة من جهة ولعدة أسباب أخرى من جهة ثانية ، بينما يرى رئيس جمعية متليلي للمعوقين بأن أكبر عائق بالنسبة له بغض النظر عن الصعوبات المذكورة سابقا يتمثل في غياب المقر فالمساعدات المالية بالنسبة إليه لا تعتبر مشكلا عويصا ، فهو يرى بأن مكانة رئيس الجمعية في ا تمع واستقامة أخلاقه ونزاهته هي التي تدفع الآخرين للثقة به ومن ثم إمداده بكل ما يحتاج إليه من دعم مالي أو معنوي شريطة أن تكون النشاطات التي ينوي القيام ا لصالح الأشخاص المعوقين فعلا ، وأن تكون نتائجها بارزة وموثقة بفواتير وأدلة ... الخ ، بحيث يستطيع أي ملاحظ أو مراقب أن يتعرف بسهولة على طريقة صرف الأموال وبالنسبة إليه شخصيا فإنه يفتخر بأن كثيرا من الهيئات والمحسنين الذين قصدهم من أجل دعم جمعيته لم يبخلوا عليه بالدعم والمساعدة اللهم إلا في حالة المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى أغلفة مالية تعد بالملايير بحيث لم يجد لها من يمولها لحد الساعة * ، بينما يرى آخرون بأن الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد في العشرية السوداء وما تلاها من كوارث اجتماعية و انعدام للثقة ... الخ ، هذه الظروف هي التي

* - لدى الباحث أدلة مادية (وثائق) عن وجود مخططات جاهزة مثل دراسة لمشروع ضخم من أجل إنجاز مركز تابع لجمعية متليلي للمعوقين حركيا من أجل رعاية الأشخاص المعوقين في مدينة زلفانة التي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 65 كلم .

دفعت الكثير من المحسنين للإحجام عن تقديم يد العون والمساعدات بالإضافة إلى الممارسات النهبوية لبعض رؤساء جمعيات المعوقين الذين شوهوا سمعة بقية الجمعيات بحيث أن هذه التـصرفات جعلـت المـواطنين ينظرون لهذه الجمعيات باعتبارها أداة للسرقة ، الاستغلال ، الفساد ، وبأن رؤساءها ومسيروها يـسعون لاستخدامها من أجل الوصول إلى مناصب مرموقة في جهاز الدولة ، أما فيما يخص الصعوبات المعنوية التي تعاني منها هذه الأخيرة فتتمثل أساسا في اللامبالاة الموجودة عند بعض المسؤولين المحليـون تجـاه هـذه الجمعيات ومسيروها بدءا بإهمال الرد على الطلبات والنداءات المكتوبة وعدم اسـتقبال هـؤلاء الرؤسـاء بالإضافة إلى الامتناع عن الحضور للتظاهرات التي تقيمها هذه الأخيرة ، اللهم إلا في بعض الحالات الـتي تعد على الأصابع ، ويضيف هؤلاء بأ م من كثرة إهمال المسؤولون المحليون لقضية المعوقين وعدم التزامهم بالوعود التي قطعوها على أنفسهم بتقديم الدعم والمساعدة وهذا ما شكل لدى هؤلاء الرؤساء صورة نمطية سلبية عنهم مما جعلهم يفقدون الثقة م في كثير من الأحيان وتحاشي الاتصال م إلا للضرورة القـصوى حيث أ م لازالوا يذكرون بعض مواقفهم المشينة وتصرفاتم غير البررة إطلاقا كما يـضاف لكـل هـذا المتاعب التي أحدثها بعض الأعضاء المنخرطين لرؤساء هذه الجمعيات بحيث أ م لا يبدون اهتماما جديا ا كما أ م لا يحضرون لمقراتا إلا للحصول على بعض المكاسب باستغلالها من أجـل قـضاء مـصالحهم الشخصية فقط وهم معروفون بكثرة تغيباتم عن الاجتماعات التي تقيمها هذه الأخيرة بالإضافة إلى تهر م من تحمل مسؤولياتم كما ينبغي وهم بذلك يتركون عبئ تسيير الجمعية على عاتق الرئيس فقط وبعـض نوابه وهذا ما أثر على عطاء هذه الجمعيات بصفة عامة ويضاف إلى كل هذا المواقف السلبية لبعض أسـر المعوقين من هذه الأخيرة بحيث يكونون في كثير من الأحيان حائلا بين أبنائهم وبينها وذلك بمـنعهم مـن الحضور لاجتماعاتا مثلا بحجة أن إظهار أبنائهم المعوقين للمجتمع سيجعلهم عرضة للـسخرية والقيـل والقال ، فكثيرة هي شكاوى الأشخاص المعوقين من سوء معاملة الآخرين لهم وكذلك من طرف أسـرهم هذا ما يجعل سلوكاتم عنيفة وعدوانية ،كما نجد من بين الصعوبات المعنوية الأخرى التي تعاني منها هـذه الجمعيات إضافة إلى ما سبق ذكره إشكالية نقص الاتصال والتواصل بين جمعيات المعوقين المتواجدة علـى تراب الولاية ويعود ذلك أساسا لقلة إمكانياتا ولنقص تعارفها مع بعضها وكذا لمحدودية المعلومات لـديها بسبب عدم وجود رابطة ولائية تضم تحت سقفها كل هذه الجمعيات وذلك بغيـة تنظيمهـا وتأطيرهـا واستغلال طاقاتا بأفضل الطرق غير أن مشكلة انقسامها وتنافسها فيما بينها منافسة شرسة تؤدي في كثير من الحالات إلى العدوانية والتنافر لأتفه الأسباب أو لقلة احترام بعضها البعض وبالرغم من أن هذه الـسمة هي من سمات ا تمع المدني كما ذكرنا ذلك سابقا في مبحث الأركان الأساسية التي تبنى عليها منظمات

ا تمع المدني إلا أن الجمعيات التي تتواجد لحد الآن مازالت لم تفهم معنى التنافس بالمعنى الإيجابي فحولته إلى عداوة وهو ما أضعفها وشتت قواها كذلك يمكن إضافة مشكلة الأمية لدى نسبة كبيرة من المعوقين لجملة الصعوبات المعنوية التي تعاني منها هذه الأخيرة ، فيمكن وصفها بالصعوبات متعددة الجوانب فإضافة للأمية اللغوية عند الأشخاص المعوقين هناك الأمية الثقافية وهي أخطر من سابقتها ، حيث يوجد على سبيل المثال من هؤلاء المعوقين من يرفضون فكرة قيام جمعيات أصلا كالجمعيات التي تمثـل الأشـخاص المعـوقين و اعتبارها مضيعة للوقت والمال وأن الأشخاص المعوقين لا يمكن تنظيمهم وتجميعهم وبأ م عالة على أسرهم وعلى ا تمع على حد سواء إن مثل هذه التصورات الخاطئة تعتبر عقبة كؤود في وجه هذه الأخيرة كمـا أن التعامل مع هذه الشريحة تحتاج إلى صبر وتضحية كبيرة بغية نشر الوعي بينهم ، وزرع بذور الأمـل في نفوسهم من أجل الإندماج في ا تمع كبقية الأفراد الآخرين وعدم تركهم يركنون للأوهام والهواجس التي لا طائل منها .

الجـدول رقـم (20) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى تأثير المقرات في استقرار جمعياتـم

الإجابـة	التكـرار	النسبـة المئويـة
يؤثـر	62	86 %
لا يؤثـر	10	14 %
ا مـوع	72	100 %

يظهر من خلال الجدول رقم (20) : بأنه يشتمل على نتيجتين متمايزتين ، بحيث أن إحداهما بلغـت 86 % وهي تمثل إجابات الأشخاص المبحوثين الذين وافقوا على أن نشاطات جمعياتم تتأثر بوجود أو عـدم وجود المقرات بشكل رئيسي وواضح ، بينما كانت نسبة إجابة ا موعة الثانية التي رأت بأن وجود المقر لا يؤثر عليهم وعلى جمعيتهم وتمثلت هذه الإجابات بما نسبته 14 % . وعندما عرضنا هذه المـسألة علـى رؤساء الجمعيات المدروسة عبروا لنا عن توافق رأيهم مع رأي ا موعة التي ترى بأن غياب المقر يؤثر أيمـا تأثير على وضعية جمعياتم بحيث أن هؤلاء المسيرون أبدوا لنا امتعاضهم الشديد من هذا المشكل الـذي لم يجدوا له حلا جذريا لحد الآن وهذا المشكل مطروح على الساحة الوطنية باعتباره حديث الـساعة فجـل التنظيمات الجمعوية تشتكي من نقص المقرات كما أن السلطات المتمثلة في أجهزة الجماعات المحلية لا زالت تستعمل هذه الورقة (ورقة المقرات) للضغط على جمعيات ا تمع المدني من أجل إضعافها واحتوائها في

فلك السلطة من أجل استخدامها لأغراضها الخاصة متى شاءت ذلك بغية دعم برنامج سياسي ما في فتـرة معينة وهذا ما يؤثر على مصداقية هذه الجمعيات التي تمثل إحدى ركائز ا تمع المدني ، والذي نجد من بينها مبدأ الاستقلالية وعدم التبعية للدولة ، إن هذه العقلية الاستغلالية والاستعلائية في آن واحد مازالت سائدة في أذهان كثير من المسؤولين [1] ، بحيث أ ا لا زالت تشكل عبئا على المنظمات الجماهيرية التي تمثل رافـدا رئيسيا للثقافة المدنية وللمجتمع المدني غير أن رؤساء هذه الجمعيات حسب قولهم ؛ واعـون بالتحـديات الجسيمة التي تواجههم والتي تحتم عليهم التصدي لها بكل حكمة وصبر ، وفيما يخص هذه الإشكالية أكـد لنا رئيس جمعية متليلي للمعوقين حركيا بأن جمعيته قد عرفت حيوية كبيرة في السنوات الأولى لتأسيـسها بحيث كانت تمثل تكتلا حقيقيا للأشخاص المعوقين المتواجدين في مدينة متليلي الشعانبة ، فقد عرفت هذه الجمعية ازدهارا كبيرا تمثل في المبادرات العديدة التي كان ينجزها مكتب الجمعيـة بالتعـاون مـع بقيـة الأشخاص المنخرطين باعتبارها كنشاطات عادية غير أن غياب المقر عمل على تثبيط همـم الكـثير مـن الأعضاء خاصة الذين لديهم إعاقات كبيرة وهذا المشكل بالإضافة إلى مشاكل أخرى لا حصر لها ، وهـو الذي دفع البعض منهم للانسحاب من هذه الجمعية بل دفع آخرين للانشقاق وتأسيس جمعية أخرى ، كما انه يستدرك قائلا بأنه كان يقوم بالعمل المتعلق ـذه الجمعية انطلاقا من م له والذي تحول إلى شـبه مقـر رسمي لها بحيث أظهر لنا وثائق تمثل الطلبات التي وجهها للبلدية وللولاية من أجل حصوله على مقر ملائـم لجمعيته ووثائق تمثل وعودا لم تتحقق وأخرى تمثل موافقات مبدئية لمنحه مقرا إلا أ ا بقيت حبرا على ورق كما أن رئيس جمعية بني يسقن للمعوقين أصر على استقبالنا في مقر جمعيته عندما أجرينا معه لقاءا خاصـا وذلك بإستعمال أداة استمارة المقابلة الموجهة لرؤساء الجمعيات المدروسة كما ذكرنا آنفا والتي تقع بالقرب من سوق بني يسقن وبعد معاينتنا لهذا المقر وجدنا بأنه رغم الترتيب الجيد الذي يبدو على الأثاث الموجود ا إلا أن مقرها يبقى ضيقا جدا كما أنه يقع في مكان مرتفع بحيث يصعب على الشخص الـذي نـسبة إعاقته كبيرة أن يصل إليه وقد أبلغنا رئيس هذه الجمعية بأن مقرها هذا هو من تبرعات ذوي البر والإحسان بحيث قام بإلحاق ملكيته العقارية للأوقاف التابعة للمسجد العتيق لقصر بني يسقن في حالة حـل الجمعيـة ويؤكد هذا الأخير بأن بلدية " بونورة " التي تقع جمعيته على ترا ا قد منحتهم مقرا لا يصلح بتاتـا لأنـه ضيق الحجم ويحتاج لأموال ضخمة من أجل ترميمه ناهيك عن بعده عن وسط قصر بني يسقن وإن المتأمل لهذا المشكل يمكنه أن يكتشف بدون حاجة ماسة إلى تفكير عميق بأن المقر بالنسبة لأي جمعية هـو بمثابـة البيت لأي أسرة كانت لهذا فإن العمل على إيجاد حلول جذرية لهذا المشكل العويص وذلك بالتعاون مع

---

[1] – محسن ؛ مرزوق ، " في مقدمة خاصة لكتاب المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي " ، **مرجع سابق** ، ص 07 .

مراكز الدراسات المعتمدة ، خبراء العمران ، الصحافة ، إطارات الحركة الجمعوية ، بحيث أنه أمر ضروري وأكيد فهذه الإجراءات ستدفع إلى إعادة الثقة بين السلطات العمومية وهذه الجمعيات كما ستعمل على تعميق أواصر التعاون بين الجميع بحيث أن هذه الخطوة ستخفف العبء عن هذه الجمعيات وتدفعها في اية الأمر للعمل على استقطاب عدد كبير من المنخرطين وهذا ما يعني زيادة تنظيمهم وتأطيرهم ضمن هذه الشبكة الهائلة من المنظمات والجمعيات و بالتالي سيتحسن أداءها وستعمل على تقديم الشيء الكثير لهذه الشريحة ، كما أن الاتامات الموجهة للسلطة لن تخف وطأتا من طرف القائمين على هذه الجمعيات مالم يتم تنفيذ مطالبهم بالحصول على مقرات ملائمة ، و ذا سيكون ا ال مفتوحا أمام هذه الأخيرة للتنافس الحقيقي فيما بينها بحيث ستصمد التي لها برامج ومشاريع طموحة كما ستتلاشى التي لا تستطيع إثبات وجودها في هذا ا ال ونؤكد مرة أخرى على ضرورة إيجاد حلول جذرية لهذه المعطلة وذلك لأن الجزائر أصبحت دولة مفتوحة على جميع دول العالم كما أ ا تعهدت على احترام جميع الشركاء الاجتماعيين ومنهم المنظمات غير الحكومية وجمعيات ا تمع المدني بمختلف أطيافه ، لهذا يتوجب عليها منح هذه المنظمات مقرات من أجل إفساح ا ال لها بغية القيام بالأدوار المنوطة ا على أحسن ما يرام . مما سبق يمكننا القول أيضا بأن هذه الجمعيات لن تعرف الاستقرار إلا عند حصولها على مقرات رسمية وإذا نظرنا للتزايد الكبير لهذه الجمعيات عبر الوطن بصفة عامة وفي كل بلدية بصفة خاصة بحيث أن المتتبع لصفحات الجرائد الوطنية سواء بالعربية أو بالفرنسية تذهله تلك الإعلانات التي نجد من ضمنها تأسيس جمعيات أو بتجديد مكاتبها ... الخ ، لهذا فإن إيجاد مجمعا يتكون من مكاتب يخصص لهذه الجمعيات مثل ا معات التجارية بحيث يلحق هذا الأخير بموظفين ويفضل إنشاؤها في المراكز الحساسة على مستوى كل بلدية ، وهكذا يتم تحديد توزيعا أسبوعي بالحصص على كل الجمعيات بالعدل والمساواة ، كما أن السلطات العمومية في حالة إنشائها لمثل هذه ا معات الخاصة بالحركة الجمعوية عليها أن تستعملها كورقة ضغط من أجل تشجيع المنافسة فيما بين الجمعيات في حد ذاتا ، فالتي تنشط وتقدم الجديد تمنح حق الاستفادة من مكاتب هذه ا معات كما تمنح تسهيلات وجوائز تشجيعية ، أما التي يظهر عليها الكسل فيتم تدارس وضعيتها بدقة وإن أكتشف بأ ا جمعية لا تتواجد فعلا على أرض الواقع بل على الأوراق فقط ، يحبذ في هذه الحالة سحب قرار الاعتماد منها وتسترجع منها كل الممتلكات التي حصلت عليها من طرف الجماعات المحلية أو أي جهاز من أجهزة الدولة وبالتالي توزيعها على الجمعيات التي تستحقها ، كما نشير إلى أنه يمكن استغلال النوادي الثقافية ومراكز الشباب المنتشرة عبر ربوع الوطن ... الخ ، وذلك لأن هذه الأخيرة هي ملك للجميع خاصة لمثل هذه الهيئات التطوعية ومنها الحركة الجمعوية بصفة عامة والتي نجد من

ضمنها جمعيات لرعاية الشباب لذا نرى بأن هذا التعاون سيخدم هذه الفئة بصفة عامة وشريحة المعوقين بصفة خاصة بالإضافة إلى إقامة نشاطات خاصة بالبيئة ، الرياضة ، الثقافة ... الخ ، كما أنه يتوجب على مسيري جميع الجمعيات التي لم تحصل على مقرات بعد بأن يواصلوا مسيرة عملهم حتى وإن تطلب الأمر تحويل بعض غرف بيوتهم أو ممتلكاتهم لمقرات دائمة أو متنقلة لهذه الجمعيات لغاية حصولها هي الأخرى على مقرات من طرف السلطات العمومية ، كما أننا نرى بأنه يتحتم على الهيئات والجمعيات التي لديها متسعا في مقراتها بأن تسمح للتي تعاني من هذا المشكل بأن تزاول أنشطتها انطلاقا من هذه المقرات وأن تقوم بمساعدتها بكل ما تحتاج إليه ، فإذا كان الهدف الرئيسي للعمل الجمعوي هو التطوع والتضامن وتقديم يد العون للمحتاجين فمن باب أولى أن تتضامن هذه الجمعيات وأن تتآزر فيما بينها أولا لتكون قدوة للآخرين وأن لا تسمح بأن تتحول المنافسة فيما بينها إلى عداوة و بهذا فإن الغيرة في هذه الحالات غير مقبولة إطلاقا من اجل اكتساب رضا قطاعات كبيرة من الجماهير.

▫ المبحث الثاني : الصعوبـات المعنويـة وأثرهـا علـى جمعيـات المعوقيـن .

الجـدول رقـم (21) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مـدى اهتمام المسؤولـين المحليين بقضيتهـم.

رأي المعـوق	التكـرار	النسبـة المئويـة
يوجد لديهم اهتمـام	14	% 19.4
ليس لديهم اهتمـام	27	% 37.5
لا أعـــرف	31	% 43.1
المجمـوع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (21) بأنه يشتمل على عدة نسب مختلفة ، بحيث أن إحـداها قـد بلغت ما نسبته 43.1 % وهي تعبر عن إجابات المبحوثين الذين أجابوا بـ" لا أعرف " تليهـا نـسبة 37.5 % من الذين أجابوا بـ " ليس لديهم اهتمام " ،بينما نجد بأن أصغر نسبة و المتمثلة في 19.4 % اختارت الإجابة بـ" يوجد لديهم اهتمام " .

فعندما نتأمل هده النسب نجد بأن نسبة لا بأس بها من المبحوثين والمبحوثات لاتعلم شيئا عن مسألة ما إذا كان المسؤولين المحليين قد قاموا بإنجاز أشياء معتبرة لصالحهم ، ولما طرحنا هذه المسألة على رؤسـاء الجمعيات المدروسة أجمعوا على أن هذه إجابة معقولة فبالنظر إلى حجم الدعم الذي يوليه هؤلاء المسئولين لقضية المعوقين والذي يمكن أن يصنف في خانة الاهتمام الضئيل جدا بالإضافة إلى أن عدم قيامهم بـربط علاقات جيدة مع جمعيات المعوقين ووجود شبه انقطاع في مجال الاتصال بين الطرفين ، وكـذا الاهتمـام بدعم قطاعات أخرى قد تكون هامشية ، بالإضافة إلى أسباب عديدة لا حصر لها ، هـي الـتي جعلـت أصحاب هذا الرأي ، يفضلون هذا الجواب ، وإذا ما نظرنا لرأي هذه الفئة من زاوية أخرى ألا وهي عدم الحكم على أي شيء لا تقترن به معطيات أو مؤشرات واضحة بمعنى أن هناك من الأشخاص من يحبـذ أن تكون إجابته لا بالنفي ولا بالإيجاب ، نظرا لعدم إلمامه بحيثيات السؤال ، أما فيما يخـص المجموعـة الـتي أجابت بالنفي واختارت إجابة " لا يوجد اهتمام " من طرف المسئولون المحليون لقضايا المعوقين بحيـث أن الشخص المعوق يعامل مثله مثل الشخص العادي في مسائل تتعلق بمقابلة هؤلاء المسئولين أو الجلوس في

الطابور للانتظار ، أو فيما يخص الحصول على وظيفة ، أو سكن ... الخ ، مع أن القانون منح للـشخص المعوق امتيازات في مجال الاستفادة من الخدمات العمومية . أما مسئولي الجمعيات فقد وافقوا هم أيضا على أنه لا يوجد عند هؤلاء المسئولين سوى اهتمام شكلي بقصية المعوقين مثل : إحياء بعض المناسـبات ، أو توزيع قفة رمضان ... الخ ، بينما كان الأجدر م أن يفتحوا نقاشا حرا ومسؤولا مـع رؤسـاء هـذه الجمعيات وكل الفعاليات التي تمثل عالم الإعاقة والمعوق بالولاية لتدارس المشاكل المطروحة ، وإيجاد حلول جذرية لها مثل : وضعية الجمعيات ، الدعم الاقتصادي للأسر المعوزة والتي عندها أكثر من معوق ، قـضية المعوقات الإناث المهمشات ، مشكل البطالة والسكن ، مشاكل الصحة ، التكوين ، رياضة المعوقين ... الخ كما أن أحد المشرفين على جمعية رياضة المعوقين في الولاية أكد لنا بأنه طلب من رئيس البلدية التي تتواجد ا جمعيته دعمه بالحافلة التابعة للبلدية من أجل القيام برحلة لإقامة مخيم صيفي للمعوقين على شاطئ البحر بحيث أن هذا الأخير قد رفض هذا الطلب بصفة شفهية بالإضافة إلى أنه لم يقم بـالرد علـى المراسـلات الكتابية التي وجهها له في هذا الإطار ويضيف آخر متسائلا :كيف تريدون أن يثق المعوقون ويرضون عـن هؤلاء المسئولين الذين يجرؤ البعض منهم على رفض مجرد مقابلتنا في مكاتبهم كما أن تماطل البعض منهم للحضور للأنشطة للتظاهرات التي تقوم ا جمعياتنا بالرغم لإرسالنا لهم دعوات الحضور مسبقا ، دون مبرر أو اعتذار رسمي ويضيف آخر بأنه يئس منهم ائيا ويتساءل هل يعقل أن يزورنا الأجانب من خارج الوطن خاصة من بعض الدول الأوربية بحيث أ م اطلعوا على وضعيتنا وقد قاموا بمنحنا مساعدات وسعوا لإقامـة علاقات وطيدة معنا في حين يفتقر من يتولون أمرنا لأقل المعلومات عنا وعن معاناتنـا اللـهم إلا بعـض الإحصائيات الروتينية الموجودة لديهم في مكاتب الشؤون الاجتماعية ويضيف : " إنه لأمر محزن و مؤسف للغاية " أما فيما يخص ا موعة التي فضلت الإجابة بـ " نعم " أو بالأحرى قالت : " بـأن المـسئولين المحليين مهتمون بشكل مقبول بقضية المعوقين في الولاية " وهي الفئة التي اعترفت بأن مساعدات السلطات المحلية رغم قلتها ومحدوديتها إلا أ ا تمثل قيمة رمزية بالنسبة لهم ويلاحظ بأن شريحة الشيوخ و الكبار مـن المعوقين والمعوقات هي التي فضلت هذه الإجابة على أساس ضرورة الاعتراف للسلطات بمجهودها في مجال التكفل بالمحتاجين للرقي م وبشؤو م غير أ م يستدركون بأن الدعم الذي منح له في سنوات السبعينات والثمانينات أفضل من السنوات الأخيرة حيث يلاحظ تخلي الدولة عن جزء من مسؤولياتا نحـو الفئـات الاجتماعية المحرومة بحجة الانتقال لنظام اقتصاد السوق ... الخ ، فالمطلوب حسبهم هو خلق مناصب عمل لهده الفئة كي يتسنى لها إعالة نفسها بنفسها وزيادة الاهتمام ا أكثر لأن ذلك جزء من مسؤولياتا بحيث يطالب البعض منهم بضرورة رعاية المعوقين والتكفل م في مستوى الاهتمام بشريحة ا اهدين .

وفي تعليقهم على هذه المسألة أكد رؤساء الجمعيات المدروسة بأنه رغم السلبيات المسجلة علـى بعـض هؤلاء المسئولين إلا أنه لايجب إنكار استفاقتهم في الآونة الأخيرة بحيث نرى البعض منهم قد عمدوا لفـتح قنوات الاتصال مع هذه الجمعيات من أجل التعاون المشترك وهذا يدل على اقتناع السلطات مؤخرا ولـو بشكل محتشم جدا بأن جمعيات ا تمع المدني لا يجب تجاهلها في ظل الظروف الراهنة كما أن مثـل هـذا الانفتاح من طرف السلطات يجب أن يثمن ويشجع بكل الطرق الممكنة من الطرفين والذي يجب أن يـبنى على أسس الاحترام المتبادل بالتعاون الصادق من أجل خدمة المعوق وتحسين ظروفه المعيشية من هنا يمكننا أن نستنتج مما سبق بأن للمسئولين هم أيضا دورا بارزا في التكفل بقضية الأشـخاص المعـوقين ، وكمـا أوضحنا سابقا فإن الدولة أنشأت وزارة مستقلة بغرض رعاية الفئات الخاصة ومنها شـريحة المعـوقين* ، بحيث عهدت إلى هذه الوزارة للقيام بكل ما من شأنه ترقية وضعية الأشخاص المعوقين سواء اجتماعيـا ، اقتصاديا ، مهنيا ، صحيا ... الخ ، كما أ ا صادقت على العهود والمواثيق الدولية التي تعنى بشؤون هـذه الفئة مما يجعلها ملزمة بتحمل مسؤولياتا كاملة تجاههم لهذا فإن العمل على إيجاد السبل الكفيلة بالعنايـة بنسبة كبيرة بقضايا الإعاقة والمعوق من طرف هؤلاء المسئولين لهو أمر جد ملح خاصة في ظروفنـا الـتي نعيشها اليوم والتي تتطلب إعادة بعث روح التضامن والتعاون من طرف الجميع غير أنه يلاحظ بأن الدولة شبه محتكرة لهذا ا ال (قطاع التضامن والخدمات الاجتماعية) بحجة أ ا هي الهيئة الأقدر علـى رعايـة مصالح جميع فئات الشعب مهما كانت وضعياتم وهذا ما تعتبره واجبا قوميا لا يجب أن ينازعها فيه أحد ، ولعل إعادة الاعتبار لكل من هيئتا : "الهلال الأحمر والكشافة الإسلامية الجزائرية " (خاصة بعد تولي السيد "عبد العزيز بوتفليقة " لأمور الحكم في بلادنا) انطلاقا من مبدأ مشروعيتهما التاريخية التي لا تخفى علـى أحد بحيث أ ما شريكان اجتماعيان موثوق ما كثيرا لأ ما شبه مستقلتان وغير خاضعتان لسيطرة وتأثير الأحزاب السياسية الجزائرية المعارضة كما أننا نؤكد بأن استعادة الثقة من طرف الجميع وإقامـة مـشاريع اجتماعية لخدمة فئة المعوقين وذلك بالتقيد بالأخلاق المدنية الحضارية المبنية على مبادئ الحوار ، الشفافية ، الصدق ، التعاون ، واحترام الآخرين ... الخ ، ستؤدي كل هذه الإجرات في اية المطاف إلى إعادة التحام القاعدة بالقمة وسيعرف ا تمع استقرارا كليا والذي سيؤدي هو الآخر لإيجاد مناخ تنافسي ضمن قـوى ا تمع المختلفة من أجل استكمال بناء الوطن وتحقيق قيم العدالة ، الأخوة ، المساواة والتي تعتـبر أركانـا أساسية لنهضة أي مجتمع يريد التقدم والازدهار كما أننا نشير بأن دولا كأمريكا ، ألمانيا ... الخ من بـين دول متقدمة أخرى قد تفطنت منذ البداية لأهمية تدخل التنظيمات التطوعية والأهلية في تعويض الدولة ،

* - لمزيد من التوضيحات أنظر المبحث الرابع في المطلب الرابع من الفصل الثاني .

فهاهو "ألكسي دي توكفيل " قد تناول في كتابه الموسوم " الديمقراطية في أمريكا " كيـف أن الـشعب الأمريكي هو أكثر الشعوب مسارعة للانتظام ضمن جمعيات بغية تحقيق منافع شخصية أو ذات نفع عـام فالمصانع ، المزارع ، الأسلحة ، الرياضة ... الخ ، نجد أصحا ا مؤطرين داخل هذه التنظيمات بـل يـصل الأمر م لإنشاء جمعيات خاصة ببناء السجون *.

الجـدول رقـم (22) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى التزام المسؤولين المحليين بمساعدة جمعيا تم حسب الجنـس.

الجنـــس / الإجابـــة	ذكـــــر	أنثـــى	ا مـــوع
نعـــم	%17 08	%20 05	% 18.1 13
لا	% 42.6 20	% 32 08	% 38.8 28
لا أعـــرف	% 40.4 19	% 48 12	% 43.1 31
ا مـــوع	% 100 47	%100 25	% 100 72

يظهر من خلال الجدول رقم (22)بأن أكبر نسبة ظهرت في مجاميعه قـد وصـلت إلى 43.1 % بحيث شمل هذا ا موع هو الآخر على نسبة تقدر بـ 48 % من إجابات الإناث اللواتي صرحن بأ ن "لا يعرفن " إن كان المسؤولين المحليين قد التزموا بمساعدة جمعيا تم والاهتمام بقضية المعوقين بـصفة عامـة في مقابل 40.4 % من الذكور الذين أجابوا هم أيضا بـ " لا أعرف " ونجد أيضا بأن ما نسبته 38.8 % من الإجابات كثاني مجموع يلي الذي سبقه ، بحيث أننا نجد بأن أكبر نسبة سجلت به هي : 42.6 % من مجموع إجابات الذكور الذين أبدوا نفيهم لهذا الأمر باختيار الإجابة "لا" في مقابل 32 % مـن إجابـات الإناث اللواتي أجبن هن الأخريات بـ " لا" بينما نجد أقل نسبة في كل هذه ا اميع هي 18.1 % والـتي نجد ضمنها هي الأخرى نسبة 20 % من إجابات الإناث اللواتي أيدن ذلك بـ "نعم" مقابل 17 % من

*- ننصح كل من يريد التوسع في هذا الموضوع بالرجوع لكتاب " الديمقراطية في أمريكا " لمؤلفه الشهير " ألكسي دي توكفيل " .

إجابات الذكور الذين وافقوا هم أيضا على وجود التزام خاص من طرف هؤلاء المسؤولين تجاه المعوقين وقضيتهم بصفة عامة أو الجمعيات التي ينتمون إليها بصفة خاصة .

وعندما نتأمل نسب هذا الجدول نرى بأن الغالبية من المعوقين أجابوا بـ "لا أعرف " وهو ما يدل عن بعدهم عن مركز صناعة القرار داخل هذه الجمعيات ، ويدل أيضا على نقص الاتصال ما بين مسيري جمعيات المعوقين وبقية الأعضاء من المنخرطين كما يدل على عدم اكتراث هؤلاء الأعضاء بحقيقة اهتمام السلطات بقضيتهم إما لأنهم فقدوا الأمل فيهم نهائيا وإما بسبب إدراكهم لتنصلهم من مسؤولياتهم أو لأنهم لم يعتادوا التعامل مع هؤلاء المسئولين بصفة عامة أو لنقص ثقافة الوعي بين هذه الشريحة بشكل محسوس خاصة إذا ما علمنا بأن فئة الإناث المستجوبات هي التي ظهرت إجاباتهن في هذا المجموع بنسبة كبيرة جدا بالمقارنة بنسبة إجابات المبحوثين الذكور . وعندما قمنا بطرح هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المبحوثة أكدوا لنا بأن اختيار غالبية المبحوثين لهذه الإجابة كان متوقعا جدا لأنه وبالنظر لعدم تفعيل علاقات الاتصال بين المسؤولين المحليين وهذه الجمعيات وعدم احتكاكهم المباشر بواقعها المعيش هو الذي عكس حيرة المبحوثين والمبحوثات للإجابة عن هذا السؤال مما دفعهم للقول " لا أعرف " ، بينما لايمكن رد ذلك إلى قلة الاتصال بين مسيري هذه الجمعيات وبقية الأعضاء وإنما لقلة زياراتهم الرسمية للإطلاع على حالة هذه الجمعيات ومدى نشاطاتها عن الصعوبات التي تعاني منها كما أنه لا يوجد شيء يمكن إخفائه عن الأشخاص المعوقين فيما يخص نقص المساعدات المقدمة من طرف السلطات والتي يمكن تصنيفها في خانة المعلومات الجديدة التي يتوجب نشرها على مسامع هذه الفئة ويضيف هؤلاء الرؤساء بأن العقلية السائدة عند جمهور المعوقين في المنطقة مفادها عدم التدخل الفضولي في ما يجري من أمور رسمية بين إدارة الجمعية والسلطات المحلية بغية عدم التشويش وتفضيل الانتظار لغاية تحقيق نتائج ميدانية بينما يظهر المجموع الثاني الذي استقر على نسبة 38.8 % من مجموع الإجابات التي اختارت نفي وجود مثل هذا الالتزام بوضعية المعوقين بصفة عامة وهي الإجابة التي تمثل اختيار " لا " ، بحيث شملت أعلى نسبة في هذا المجموع والمتمثلة في إجابات المبحوثين الذكور مقابل والمبحوثات الإناث بحيث أنها هي الإجابة الأكثر واقعية وتعبيرا عن حقيقة مجريات الأمور وتمثل هذه الإجابة الاتجاه العقلاني من مجموع الإجابات لأنها تعبر عن حقيقة الواقع المعيش لهذه الفئة وهي تدل على أن أصحاب هذه الإجابات هم الأكثر وعيا وثقافة كما يبدوا عليهم إطلاعهم على مجريات الأمور سواء داخل جمعياتهم أو خارجها من متغيرات ومستجدات تمس الحياة الاجتماعية اليومية التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطنين ، فهذه الفئة هي الفئة النشيطة والمشاركة وهي التي تبدي أولوية معتبرة للاتصال والتواصل مع الآخرين . وفي ردهم على هذه المسألة اعتبر هؤلاء الرؤساء بأنه بالفعل يمكن النظر إلى هذه

الفئة التي اختارت الإجابة "لا " سواء من الذكور أو الإناث والتي نفت مثل هذا النوع من الاهتمام من طرف المسؤولين المحليين بواقع الإعاقة والمعوق في المنطقة ، بحيث نجد هذه الإجابة عند الأعضاء النشيطين الذين يترددون باستمرار على مقرات جمعياتهم (إن وجدت) أو يسارعون للاتصال الدائم والمستمر بالرؤساء وأعضاء مكاتب جمعياتهم لمعرفة آخر المستجدات والمشاركة في تقاسم الأعباء والمساهمة في النشاطات التي تقوم بها جمعياتهم كما أنهم مصنفون ضمن مجموعة الأشخاص المعوقين النشيطين هم يتمتعون بإرادة صلبة ومبادئ : حب العمل ، الاعتماد على النفس ، المثابرة ،كما أنهم يؤثرونَ السعي لقضاء حاجاتهم ومطالبهم الملحة بدون الاتكال على أي عضو من أعضاء الجمعية ... الخ، كما يبدو عليهم بأنهم ملمون بالطرق التي يستطيعون بها التعامل مع السلطات المحلية بصفة عامة ومع الأشخاص المعوقين بصفة خاصة أما فيما يخص المجموع الأخير الذي بلغ 18.1 % من نسبة إجابات المبحوثين الذكور والإناث اللواتي اخترن الإجابة "نعم" والتي يظهر من خلالها أن أكبر نسبة سجلت بها عبرت عن إجابات الإناث متبوعة بإجابات الذكور الذين لا تبعد إجاباتهم عن سابقتها من إجابات الإناث ويبدوا أن هذه هي إجابات كبار السن من الأشخاص المعوقين سواءا كانوا إناثا أو ذكورا ويرجح رؤساء الجمعيات المدروسة توجه هذه الفئة من الكبار إلى الاعتقاد بأن السلطات المحلية مهتمة بدعم الأشخاص المعوقين بشكل كلي على أساس أنها وريثة شرعية لثورة الفاتح من نوفمبر الخالدة والتي تعهدت بأن الدولة التي تنشأ بعد استقلال البلاد ستعمد إلى التكفل بكل الشرائح الاجتماعية المحرومة بما فيها فئة المعوقين وباعتبار أن غالبية هؤلاء الكبار قد عاصروا فترة الاستعمار الفرنسي لبلادنا ، وما لاقوه آنذاك من فقر ، وخوف ، وجوع ... الخ بسبب هذا الاحتلال ، كل هذه الظروف عودتهم على "الصبر " وتحمل خشونة العيش ، والرضا بالقليل وحمد الخالق على النعم الموجودة ولو كانت قليلة جدا ، فهم يرون بأن نعمة الاستقلال وطرد المحتل هي أعظم نعمة من بعد نعمة الإسلام والإيمان بالله تعالى ، فعقدة "القهر الاجتماعي " والتي تركها الاستعمار في نفوس هذا الجيل من الشيوخ [1] جعلتهم يدربون أنفسهم على تقبل القليل ، والتضحية بحقوقهم من أجل وطنهم واحتساب الأجر في الآخرة ، لذلك فإن أي إلتفاتة ولو كانت بسيطة جدا من طرف السلطات العمومية نحوهم ، وذلك بتسليمهم بعض الهدايا أو الكراسي المتحركة ... الخ، تجعلهم ممتنين شاكرين لها مدى الدهر بحيث أنهم لحد الساعة يعتقدون بأن هذه الأخيرة تقوم بجهود جبارة لصالحهم والملاحظ بأن ثقافة الإطلاع على حقوق وواجبات هذه الفئة ، تبدو منعدمة عند جيل الكبار من المعوقين والمعوقات بالإضافة إلى الأمية المنتشرة بينهم

1 – مصطفى ؛ حجازي ، **التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط8 ، 2001 ، ص 45 .

وقيم القناعة التي يتحلون ا بحيث هي التي جعلتهم يعتقدون حسب البعض منهم بأ م قد نالوا جميع حقوقهم كاملة ، وبأنه لا بد من الاعتراف بذلك ، ومما سبق يمكن القول بأن اهتمام السلطات المحلية لازالت بعيدة عن الاهتمام بشكل كبير بقضايا المعوقين رغم الجهود التي بذلتها والتي لايمكن إنكارها بأي حال من الأحوال إلا أ ا تبقى بعيدة عن الآمال المرجوة وفقا للمعطيات الواقعية التي لمسناها في إطار الحياة اليومية للأشخاص المعوقين كما ظهر من خلال هذه النتائج بأن فئة الذكور أكثر إطلاعا على حقيقة تواصل المسئولين المحليين م وبجمعياتم والتي يمكن تصنيفها في خانة العلاقات السلبية والمتوترة ويرجع هذا أساسا للمعاناة التي يعيشها الأشخاص المعوقون خاصة الذكور منهم بحيث أ م أكثر احتكاكا م وذلك من أجل طلب مناصب عمل ، سكنات ، الإعانات ... إلخ ، ولأن هذه الطلبات نادرة التحقق لذا فإن هؤلاء المعوقين ستتشكل لديهم تدريجيا صورة سيئة جدا وانطباعا مشحونا بالنقمة والعدائية كما أنه كثيرا ما يلجأ هؤلاء المسئولين للتهرب من مقابلتهم باعتبارهم أشخاصا مزعجين فهم يطلبون منهم تحقيق أشياء ليست بمقدورهم مما سبق نرى أن مسألة إعادة الثقة بين الأشخاص المعوقين والمسؤولين الذين تقع جمعياتم على تراب البلديات التي يشرفون عليها بصفة خاصة وبقضية المعوقين وطنيا بصفة عامة ، ولأن الدولة الجزائرية قد رفعت مؤخرا شعار تقريب المسؤول من المواطن بل يتعدى الأمر لذلك في بعض الأحيان لإشراكه في صناعة القرار، بالإضافة إلى شروعها في تنفيذ مشروع "المصالحة الوطنية " ، لذا فإننا نعتقد بأن هؤلاء المسؤولين مدعوون للتصالح مع جميع أفراد الشعب وفئاته المختلفة والتي نجد من بينها فئة المعوقين بالطبع ولن يتأتى لهم ذلك إلا إذا اجتمعوا مع ممثلي هؤلاء الأشخاص (المعوقين) وإجراء نقاش عميق توضع فيه النقاط على الحروف كما يتم فيه إعداد لائحة بتوصيات يتم الالتزام ا من كلا الطرفين كما أن تواصل هؤلاء المسؤولين الذين وجِدوا من أجل خدمة الأفراد والمصالح العليا للشعب وللدولة بحيث أ م يمتلكون إمكانيات تؤهلهم للاتصال ذه الجمعيات والاقتراب أكثر من شريحة المعوقين وذلك بتنظيم زيارات تفقدية لهم في جمعياتم منازلهم ، معاملهم ، مراكزهم الرياضية ، وفي المستشفيات ... إلخ ، والمساهمة في إحياء أعيادهم الوطنية والدولية وذلك بتقديم كل المساعدات والدعم الذي يحتاجون إليه * ، بالإضافة إلى المبادرة بتسخير بعض عمال البلديات مثلا وذلك من أجل تقديم يد المساعدة المتمثلة في : النقل ، التجهيز ، النظافة ... إلخ ، أو أن يخصص لهم لقاءا مرة في كل شهر للاستماع لتظلماتم وللمشاكل التي يعانون منها وبالتالي إيجاد حلول مرضية لكل الأطراف كما أنه يتوجب عليهم منح حصص معينة لهؤلاء المعوقين في كل مرة يتم فيها توزيع السكنات الجديدة أو مناصب عمل مستحدثة ... إلخ ، كما أن الاهتمام بقضية "الأنثى المعوقة " أمر

* - لمزيد من التوضيحات أنظر التفصيل الموجود في مطالب المبحث الرابع من الفصل الثالث .

ضروري وأكيد فلقد استنتجنا من هذه الدراسة بأن العنصر النسوي لازال يعقد آمالا كبيرة علـى هـؤلاء المسؤولين لدعمهن وللتكفل بقضايا المعوقين بصفة عامة ، ويعتقد بأن هؤلاء المسؤولين قادرين على تحقيـق الشيء الكثير لهذه الفئة وبأ م لا يعجزهم ذلك إن أرادوا ، كما نشير إلى أن الاهتمام برعاية وإرضاء كبار السن المعوقين كلما أتيحت لهم الفرصة لذلك لهو كفيل أيضا برد الاعتبار لهم وكذلك نؤكد على ضـرورة تعاون هؤلاء المسؤولين مع القطاع الصحي ومع جمعيات المعوقين في آن واحد للتكفل بالأشخاص المعـوقين المعدمين أو المقعدين الذين أصيبوا بأكثر من إعاقة ، وما أكثرهم في هذه الولاية .

الجـدول رقـم (23) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في ما مدى تدعيم المواطنين لجمعيا تـم .

الإجابـــة	التكـــرار	النسبـــة المئويـــة
يقدمون مساعـــدات	28	% 39
لا يقدمون مساعـدات	43	% 59.7
لا أعـــــــرف	01	% 1.3
ا مـــوع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (23) بأنه يشتمل على عدة نسب ، بحيث تمثل إحداها 59.7 % وهي تعبر عن إجابات المبحوثين الذين قالوا بأن "المواطنين لا يقدمون مساعدات لجمعياتم " كما أ ا تدل على أ م غير راضون ، ومستاءون من تأخر المواطنين لتقديم المساعدة لهم ولجمعياتم ، وتليها ما نسبته 39 % من إجابات الأشخاص الذين وافقوا على أن المواطنين يقدمون كل ما في وسعهم من مساعدات ، بينما نجد نسبة 1.3 % فقط من إجابات المبحوثين الذين أبدوا "عدم معرفتهم لمثل هذا الدعم " وهي بذلك تشكل أصغر نسبة في هذا الجدول .

وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة عبروا لنا عن استغرا م لاختيار نسبة لا بأس ا من المبحوثين الإجابة التي ترى بأن المواطنين لا يقدمون مساعدات لهذه الجمعيات بحيث أرجعوا ذلك إلى عدم إطلاعهم على حقيقة الوضع القائم لأن الكثير من المتبرعين من ذوي البر والإحسان عندما يقدموا لنا المساعدة التي نطلبها منهم خاصة فيما يتمثل في الإعانات المادية منها يلحون علينا عدم ذكر أسمائهم لأ م لا يرغبون في علم الآخرين بما يقومون به من عمل تطوعي حتى لا يعد في قائمة الأعمال

الخيرية التي تدفع صاحبها للافتخار والمن ويرجع هذا للثقافة السائدة في هذه المنطقة والتي فحواها أن خير الصدقات التي يتقبلها الله من عباده هي تلك التي تكون لوجهه خالصة وتكون خالية من المن والأذى ويفضل أن تكون سرية ، مصداقا لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين " [1] ، وإضافة لكل هذا فإن غياب مثل هذه المعلومات توجد عند الأشخاص المعوقين الذين يقل احتكاكهم بجمعياتم بسبب كثرة التغيبات ، أو لأن أصحاب هذه الإجابات كان هذا موقفهم لأ م تغافلوا عن مساعدات المواطنين البسيطة جدا التي لا يرون لها أي تأثير يذكر أو لصعوبة فهم للسؤال المطروح باعتقادهم بأن الناس يمكن أن يقدموا مساعدات للمعوقين مباشرة عوض تقديمها لجمعياتم بينما نجد اتفاقا كبيرا بين إجابات المبحوثين ورؤساء جمعياتم في أن المواطنين يقدمون لهم الإعانات والمساعدات التي يقدرون عليها وهي في غالب الأحيان تكون مساهمات بسيطة إلا أن لها قيمة معنوية كبيرة فبالرغم من أن المنح المالية تكون في غالب الأحيان شحيحة جدا بحيث يمكن تفهم وضعيتهم لأن الظروف التي يمر ا مجتمعنا لا تخفى على أحدا خاصة في السنوات الأخيرة وإذا أردنا أن نستعرض أهم ما يقوم به المواطنون لصالحنا كجمعيات ومعوقين فيتمثل في تسخير سياراتم ، أو بعض من العتاد ، مواد البناء ، الأجهزة الإلكترونية ، كأجهزة الفيديو ، التلفزيون ... إلخ ، بإعارتا لمدة معينة للجمعية وكذا التكفل بالإشهار أو الإعانة اليدوية في حالة طلبنا منهم القيام ذلك ... إلخ ، كما أنه في كثير من الأحيان لا يمكن إحصاء وتقييم هذا الدعم فكل من رئيسي جمعيتي متليلي وبني يسقن أكدا لنا بأن بعض المواطنين مستعدون للذهاب إلى أبعد مما نتصور فيما يخص تكفلهم بمساندة جمعيات المعوقين شريطة أن تظهر نتائجها للعيان بحيث توظف مستحقاتا لصالح الأشخاص المعوقين وحدهم فقط وأن تستغل بطرق عقلانية وموضوعية يؤكد هؤلاء بأن لا خوف على العمل الخيري الأهلي وذلك راجع إلى الأخلاق الإسلامية التي تركت آثارها في ممارسات عدد كبير من المحسنين بحيث أ ا ركن أساسي متأصل في أذهان وثقافة الفرد المسلم فهي تدعوه للتعاضد ونجدة الضعيف من أجل لم شمل الأمة الواحدة [2] ، ويؤكد هؤلاء بأن القيم الخيرة مازالت موجودة فرغم ما طرأ على أحوال الناس من تغير إلا أن مبادرات التطوع والعمل الخيري لازالت سائدة عند الكثيرين ففي عصر تكتل الدول مع بعضها البعض فالأحرى بالجماعات الأهلية والشعوب أن تلتف حول بعضها البعض وتتعاون بشكل كبير لأن

[1] – الآية 264 من **سورة البقرة** .

[2] – محمد ؛ عبدالله الخطيب ، **خصائص المجتمع الإسلامي** ، دار الصديقية ، الجزائر ، ب ط ، ب ت ، ص 36 .

ذلك سيشكل لها حصنا منيعا خاصة في زمن العولمة والنظام الدولي الجديد واقتصاد السوق الرأسمالي الوحشي ، الذي بات اليوم يتسبب في أزمات اجتماعية واقتصادية رهيبة أصبح البقاء فيه للقوي فقط وهو المسؤول عن إيجاد قلة من الأغنياء الذين يتحكمون في مصير الملايين من البشر في مقابل ازدياد طبقة عريضة من الفقراء في عالم أصبحت تسود فيه قيم المنفعة والربح السريع ولو على جثث الضعفاء [1] ، ويضيف هؤلاء أ م واعون بحجم التحديات التي تواجههم خاصة فيما يتعلق بالمصادر المالية التي أصبحت متمركزة بشكل كبير عند الملاك ، المقاولون ، الصناعيين ... إلخ ، بحيث أن التعامل معهم وإقناعهم بدعم هذه الجمعيات بتطلب مهارات خاصة من أجل نيل ثقتهم وإرساء علاقات وطيدة معهم من أجل حشدهم في صف القوى المانحة ، فبالرغم من أن القانون الجزائري يمنح إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تدعم العمل الجمعوي المخصص لفئة المعوقين إلا أن هذه الأخيرة تتهرب من دعم هذه الجمعيات كما أن أحد المتخصصين في القانون ممن قابلناهم بحيث أبدى لنا بأنه يتوجب على مسئولي هذه الجمعيات استغلال هذه الفرص القانونية لدعم نشاطاتم ومشاريعهم الموجهة لخدمة الأشخاص المعوقين بينما نجد بأن فئة الذين أجابوا بـ "لا أعرف " فقد فضلوا عدم إصدارهم حكما قاطعا في هذه المسألة نظرا لافتقارهم لمعلومات دقيقة وهذا ما أيده رؤساء الجمعيات بقولهم بأن هذه إجابة الأشخاص الذين لا يمتلكون معلومات صحيحة، كما أ م يرفضون إطلاق أحكام قيمية مسبقة لا أساس لها من الصحة إن هذه المسألة كما أشرنا سابقا تحتاج إلى مسارعة مسئولي هذه الجمعيات لتوسيع انتشار المعلومات داخلها و بالأخص عند المنخرطين بل نرى بأنه يتوجب عليها إشراكهم في مهمات جمع التبرعات وحشد الدعم اللازم لنشاطاتا وبالتالي سيتعرفون في اية الأمر عن حقيقة دعم قضيتهم من طرف المواطنين البسطاء وهذه الخطوة ستكون لها آثارا جد مفيدة فيما يخص إقناع هؤلاء الأعضاء بأ م وجمعياتم يحضون بتعاطف وبمساندة المحسنين وبأ م فئة غير مهمشة بحيث لها مكانتها الاجتماعية الخاصة ا مثلها مثل بقية الشرائح الأخرى وبالتالي ستدفع هذه الخطوة هؤلاء المعوقين للانفتاح على مجتمعهم بطريقة سليمة وللاندماج فيه في شتى ا الات والأصعدة الممكنة كما أ ا تجعلهم على يقين بأن القيم الدينية والأخلاقية هي المحرك الحقيقي لدى الأفراد في مجتمعنا وهو ما يدفعهم للقبول والإيمان بالقضاء والقدر الذي يتصرف فيهما الخالق سبحانه وتعالى ولا دخل لأحد من البشر في التصرف فيهما ، وبالتالي التمسك بالمبادئ الإسلامية السمحة التي إن فهمت مقاصدها ستنعكس إيجابيا مباشرة على الممارسات اليومية للأفراد بما فيهم فئة الأشخاص المعوقين *

[1] محمد ؛ محفوظ ، **الحضور والمثاقفة : المثقف العربي وتحديات العولمة** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ،ط1 ، 000 ،ص ص 108-113 .

* ـ لمزيد من التوضيحات أنظر المطلب الثاني في المبحث الأول من الفصل الثالث .

مما سبق يمكننا القول بأن الإعانات التي يقدمها الأفراد المحسنين والمتطوعين هي المصدر الوحيد الذي يمكن أن تعول عليه هذه الجمعيات والمنظمات لأن أصحاب هذه التبرعات والإعانات يكونون مدفوعين إما نتيجة لمبادئهم الإنسانية ، الأخلاقية ، السياسية ، الاجتماعية ، أو قناعاتم الدينية ... إلخ ، للمسارعة في تقديم يد العون للمحتاجين والملاحظ في مجتمعاتنا العربية الإسلامية بأن التأثير الديني هو الذي مازال حاضرا وبقوة في اعتقادات أفرادها لأن الوازع الديني للأفراد هو الذي يدفعهم للإقدام على مثل هذه الأعمال الخيرية بشتى أنواعها كما أن قضية العصبية القبلية أو الإثنية تلعب هي الأخرى عاملا رئيسيا لحث كل فرد ينتمي إلى قومية معينة أو لأقلية صغيرة العدد سواء كانت مذهبية ، لغوية ، دينية ... إلخ إلى التضامن فيما بينها وهو الذي يسميه عالم الاجتماع الفرنسي الراحل " إيميل دوركهايم " - بالتضامن العضوي - المبني على استثارة العاطفة أو العصبية الدموية ... إلخ ، غير أننا نؤكد بأن أحسن تضامن يجب أن يسود مجتمعنا هو ذلك المسمى - بالتضامن الميكانيكي – والذي يتم وفق مبادئ عقلانية غير عاطفية * ففي أوربا مثلا نلاحظ بأن هناك عدة منظمات غير حكومية مثل : "السلام الأخضر " ، " مراسلون بلا حدود " ، "منظمة العفو الدولية " ، "أطباء بلا حدود " ، "المعوقين العالميين " ... إلخ ، كلها تتحصل على مواردها المالية من الاشتراكات والمنح التي تأتيها من طرف تبرعات المواطنين والأفراد القاطنين ذه الدول بحيث أ ا ترفض بشكل قاطع كل المساعدات التي تمنحها حكومات هذه الدول وذلك مخافة تحويلها عن مبادئها ووجهتها الحقيقية التي تأسست عليها لهذا فإننا في مجتمعاتنا بحاجة إلى وعي كبير ودراية شاملة بأهمية التضامن العقلاني الذي يشترط فيه أن يبقى حاضرا وبقوة وذلك من أجل خدمة جميع البشر على حد سواء فإذا رجعنا إلى نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة ، نجدهما بأ ما يحثان على أهمية تضامن الأفراد المسلمين في كل ا الات من أجل بعث الطمأنينة والأمان في نفوس الناس وذلك بنشر القيم الإنسانية ، فالصدقة مثلا مطلوبة باستمرار بعكس الزكاة التي تفرض لتطهير الأنفس وكذا الأموال التي يمر عليها حول كامل كما أن الأخلاق التي كان يتحلى ا أجدادنا مثل : التعاون ، الوحدة ، نجدة المحتاج ...إلخ ، هي التي دفعتهم لمواجهة مصائب الاستعمار فبالتكاثف والتناصر استطاع الشعب الجزائري تحرير بلده وطرد المحتل ، بحيث أن حريته هذه قد كلفته فاتورة غالية من الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل استقلال وطنهم فحسب إحصائيات بعض الخبراء والمؤرخين فإن عدد هؤلاء الشهداء قد بلغ من 02 إلى 06 مليون شهيد وذلك عبر حوالي قرن كامل من الاحتلال أي من سنة 1930 إلى 1992 ، كما أننا في اية هذا المطاف لا يسعنا إلا أن نحيي الروح المثالية والتضامنية التي يتحلى ا الفرد الجزائري بحيث أنه معروف بمبادرته ومسارعته

* ـ لمزيد من التوضيحات يرجى مراجعة كتاب " الانتحار " لـ "إيميل دوركهايم " .

لإنجاز الأعمال الخيرية ، إلا أننا نلاحظ بأنه بعد سنوات العنف والدمار التي عرفتها بلادنا في ؤاية سنوات القرن الذي مضى بحيث قلت هذه المبادرات نوعا ما ولكن ليس بشكل كلي نتيجة للتضييق الذي مارسته الدولة على الأفراد من أجل التوقف عن تقديم التبرعات والأموال بحجة خوفها من استغلالها لدعم أعمال الإرهاب والتخريب ، لهذا فإن القائمين عليها مطالبون بتقديم مشاريع قوانين من أجل إعادة الاعتبار لهذه التبرعات وتوجيهها للوجهة الحسنة ، فعلى سبيل المثال فأن صندوق الزكاة الذي استحدثته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من أجل تنظيم الأموال المحصلة من جمع أموال الزكاة يمكن للمشرفين عليه تخصيص حصص معينة لمساعدة هذه الجمعيات من أجل إنشاء ورشات ، محلات ، قاعات لتقديم الخدمات المتنوعة ... إلخ ، وذلك بغية مساعدتا على توظيف هذه الأموال المستثمرة والناتجة عن عائدات هذه التعاونيات المنشأة حديثا من أجل تصريفها في رعاية وخدمة الأشخاص المعوقين الذين هم في حاجة ماسة إليها .

▫ المبحث الثالث : دور الهيئـات الأخـرى في مساعـدة هـذه الجمعيـات .

الجـدول رقـم (24) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في الجهات التي يتوجـب عليهـا دعم جمعياتـهم.

طبيعـة الجهـ ـة	التكـ ـرار	النسبـة المئويـ ـة
السلطات العموميـ ـة	26	% 36.1
ذوي البر والإحسـان	02	% 02.8
جهـات مختلفـ ـة	44	% 61.1
المجـ ـ ـوع	72	% 100

يبرز من خلال الجدول رقم (24) بأنه يشتمل على نسب مختلفة بحيث أن إحداها تمثل 61.1 %، وهي تعبر إجابات الفئة التي اختارت الإجابة " جهات مختلفة" فيما يخص الجهات التي يتوجب عليها دعم قضية المعوقين بصفة عامة وتبني جمعياتهم بالدعم والمساندة اللازمة لذلك كما تليهـا نـسبة 36.1 % ، وهي تمثل إجابات المبحوثين الذين اختاروا "السلطات العمومية " لما لها من وزن على صعيد حياة الأفراد الجزائريين بينما نجد أدنى نتيجة ظهرت في هذا الجدول هي تلك التي استقرت على نسبة 02.8 % مـن مجموع إجابات المجموعة التي اختارت "ذوي البر والإحسان " للقيام بهذه المهمة .

وإذا تأملنا هذه النتيجة التي حصلنا عليها بواسطة هذا الجدول نجد بأن الأغلبيـة الـساحقة مـن المستجوبين ترى بأنه يتوجب تضافر جهود هيئات اجتماعية متعددة سواء كانت عمومية أو خاصة من أجل دعم قضية المعوقين بصفة عامة والتي نجد منها مسألة التكفل بالجمعيات التي تمثلهم على الصعيد الاجتمـاعي وعندما عرضنا هذه النتيجة على رؤساء الجمعيات الثلاث المدروسة أبدوا لنا هم أيضا موافقتهم على هـذا الاختيار لأنهم يعلمون أكثر من غيرهم حجم مسؤولية قضية الأشخاص المعوقين وكذا العبء الكبير لتـسيير هذه الجمعيات ، فالواجب على كل الأطراف التي يمكنها المساعدة أن تتعاون من أجل إنقاذ هذه الشريحة من الوضعية المزرية التي تتخبط فيها كما أن تكامل هذه الجهود وتنسيقها سيؤدي إلى عقلنة هذا الدعم المقـدم ليوزع بإنصاف على مستحقيه ونجد أساسا من بين هذه الجهات التي يتوجب عليها دعم جمعيات المعـوقين السلطات العمومية التي تبقى أعلى هيئة يمكنها المساعدة في أي زمان ومكان حسب إرادة المسئولين فهي

قادرة على دفع الأموال ، وجلب العتاد اللازم ، وتوفير وسائل النقل ، والضغط على المؤسسات العموميـة والخاصة ذات التوجه الاقتصادي لدفع إعانات مالية ومعنوية لهذه الجمعيات بشكل منتظم ، كما أ ا تستطيع استحداث جباية تخصص لصالح هذه الفئة وإنشاء المراكز التعليمية والتأهيلية [1] ، وتأسيس مراكـز ومعاهـد للبحث العلمي المخصص لمتابعة قضية المعوقين بكل دقة و إعداد المقرات الخاصة بالندوات والمحاضرات ...الخ لأن الدولة هي التي أخذت على عاتقها التكفل ذه الشريحة والتي أسندت رعايتها لوزارة العمل والتـضامن الاجتماعي بغية تسخير كل الطاقات المادية والبشرية للتكفل الفعال بقضية الإعاقة و المعاقين في بلدنا باعتبار أن الجزائر قد صادقت على المواثيق الأممية والدولية كما نجد من بين هذه الجهات أيضا المؤسسات الإنتاجية سواء أكانت ذات طابع عمومي أو خاص بحيث أ ا غالبا ما تكون في وضعية مالية جيـدة للغايـة مثـل المؤسسات الإنتاجية الكبرى : ك سوناطراك ، نفطال ، أنابيب ... إلخ أو خدماتية كالبريد والمواصـلات ، المؤسسة العمومية لنقل المسافرين ، سونلغاز ، الخطوط الجوية الجزائرية ... إلخ ، بحيث أ ا قادرة على إمداد هذه الجمعيات بمساعدات مالية ومعنوية جد معتبرة ، بحيث يعرف في الدول المتقدمة مسارعة مثـل هـذه الشركات للمساهمة في العمل التطوعي الخيري ، بدون أي شروط منفعية ،كما نجد من بين هذه الجهـات وسائل الإعلام ، والإنتاج السمعي البصري ، ا لات ، الجرائد المتخصصة ، وبغض النصر عن المنح الماليـة التي تستطيع تقديمها لهذه الهيئات فيمكنها أيضا نقل فعاليات المهرجانات والتظاهرات التي تقيمهـا سـواء أكانت ثقافية ، رياضية ، أعياد وأيام وطنية أو دولية ، معارض ... إلخ ، كما أ ا قادرة على إعداد حصص رسمية خاصة بعالم الإعاقة والمعوقين باستضافة المختصين القانونيين ، الأطباء ، الباحثين ، خبراء علم الـنفس وعلم الاجتماع ... إلخ ، بغية تقديم النصح والإرشاد لهذه الفئة من أجل تنويرها وزيادة ثقافتها من أجـل إحاطتها بالمستجدات الجديدة كما أن مراكز البحث العلمي من جامعات و معاهد تستطيع هي الأخـرى تقديم مساعدات بالغة الأهمية لهذه الأخيرة بحيث لا يخفى على أحد دور مثل هذه المراكز في حياتنا المعاصرة فالدول الغربية لم تحقق ما وصلت إليه اليوم إلا عندما رفعت من شأن العلم والعلماء وهكذا فإن البحث لم يترك مجالا من مجالات الحياة إلا وتناوله بالدراسة والتقصي إذن يمكن لهذه المراكز التعاقد مع هذه الجمعيات للقيام بدراسات علمية تكون تحت الطلب ولا شك بأن هذه الخطوة ستعمق مجال إنتاج المعرفـة وبالتـالي المساهمة في دفع عجلة تقدم ا تمع قدما نحو الأمام كما أن هذه الجمعيات ستستفيد لامحالـة مـن نتـائج البحوث المقدمة لها للوقوف على إيجابيا ا واستدراك نقائصها المسجلة من أجل تحسين أدائها كي لا تفقـد مصداقيتها شعبيا و اجتماعيا ، كما أن الأحزاب السياسية وأعيان المدن يستطيعون هم أيضا كجهة لها وز ا

[1] - Suzy ; COHEN , **Op-cite** , p 96 .

الخاص للرقي بقضية المعوقين وإيصال معاناتهم للهيئات العليا وذلك برفع شكاوى وتـضلمات الأشـخاص المعوقين بصفة عامة وجمعياتهم بصفة خاصة للمعنيين بالأمر كما أن هذه الأحزاب تستطيع دفع مبالغ ماليـة معتبرة لهذه الجمعيات واستقطاب بعض عناصرها للعمل السياسي من أجل الدفاع عن قـضيتهم بأنفـسهم وحماية هذه الجمعيات في حالة تعرضها للضغوط من طرف السلطات العمومية بالخصوص إذا كانت غـير قانونية وإقامة تحالف دائم من أجل النضال و التعاون لحماية حقوق الفئات الشعبية المحرومة ، كما نجد مـن بين هذه الجهات المستشفيات والمصحات الطبية والحمامات المعدنية ، والصيدليات ، ومصانع الدواء ... إلخ بحيث لا يخفى على أحد أهمية هذه المؤسسات بالنسبة للمعوقين الذين يحتاجون دوما للمتابعة الطبية ، العلاج والأدوية ... إلخ ، لهذا يتوجب على هذه الجمعيات إقامة علاقات متينة مع هذه الأطراف للاسـتفادة مـن خبراتهم ، ويتوجب على القائمين على هذه المنشآت هم أيضا المسارعة لدعم هذه الجمعيات بإعلامها عـن أهم الأدوية المكتشفة لعلاج الأشخاص المعوقين وعن الأطباء المتخصصين وعن المرافق الملحقة بالمشافي الطبية ... إلخ ، والعمل على تخفيض أسعار الأدوية لصالح هذه الفئة عموما كما أن المصانع المتخصصة في صناعة العتاد الموجه للأشخاص المعوقين ولواحقه من قطع غيار و أجهزة هي أيضا عليها دعم هذه الجمعيات بشتى الطرق والوسائل لأ ما يعملان في حقل واحد فكثيرا ما اشتكى لنا رؤساء جمعيات المعوقين عن هذه المعظلة الكبيرة لذا يتوجب تموين جمعياتهم ذه التجهيزات وبأسعار معقولة لأمر جد ملح ، بحيث أن إقامة حـوار حقيقي وبناء علاقات قوية بينهما سيكون لصالح هذه الجمعيات وهذه المصانع بالإضـافة إلى الأشـخاص المعوقين بدون أدنى شك كما أن النوادي ومراكز الرياضة المتخصصة هي الأخرى تعتبر كجهـة رئيـسية يتوجب عليها التعاون مع جمعيات المعوقين هذه ، بحيث أ ا تستطيع أن تدعمها بالإطارات البشرية المؤهلـة ومساعدتها على إنشاء مرافق رياضية خاصة برياضة المعوقين وإدماجهم كمتنافسين في الدورات والمنافسات التي تقيمها كما أ ا تستطيع أن تقيم مقابلات ودية تكون عائداتها المالية لصالح هذه الجمعيات ، بالإضافة إلى كل ذلك يمكنها أن تضع الأطباء التابعين لها في خدمة هذه الجمعيات لغاية تدبرها لأمرها ، فكل هذا مـن شأنه أن يوفر لها فرص أكبر لمعاينة وعلاج الأشخاص المعوقين ، وتشخيص وضعية حالاتهم الصحية كما أن دور النشر والمطابع تستطيع هي الأخرى دعم هذه الجمعيات وذلك بمنحها الكتب وا لات اللازمة من أجل إثراء مكتبات هذه الأخيرة وفيما يخص المطابع تستطيع هي الأخرى التكفل بطباعة الإعلانات ، الملصقات ، المنشورات ، ا لات ... إلخ ، التي تصدرها هذه الجمعيات بتكاليف أقل وهذا ما سيدفع هذه الجمعيـات للعمل والإبداع أكثر من أجل إصدار مؤلفات ومطبوعات خاصة بعالم الإعاقة والمعوقين وإذا عدنا لنتـائج الجدول مرة أخرى نجد بأن النسبة الثانية التي ظهرت به بحيث أن أصحا ا اختاروا الجواب "السلطات

العمومية " كجهة وحيدة لدعم هذه الجمعيات على اعتبارها أقوى و أغنى جهة من كل الجهات الأخرى بحيث يمكنها فعل الكثير.وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة عبروا لنا عن عدم مساندة هذا الاختيار بصفة مطلقة ورغم علمهم ما للسلطات المحلية والمتمثلة أساسا في الجماعات المحلية من إمكانيات وقدرات قانونية ، مالية ، خدماتية ، إدارية ... إلخ ، إلا أ م لا يفضلون اللجوء إليها وحدها وذلك يعود لمعرفتهم المسبقة عن طبيعة علاقتها معهم وعن حقيقة وعودها وإنجازاتا في أرض الواقع كما أ م أصروا أيضا على عدم إنكار دورها الإيجابي سابقا وحاليا والذي يبقى رغم هذا ناقص في نظرهم ، كما أ م سيسعون لفتح حوار جدي معها لتدارس كل المشاكل العالقة بين الطرفين بحيث أ م في اية المطاف متأكدون بأ ا لن تقدر وحدها على التكفل بقضايا الأشخاص المعوقين بدون مساعدة بقية الجهات الأخرى أما فيما يتعلق بأدنى نسبة ظهرت في هذا الجدول والتي تمثل إجابات المبحوثين الذين يرون بأن ذوي البر والإحسان من المواطنين هم الجهة الوحيدة القادرة على دعم هذه الجمعيات بحيث أن رؤساء الجمعيات المدروسة علقوا على هذه النتيجة بأنه قياسا على حقيقة الدعم المقدم من المواطنين المحسنين يمكن اعتبارهم الجهة الوحيدة التي دعمت جمعياتنا سابقا ، ونظرا لأن تحمل هذا العبء ليس بالأمر الهين بالنسبة لهؤلاء الأفراد وحدهم فإن الاستعانة ببقية المؤسسات ، المراكز ، الشركات ، الهيئات المانحة ... إلخ ، أمر ضروري وأكيد في ظل تزايد عدد الأشخاص المعوقين في مجتمعنا وبضرورة التكفل م كلهم على حد سواء ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الحياة اليومية كما أنه يصح القول بأن كل الجهات المانحة والتي تتطوع بما لديها من إمكانيات لصالح العمل الخيري أيا كانت طبيعتها يمكن إدراجها ضمن خانة ذوي البر والإحسان ، مما سبق يمكننا القول بأن دعم هذه الجمعيات متصل مباشرة بنوعية العلاقات التي تقيمها هذه الأخيرة مع السلطات العمومية وبقية الهيئات الأخرى غير أن أهم جهتين تستطيعان أن تقدما الكثير لقضية الجمعيات والمعوقين بصفة عامة حسب رأينا هما - السلطات العمومية ، ووسائل الإعلام المختلفة - فالأولى معروف بأ ا أكبر جهاز يهيمن على ا تمع بحيث نجد بحوزتا كل الإمكانيات المادية والبشرية التي بمقدورها المساعدة على تفعيل أنشطة الحركة الجمعوية ، لكن الملاحظ بأن الذهنيات السائدة عند غالبية المسؤولين والتي ورثوها من عهد النظام الواحد بحيث أ ا لازالت تشكل حاجزا منيعا يحجب كل المبادرات الخلاقة التي إن تم تطبيقها فلا بد بأ ا ستؤدي إلى تحسين الأوضاع.

بحيث نجد على رأسها مسألة الثقة المتبادلة لذا فإنه يتوجب على القائمين عليها منح هذه الجمعيات الثقة التي تستحقها والنظر إليها باعتبارها شريكا اجتماعيا فاعلا لا مناص من التعامل معه بينما تتمثل الجهة الثانية في مؤسسات ووسائل الإعلام سواء كانت سمعية أو مكتوبة أو سمعية بصرية وذلك من أجل تجنيد وحشد التعاطف مع هذه الجمعيات للتكفل بقضايا عديدة يعاني منها المواطن بصفة عامة والشخص المعوق بصفة خاصة.

الاستنتاجات الجزئية لنتائج الفرضية الثانية

لقد سعينا للتحقق من صحة أو عدم صحة هذه الفرضية بالاستعانة بمجموعة من الجداول بحيث كان نص الفرضية الثانية ما يلي :" تعاني جمعيات المعوقين حركيا في ولاية غرداية من نقص الإمكانيات المادية "، وقد كان القصد من وراء هذه الفرضية الوقوف على أهم الصعوبات أو المعوقات التي تعاني منها هذه الجمعيات وكما هو معلوم لدى العارفين بأحوال الحركة الجمعوية والمجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة فإن أكبر عائق يواجهها ، يتمثل في نقص الإمكانيات المادية بما فيها قلة الموارد المالية ، العتاد ، التجهيزات ، المقرات ... إلخ ، وعندما قمنا بتحليل نتائج الجداول المحصل عليها استنتجنا ما يلي :

1-يرى المعوقون المبحوثين بأن أهم الصعوبات التي تعاني منها جمعياتهم يتمثل في قلة الإمكانيات المادية كأكبر عائق وفي أحيان أخرى فإنها تعاني من صعوبات مادية ومعنوية في آن واحد .

2- بالإضافة إلى ذلك استنتجنا بأن غياب المقر القار هو عائق كبير تعاني منه هذه الجمعيات بل إنه يعتبر أصعب مشكل يهدد كيانها بصفة خاصة ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة .

3- استنتجنا أيضا بأن هؤلاء المعوقون المبحوثين أبدوا عدم رضاهم عن دعم المسؤولون المحليين لجمعياتهم واعتبروا بأن هذا عائقا أخر يواجههم باستمرار .

4- رغم اعترافهم الضمني بدعم المواطنين لهم ولجمعياتهم إلا أنه حسب رأيهم يبقى جهدا غير كاف بحيث اعتبروا بأن تهرب بعض رجال الأعمال والأغنياء عن مساعدتهم هو عائق آخر يضاف إلى جملة العوائق السابقة التي تواجههم باستمرار .

5-كما أبدى المعوقون الذكور عدم رضاهم عن اهتمام المسؤولين المحليون وبعض المواطنين لدعم جمعياتهم على عكس رأي المعوقات الإناث تماما فيما يخص هذه القضية .

6- كما أكدت لنا هذه النتائج بأن المعوقين والمعوقات يرون بأنه يتوجب على عدة جهات مختلفة كالسلطات العمومية ، الخواص ، ذوي البر والإحسان ... إلخ ، المبادرة لدعم جمعياتهم بكل الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية الممكنة من أجل مواجهة العراقيل التي تعترضها .

مما سبق نستنتج بأن هذه الفرضية قد تحققت بشكل ملحوظ ، خاصة إذا ما علمنا تطابق أجوبة المعوقين المبحوثين ورؤساء جمعياتهم في كثير من الحالات حول هذه الصعوبات و العراقيل ، و التي يغلب عليها بأنها معوقات مادية محضة .

الفصل السابع :

تحليل نتائج الفرضية الثالثـــة

"يشعر المعوقون حركيا بالرضا نحو أداء ونشاطات هذه الجمعيات "

- المبحث الأول : واقع رضا الأشخـــــاص المعوقيـــن عـــن أداء جمعياتهـــم
- المبحث الثاني : الممارسات الديمقراطية وأثرها على هذه الجمعيات من منظور الأشخاص المعوقيـــن.
- المبحث الثالث : دور رضا الأشخاص المعوقين وتأثيره في حثهم للمشاركــــــة فـــــي نشاطـــــات جمعياتهـــــم .

▫ المبحث الأول : واقع رضا الأشخاص المعوقين عن أداء جمعياتهم .

الجدول رقم (25) : يبين درجة رضا المعوقين المبحوثين عن أداء جمعياتهم .

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
راض	57	79.2%
غير راض	15	% 20.8
المجموع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (25) بأنه يشتمل على نسبتين مختلفتين وقد بلغت إحداهما 79.2 % و هي تعبر عن إجابات مجموعة المبحوثين الذين ابدوا رضاهم التام عن أداء جمعياتهم فيما يخص النشاطات التي تقوم بها ، بينما أبدت المجموعة التي تمثل بقية المبحوثين عدم رضاهم عن هذا الأداء و هي بدلك تمثل ما نسبته 20.8 % من مجموع إجابات عينة المبحوثين المختارين لهده لدراسة .

و عندما قمنا بالاستفسار عن حقيقة هذه الاختيارات من طرف المجموعتين أبلغتنا المجموعة الأولى بأن ما تقوم به جمعياتنا جدير بالاحترام و التشجيع لأنهم يعلمون بأن العمل التطوعي ليس سهلا فهو يحتاج إلى تضحيات بالنفس و المال ... إلخ و هذا ما قام به رؤساء هذه الأخيرة كما أن العامل الذي يقف وراء نجاح عبر هده النشاطات يتمثل في إعدادها وفق استشارات واسعة داخل هذه الجمعيات بحيث أن رأي الأشخاص المشاركين يؤخذ في الحسبان كما نلاحظ بأنه يوجد تحسن ملحوظ في نوعية هده النشاطات يوما بعد يوم ... إلخ ، أما المجموعة التي أبدت عدم رضاها عن أداء هذه الجمعيات فقد أرجعت ذلك لعدم فعالية ما تقوم به هذه الأخيرة لصالح المعوقين بحيث أن النشاطات المقدمة تبقى ذات اهتمامات سطحية و لا تمت لواقع حياة الأشخاص المعوقين بصلة كما أن هذه الأخيرة لم تولى اهتماما كافيا للتكفل بإدماج هذه الشريحة اجتماعيا و الضغط على السلطات بما فيه الكفاية على لكي تجبرها للرضوخ لمطالب المعوقين الملحة والتي تتمثل في العمل ، السكن ، الصحة ، التعليم ، التكوين ... إلخ ، كما يلاحظ عليها انحيازها لرأي الأطراف التي تدعوا إلى مسايرة ركب الجمعيات المهادنة للسلطة و عدم مواجهتها بالحقائق الميدانية والرضا

بما تجود به من مساعدات ضئيلة و عدم استثارة غضبها . و عندما طرحنا هذه القضية على رؤساء الجمعيات الثلاث كعادتنا فضلوا التعقيب على رأي ا موعة التي أبدت عدم رضاها عن الأداء الذي قامت به جمعياتم فهم يؤكدون بأن أيا كان هو حر في إبداء رأيه و في القضية التي يريد تقييمها و منها هذه بالذات ، أما فيما يخص اتام هذه ا موعة لرؤساء هده الجمعيات بالرضوخ للسلطات و تقديم تنازلات على حساب المعوقين و الرضا بالفئات الذي تقدمه لاحتواء غضب هؤلاء الرؤساء بالإضافة إلى عدم تكفلهم الحقيقي بالمشاكل الجوهرية التي يعاني منها الأفراد المعوقون ... إلخ ، فإ م يؤكدون بأن هده الاتامات عارية من الصحة و خالية من الأدلة و البراهين التي تثبت ذلك أما ا موعة التي أبدت رضاها عن أداء هذه الجمعيات فإن هؤلاء الرؤساء قد عبروا لنا عن سرورهم ذه النتيجة التي تعتبر أكبر بكثير من نتيجة ا موعة المعارضة والتي نفت الأداء الجيد لهذه الجمعيات و هو يعني اتامهم الضمني لنا و بعدم الجدية في العمل و التهرب من تحمل مسؤولياتنا كاملة ... إلخ ، كما أكد لنا هؤلاء الرؤساء بأ م لن يدخروا أي جهد من أجل رفع راية التحدي و الدفاع عن الحقوق و المطالب المشروعة لفئة المعوقين كما أ م سيسعون لإجراء تعديلات في البرامج المسطرة إذا كانت لا ترضى بقية الأعضاء المنخرطين ذه الجمعيات بحيث أن رئيس جمعية متليلي للمعوقين أكد لنا بأنه شرع في البحث عن أفراد أصحاء يرغبون في التطوع لمساعدته على قيادة و تسيير جمعيته لأن التجارب أثبتت (حسب رأيه) بأن الأشخاص المعوقين عندما يكونون في مركز القيادة فإ م يسعون دائما للتنافس السلبي بدل الإيجابي و بالتالي سيؤدي هذا لحدوث خصومات و مشاحنات فيما بينهم و التي تكون غالبا في السر من أجل أسباب واهية كما أ م يصرون على ضرورة تحميل بقية المنخرطين جزءا من المسؤولية الملقاة على عاتق هؤلاء الرؤساء وحدهم لأ م هم وبعض الأشخاص المساعدين فقط هم الذين يتحملون أعباء مشاكل جمة و متنوعة هم في غنى عنها لأنه لا يجب إنكار دور هذه الجمعيات باعتبارها مؤسسات خيرية تنظيمية لا تبغي الربح و الفائدة ، كما أن عدم وجود محفزات مالية دفعت الكثيرين للتلكؤ و المماطلة و كثرة التغيب عن المواعيد الرسمية و الغير رسمية لسبب أو لآخر ، و هذه طبيعة النفس البشرية التي تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها من غير دفع التكاليف المترتبة عن ذلك ادا وجدت لدلك سبيلا كما أ م يؤكدون بأ م عازمون على ربط علاقات متينة مع المؤسسات العلمية و مراكز البحث للقيام بدراسات متكاملة عن عالم الإعاقة و المعوقين يتم فيها تناول كل الجوانب الممكنة للدراسة و التمحيص من أجل استخلاص العبر وذلك بالحفاظ على الإيجابيات و تفادي السلبيات كما أ م أبدوا لنا شكرهم و امتنا م العميق عن هذه الدراسة التي كما أكدوا لنا بأ م سيستفيدون منها قدر المستطاع وذلك بإجراء الإصلاحات و التعديلات اللازمة على البرامج التي سطروها بغية الوصول

للأفضل ، و بعد هذا يمكننا أن نستخلص بأن مسالة رضا المعوقين عن أداء جمعياتم يتباين من شخص لآخر حسب المنفعة التي تحققها لهم كأفراد و حسب طبيعة العلاقات الموجودة داخل هذه الجمعيات فكما تقول الحكمة العربية " إرضاء الناس غاية لا تدرك " كما أننا إذا تأملنا مصطلح " الرضا " نجد بأنه يعني الفرح و السعادة الناتجة عن تحقق ما كنا ننتظره [1]، و لأن هذه الغاية صعبة المنال كما ذكرنا آنفا بحيث يمكننا أن نشير بأن سعي رؤساء هذه الجمعيات شخصيا لجلب أكبر عدد من المعوقين المنخرطين و غير المنخرطين الذين تظهر عليهم علامات الرضا و السخط فيما يخص ما يحدث داخل هذه الجمعيات ضمن جلسات تخصص للاستماع و المناقشة ، لمعالجة المشاكل المطروحة إذا تطلب الأمر لأن ترك هذا الإشكال بدون حل جذري و علاج ، سيؤدي لا محالة إلى تفاقم الأوضاع و كثرة المعارضين الذين يمكنهم أن ينظموا حالات تمرد و انشقاق أو إفشاء أسرار هذه الجمعيات لعامة الناس مما يعرضها للقيل والقال وكثرة السؤال ، وبالتالي سيضعف من حجم تعاطف المواطنين مع قضية المعوقين بصفة عامة يؤدي م للتخلي عن مد يد العون لها كالسابق ، وبالتالي سنضع هذه الأحداث هذه الجمعيات في مواقف حرجة هي في غنى عنها كما نشير بأننا صادفنا بعض مثل هذه الحالات لجمعيات تعرضت لمشاكل عويصة لا حل لها ، وكان ذلك نتيجة لتماطل مسئوليها في الانتباه لخطورة الوضع الذي تتواجد به والتساهل في تقدير عواقب الأمور مما جعل هذه الأخيرة تخسر مواقعها الاجتماعية التي أحرزت عليها و كذا إكالة التهم لمسئوليها حتى وصل الأمر في بعض الحالات إلى طلب بعض الأشخاص المعوقين تدخل السلطات الممثلة في المؤسسات الأمنية بغية التحقيق في الفساد والاختلاسات التي ظهرت في هذه الجمعيات على حد زعمهم وفي الأخير نؤكد بأننا لم نبغي من هذا التحليل التغطية عن التجاوزات التي تحدث داخل هذه الجمعيات ، كما أننا لا نريد تبرئة دمم هؤلاء الرؤساء مما يقومون به لكن لاحظنا بأن عدم الإسراع في علاج بعض المشاكل الثانوية منذ البداية قد يؤدي إلى " قلب القارب على أصحابه " وبالتالي سيغرقون جميعا وتمييع قضية المعوقين الذين تشكل حالات البعض منهم مأساة اجتماعية بل وإنسانية وكما يقال الوقاية خير من العلاج وفي ذلك ذكرى لأولي الألباب لعلهم يرشدون .

[1] - l'éditeur , **Dictionnaire de français ,** LAROUSSE , sn° éd , Paris , France , 2003 , p 384 .

الجـدول رقـم (26) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى مساعدة جمعياتم لهم لارتقائهم لمراكز اجتماعية مرموقـة .

الإجابـة	التكـرار	النسبـة المئويـة
ساعـدت	24	% 33.3
لم تساعـد	48	% 66.7
ا مـوع	72	% 100

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (26) بأنه يشتمل على نسبتين متمايزتين ، بحيث تمل إحداهما 66.7 % و هي تعبر عن إجابات المبحوثين الدين رأوا بأن جمعياتم لم تساعدهم من اجل الارتقاء إلى مركز اجتماعي مهم، بينما أبدت ا موعة الثانية و التي بلغت إجاباتا ما نسبته 33.3 % من ا موع الكلي للإجابات بأنه على العكس من دلك تماما ، بحيث أن هذه الأخيرة قامت بما عليها في هذا الإطار .

وبعد تأملنا لهذه النتائج وجدنا بأن ا موعة التي قالت بأن هذه الجمعيات لم تساعد الأشخاص المعوقين المنضوون تحتها للوصول إلى مراكز اجتماعية بحيث كان المفروض منها أن تسعى لكل ما لديها من أجل دفعهم للأمام و تشجيعهم لكي يتبوءوا مناصب عليا كمناصب المدراء ، أو الإداريين ، أو السياسيين ... إلخ ، كما أكدوا لنا بأن جمعياتم قد همشت نفسها وذلك بعدم الاهتمام بمنخرطيها بشكل جيد فعوض أن تكون مثل المصعد الذي يرتقي فيه أفرادها من الطوابق السفلية إلى العلوية ونجدها تقوم بالعكس من ذلك تماما وهذا العمل إن أولت له أهمية وبرنامجا خاصا لا محالة سيعود عليها وعلى منخرطيها بالنفع وسيعلى من شأ ا لا محالة ، بينما نجد ا موعة الأخرى قد أقرت بأن جمعياتا قامت بمساعدتا على الارتقاء لمراكز عليا بحيث أن هذه الأخيرة كانت عبارة عن نقطة انطلاق لبعض المعوقين الذين تحصلوا على مناصب ومكانات اجتماعية رفيعة الشأن ... إلخ ، كما أن عدد هؤلاء كبير بحيث أن هذه الجمعيات قامت بمساندتم بكل ما يملك مسيروها من خبرات وذلك بتشجيع الموهوبين والطامحين منهم لتحقيق آمالهم في هذا الجانب بالذات . وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة اقروا بأن برامج جمعياتم في هذا ا ال لا تفي بالحاجة كما ا م لم يتمكنوا لحد الساعة على تحقيق جميع رغبات الطموحين والموهوبين ويعود ذلك لمحدودية الوقت لديهم أساسا ناهيك عن نقص الأموال والإمكانيات

اللازمة ، لأنه وكما هو معروف فإن التكفل بمثل هذه العناصر سواء أكانوا ذكورا أم إناثا إنما تحتاج
جهودات جبارة وتخطيط مسبق بالإضافة على علاقات وطيدة ومتينة مع الفاعلين الاجتماعيين وقادة الرأي في ا تمع من أجل تعبيد الطريق أمام كل مبدع للوصول إلى مبتغاه سواء للشهرة أو اختراع أشياء جديدة أو استغلال موهبة دفينة في نفس صاحبها ... إلخ ، كما أ م يؤكدون بأ م حاولوا في الماضي لدفع بعض هؤلاء المعوقين وذلك بتشجيعهم معنويا ، من أجل التضحية والكفاح بغية الوصول للأهداف التي سطروها غير أنه وللأسف فإن الكثير منهم انسحبوا في آخر المطاف لسبب أو لأخر ويؤكد هؤلاء الرؤساء بأ م عندما تصادفهم حالات مثل هذه فإ م يسارعون للتكفل بمن تظهر عليهم علامات الموهبة والتفوق ، وإقناع أسرهم بإفساح ا ال أمامهم بكل ما يملكون من إمكانيات مادية ومعنوية للتكفل م لتحقيق طموحاتم ، كما أننا (حسب هؤلاء الرؤساء) نحن كذلك كنا نقوم ذا الدور ونلح على أسرهم وعلى كل من له علاقة بالمساهمة بتشجيعاته لهذه الفئة التي لازالت لم تلقى العناية اللازمة والكافية ، كما يستدركون بأن يجب على السلطات يجب أن تتحمل هي الأخرى مسؤولياتا كاملة تجاه كل من له طاقة إبداعية من أجل اكتشافها واستغلالها غير أ م يستدركون بأن بعض الأشخاص المعوقين قد قاموا برسم طريق نجاحهم ، بأنفسهم فعلى سبيل المثال يوجد في الولاية شخص مكفوف معروف بالاجتهاد والمثابرة منذ صغره بحيث نبغ في التعليم والدراسة مما أهله لنيل عدة شهادات أخرها شهادة الدكتوراه وهو الآن يشتغل كأستاذ محاضر في جامعة ورقلة بحيث أنه يتمتع باطلاع كبير فيما يخص الحركة الجمعوية الجزائرية و المنظمات الغير حكومية بفعل اتصاله المبكر ا كما يعرف عليه بأنه بارع في التخصص الذي يدرسه ذه الجامعة ، مما سبق يمكننا القول بان مهمة مساعدة هذه الجمعيات للأشخاص المعوقين من اجل أن يحققوا آمالهم التي يحلمون ا و المتمثلة في الارتقاء و الوصول لمراكز اجتماعية مرموقة ليست بالأمر الهين غير أن صعوبة هدا الأمر لا تنفي تحمل هذه الجمعيات لمسؤولياتا كاملة وذلك بالسعي لإيجاد بدائل جديدة و إعداد برامج طموحة بالاشتراك مع عدة جهات للبحث عن مواهب الأشخاص المعوقين المغمورين ، و بالتالي اكتشافها ، رعايتها ، ثم الاستفادة منها بأحسن الطرق ، والملاحظ بأن مشكلة ا تمعات الإسلامية و العربية ، تتمثل في إهمالها لاعداد غير متناهية العدد من المبدعين بحيث أن بيئتنا هذه قد عرفت الجمود لقرون عديدة وللأسف الشديد ، بحيث أ ا لم تتعلم بعد من أخطائها السابقة ، و ادا نظرنا إلى العالم الغربي نجد بان أفراده المتميزين و المبدعين يولون الاحترام و العناية اللازمة من طرف دولهم من أجل أن يتفرغوا لبحوثهم واختراعاتم ، فهم ينظر إليهم هناك باعتبارهم " ثروة قومية " تعد إهانتها مساسا بكرامة الدولة وا تمع ، لهذا إذا أرادت مجتمعاتنا التقدم والإزهار فما عليها سوى إعادة الاعتبار

لكل الطاقات البشرية المتميزة التي هي بحوزتنا والاستفادة منها بحيث أن هذه العملية أصبحت تسمى اليوم " باستثمار الموارد والطاقات البشرية الخلاقة "ولن يحدث هذا إلا إذا وجهت توجيها سليما على حد قول مفكرنا العلامة الأستاذ " مالك بن نبي " - رحمه الله - الذي يعتقد بأن هذه العملية ضرورة ملحة و ذا فهو يرى بأن : " ... التوجيه هو تجنب هذا الإسراف في الجهد وفي الوقت، فهناك ملايين السواعد العاملة والعقول المفكرة في البلاد الإسلامية ، صالحة لأن تستخدم في كل وقت،والمهم هو أن ندير هذا الجهاز الهائل المكون من ملايين السواعد والعقول في أحسن ظروفها الزمانية والإنتاجية المناسبة لكل عضو من أعضائه ..." [1] ، ونشير هنا أن أحد الأشخاص المعوقين الذي إلتقيناهم مؤخرا أكد لنا بان هذه الشريحة تعج بالطاقات التي لها مواهب كالرسامين والممثلين الحرفيين ، الأدباء ... إلخ ، بحيث توجد بحوزتم أعمال قيمة إلا أ ا لم تجد طريقها إلى النور نتيجة لنقص الإمكانيات وقلة التوجيه بالإضافة للحواجز النفسية والتردد بسبب الخوف من سخرية الآخرين باعتبار أن أفكارهم ومشاريعهم هي محض تخيلات لأناس حالمين فقط كما اخبرنا أحدهم بأنه لديه مقدرة كبيرة على التحليل المدقق للأحداث السياسية التي تعرفها بلدان العالم ، فهو لذلك يود الانضمام لحزب سياسي أو العمل في دائرة الأحزاب السياسية الموجودة في وسائل الإعلام بشتى أنواعه ، كما التقينا أيضا بشخص طموح وهو من المعوقين ابلغنا انه يود تحقيق أمنيته الوحيدة في الحياة وأن يصبح ممثلا معروفا كما أن صديقه الذي كان يرافقه يود أن ينجح هو الآخر في المستقبل في مجال هندسة الإعلام الآلي ، و نشير في اية الأمر على أن حسن التخطيط وتوافر النيات الحسنة بالإضافة على التعاون الجاد سيمكن هذه الجمعيات إذا تضامنت مع بعضها البعض أن تحقق نجاحات باهرة في هذا ا ال وأن تكون مدرسة حقيقية لاكتشاف طاقات الموهوبين من المعوقين .

---

[1] - مالك ؛ بن نبي ، **شروط النهضة** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سورية ، ط5 ، 2000 ، ص 84

الجـدول رقـم (27) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى قيام جمعياتم بواجباتا تجاههم على أحسـن وجـه.

الإجابـة	التكـرار	النسبة المئويـة
قامت بواجباتـا	46	% 64
لم تقم بواجباتـا	26	% 36
ا مـوع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (27) بأنه اشتمل على نسبتان متمايزتان ، بحيث أن إحداهما قد بلغت 64% وهي تعبر إجاباتا ا موعة التي ترى بان هذه الجمعيات قامت بواجباتا تجاه الأشخاص المعوقين بشكل مقبول بينما ترى ا موعة الثانية بأنه على العكس من ذلك فإ ا لم تقم بما عليها ، وأن أدائها في هذا ا ال يبقى ضعفيا جدا .

وبعد تأملنا لهذه النتائج واستفسارنا عن مبررات هذه الاختيارات وجدنا بأن ا موعة المؤيدة لقيام هذه الأخيرة بواجباتا على ما يرام بحيث أبدى لنا أصحاب هذا الرأي بأ ا لم تدخر أي جهد في سبيل تحسين صورتا اجتماعيا وتبني قضايا المعوقين الملحة كما أن البرامج التي أعدتا و النشاطات التي قامت ا والتي ما زالت قيد الدراسة والإنجاز هي أكبر دليل على الواجبات التي حققتها هذه الأخيرة بينما ترى ا موعة الأخرى بأ ا لم تلمس أي دلائل على صحة أقوال ا موعة التي وافقت على هذه المسالة وان هذه القضية يجب معالجتها بكل نزاهة وشفافية ، ولن يتم ذلك إلا عندما نقيم الأشياء على حقيقتها وبدون تعاطف أو إصدار أحكاما قيمية غير دقيقة بعيد عن الدلائل الميدانية الثابتة والحجج الدامغة .كما أننا كعادتنا قمنا بطرح هذه المسالة على رؤساء الجمعيات الثلاث من أجل معرفة إجاباتم حول هذا الطرح ورد فعلهم على هذه النتائج التي تحصلنا عليها حينما طرحنا هذا السؤال بحيث أ م أبدوا استغرا م لأجوبة ا موعة التي كادت أن تنفي قيام هذه الجمعيات بواجباتا تجاه منخرطيها بصفة خاصة وشريحة المعوقين المحليين بصفة عامة ، بحيث أكدوا لنا بأنه كان الأحرى م ذكر الإيجابيات من جهة والسلبيات من جهة ثانية والموازنة بينهما وتقييم كل ذلك بالنظر للإمكانيات والظروف التي تعرفها هذه الأخيرة والتي لا تخفى على أحد أما فيما يخص رأيهم في ا موعة التي أقرت بأن جمعياتا قامت بواجباتا بشكل تام ، فإ م أعربوا لنا عن سرورهم عن إجابات هذه ا موعة غير أ م ألحوا على اعتبار ما قاموا

به لم يكن بنسبة 100% إلا أ م عملوا كل ما في وسعهم من أجل التكفل بالمطالب التي يقدرون على تحقيقها لصالح الأشخاص المعوقين لكن في حدود الإمكانيات الموجودة ، بحيث يؤكدون بأن مسألة التضحية من أجل إنجاح كل ما له صلة برعاية هذه الشريحة هو أمر مفروغ منه رغم الانتقادات التي توجه لهم من طرف بعض الأشخاص المعوقين أو أسرهم على حد سواء ، أو بعض الأطراف من هنا وهناك ...إلخ ، فهؤلاء يجهلون الكثير من المعطيات الميدانية حول سيرورة هذه الجمعيات والظروف التي تمر ا غير أن التشجيع الذي يلاقونه من طرف عناصر أخرى من الأشخاص المعوقين وذويهم هي التي تمنحهم الثقة بأنفسهم بل وتزودهم بالدفع اللازم لمواصلة الطريق وتحمل مسؤولياتم على أكمل وجه لأن عددا كبيرا من رؤساء هذه الجمعيات قد استقالوا أو انسحبوا ومنهم من ترك العمل في الحركة الجمعوية بسبب الانتقادات الغير بناءة والأحكام الجائرة التي يصدرها بعض الأشخاص المشوشين والناقمين أو المتطفلين والفضوليين الذين لا هم لهم سوى تتبع عوراتم والتشهير ا أمام الملأ دون رادع أخلاقي أو ديني يزجرهم عن مثل هذه التصرفات التي تخرج من إطار القيم الحضارية المدنية التي يتعامل ا كثير من الشرفاء وال هاء في دول العالم . مما سبق يمكننا أن نستنتج بأن هناك أراءا متباينة حول مسألة قيام جمعيات المعوقين بواجباتا على أكمل وجه بحيث نجد الرافضون والمؤيدون في أن واحد وكلا ا موعتان لها حججها وأدلتها كما نشير بأن رؤساء هذه الجمعيات سعوا لوضعنا في الصورة الحقيقة لهذه القضية وفي الأخير يمكننا القول بأن كل شخص عاقل لا يمكنه إصدار أحكاما مسبقة حتى تجتمع لديه معطيات شاملة وأدلة متنوعة عن القضية التي يريد إصدار حكما بشأ ا لدى فإن معرفة واقع الإنجازات التي قامت ا هذه الأخيرة لصالح الأشخاص المعوقين حتى وإن كانت قليلة لا تذكر وفي ظل الظروف العسيرة التي تعرفها جمعيات ومنظمات ا تمع المدني بصفة عامة وجمعيات المعوقين بصفة خاصة ، يدفعنا للإشادة بما تقوم به رغم مناخ القحط السياسي والاجتماعي ... إلخ الذي يعم مجتمعنا ، كما أن نقص الإمكانيات اللازمة من أجل تحقيق المطالب الملحة لأعضائها وللآخرين هو سبب وجيه أيضا لهذا فإن فتح باب الحوار والنقاش مع جميع من يهمهم هذا الشأن بحيث بات أمرا ملحا للغاية لهذا فإننا نرى بأن على الجميع أن يسعوا لترسيخ ثقافة الحوار فيما بينهم وبين الآخرين فلا عجب إذا ما علمنا بأن الدول الصناعية الكبرى قد استفادت من أحدث نظريات التقدم الاقتصادي والتي نجد على رأسها نظرية تدعى"بنظرية الاختيار الاجتماعي " – للبروفيسور- " أمارتيا سن" ذو الأصول الهندية بحيث أنه نال بسببها جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998 ، فهو يرى بأن فتح ا ال للنقاش الحر لكافة المواطنين سيدفعهم للتحاور وإقناع بعضهم البعض و ذا لا تصبح الاختيارات التي يقوم ا ا تمع محل خلاف ، ذا ستحل كل المشاكل

العالقة بين الأطراف بالطرق السلمية والودية بحيث ستنعكس على الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الذي يسمح لمثل هذه التقاليد بالازدهار وهو ما يحدث حقا في الدول الديمقراطية المتقدمة علميا اقتصاديا واجتماعيا [1] ،كما نضيف لكل ما سبق بأن هذه الجمعيات عليها إعداد برامج مدروسة وفق مقاييس علمية بغية إرضاء الأشخاص المعوقين والقيام بواجباتا تجاههم ولن يتم لها ذلك إلا إذا أعدتا وفقا للشروط التالية :

1. الدراسة العلمية لشخصية كل معوق على حدى لكشف طبيعة رغباته وميولا ته .
2. التخطيط المستمر لاستيعاب كل هذه الحالات بإرضاء أصحا ا وفق الإمكانيات الموجودة .
3. برمجة الخدمات الموجهة للإرشاد والرعاية التي تدف إلى تدريب المعوق وتأهيله على خدمة نفسه بنفسه لكي يحقق أماله وذلك بالاستعانة ذه الجمعيات لتحقيق ما يريد .
4. تخصيص برامج ترفيهية تساعد هؤلاء الأشخاص لانضواء ضمن الجماعات الاجتماعية المختلفة .
5. أن تقوم بمد يد العون لهؤلاء وأن تكون ملجأ لهم في الحالات الطارئة والمستعصية .
6. أن تعمل كحلقة وصل بين الدولة والأسرة للتكفل بإنشغالاتم على أحسن ما يرام .
7. أن توجد لهم أنشطة متنوعة تكون ميدانا لإكتشاف مواهبهم .
8. كذا ترقية عملية الاتصال والتواصل معهم في كل صغيرة وكبيرة .
9. تأهيل المحيط بشكل عام والأسرة بشكل خاص لقبول أي فرد من الأشخاص المعوقين بإدماجه وعدم تميش دوره ليشعر بالتوازن النفسي والاجتماعي الذي يحتاجهما باستمرار [2].

---

[1]- لورا ؛ والاس " الحرية صنو التقدم – لقاء لورا والاس مع أمارتيا سن " الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد " ، **مجلة التمويل والتنمية** ، العدد 3، ا ـد 41 ، منشورات صندوق النقد الدولي ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر ، سبتمبر 2004 ، ص ص 4-7 .

[2] - جليل ؛ وديع شكور ، **مرجع سابق** ، 35-36 .

الجدول رقم (28) : يبين درجة رضا المعوقين المبحوثين عن نوعية الخدمات التي تقوم ا جمعياتم .

الإجابـ ـ ـة	التكـ ـ ـرار	النسبـة المئويـ ـة
راضـ ـ ـ ـون	33	%45.8
راضون نوعا مـا	26	% 36.1
غير راضـ ـ ـون	13	%18.1
ا مـ ـوع	72	%100

يظهر من خلال الجدول رقم (28) بأنه يشمل على ثلاث نسب مختلفة ، بحيث أن إحداها تمثلت في 45.8 %وهي ترمز لإجابات مجموعة المبحوثين الذين اقروا بأ م راضون عن نوعية الخدمات التي قامت ا جمعياتم لصالح ، بينما نجد ما نسبته 36.1% وهي تمثل مجموعة ثانية أبدت "نوعا من الرضا"،كما أن هناك مجموعة ثالثة عبرت عن عدم رضاها إطلاقا عما تقوم به جمعياتا في هذا ا ال ، وقد تمثلت إجابتها فيما نسبتها 18.1%.

وعندما استطلعنا آراء ا موعات الثلاث أبدت لنا ا موعة الأولى التي قالت بأ ا راضية عن نوعية الخدمات التي تقوم ا هذه الأخيرة والمتمثلة في الخدمات الإعلامية ، والاجتماعية ، الثقافية ، الرياضية ، التحسيسية ... إلخ ، بينما تبقى أفضل خدمة يمكن الإشادة ا هي تجميع وتوحيد صفوف عدد لابأس به من الأشخاص المعوقين داخل جمعيات عصرية كهذه فهي بمثابة عائلات كبيرة لهؤلاء الأفراد بعد أسرهم الحقيقية بحيث أن إشكالية التفرق وعدم الوحدة هي السبب الرئيسي في ضياع حقوق هذه الشريحة أما ا موعة الثانية التي أبدت نوعا من الرضا فقد بينت لنا بأن هناك أمورا وخدمات قد نالت إعجا ا بينما هناك أمور أخرى فلم تنل رضاها بعد ، أما ا موعة الثالثة التي أبدت عدم رضاها عن مثل هذه الخدمات فقد أرجعت سبب ذلك لأ ا غير فعالة وتبقى بعيدة عن الرغبات الحقيقة للأشخاص المعوقين كما أ ا غير مؤثرة . وعندما طرحنا هذه المسالة على رؤساء الجمعيات المدروسة كعادتنا عبروا لنا عن سعادتم على مضمون هذه النتائج باعتبار أن مجموعتين أبدتا رضا تاما ونوعا من الرضا بحيث أنه سيظهر فرق شاسع

بين هاتان النسبتان وبين نسبة ا موعة الغير راضية عن هذه الخدمات ، كما أ م قالوا لنا بأن هدفهم الرئيسي إنما ينبع من شعار معروف وهو " إرضاء الأشخاص المعوقين هو هدفنا " بحيث أننا أنشأنا هذه الجمعيات أصلا بالمعوقين وللمعوقين ، كما أ م أكدوا لنا بأ م قدموا تضحيات كبيرة من أجل الإبقاء عليها في حالة نشاط وحيوية أولا ثم إشراك المنخرطين والمتعاطفين ثانيا من أجل إيجاد برامج ومشاريع كفيلة بتقديم الجديد وكل ما يدخل السعادة والبهجة في نفوسهم ثانيا ، غير أنه وللأسف الشديد وكما يقال لا يمكن إرضاء كل الأذواق وتحقيق كل الأهداف المسطرة فهي تحتاج إلى وقت مثابرة وجدية في آن واحد ودعم مادي ومعنوي كبير ، إلا أن ما قدمته جمعياتنا كان متنوعا ونحن نسعى لإحداث تغييرات جذرية على هذه البرامج غير أن الظروف غير ملائمة ، فمثلا يشير رئيس جمعية متليلي إلى أنه يملك عدة مقترحات لصالح هذه الشريحة المتمثلة في التركيز على الخدمات التي تكون لها علاقة بالحياة اليومية للشخص المعوق مثل : خدمات الإرشاد النفسي والتي لن يكتب لها النجاح إلا بالاستعانة بمؤسسة إذاعة غرداية التي نالت شهرة كبيرة في الأوساط الشعبية المحلية فهي قادرة على التعاون معنا وذلك بتسخير مختص نفساني عبر أحد برامجها بغية إرشاد الأشخاص المعوقين وللإجابة على تساؤلاتم واستفساراتم ويضيف قائلا : نسعى لإنشاء حديقة للتنزه والراحة تكون مخصصة للأشخاص المعوقين فقط وتحديدا لكبار السن منهم لتشجيعهم على الاحتكاك ببعضهم البعض ولتوطيد علاقات المحبة والصداقة فيما بينهم بحيث تكون هذه الحديقة ملحقة بمكتبة للمطالعة وقاعة انترنيت شريطة أن تقدم خدماتا لهذه الشريحة بأسعار رمزية جدا ، كما نرجوا تأسيس ورشة خياطة للإناث وورشة أخرى خاصة بالصناعات التقليدية للذكور كذلك فإن رئيسي جمعيتي العطف وبني يسقن كانت آمالهم قريبة جدا من آمال رئيس جمعية متليلي فهم يؤكدون بأن أيديهم ممدودة لكل الأشخاص الذين لديهم أفكارا ومخططات لتحسين أداء الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات لصالح الأشخاص المعوقين أو إشراك جهات أخرى للتكفل ا . وفي الأخير يمكننا أن نقف عند بعض الاستنتاجات والعناصر التي يجب تناولها بشيء من التحليل من أجل تقييم الخدمات التي تقوم ا جمعيات المعوقين دف تشخيص فعالياتا وآثارها الميدانية بالإضافة إلى رد فعل الأشخاص المعوقين عليها ، كما أننا إذا تأملنا المعنى العام لمصطلح الخدمة نجده يعني : " ... مجموعة الالتزامات تجاه شخص أو مجموعة وهو يعبر عن فعل تقديم منفعة ... " [1] ، أما فيما يخص تحديد معنى الخدمة الاجتماعية للمعوقين فإننا سنكتفي في ذلك بتعريف "TURNER " الذي يقول : " ... إن الخدمة الاجتماعية لعالم المعوقين هي عملية إعادة تكييف المعوق مع واقعه الاجتماعي لاستثمار قدراته الباقية لاستعادة أدائه لوظائفه

[1] - L'éditeur , **Op-cite** , p 392 .

الاجتماعية ... " [1] ، ومن ثم نشير إلى أن هذه الجمعيات عليها أن تسعى جادة لتقديم خدمات شاملة ومتنوعة لصالح الأشخاص المعوقين بحيث لن تتمكن من إرضائهم إلا إذا استعانت بالوسائل العلمية الحديثة للتعرف عن كثب على نوعية الخدمات التي يريدون أن تقوم جمعياتم بإنجازها لهم ، فقد تستعين هذه الأخيرة على سبيل المثال بإستعمال أداة " سبر الآراء " التي تشبه أداة "الاستمارة " لحد كبير ، إلا أن الأولى أكثر عددا من ناحية الأسئلة على عكس الثانية التي نجد ا عددا قليلا جدا كما أن عليها أن تتحالف فيما بينها وذلك بتسخير جميع الطاقات البشرية والمادية اللازمة لإنجاز هذه المهمة الصعبة والنبيلة في آن واحد كما يمكن لهذه الجمعيات أن تطلب يد المساعدة من المنظمات العالمية العاملة في هذا الميدان خاصة إذا علمنا بأنه توجد في الجزائر العاصمة منظمة غير حكومية تعنى برعاية الأشخاص المعوقين [*] ، كما يمكن لهذه الأخيرة القيام بتعاون وثيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل إقامة شراكة حقيقية في هذا ا ال ونقصد هنا بالذات التعاون بشكل وثيق مع قسم " الخدمة الاجتماعية " الموجود كتخصص ضمن جامعة "محمد بوضياف " بالمسيلة" و ذا سنشهد إصدار بحوث خاصة بعالم الإعاقة والمعوقين كما سيثمر هذا التعاون بمنافع لصالح كلا الطرفين ويمكننا في الأخير أن نحدد خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية كما يلي :

1- هي عبارة عن جهود وخدمات تبذل نحو فرد أو جماعة ومساعدتم على لعب دورهم الاجتماعي على أحسن وجه .
2- كما أن تحقيق هذه الأدوار يؤدي بأصحا ا بتكيفهم وتوافقهم مع بيئتهم الاجتماعية .
3- تملك الخدمة الاجتماعية وسائل تمكنها من التأثير في كل من الفرد ، الجماعة ، البيئة الاجتماعية لتحقيق أفضل موائمة ممكنة بينهم .
4- إن طبيعة هذه الوسائل ونوعية هذا التكيف لابد أن يتفق مع القيم الاجتماعية السائدة .
5- لا تعترف الخدمة الاجتماعية كتخصص بالوقوف موقفا سلبيا أمام المشكلات القائمة في ا تمع بل تسعى لعلاجها ومواجهتها بأسلوب إنساني .
6- رغم الطابع العلاجي الذي تعرف به الخدمة الاجتماعية إلا أ ا ذات أهداف وقائية وتنموية [2].

---

[1]– عبد المحي ؛ محمود حسن صالح ، **مرجع سابق** ، ص 243 .

[*]- هذه المنظمة تدعى **Handicapes International** وهي عبارة عن منظمة غير حكومية مقرها الأصلي بفرنسا وقد سمحت لها السلطات الجزائرية بان تفتتح فرعا لها ببلادنا وهي تعنى بشؤون الأشخاص المعوقين عبر العالم .

[2]– عبد المحي ؛ محمود حسن صالح ، **مرجع سابق** ، ص ص 36-37 .

- المبحث الثاني : الممارسات الديمقراطية وأثرها على هذه الجمعيات من منظور الأشخاص المعوقين

الجـدول رقـم (29) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى وجـود مناخ ديمقراطي داخل جمعياتـ ـم.

الإجابـ ـة	التكـ ـرار	النسبـة المئويـ ـة
يوجـ ـد	54	% 75
لا يوجـ ـد	18	% 25
ا مـ ـوع	72	% 100

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (29) بأنه يشتمل على نتيجتين مختلفتين بحيث تمثل النتيجة الأولى ما نسبته 75 % وهي تعبر عن إجابات مجموعة المبحوثين الذين يعتقدون بأنه يتواجد فعلا مناخ ديمقراطي حقيقي داخل جمعياتم بينما ترى ا موعة الثانية التي كانت نسبة إجاباتا 25 % بأنه على العكس من ذلك تماما بحيث لا يوجد شيء من هذا القبيل داخل هذه الجمعيات إطلاقا .

وعندما استطلعنا رأي ا موعة الأولى أبدت لنا بأن هذه الجمعيات ا مناخ ديمقراطي وشفاف ويبدو ذلك من خلال المعاملات والإجراءات التي يقوم ا القائمين عليها مع بقية الأعضاء المنخرطين بحيث أن هناك شفافية فيما يخص تسيير الأمور المالية ، الجلسات ، المناقشات ، حرية الاختيار وفق مبدأ الاقتراع السري ... إلخ ، بينما ترى ا موعة الثانية بأنه لا يوجد شيء من هذا أصلا فلا ديمقراطية ولا نزاهة ولا احترام للرأي والرأي الآخر بالإضافة لوجود تحركات مشبوهة وعلاقات غير بريئة وأمور خفية لا يعلم أحد مغزاها إلا رؤساء هذه الجمعيات وحاشياتم التي تحيط م . وعندما قمنا كعادتنا بطرح هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة ، أبلغونا بأن ا موعة التي تعتقد بأنه لا توجد مارسات ديمقراطية داخل جمعياتا بالإضافة إلى تغييب الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير ... إلخ ، بأ ا تبالغ كثيرا في أقوالها وهي تحتاج إلى أدلة دامغة لتبرير آرائها غير أ م لا ينفون ارتكا م لبعض الأخطاء نتيجة لتعرضهم للضغوط النفسية والاجتماعية التي تواجه أي فرد كان فمسؤولياتم وواجباتم خارج نطاق هذه الجمعيات كتلك التي تتمثل في التزاماتم نحو أسرهم ، وظائفهم ، أنفسهم ، مجتمعهم ... إلخ ، كما أن بعض التصرفات الخاطئة

والمشينة التي تصدر عن قلة قليلة من بعض الأعضاء في أحيان مختلفة تكون بمثابة الشرارة التي تدفعهم للغضب وربما الانفعال في وجوههم كما أن إشكالية الفعل ورد الفعل التي يتسبب فيها الجميع بحيث تساهم هي الأخرى في تأجيج هذه التصرفات الطائشة وغير المتعمدة كما أ م يصرون على أن قضية الديمقراطية وممارستها احتاجت لسنين طويلة في الدول التي عرف عليها بأ ا هي مهدها الأول والتي تسمى اليوم بالدول الديمقراطية ، بحيث أ ا لازالت ترتكب أخطاءا جسيمة وغير مغتفرة باسم نشر الحرية الديمقراطية و التي تعتبر كركيزة أساسية من ركائز حقوق الإنسان المعترف ا عالميا وعلى سبيل المثال نجد دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية تدعي دفاعها منذ نشأتا عن قيم الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، العدالة ، الأقليات ... إلخ ، تقوم مع حليفاتا باحتلال دولة العراق المستقلة والعضوة في هيئة الأمم المتحدة ، بحيث أن هذه الحرب كلفتها منذ البداية ثمنا باهضا في الأرواح والعتاد ، فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البانتغون) بأن آخر الإحصائيات تشير إلى أنه منذ بدء العمليات العسكرية في العراق المحتل إبتداءا من شهر مارس 2003 تكبدت قواتا لوحدها فقط زهاء 1.300 قتيل و 10.000 جريح منهم 5.000 أصيبوا بإعاقات دائمة [1] ، إذن فإن رؤساء هذه الجمعيات يصرون على أن قضية التعاون وفق القيم الديمقراطية المثالية ليست بالأمر الهين لكنهم لا ينفون سعيهم لتحسين أداء جمعياتم في هذا ا ال تدريجيا وفق التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري وتبعا لشخصية أفراد مجتمعنا غير أ م يستدركون قائلين بأن القيم والمثل الدينية الإسلامية المنتشرة في المنطقة (محل الدراسة) تجعلهم ينظرون للإنسان المعوق بصفته فردا عاديا كبقية الآخرين لذا وجب إكرامه والعناية به ومن تم احترام رأيه وشخصيته والعمل على تحقيق رغباته ... إلخ ، فهذا هو المبدأ الذي تسير على جه هذه الجمعيات غير أ ا لم تتنصل يوما من العمل على تحسين وضعيتها في هذا الجانب بشكل علني ومقصود علما بأن هذه الأخيرة أغلبها ذات نشأة حديثة ويمكن اعتبار خبرتا محدودة جدا في هذا ا ال من أجل التعاطي مع مختلف الأمور الملحة كما أ م أكدوا لنا بأ م واعون وعيا تاما بضرورة نشر مبادئ الممارسة الديمقراطية وذلك بالتداول السلمي على رئاسة هذه الجمعيات بالإضافة للاحتكام إلى الصندوق أثناء إجراء انتخابات تجديد المكاتب بحيث يشترط أن تجرى هذه الأخيرة في مواعيدها المحددة بكل نزاهة وشفافية كما تتم على مرأى جميع أعضاء الجمعية كما أن هناك مصداقية في تصريف أموال هذه الجمعيات ، بحيث أن رئيس جمعية متليلي للمعوقين يؤكد حسب خبرته الشخصية الطويلة ضمن العمل الجمعوي استخلاصه لنتيجة مفادها بأن التعامل وفق مبادئ الديمقراطية المتعارف عليها في الدول المتقدمة يبقى بعيد المنال عندنا هنا في الجزائر ويرجع ذلك أساسا إلى الثقافة السائدة عندما وإلى

---

[1] – صحفيو القسم الدولي ، " 5 آلاف منهم أصيبوا بإعاقات دائمة- الأمريكيون يعترفون بـ 10 آلاف جريح في العراق " ، **جريدة الفجر اليومية** ، العـدد 1289 ، الصادرة بتاريخ :2005/01/06 ، ص 24 .

شخصية الفرد الجزائري بالتحديد ، كما أن رؤساء النقابات ، الأحزاب ، الأندية ، الرياضية ، الجمعيات ... إلخ دائما يبقون في المناصب القيادية للهيئات التي يشرفون عليها بالرغم من وجود انتخابات للتجديد والتغيير إلا أ ا تبقيهم كرؤساء في مناصبهم القديمة ويعود ذلك أساسا إلى تكرار تزكية ترشحهم بدعوى أ م أصحاب فكرة إنشاء هذه الهيئات المذكورة سابقا مع بعض الأعضاء المؤسسين وهذا ما يعطيهم شرعية تاريخية حسب نظرهم لهذا فهو يرى بأن نشر ثقافة الممارسة الديمقراطية تحتاج إلى جهد كبير من أجل توعية أفراد ا تمع قاطبة ، كما تحتاج أساسا إلى وقت ولاحتكاك ودراية شاسعة بمعطيات الواقع الاجتماعي .

وفي الأخير يمكننا أن نستنتج بأنه يحتمل أن تكون هناك بعض الممارسات الخاطئة من بعض رؤساء هذه الجمعيات وبعض أعوا م مما تقتضيه الطبيعة البشرية حيث أن هذه التصرفات لا ترضي بعض الأعضاء المنخرطين وهذا ما يجعلهم ساخطين على الفريق المسير وتوجيه الاتامات له غير أن عدم إنصات هؤلاء المسيرين لتظلمات وانتقادات هؤلاء الأعضاء سوف تعقد الأمور نحو الأسوأ وعوض معالجة هذه المشاكل التي تبدو بسيطة في الوهلة الأولى بشكل جذري وسريع نراها تترك في غالب الأحيان وتمل وهذا ما يؤدي ا إلى أن تتحول إلى نقاط خلاف ساخنة وربما ستعمل على إشاعة الانقسام والتشتت أو إثارة الفتنة داخل هذه الجمعيات مما يعرضها للا يار الداخلي قبل الا يار الخارجي وعلى كل فإن التشبت بثقافة الحوار كمبدأ حضاري لحل المعضلات هو أسمى طريق يتوجب إتباعه من طرف كل المنخرطين في العمل الجمعوي وغيرهم ، ذلك لأن الجلوس على طاولة واحدة لتبادل الآراء ومناقشتها واعتراف الجميع بالأخطاء والغلطات التي ارتكبوها في حق بعضهم بشرط عدم تعاملهم وفق معادلة الرابح والخاسر كما أن احتكاك رؤساء هذه الجمعيات بنظرائهم في جمعيات أخرى ذات طابع آخر بحيث تكون معروفة وبأ ا أثبتت جدارتا في الميدان الذي تنشط به و ذا يمكن لهذه الأخيرة إمداد رؤساء جمعيات المعوقين بتجار ا وخبراتا وإرشادها للطرق الصحيحة التي تمكنهم من التصرف السليم في الوقت المناسب ولابأس إذا استعانوا بخبرات المنظمات العربية ، الإفريقية ، الأوربية ... إلخ ، فأساس كل هذا الجهد هو تعلم سبل علاج وحل المشاكل بكل عقلانية ومسؤولية ، كما أن انفتاحهم على محيطهم الداخلي المتمثل في الجمعية وأعضائها والمحيط الخارجي المتمثل في بقية شرائح ا تمع بالإضافة إلى إقامة دورات للرسكلة والمشاركة في المؤتمرات والندوات المتخصصة ستمنح هؤلاء الرؤساء دفعا قويا من أجل التجديد و خلق حيوية فعالة في إطار جمعياتم .

الجـدول رقـ ـم (30) : يبين رأي المعوقين المبحوثين في مدى ثقتهم بالعناصـر المسيرة لجمعياتـ ـم.

الإجابـ ـة	التكـ ـرار	النسبـة المئويـ ـة
لدينا ثقة كبيرة ـ ـم	62	86 %
ليس لدينا ثقـة ـ ـم	10	14 %
ا مـ ـوع	72	100 %

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (30) بأنه يشتمل على نسبتين مختلفتين ، بحيث تمثل إحداهما ما نسبته 86 % وهي تعبر عن إجابات مجموعة المبحوثين الذين أبدوا ثقة تامة في العناصر المسيرة لجمعياتهم بينما نجد بأن ا موعة الثانية على العكس من ذلك فهي تعتقد بأ ا ليس لديها أدنى ثقة م وقد تمثلت إجاباتم فيما نسبته 14 % .

وعندما استطلعنا رأي ا موعتين دف الإحاطة ذه المسألة أكثر وجدنا بأن ا موعة الأولى ترى بأن ما يقوم به هؤلاء المسيرين الذين يمثلون هذه الجمعيات من رئيس ومساعدين بحيث أ م قاموا بإفتكاك ثقتنا الكاملة ويعود ذلك لسببين رئيسيين يتمثل أحدهما في حجم ونوعية النشاطات التي أنجزوها لحد الآن والأمر الثاني يتمثل في الطريقة الحسنة لمعاملتنا بحيث تركت انطباعا ممتازا في نفوسنا تجاههم ، بينما ترى ا موعة الثانية بأن هؤلاء المسيرين هم محل شك وريبة بسبب ممارساتم السلطوية والمشبوهة بالإضافة إلى تبذيرهم لأموال هذه الجمعيات على أنشطة غير نافعة ... إلخ ، كما أ م لا يتقبلون النقد وإبداء الرأي وسماع نصائح العقلاء من أعضاء هذه الجمعيات . وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء هذه الجمعيات عبروا لنا عن أسفهم العميق لآراء ا موعة التي أبدت عدم ثقتها في هؤلاء المسيرين غير أ م أكدوا لنا بأن المعارضة أمر طبيعي في ا تمعات المتحضرة إذا وظفت وفق المعايير والقيم المتعارف عليها كما أبدوا سعادتم عن النتيجة الكبيرة والمتمثلة في رأي ا موعة التي أبدت ثقتها التامة م ، وقد أصر هؤلاء الرؤساء على العمل بتفان أكبر من أجل المحافظة على ثقتهم والسعي لكسب ثقة الباقين ، فالثقة حسب رأيهم هي جوهر الأشياء الموجودة في حياتنا ففي غياب الثقة سوف ينفصل الزوج عن زوجته ، والتلميذ عن معلمه، والعابد عن خالقه ... إلخ ، وقد بينوا لنا بأن نوعية الثقة المتبادلة بين المنخرطين الأعضاء والمسيرين هي مفتاح نجاح أي جمعية وفي غياب هذا الشرط فإن هذه الأخيرة سيكون مآلها الفشل وربما التفكك بحيث أن

العمل على إرضاء الكثير من المعوقين وتلبية رغباتم في حدود الإمكانيات التي هي بحوزة هذه الجمعيات والصراحة في العمل بالإضافة إلى التعاون الأخوي ... إلخ ، كل هذه العوامل ساعدت في مد جسور الثقة بين هؤلاء الرؤساء وأعضاء جمعياتم كما أن استمرار عدد لابأس به من الأعضاء المنخرطين وتجديد بطاقات انخراطهم في حينها لدليل آخر على وجود هذه الثقة بين الجانبين كذلك فإن التشجيع الشفهي لهؤلاء الأعضاء لنا هو الدافع الرئيسي الذي يقف وراء حماسنا من أجل بذل مزيد من الجهود والتضحيات كما أن تقبلنا للانتقادات البناءة والإصغاء العميق للإنشغالات وهموم أولياء المعوقين زاد أواصر الثقة بيننا وبينهم ويضيف هؤلاء الرؤساء بأ م يولون أهمية كبيرة لنيل ثقة الإناث المعوقات لأ ن عنصر نشيط وفعال ولهن تأثيرهن البالغ في استمرارية هذه الجمعيات بحيث أ ن كن سندا لهذه الأخيرة في كثير من أوقات الشدة ، مما سبق نستنتج بأن مسألة "الثقة " مسألة خطيرة تترتب عليها نتائج حاسمة إما بالإيجاب أو بالسلب ذلك لأ ا هي التي تدفع الأشخاص للعمل بجد ومثابرة بالإضافة إلى تضحيتهم بأنفسهم وأموالهم ... إلخ من أجل إسعاد وخدمة الآخرين وفي حالة غيا ا فإن هذه الجمعيات التي تعتبر بمثابة بيت يأوي هؤلاء المعوقين ستنهار في وقت قصير لا محالة لهذا فإن هذه الأخيرة عليها أن تكون بمثابة مدرسة وورشة في آن واحد للتكفل بمشاغل هذه الفئة ودفعها لاكتشاف طاقاتا وتنميتها بإفتكاك المكانة الاجتماعية اللائقة ا ونلاحظ بأن غيا ا سيكون عامل هدم وتفريق لذا نرى بأن إتباع الشفافية في تسيير الشؤون المالية والصراحة في التعامل وحسن التخاطب مع الآخرين بالإضافة إلى خلق جو عائلي داخل هذه الجمعيات وإبداء النصح وكذا تقبل الانتقادات والإعلاء من شأن الأشخاص القادرين على دفع هذه الجمعية للأمام وإنصافهم بالإضافة إلى عدم التفرقة بين الجنسين وذلك بتشجيع العنصر النسوي في إطار هذه الجمعيات من أجل إبداء رأيه بكل حرية وشفافية وإفساح الطريق أمام كل الإناث الطموحات اللواتي أثبتن جدارتن لتبوأ مناصب عليا وحساسة داخل هذه الأخيرة بالإضافة إلى الاستعانة بخبرة المعوقين الشيوخ وإبداء الرعاية المميزة لهم ، بالإضافة إلى عوامل أخرى لكفيلة بنشر الثقة والأمل بين الجميع و ذا سيزول حاجز الخوف من عواقب النقد أو إبداء أي اعتراض على الأمور المطروحة للنقاش والتي تثير في بعض الأحيان حفيظة بعض هؤلاء الأعضاء وتيئة الأجواء للتعبير الحر واا يه ، بالإضافة إلى دعم الطاقات الشابة من المعوقين في جميع ا الات ستجعل من هذه الأخيرة مثلا يحتذى ا كذلك سيعلي هذا الموقف من شأ ا ويجعلها محط أنظار وإعجاب الآخرين ، كما أننا رأينا بأن نذكر بعض الاقتراحات والتوصيات الشاملة من أجل الحفاظ

على مبدأ الثقة بين أعضاء الجمعية بكل صراحة ومحبة وإخاء فعلى مسيري ومسئولي هذه الجمعيات القيام بما يلي :

1-الحرص على التكفل بإصدار بطاقات الإعاقة للمعوقين المهمشين والذين لم يحصلوا عليها بعد .

2-التشديد على أهمية الاكتشاف والتربية المبكرة للأشخاص المعوقين خاصة صغار السن منهم .

3-التأكيد على تعاون هذه الجمعيات مع بعضها البعض ومع الهيئات العاملة في حقل الإعاقة والمعوقين.

4-التنبيه لضرورة إشراك القطاع الخاص في دعم ومساندة الكوادر والطاقات البشرية العاملة ضمن هذه الجمعيات .

5-ضرورة التنسيق مع المنظمات غير الحكومية لتبادل المنافع والخبرات .

6-وجوب التعاون الوثيق بين هذه الجمعيات والأخصائيين الاجتماعيين ، النفسانيين ... إلخ .

7-تشكيل لجان متابعة من قبل هذه الجمعيات لضمان اندماج الأفراد المعوقين اجتماعيا ومهنيا وذلك بالاستعانة بالدعم الذي تقدمه السلطات العمومية لها [1] .

وفي الأخير نشير إلى أهمية التركيز على تبني القيم الدينية والأخلاقية وتوظيفها بما يتماشى مع مصالح المعوقين و باعتبار أن جل أزمات الدول النامية هي في الأصل نابعة من تصدعات و انحرافات أخلاقية محضة بحيث انعكست على أوضاعها الاجتماعية ، السياسية ، والاقتصادية ... إلخ ، لهذا فإن محاربة الممارسات الفاسدة كحب الظهور ، الديكتاتورية ، التعنت ، المحاباة ، الفساد والاختلاس ، توظيف المال العام للأغراض الخاصة ... إلخ ، فكل هذه المظاهر السلبية تشكل انحرافات خطيرة يتوجب محاربتها والتصدي لها من طرف الدارسين ، علماء الدين ، الأشخاص المعوقين ، السلطات ... إلخ ، و ىذا سنحافظ على كرامة هذه الجمعيات وا تمع في آن واحد .

[1] – جليل ؛ وديع شكور ، **مرجع سابق** ، ص ص 55-56 .

▫ المبحث الثالث: دور رضا الأشخاص المعوقين وعلاقته بحثهم على المشاركة في نشاطات جمعياتم .

الجـدول رقـم (31) : يبين مدى مساهمة المعوقين المبحوثـين في النشاطات المبرمجة من طرف جمعياتم.

الإجابـة	التكـرار	النسبـة المئويـة
يساهمـون	38	% 52.8
لا يساهمـون	34	% 47.2
ا مـوع	72	% 100

يظهر من خلال هذا الجدول رقم (31) بأنه يشتمل على نسبتين مختلفتين، بحيث أن إحداهما تمثل 52.8 % وهي تعبر عن إجابات مجموعة المبحوثين الذين أكدوا مساهمتهم المنتظمة في النشاطات التي تقوم ا أو تبرمجها جمعياتم بينما نجد أن هناك مجموعة أخرى من المبحوثين والمقدرة نسبة إجاباتم بـ 47.2 % أقرت بعدم مشاركتها في هذه النشاطات إلا نادرا .

وبعد تمحيصنا لمغزى هذه النتائج سعينا للتعرف أكثر على مبررات كلا الطرفين ، بحيث أبدت لنا ا موعة الأولى التزامها بالحضور للاجتماعات ، الندوات ، الحفلات ، إحياء الأعياد الوطنية والدولية ...إلخ بالإضافة إلى الاشتراك الرسمي في الإعداد لهذه البرامج والنشاطات مع اللجان التي يوكل إليها إعداد مثل هكذا تحضير وتنظيم ، بينما نجد ا موعة الثانية التي لا تساهم في المشاركة في النشاطات المبرمجة من طرف جمعياتم بسبب عدم توفر وسائل النقل بالإضافة لإنشغالاتم الشخصية كما يضاف إلى ذلك تر م المتواصل عن الحضور لأ م يرون بأن هذه الاجتماعات والنشاطات لا تأتي في أغلب الأحيان بأشياء جديدة وفي ردهم على هذه المسألة أكد لنا رؤساء الجمعيات المدروسة بأنه حسب خبرتم المتواضعة فإنه تبين لهم بأن القلة القليلة فقط من المنخرطين تتواجد عندهم رغبة صادقة وإرادة قوية للتطوع والانخراط في العمل الجمعوي كما أنه حسب علمهم فإن هذا هو الوضع الشائع في جل الجمعيات المتواجدة على الساحة الوطنية فالمعروف بأن ديناميكية هذه الجمعيات إنما ترجع غالبا لحركة ونشاطات 05 أشخاص على الأكثر ويعود هذا لأن المبادئ الأساسية لمنظمات وجمعيات ا تمع المدني بصفة عامة تدعو إلى العمل التطوعي الخيري بدون مقابل كذلك بدون السعي لكسب الربح والمنفعة الخاصة ، كما يتطلب هذا العمل التضحية بالجهد والمال وأن يسعى كل شخص منخرط ضمن هذه الجمعيات في الشروع لتقديم الخدمات ا انية للأوساط الشعبية التي تكون ضمن دائرة اختصاص جمعيته و ذا نجد بأن النشطاء الجادون الذين يسهرون

للعمل على ارتقاء جمعياتم وتحسين أدائها يعدون على الأصابع في جميع بقاع الوطن كما ذكرنا سابقا وفيما يخص وضعية الأشخاص المعوقين في حد ذاتم نجدهم يعانون من مظاهر الفقر ، العجز ، نقص وسائل النقل ، قلة الدوافع والمحفزات من داخل الوسط الجمعوي ، نقص التشجيع الأسري ، الانشغال بالمشاكل والمتطلبات الأسرية ... إلخ ، فكل هذه المشاكل برمتها ستدفعهم باستمرار للتخلي التدريجي عن التزاماتم تجاه جمعياتم كما أن سوء استغلال الوقت عند الفرد الجزائري بصفة عامة بالإضافة إلى تغير القيم والموازين الاجتماعية التي كانت مفخرة لأجدادنا والمستمدة من ثقافتنا الشعبية ومن الأعراف والتقاليد العريقة تمعنا نجدها وللأسف الشديد قد تأثرت وتضعضعت نتيجة للتغير الاجتماعي ، السياسي ، والاقتصادي الذي عرفه ا تمع الجزائري بحيث أننا نعرف شيئا فشيئا التخلي عن روح الجماعة والعمل التعاوني واستبداله بممارسات الفردانية النفعية وهكذا أصبح من النادر جدا اليوم أن نسمع بمجموعة من الأفراد قامت بعمل تطوعي جماعي على شاكلة نظام "التويزة " مثلا وهو عمل تضامني معروف يفرض على الجميع التعاون والتآزر لتحقيق مصالح وخدمات عامة لصالح القرية أو المدينة التي يقام فيها مثل هذا العمل ، كما نجد أيضا بأن هناك عوامل ناتجة عن القهر و التغير الاجتماعي و الدي اكتسحت مظاهره جميع الطبقات الاجتماعية الفقيرة كلية بحيث أنتجتا أنماطا جديدة في نوعية الأكل ، اللباس ، الانتماء ، والتدين ... إلخ بينما نرى بأن أخطر تغير عرفه مجتمعنا يتمثل في استبداله لمفاهيم ومبادئ التسامح ، التعاون ، التآزر ، والتآخي ... إلخ بمفاهيم التهميش ، الإقصاء ، الجهوية ، وتشعب آفة العنف التي ظهرت منها أشكالا كثيرة مثل : عنف الضواحي ، العنف ضد المرأة ، عنف الشباب المهمشين، العنف الموجه ضد مؤسسات الدولة ... إلخ [1] ، وكل هذا يرجع إلى فشل السياسات الاقتصادية ، الثقافية ، الاجتماعية والسياسية التي طبقت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بحيث أ ا هي التي ولدت لدى الفرد الجزائري عقد الخوف من المستقبل ، القلق ، رفض القيم الاجتماعية ، العدوانية ، التواكل والكسل ... إلخ ، لذا نجد بأن هذه العوامل تركت آثارها السيئة على نفسيات الأفراد وحلت محل حب الوطن ، التضحية ، التطوع ... إلخ ، ولهذا نعتقد بأن هناك عدد قليل فقط من الأشخاص الذين يتمتعون بثقافة موسوعية عن فوائد الانخراط في العمل الجمعوي المتمثل في العمل التطوعي والتضامني وتقديم يد العون للمحتاجين ، كما أن علاقة الترقب والحذر ونقص الثقة التي تتعامل ا الدولة في مواجهة توسع شبكة تنظيمات ا تمع المدني الجزائري وتخوفها من إمكانية إفلاته عن

[1] – Claudine ; CHAULET , « Une violence à part » , **Revue INSANIAT** , n° 10 , vol IV-1 , Janvier –Avril 2000 , Publications du Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle , Oran , Algérie , p 08 .

قبضتها ورقابتها بحيث لازالت ترى فيه منافسا عنيدا ، فتركه ينشط بحرية كبيرة وبدون أي قيود تذكر ، قد تتسبب في إمكانية تحوليه إلى مارد حقيقي سيقوم بقلب الأوضاع رأسا على عقب مثلما حدث بالفعل في دول أوربا الشرقية التي قامت فيها منظمات ا تمع المدني بإحداث تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية الحاكمة هناك بحيث عملت على تحويلها من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية ليبرالية شبيهة بأنظمة العالم الغربي المتقدم يضاف إلى كل هذا اعتبار حالة الشك هذه والتي انتابت الحكومات والأنظمة العربية ومنها الحكومة الجزائرية بشكل لامبرر له راجعة لاعتقادها بأن تنظيمات ا تمع المدني هي تنظيمات تأسست حديثا في سياق العولمة كما أ ا مفروضة من طرف مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية التابعة للنظام الغربي الأمبريالي [1] ، و ذا فإن هذه المنظمات أصبحت رهينة للنظرة التي تراها ا السلطات الحاكمة التي لا ترغب في التنازل عن مواقعها الحساسة في الخريطة الجيوسياسية الجزائرية مما سبق يمكننا القول بأن مساهمة الأعضاء المنخرطين في أي جمعية كانت هي بمثابة الذخيرة الحقيقية لبقاء هذه الأخيرة قائمة وذات فعالية كي تؤدي مهامها وواجبا تا على أحسن وجه فهذه الجمعيات هي بمثابة مؤسسات أولى للتنشئة الاجتماعية الصحيحة للأفراد ولا يخفى على أحد ما لفكرة الإيمان بمبادئ الصدق والإخلاص من معان سامية فهذه الدول التي تقدمت لم تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تقدم وازدهار لولا حرص حكوما تا وشعو ا على القيام بأعمالها كل حسب تخصصه بكل جدية وإتقان ومصداقية ، إذن من هنا يبرز دور هذه الجمعيات في إيجاد المناخ الكفيل لتقريب المنخرطين من بعضهم البعض من جهة ومن مسيريهم من جهة أخرى وكذا التحامهم جميعا من أجل تنفيذ البرامج التي رسموها إلى حقائق واقعية ملموسة ، ولن يتأتى لمسئولي ومسيري هذه الجمعيات القيام بذلك إلا إذا قاموا بالإعلاء من شأن أفرادها وسعوا لمشاورتم في كل صغيرة وكبيرة وتقبلوا الانتقادات الموجهة لهم بصدر رحب ، كما يتوجب عليهم التحلي بمبادئ الصبر ، الحلم ، والأناة ... إلخ ، كذلك فإن توزيع المهام على هؤلاء المنخرطين ومحاسبتهم على إنجازها وتحمل مسؤوليا تم بكل أمانة كما أن عليهم أيضا أن يعاقبوا أولئك المنخرطين الذين يتنصلون عن مهامهم الموكلة لهم في إطار تطبيق القوانين الداخلية لهذه الجمعيات باستصدار قرارات وعقوبات صارمة ضد هؤلاء الأشخاص إذا دعت الضرورة لذلك ، وهذه الإجراءات هي كفيلة برد الاعتبار للنظام والانضباط داخل هذه الجمعية والعمل على استرجاع هيبتها بالإضافة إلى تعامل المسيرين مع هؤلاء المنخرطين انطلاقا من قيم ومبادئ العدل ، الشفافية ، ال اهة ... إلخ وفق الممارسة الديمقراطية الحقة من أجل إشاعة روح التعاون والإخاء بين الجميع .

[1]– عبد الغفار ؛ شكر – محمد ؛ مورو ، **مرجع سابق** ، ص 40 .

الجـدول رقـم (32) : يبين مدى مساهمة المعوقين المبحوثين في النشاطات المبرمجة من طرف جمعياتم حسب الجنـس

الجنـــس / الإجابـــة	ذكـــــر	أنثـــــى	ا مــــوع
يساهـــم	50 % 24	58.3 % 14	52.8 % 38
لا يساهـم	50 % 24	41.7 % 10	47.2 % 34
ا مــــوع	100 % 48	100 % 24	100 % 72

يظهر من خلال الجدول رقم (32) بأن أكبر نسبة ظهرت في مجاميعه هي تلك التي تمثل 52.8 % بحيث أن هذا ا موع اشتمل على أكبر نسبة والمقدرة بـ 58.3 % وهي ترمز لإجابات فئة الإناث اللواتي أقررن بأ ن يساهمن في النشاطات التي تقوم ا جمعياتن بشكل منتظم كما أن هذه النسبة كانت متبوعة بـ 50 % وهي تمثل إجابات فئة الذكور الذين اعترفوا هم أيضا بالمساهمة في هذه النشاطات ، بينما نجد بأن أصغر مجموع في هذا الجدول تمثل في نسبة 47.2 % وهي التي تعبر عن إجابات المبحوثين الذين نفوا مشاركتهم في هذا الأمر بحيث أن أكبر نسبة ظهرت في هذا ا موع هي تلك التي تمثل إجابات فئة الذكور الذين نفوا إمكانية مساهمتهم في هذه النشاطات بحيث استقرت إجاباتم على ما نسبته 50 % بينما تلتها إجابات فئة الإناث اللواتي نفين هن الأخريات مساهماتن في هذه النشاطات وهي تمثل ما نسبته 41.7 % باعتبارها أصغر نتيجة في هذا ا موع .

إننا إذا تأملنا هذه النتائج نجد بأن فئة الإناث المعوقات هن الأكثر حرصا على المشاركة والمساهمة في هذه النشاطات بشكل ملحوظ ويرجع ذلك أساسا لوجود وقت الفراغ عندهن بحجم كبير بفعل أن أغلبهن يعشن ظاهرة البطالة كما أن التحاقهن بجمعياتن لهذا الغرض يعتبر مبررا كافيا لهن من أجل إقناع أهاليهن

للخروج من البيت كذلك فأ ن يسعين بكل قوة لإثبات جدارتن في هذا ا ال الحيوي و الحساس وذلك بمنافسة نظرائهم الذكور داخل هذه الجمعيات كما أ ن يرين بأ ن مدينات بالكثير لهذه الجمعيات التي كانت سببا في تفتحهن على ا تمع ، بحيث قامت بتجميعهن وتوحيد جهودهن من أجل نيل حقوقهن وإدماجهن اجتماعيا ، نفسيا ، أسريا ... إلخ ، كما أ ن واعيات بأن هذا النوع من العمل يحتاج إلى تضحية والتزام كبير من أجل إنجاح مشاريع هذه الجمعيات أما فيما يخص فئة المعوقين الذكور الذين أقروا هم أيضا بإشراكهم هم أيضا في الأنشطة التي تقيمها جمعياتم بحيث أ م أكدوا لنا بأ م كشريحة خاصة من شرائح ا تمع تعرف التهميش من طرف كثير من الأفراد و الهيئات لذا فإن تخليهم عن واجباتم وتر م عن المشاركة في مثل هذه الأنشطة يعتبر عاملا مساعدا على تقهقر أداء جمعياتم وفي هذه الحالة عليهم كأشخاص معوقين أن يوجهوا كامل اللوم لأنفسهم بدل تقديمه للآخرين والذين نجد منهم من يوجهون لهم عبارات السخرية والاستهزاء لهذا فإن مساهمتهم في هذه الأعمال هي تعبير قوي جدا منهم للذين يرو م بأ م عاجزون عن إنجاح مثل هذه الجمعيات كما أنه تحد يسعى هؤلاء النشطاء من هذه الفئة لاستعماله كسلاح ضد معاناتم عن الآثار الناتجة عن إعاقاتم أولا ثم كرد فعل في وجه بعض المشككين الذين يرون بأن وجودهم على قيد الحياة لا فائدة منه أصلا كما أ م يعتقدون بأن قضايا المعوقين يجب أن يتبناها الأشخاص المعوقون في حد ذاتم وذلك بالعمل والوحدة والمثابرة ... إلخ ، أما ا موعة التي أبدت عدم مساهمتها في هذه النشاطات والتي تصدرتا فئة الذكور الذين يرون بأنه لا توجد بينهم وبين هذه الجمعيات سوى بطاقات الانخراط فقط كدليل على انتمائهم إليها وما عدا ذلك فلا شيء يذكر إطلاقا في مسألة اشتراكهم في البرمجة ، الإعداد أو الحضور لهذه الأنشطة لأن هناك أمورا أهم منها حسب رأيهم ، وفيما يخص الإناث اللواتي نفين مشاركتهن في مثل هده النشاطات فقد أرجعن سبب ذلك لمكوثهن في بيوتن وبأ ن ألفن ذلك لاسيما وأ ن يعشن أزمة البطالة كما أن احتكاكهن ذه الجمعيات وا تمع بصفة عامة يبقى قليلا جدا لعدة أسباب لا يمكن حصرها كذلك فإن هذه الأخيرة لم تقم بإنشاء ورشات لتشغيلهن وبالتالي قد أوجدت مبررا مقنعا لأسرهن بعدم السماح لهن بالخروج من منازلهن ومن ثم الاحتكاك والمشاركة في أنشطة هذه الجمعيات . مما سبق يمكننا أن نستنتج بأن نسبة مساهمة فئة الإناث هي أكبر من الذكور كما أن نسبة الممتنعين عن الاشتراك من فئة الذكور أكبر من الإناث وعلى الرغم من ذلك نلاحظ بأن كلتا النسبتين متقاربتين جدا ، كما نؤكد بأنه يتوجب على هذه الجمعيات القيام بجهود حثيثة من أجل إقناع أعضائها بالمشاركة الفعلية والمستمرة في هذه الأنشطة وتحسيسهم بالمسؤولية بالإضافة إلى ذلك عليها مكافأة العناصر النشطة والملتزمة تجاه جمعياتا من أجل بعث روح التنافس فيما بين أعضائها بغية الاندفاع بقوة من أجل إنجاز البرامج المسطرة من طرفها .

الجـدول رقـم (33) : يبين تقييم المعوقين المبحوثين لمدى تحسن أو عدم تحسن نشاطات جمعياتم مستقبـلا.

الإجابـة	التكـرار	النسبـة المئويـة
ستتحســـن	57	% 79.2
ستبقى كما هـي	15	% 20.8
ا مــوع	72	% 100

يظهر من خلال الجدول رقم (33) بأنه يشتمل على نتيجتين مختلفتين ، بحيث تمثل إحداهما 79.2 % وهي تعبر عن إجابات ا موعة التي تعتقد بأن نشاطات جمعياتا ستتحسن في المستقبل القريب بينما ترى مجموعة أخرى استقرت إجاباتا على ما نسبته 20.8 % بأن هذه النشاطات ستبقى على حالها بحيث سوف تكون مستقبلا لا حسنة ولا سيئة .

وبعد تحصلنا على هذه النتائج قمنا بالتقصي عن مضامينها وذلك بالاتصال بعينات من الأفراد الذين يمثلون آراء ا موعتين بحيث أن ا موعة الأولى تعتقد بأن الثقة التي وضعتها في أعناق مسيري هذه الجمعيات بالإضافة إلى تواجد عنصر الإرادة عند الجميع وكذا توفر عامل المنافسة مع الجمعيات الأخرى كل هذا سيدفع هؤلاء المسيرين للقيام بتدخلات إستعجالية وتعديلات إيجابية على البرامج التي قاموا بإعدادها سابقا من أجل نيل ثقة واحترام الأعضاء المنخرطين معهم من جهة ولنيل ثقة السلطات وا تمع من جهة أخرى ، أما ا موعة الثانية فإ ا ترى بأن وتيرة العمل التي ينتهجها مسيرو هذه الجمعيات لا تنبأ بأنه سيكون هناك تغيير جدي على أداء ونشاطات هذه الجمعيات بالنظر إلى الظروف الصعبة التي تعيشها هذه الأخيرة ، حيث أن الطابع الروتيني القديم هو الذي سيسود برامجها المستقبلية فيما يخص الأنشطة والتظاهرات التي تزمع إنجازها . وعندما طرحنا هذه المسألة على رؤساء الجمعيات المدروسة أكدوا لنا بأ م يعتقدون بل متأكدين بأن برامج ونشاطات جمعياتم ستتحسن بشكل قطعي في المستقبل القريب ويعود ذلك لخبرتم في تسييرها والإعداد لبرامجها ، بحيث أن هذه الخبرة تزداد من سنة لأخرى كما أن هناك استفاقة من طرف ا تمع والسلطات العمومية وذلك بتثمينها للدور الحاسم الذي تلعبه هذه الأخيرة وهذا راجع لتأثيرها القوي على شرائح اجتماعية مختلفة ، كما أن المساندة العالمية التي تتلقاها هذه الجمعيات من طرف المنظمات غير الحكومية تعرف توسعا كبيرا بين الأوساط المثقفة والمؤثرة في جميع ربوع المعمورة

بحيث تحولت إلى جماعات ضاغطة يحسب لها ألف حساب بالإضافة إلى توفرها على عنصر المنافسة فيما بينها وطنيا من أجل رضا الأشخاص المعوقين ، كذلك يلاحظ التحاق إطارات كُفْئَةٌ ، مؤهلة ، مكونة ومدربة ذه الجمعيات والتي ستقدم دعما كبيرا لها نتيجة لقدراتا التسييرية والتخطيطية ... إلخ ، فكل هذه العناصر بالإضافة إلى عوامل لاحصر لها ستكون دوافع محفزات رئيسية من أجل بعث روح جديدة في سيرورة هذه الجمعيات والمنظمات في آن واحد ، كما أن رؤساء هذه الجمعيات يصرون مجددا على أهمية الدور الريادي الذي يمكن أن يلعبه كل من أولياء أمور الأشخاص المعوقين بالتعاون مع بقية العناصر الحية من ا تمع وهذه الفئة ، بحيث أن رقابتها المستمرة لنشاطات هذه الجمعيات ومشاركتها المنتظمة في التخطيط والإعداد لبرامج تكون حسب المواصفات التي تتلاءم مع واقع محيط الإعاقة والمعوقين لكفيلة بالاستفادة من إيجابيات البرامج المعدة سابقا وذلك بتقييمها عن طريق الاحتفاظ بالإيجابيات والتخلي عن النقائص والسلبيات المسجلة من أجل تدارك أخطائها والعمل على تقديم كل ما هو أفضل في سبيل إرضاء الأشخاص المعوقين . مما سبق يمكننا القول بأن البرامج والنشاطات التي تقوم ا هذه الجمعيات هي المقياس الحقيقي على حيويتها لهذا فإن الاهتمام والعناية ا يدل على قوة تضحية وإرادة أصحا ا وإذا صح القول فهذه النشاطات هي المنتوج النهائي الذي تعرضه هذه الأخيرة على الجمهور لإثبات تواجدها وقيمتها الخدماتية على الساحة الاجتماعية وإذا رجعنا لحقيقة الواقع المر الذي تعيشه هذه الجمعيات بحيث أنه لا يخفى على العام والخاص ، لهذا يمكننا القول بأ ا في صراع مستمر من أجل البقاء كما أن صمودها في وجه النكبات والعثرات التي تعرفها من حين لآخر هي معيار حقيقي لقوتا وتجدرها في أعماق الأوساط الاجتماعية والشعبية ، لهذا يتوجب عليها عدم الرضا بالأمر الواقع والانحراف عن الغايات والمبادئ النبيلة التي نشأت على أساسها هذه الأخيرة بحجة قلة ما في اليد وصعوبة الأحوال والخضوع لمن له السطوة والغلبة عملا بالمقولة الشهيرة للعلامة عبد الرحمن بن خلدون الذي يقول : " ... المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده ... " [1] ، ونقصد هنا بشكل جلي الركون للضغوط والمساومات التي تمارسها السلطات من اجل إخضاع جل منظمات وجمعيات ا تمع المدني لسلطا ا وبالتالي احتوائها وضمها لفلكها والحقيقة تقال بأن مواجهة هذه الإغراءات ليست بالأمر الهين ، خاصة إذا علمنا بأن السلطات الحاكمة في الوطن العربي بصفة خاصة وفي دول العالم النامي بصفة عامة كثيرا ما تعمد إلى إشهار سيف المساعدات المادية في وجه هذه المنظمات ؛ فالتي تخضع وتستجيب تمنح كل ما تشاء من مساعدات والتي تتعفف وتقاوم فإ ا تعاني لا محالة من التهميش والإقصاء وهذا ما سينعكس على أدائها

[1]– عبد الرحمن ؛ بن خلدون ، **المقدمة** ، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي ، دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ب ط ، 2001 ، ص ص 176-177 .

وتواجدها بدون أدنى شك كما أن تفتح مسيري هذه الجمعيات على بقية الأعضاء المنخرطين سواء أكانوا من المؤيدين أو المعارضين وتدارس الاقتراحات وتقبل النصائح والانتقادات ... إلخ، بحيث أن كل هذه الإجراءات ستمنح هذه البرامج مادة أولية خام من الأفكار إذا صح القول والمهم العمل على إرساء دعائم ثقافة الحوار وتحقيق الوحدة الداخلية بواسطة التغيير السلمي وتحييد كل أسباب الفتن والإنشقاقات ، ولن يتأتى لها ذلك إلا في حالة توفر جو تسوده قيم الإخاء ، التسامح ، و الانصياع لمبدأ فكرة النقد الذاتي [1]، لأن مواجهة الذات والانتصاف منها ؛ هي أكبر دليل على حكمة الإنسان الذي يتصرف وفق هدا المبدا و كذا السير وفق شعار " رأينا صواب يحتمل الخطأ ، ورأيكم خطأ يحتمل الصواب " * ، وفي اية هذا المطاف نرى بأنه لابأس من تقديم بعض العناصر و الأفكار التي يتوجب على مسيري هذه الجمعيات العمل وفقها وهي كما يلي :

1-التخطيط لإقامة أنشطة إعلامية ومحاضرات لإيصال المفهوم الصحيح للإعاقة إلى ا تمع .

2-قبول الشخص المعوق كفرد له ظروف خاصة مما يتوجب على الجميع مساعدته ومراعاته .

3-الابتعاد عن أساليب الاستهزاء والسخرية منه والتي تسبب إشعاره بالأسى والحزن .

4-إفساح ا ال أمامه ومنحه وقتا كافيا للتعبير عما يريد قوله أو ينوي فعله .

5-تقبله كفرد له حقوق أكثر مما عليه واجبات شريطة أن لا نذكره بذلك في كل حين .

6-التعاون مع مراكز الرعاية والخدمات الخاصة بالمعوقين وتطبيق تعليماتا وإرشاداتا .

7-التنسيق مع جميع المراكز والهيئات الترفيهية من أجل مساعدته على الاستفادة من خدماتا بأقل الأسعار .

8-يتوجب على هذه الجمعيات التركيز على العمل الجاد من أجل إعادة بناء هوية الأشخاص المعوقين من جديد ومساعدتم على تعديل مفهوم الذات السلبي وبناء ذات اجتماعية مستقلة [2] .

---

[1]– خالص ؛ جلبي ، **سيكولوجية العنف وإستراتيجية الحل السلمي** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سورية ، ط1 ، 1998 ، ص 202 .

*- تنسب هذه المقولة الشائعة للإمام محمد بن إدريس الشافعي –رحمه الله .

[2]- جليل ؛ وديع شكور ، **مرجع سابق** ، ص 37.

الاستنتاجات الجزئيـة لنتائـج الفرضية الثالثة

لقد سعينا للتحقق من صحة هذه الفرضية أو عدم ذلك مثلما فعلنا في الفرضيات السابقة ، بحيث استعنا بمجموعة من الجداول التي تناولنا نتائجها بالعرض و التحليل وكان نص الفرضية كالآتي : " يشعر المعوقون حركيا بالرضا نحو أداء و نشاطات هذه الجمعيات " ، و كان الهدف من هذه الفرضية دعم فكرة رضا المعوقين عما تقوم به لصالحهم ، كما أننا أردنا تحديدا التأكد من درجة الثقة الموجودة بين المعوقين الأعضاء و رؤسائهم و عندما قمنا بتحليل نتائج الجداول المحصل عليها استنتجنا ما يلي :

1-يشعر هؤلاء المعوقين بنوع من الرضا عن أداء هذه الجمعيات تجاه أدائها و ما تقدمه لهم من خدمات.

2-أبدت نسبة لا بأس ا من المبحوثين موافقتها على أن جمعياتم قامت بواجباتا تجاههم على أحسن وجه .

3-أبدى المعوقون المبحوثين رضاهم المتفائل حيال الخدمات التي قدمتها جمعياتم لهم .

4-كما أيدت نسبة كبيرة منهم فكرة وجود مناخ ديمقراطي مقبول داخل هذه الجمعيات التي ينتمون إليها.

5-كما أ م وافقوا على فكرة شعورهم بالثقة التامة التي منحوها لجمعياتم و لرؤسائهم .

6-أكدت لنا هذه النتائج بأن المعوقين يشاركون بالمساهمة في النشاطات التي يقوم ا جمعياتم ويظهر هذا جليا عند الإناث أكثر من الذكور .

7-استنتجنا أيضا من خلال هذه الدراسة وجود تفاؤل لدى هؤلاء المبحوثين بأن جمعياتم ستعمل على إنجاز مشاريع جديدة وهادفة في المستقبل .

من خلال ما سبق ونظرا للنتائج المتطابقة التي تحصلنا عليها يمكننا القول بأن هذه الفرضية هي الأخرى قد تحققت بشكل واضح ومقبول .

بعد أن قمنا بإتمام هذه الدراسة دف التحقق من مدى تكفل جمعيات ا تمع المدني التي تنـ شط في ولاية غرداية ، وعن ماهية أدائها ونشاطاتا من منظور الأشخاص المعوقـون والمعوقـات ، وعـن أهـم الصعوبات والعراقيل التي تواجها ، وبعدما عملنا على تحليل نتائج فرضيات هذه الدراسة توصـلنا أخـيرا لاستخلاص أهم النتائج المحصلة من هذا البحث وهي كما يلي :

1- هناك وجود فعلي لجمعيات ا تمع المدني العاملة في مجال رعاية المعوقين في ولاية غرداية ، وهي تتوزع على عدد لا بأس به بحيث تأكد تواجدها في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ .

2- إن هذه الجمعيات حديثة النشأة ولها خبرة ميدانية مميزة و متفاوتة من جمعية لأخرى .

3- أكدت لنا الدراسة الميدانية التي قمنا ا سعي هذه الجمعيات للعمل على التكفل بالأشـخاص المعوقين ومطالبهم وسعيها لترقيتهم ضمن بيئتهم الاجتماعية .

4- رغم كل هذا تبقى الإنجازات التي حققتها متواضعة للغاية مقارنة بجمعيات أخرى تنـشط في مجالات اجتماعية مشا ة .

5- يشعر هؤلاء المبحوثين بأن أداء جمعياتم متوسط غير أ ا يمكنها القيام بالشيء الكثير مستقبلا.

6- تعاني هذه الجمعيات من عدة معوقات بحيث أن أبرزها : غياب المقرات ، نقص التمويل المالي ، نقص الدعم من السلطات المحلية .

7- توجد هناك أيضا صعوبات معنوية تعاني منها هذه الجمعيات بشكل ملح وتتمثل في : نقـص مشاركة الأشخاص المعوقين و تر م من أداء واجباتم وللغيابات غير المبررة للبعض منهم عن الاجتماعات المهمة كذا قلة مساندة أسر هؤلاء المعوقين لهذه الجمعيات .

8- رغم النقائص المسجلة إلا أن كثيرا من المعوقين يشعرون بنوع من الرضا عـن أداء مـسيري جمعياتم بصفة عامة ورؤسائها بصفة خاصة .

9- كما أن هؤلاء المعوقين متفائلين بتحسن أداء جمعياتم في المستقبل .

10- كذلك خلصنا إلى أنه رغم الثقة التي أولاها عدد كبير من المبحوثين لهذه الجمعيـات فإنـه يتوجب عليها مراجعة قوانينها الداخلية وهياكلها وطرق تسيير مواردها المالية و البشرية ... إلخ ، بطـرق أكثر شفافية و عقلانية .

يلاحظ من خلال معاينتها للميدان المدروس بأنه يتحتم على هذه الجمعيات الإسـراع في تـشكيل شبكات اتصال فيما بينها أولا ومع العالم الخارجي ثانيا لأ ا تعرف تخلفا كبيرا في هذا ا ال .

بعد أن وصلنا في ايه الأمر إلى اختبار الفرضيات المقترحة وتحليل نتائجها كما هو موجود بين أيدينا رأينا أنه يجدر بنا أن نقدم هذه الاقتراحات والتوصيات لمن يهمهم الأمر بحيث تمثلت في الملاحظات والعناصر التالية بغية استدراك النقائص المسجلة ومن أجل تحسين أداء هذه الجمعيات في المستقبل القريب و هي كالتالي :

1- لاحظنا غياب و جود العنصر النسوي في المراكز القيادية لهذه الجمعيات بما يشبه نوعا من التهميش خاصة إذا ما علمنا بأن المعوقات يعانين من صعوبات أكثر من الذكور ، لذا وجب العمل على إخراجهن من عزلتهن بكل الوسائل و الطرق الممكنة وتشجيعهن على المساهمة في هذا ا ال .

2- يجب العمل على إيجاد مقرات قارة ومكيفة خاصة ذه الجمعيات بالإضافة إلى إنشاء نواد وقاعات للترفيه خاصة ذه الشريحة .

3- لقد سجلنا نقصا فادحا في قاعات الرياضة الخاصة بالمعوقين (تكاد تكون معدومة) بالإضافة إلى قلة العتاد المؤطرين ... إلخ وهذا مشكل يجب حله على مستوى الولاية بأكملها .

4- كذلك هناك انعدام لمراكز التكوين والتأهيل على مستوى تراب الولاية للمعوقين وغياب الورشات المتخصصة في امتصاص البطالة لذا وجب إنجازها كإحدى الأولويات بالإضافة إلى توفير مناصب العمل لدى هذه الفئة على العموم ذكورا و إناثا .

5- لاحظنا افتقار الولاية لمصلحة إستشفائية أو طبيب متخصص في علاج الأشخاص المعوقين ، وهو أمر يتوجب أن تمله هذه الجمعيات .

6- كذلك ننصح بإنشاء مركز على مستوى الولاية ، لدراسة عالم الإعاقة والمعوقين وتقديم البحوث العلمية اللازمة لترقية هذه الشريحة ضمن محيطها الاجتماعي .

7- لاحظنا كذلك غياب خلايا للتدخلات المستعجلة من بسيكولوجيين و سوسيولوجيين ومختصين في الخدمات الاجتماعية للعمل في الحالات الطارئة على غرار الدول المتقدمة .

8- لاحظنا أيضا عدم تخصيص وسائل الإعلام المحلية لبرنامج خاص بالمعوقين وإرشادهم ، ونقصد هنا أبرز وسيلة معروفة وهي إذاعة غرداية ذات الانتشار الواسع عند كافة مستمعي الولاية .

9- تفاجئنا عند القيام بالدراسات الاستطلاعية سواءا للجمعيات أو لميدان الأشخاص المعوقين عن عدم وجود احتكاك بينهم وبين مصالح الشؤون الاجتماعية في الولاية بمعنى لا توجد تدخلات ميدانية من هذه المصالح للاستماع للمعوقين و إحصائهم والتخفيف من الصعوبات التي يعانون منها ... إلخ .

10- تلقينا تأكيدات من الجمعيات المدروسة وعدد لابأس به من المبحوثين عن معاناتهم مع مؤسسة ONAAPH المتخصصة .

11- سجلنا وجود جمعيات معوقين لا وجود لها إلا على الأوراق الرسمية بحيث أن كثرتها عددها غير مفيد لذا ننصح باندماجها ضمن جمعيات موحدة وتفادي الانقسامات التي لا طائل منها .

12- كذلك سجلنا غياب رابطة تجمع جمعيات المعوقين على مستوى الولاية بمعنى أن اتصال هذه الجمعيات وتعاو ا فيما بينها يبقى بعيد المنال لغاية تأسيس هذه الرابطة .

13- لاحظنا بأن هذه الجمعيات تعاني من نقص الموارد المالية و الموظفين الأجراء ، لذا نقترح تزويدها بعمال في إطار عقود ما قبل التشغيل أو الشبكة الاجتماعية ... إلخ .

14- لاحظنا غياب مساندة القطاع الخاص لهذه الجمعيات ، لذا يتوجب عليها محاولة استقطابه بكل الطرق الممكنة .

15- لاحظنا نقص الاهتمام بالجانب الترفيهي لدى المعوقين في الولاية بصفة عامة مثل : المسرح ، الكتابة الأدبية ، أو النشاطات السياحية...الخ .

16- كما لاحظنا نقص الإعلام والتوجيه عند شرائح عريضة من جمهور المعوقين خاصة الذين يقطنون في مناطق نائية عن مقر الولاية وهذا مجهود يجب أن تتكفل به هذه الجمعيات بشكل سريع وفعال .

17- كذلك لاحظنا عدم التنسيق بين جمعيات أولياء المعوقين والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة في إعداد برامج مشتركة لصالح هذه الفئة .

18- لاحظنا وجود ظاهرة خطيرة يجب على الجميع التكاثف من أجل محاربتها ألا وهي ظاهرة الفقر المدقع المنتشر عند فئة المعوقين لا سيما الصغار منهم وكذا الإناث .

19- لاحظنا عدم اهتمام الأحزاب السياسية في الولاية بقضايا المعوقين خاصة إذا ما علمنا بأن قوائمها الانتخابية لا يوجد ا مرشحين من هذه الفئة .

20- تمكنا من خلال هذه الدراسة من التعرف على عدة أشخاص من المعوقين المبدعين لكنهم مهمشين من طرف السلطات .

21- ننصح القائمين على هذه الفئة العمل على الاهتمام بالأسر التي لها أكثر من معوق ، كما ننصح بتشكيل لجان لمساعدة الأشخاص المعوقين على الزواج سواء أكانوا ذكورا أم إناثا لأن ظاهرة العنوسة والعزوبية عند هذه الفئة جد متفاقمة وخطيرة للغاية .

الخاتمــــة

بعدما وصلنا إلى ﻧﻬاية هذا البحث العلمي الذي أردنا من خلاله أن نقدم إسهاما معرفيا جديدا يضاف إلى الحقل السوسيولوجي ؛ بحيث وقع اختيارنا على موضوع ليس بالهين إطلاقا والذي اخترنا له عنوان : " اﻟﻤﺠتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة - دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية " ، و بعد قمنا بوضع خطة تشمل فصولا نظرية و أخرى تطبيقية علما أننا قمنا من خلال هذه الدراسة بالموائمة بين ظاهرتين منفصلتين ألا وهما ظاهرتي اﻟﻤﺠتمع المدني وظاهرة ذوي الاحتياجات الخاصة (فئة المعوقين حركيا) ولقد تمكنا بواسطة أداة الاستمارة من تكميم ظاهرة اﻟﻤﺠتمع المدني وعلاقته بعالم المعوقين ؛ حركيا بحيث قمنا بتقصي الواقع المعيش لهذه الفئة ومدى تفاعلها مع هذه الجمعيات التي أخذت على عاتقها التكفل والدفاع عن الأشخاص المعوقين كهيئات وتنظيمات معاصرة ينظر إليها بأﻧﻬا شريك اجتماعي فاعل ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة :

1- هناك تواجد معتبر لعدد هائل من هذه الجمعيات على الساحة الغرداوية وهي تعرف ازديادا مضطردا يوما بعد يوم .

2- لازالت هذه الجمعيات غير مؤهلة بشكل جيد نظرا لأﻧﻬا تجمعات تطوعية غير أن المهام الكبيرة الملقاة على عاتقها تفرض على مسيريها تكوينا متخصصا في جميع اﻟﻤﺠالات التسييرية ، الخطابية ، المالية ... إلخ .

3- تدل أعداد المنخرطين والمنخرطات في هذه الجمعيات على جاذبيتها لشريحة المعوقين وهذا يدل أيضا على تفتحها على الواقع المحلي والاجتماعي لفئة المعوقين بشتى أصناف إعاقاﺗﻬم .

4- يتمتع مسيرو هده الجمعيات بوعي شامل و لديناميكية كبيرة في العمل رغم قلة الخبرات وقلة المصادر .

5- هناك معاناة حقيقية لدى القائمين على هذه الجمعيات نتيجة تهميش أدوارهم من طرف السلطات ويبقى نقص التمويل المالي وقلة الإمكانيات المادية كأكبر عائق يضاف إليه نقص المقرات ووسائل النقل الضرورية للقائمين على هذه الجمعيات .

6- التمسنا وجود عامل الرضا عن أداء ونشاطات هذه الجمعيات خاصة عند الكبار من المعوقين بينما وجدنا تذمرا كبيرا لدى الشباب وصغار السن .

7- لاحظنا أيضا شبه غياب كلي لعناصر نسوية قيادية في هذه الجمعيات .

8- التمسنا في هذه الدراسة نقص الاتصال والتواصل بين هذه الجمعيات وهو أمر سلبي ، مع العلم بأننا نعيش في عصر الثورة التكنولوجية و الإنترنت .

9- نشير كذلك بأن موضوعنا غلب عليه طابع التحليل الوظيفي الذي يرتكز على مفاهيم التكامل ، النظام ، التوازن ...الخ ، كذلك نؤكد على روح التعاون والضيافة لدى أغلب العناصر التي تعاملنا معها في إطار دراستنا الميدانية وبالخصوص رؤساء الجمعيات ومساعديهم .

وأخيرا نود أن نجلب اهتمام كل من اطلع على هذا البحث بأنه رغم الصعوبات التي واجهتنا إلا أننا نؤكد بأنه حالما انتهينا من إعداده و إخراجه في هذه الحلة الجميلة حتى شعرنا بالراحة والمتعة لأننا استطعنا أن ننجز شيئا ما ، كما نؤكد بأن هذا الموضوع (ا تمع المدني) شيق ذو متاهات إلا أنه يستحق الاهتمام والدراسة المستفيضة لأنه مرتبط بأعماق ا تمع أي بالقطاعات الاجتماعية والشعبية لذا ننصح طلاب العلم والباحثين عن الحقيقة ألا يتوانوا في الإقدام على تناول هذا الموضوع من زوايا مختلفة ؛ علما بأن مباحث ومطالب فصل " سوسيولوجيا ا تمع المدني " الموجودة في الجانب النظري تصلح لأن تكون أفكار انطلاق لاعداد بحوث مستقبلية سيسهم في دفع عجلة البحث السوسيولوجي الأكاديمي إلى الأمام وهدا ما نامله ، و بالله التوفيق .

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــة المصـــادر و المراجــــع

📖 مراجــع باللغــة العربيــة :

I –قائمـــــــــــــة المصـــــــــــادر :

1- القرآن الكريم .

2- الزبيدي ؛ شهاب الدين أحمد ، مختصر صحيح البخاري ، الحديث رقم 13/13 ، كتاب الإيمان ، دار المنار ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، 2002 .

3- ابن خلدون ؛ عبد الرحمن ، المـقدمـة ، دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ب ط ، 2001 .

II- قائمـــــــــــــة المراجـــــــــــع :

أ- مراجــع خاصــة بالمنهجيــة :

4- حسن الرفاعي ؛ أحمد ، مناهج البحث العلمي– تطبيقات إدارية واقتصادية ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 1996 .

5- عوض صابر ؛ فاطمة – علي خفاجة ؛ ميرفت ، أسس ومبادئ البحث العلمي ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2002 .

6-كابلوف ؛ ثيودور ، البحث السوسيولوجي ، تر: نجاة عياش ، دار الفكر الجديد ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1979 .

7-كوهين ؛ لويس – مانيون ؛ لورانس ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، تر: كوثر حسين كوجك ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1990 .

8-محمد الحسن ؛ إحسان ، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط3، 1994 .

9-مسلم ؛ محمد ، منهجية البحث العلمي ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، ط2 ، 2004 .

ب- مراجــع خاصــة بعلــم الاجتمــاع :

10- حسن الساعاتي ؛ سامية ، الثقافة والشخصية : بحث في علم الاجتماع الثقافي ، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1983 .

11- ديفرجيه ؛ موريس ، سوسيولوجيا السياسة : مبادئ أولى في علم السياسة ، تر: ذياب هاشم ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، سورية ، ب ط ، 1980 .

12- السويدي ؛ محمد ، علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه ، ديوان المطبوعات الجامعة ، الجزائر، ب ط ، 1990 .
13- علي شتا ؛ السيد ، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1999 .
14- كريب ؛ آيان ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، تر: غلوم محمد حسين ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، رقم 244 ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ب ط ، 1999 .

جـ- مراجـع خاصـة بموضـوع المجتمـع المدنـي :

15- إبراهيم ؛ سعد الدين وآخرون ، دور الجامعات ومراكز البحث في دعم ثقافة المجتمع المدني ، منشورات دار الأمين بالاشتراك مع مراكز ابن خلدون للدراسات ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، 1997 .
16- أبو عمرو ؛ زياد ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين ، منشورات دار الأمين بالاشتراك مع مركز ابن خلدون للدراسات ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، ب ت .
17- المديني ؛ توفيق ، المجتمع المدني والسلطة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، سورية ، ب ط ، 1997 .
18- بشارة ؛ عزمي ، المجتمع المدني : دراسة نقدية ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1998 .
19- حمودي ؛ عبدالله وآخرون ، وعي المجتمع بذاته : عن المجتمع المدني في المغرب العربي ، دار توبقال، الرباط ، المغرب ، ط1 ، 1998 .
20- شكر ؛ عبد الغفار – مورو ؛ محمد ، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، دار الفكر المعاصر، دمشق ، سورية ، ط1 ، 2003 .
21- محمد ؛ بنسعيد وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية للمركز) ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998 .
22- مصطفى ؛ يسري وآخرون ، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في الوطن العربي ، منشورات ميريت ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2002 .
23- وناس ؛ يحي ، المجتمع المدني وحماية البيئة : دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، ب ط ، 2004 .

د- مراجـع خاصـة بموضـوع الإعاقـة والمعوقيـ ـن :

24- بركات ؛ لطفي ، الفكر التربوي في رعاية الطفل الأصم ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، مصر، ب ط ، 1987 .

25- حسني العزة ؛ سعيد ، الإعاقة الحركية والحسية ، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2000 .

26- سيد فهمي ؛ محمد ، السلوك الاجتماعي : دراسة في الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ب ط ، 1988 .

27- عبد الباقي إبراهيم ؛ علا ، الإعاقة العقلية : التعرف عليها وعلاجها باستخدام برامج التدريب للأطفال المعاقين عقليا ، علا للكتب ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، 2000.

28- عبد الرحمن ؛ عبد ا يد - بركات ؛ لطفي ، سيكولوجية الطفل المعوق وتربيته ، مكتبة النهضة ، المصرية ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، 1966 .

29- عبد الظاهر الطيب ؛ محمد ، أثر الإقامة الداخلية على التوافق الشخصي و الاجتماعي للطفل الكفيف من الجنسين ، منشورات المركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، 1979 .

30- عثمان ؛ عبد الفتاح – سيد علي ؛ الدين ، الخدمة الاجتماعية ومجالات رعاية المعوقين ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، ب ط ، 1997 .

31- محمد عبد الرحمن ؛ عبدالله ، سياسة الرعاية الاجتماعية للمعوقين في ا تمعات النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ب ط ، ب ت .

32- محمد مصطفى ؛ أحمد ، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعوقين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ب ط ، 1997 .

33- محمود حسن صالح ؛ عبد المحي ، متحدو الإعاقة من منظور الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ب ط ، 1999 .

34- كامل أحمد ؛ سهير ، سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، مصر ، ط2 ، 2002 .

35- وديع شكور ؛ جليل ، معاقون لكن عظماء ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1995 .

هـ - مراجـع متنوعـ ـة :

36- البيج ؛ حسين علوان ،" الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة " ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، الكتاب رقم 19 ، سلسلة الكتب الصادرة عن المركز ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000 .

37- التوسير ؛ لوي ، مونتيسكيو : السياسة والتاريخ ، تر: نادر ذكرى ، دار التنوير ، بيروت ، لبنان، ب ط ، 1981 .

38- الراعي ؛ علي ، المسرح في الوطن العربي ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد 248 ، إصدارات ا لمس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ط2 ، 1999 .

39- أمين الخولي ؛ أنور ، الرياضة وا تمع ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد 216 ، إصدارات ا لمس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، الكويت ، ب ط ، 1996 .

40- بن خرف الله ؛ الطاهر ، محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان ، مطبعة الكاهنة ، الجزائر ، ط2 ، 2002 .

41- بن نبي ؛ مالك ، شروط النهضة ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سورية ، ط5 ، 2000 .

42- جلبي ؛ خالص ، سيكولوجية العنف وإستراتيجية الحل السلمي ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سورية ، ط1 ، 1998 .

43- حجازي ؛ مصطفى ، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط8 ، 2001 .

44- خزار ؛ عبد الحميد ، فلسفة الزواج وبناء الأسرة في الإسلام ، دار الشهاب ، الجزائر ، ط2 ، 1990 .

45- عبد الستار ؛ إبراهيم ، الاكتئاب : اضطراب العصر الحديث ، فهمه وأساليب علاجه ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 239 ، إصدارات ا لمس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ب ط ، 1998 .

46- عبد السلام زهران ؛ حامد ، علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4 ، 1974 .

47- علي ؛ نبيل ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد 265 ، إصدارات ا لمس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ب ط ، 2001 .

48- سعيد ؛ جودت ، مفهوم التغيير ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سورية ، ط2 ، 2001 .

49- سويف ؛ مصطفى ، الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ب ط، 1960 .

50- عبدالله الخطيب ؛ محمد ، خصائص ا تمع الإسلامي ، دار الصديقية ، الجزائر ، ب ط ، ب ت .

51- محفوظ ؛ محمد ، الحضور والمثاقفة : المثقف العربي وتحديات العولمة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 ، 2000 .

52- مختار ؛ حمزة ، سيكولوجية المرضى وذوي العاهات ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1974 .

53- مختار ؛ محي الدين ، محاضرات في علم النفس الاجتماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ب ط ، 1982 .
54- موروا ؛ بيير فرنسوا ، هوبز : فلسفة علم الدين ، تر: أسامة الحاج ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، لبنان ، ب ط ، 1993 .
55- وناس ؛ المنصف وآخرون ، الأزمة الجزائرية ، العدد 11 ، سلسلة الكتب الصادرة عن المركز ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1996 .

و- المعاجـم والقواميـس :
56- دنكن ؛ ميتشل ، معجم علم الاجتماع ، تر: إحسان محمد حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1986 .
57- سيد سليمان ؛ عبد الرحمن ، معجم الإعاقة البدنية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2001 .
58- شكري فرحات ؛ يوسف ، معجم الطلاب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط5 ، 2003.
ز- الموسوعـات :
59- الكيالي ؛ عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، ج6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1995 .

ح- الجرائـد :
60- بلحيمر ؛ محمود ، " دور وسائل الإعلام في ترقية العلاقة بين ا تمع المدني والبرلمان " ، الخبر اليومي، العدد 4108 ، الصادرة بتاريخ : 2004/05/09 .
61- ب ؛ ك ،" أول منتدى حول ا تمع المدني والبرلمان " اليوم ، العدد 1622 ، الصادرة بتاريخ : 2004/05/03 .
62- حركاتي ؛ أيمن ، " ميلاد الجبهة الوطني للمجتمع المدني والمصالحة " ، الشروق اليومي ، العدد 1086 ، الصادرة بتاريخ : 2004/05/29 .
63- حليسي ؛ الطاهر ، " 200 جمعية تمهد لحملة بوتفليقة في الأوراسي " ، الشروق اليومي ، العدد 1018 ، الصادرة بتاريخ : 2004/03/08 .
64- حميطوش ؛ سمير ، " تسليم 3110 اعتماد جمعية منذ 2002 " ، الجزائر NEWS ، العدد 128، الصادرة بتاريخ : 2004/05/12 .
65- رياض ؛ ن ، " بن بلة يؤكد على دور المنظمات غير الحكومية في التضامن " ، الخبر اليومي ، العدد 4298 ، الصادرة بتاريخ : 2005/01/22 .
66- صحفيو القسم الدولي ، " 5 آلاف منهم أصيبوا بإعاقة دائمة – الأمريكان يعترفون بـ 10 آلاف جريح في العراق " ، الفجر ، العدد 1289 ، الصادرة بتاريخ : 2005/01/06 .

67- طواهرية ؛ م ، " بعد نشر صورته في لقطة الخبر ، الضمائر تستفيق والشاب عثمان يحقق حلمه " ، الخبر اليومي ، العدد 4277 ، الصادرة بتاريخ : 2004/12/26 .

ط- ا ــ ـلات :

68- أبوزيد ؛ أحمد ، " ا تمع المدني : القوة العالمية الثالثة " ، العربي الكويتية ، العدد 550 ، سبتمبر 2004 ، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية ، مطابع الشروق ، القاهرة ، مصر .

69- ـــ / ـــ ،" برلمان عموم البشر " ، العربي الكويتية ، العدد : 546 ، مايو 2004 ، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية ، مطابع الشروق ، القاهرة ، مصر .

70- العزي ؛ غسان ، " في جذور العولمة وإشكاليا تا " ، منبر الحوار ، العدد 37 ، بيروت ، لبنان ، 1999 .

71- أحمد الشطي ؛ شوكت ، " المدارس و المشافي الطبية في الإسلام " ، العلم والإيمان ، العدد 26 ، القاهرة ، مصر، 1978 .

72- أسرة التحرير ، التقويم المهني في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، العدد 09 ، القاهرة ، مصر ، 1990 .

73- الأصفهاني ؛ بنية ، " الجزائر بين المواجهة والمراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية " ، السياسة الدولية ، العدد 22 ، لندن ، بريطانيا ، 1995 .

74- الأنصاري ؛ عبد الحميد ، " نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني " ، المستقبل العربي ، العدد 272 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

75- التميمي ؛ عبد المالك ، " مجتمع الكويت المدني : انتشار ... أم انحصار ؟ " ، العربي الكويتية ، العدد 465 ، الكويت ، شهر أغسطس 1997 ، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية ، مطابع الشروق ، القاهرة، مصر .

76- السيد الشخص ؛ عبد العزيز ، " دراسة لحجم مشكلة النشاط الزائد بين الأطفال وبعض المتغيرات المرتبطة به " ، كلية التربية ، العدد 09 ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، ب ت .

77- العزي ؛ غسان وآخرون ، " في جذور العولمة و إشكاليا تا " ، منبر الحوار ، العدد 37 ، بيروت ، لبنان ، 1999 .

78- أيمن الدسوقي ؛ إبراهيم و آخرون ، " ا تمع المدني في الجزائر : الحقرة ، الحصار ، الفتنة " ، المستقبل العربي ، العدد 259 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000 .

79- خليفة الكواري ؛ علي " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية " ، المستقبل العربي ، العدد 244 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

80- غليون ؛ برهان ، " بناء ا تمع المدني في الوطن العربي : العوامل الخارجية والداخلية " ، نقد ، العدد 07 ، الجزائر، 1994 .

81- فوزي شعيبي ؛ عماد ، " نقد أسطورة الديمقراطية " ، عالم الفكر ، العدد 03 ، ا لد 30 ، يناير – مارس ، إصدارات ا لس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2002 .

82- محفوظ ؛ محمد ، " نحو مجتمع أهلي عربي – إسلامي جديد " ، الكلمة ، العدد 23 ، بيروت ، لبنان، 1999 .
83- مصطفى النصراوي ؛ أحمد ، " الإعلانات والمواثيق العربية والأهمية الخاصة بحقوق الإنسان ، ا لة العربية للتربية، ب ع ، السنة الثانية ، مصر ، 1982 .
84- يوسف الختاتنة ؛ عبد الخالق ، " آثار الإعاقات على أسر ذوي الإعاقة : دراسة ميدانية لأسر بعض المعاقين في محافظة أربد الأردنية " ، العلوم الإنسانية ، العدد 14 ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، ديسمبر 2000 .
85- والاس ؛ لورا ، "الحرية صنو التقدم - لقاء لورا والاس مع أمارتيا سن - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد "، التمويل والتنمية ، العدد 03 ، ا لد 41 ، منشورات صندوق النقد الدولي ، تر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر ، سبتمبر 2004 .

ي- مذكـرات الليسانـ ـس :

86- أمجكوح ؛ نبيل - تناح ؛ عطية – دمانة ؛ علي ، " أسباب تأخر ممارسة الكرة الطائرة لدى فئة المعوقين حركيا في الجزائر " ، مذكرة ليسانس (غير منشورة) ، قسم التربية البدنية والرياضية ، دالي إبراهيم ، جامعة الجزائر ، 1998 .
87- بن سانية ؛ عبد الرحمن ، " الحركة الجمعوية في الجزائر : دراسة قانونية وواقعية " ، مذكرة ليسانس (غير منشورة) ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر ، 1998 .

ك- رسائـل الماجستيـ ـر :

88- بوجيت ؛ مليكة ، " ظاهرة ا تمع المدني في الجزائر : دراسة في الخلفيات ، التفاعلات والأبعاد " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1997 .
89- شابو ؛ وسيلة ، " دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم الحقوق والعلوم الإدارية ، جامعة الجزائر ، 2002 .

ل- المحاضـرات والمؤتمـ ـرات :

90- حويتي ؛ أحمد ، " العمل التطوعي والأمن : التجربة الجزائرية " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية الفترة مابين : 25-2000/09/27

م- المطبوعـ ـات :

91- مطبوعة تحتوي على قائمة اسمية بعدد جمعيات المعوقين المعتمدة بولاية غرداية ، لغاية شهر ديسمبر 2004 ، صادرة عن مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة بولاية غرداية .
92- الندوة الولائية للحركة الجمعوية (مطبوعة) من تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي بالتعاون مع وزارة العمل والتضامن الاجتماعي في : 30 ديسمبر بولاية غرداية .

ن- التقاريـ ـر :

93- تقرير مرفوع لرئاسة الجمهورية عن وضعية الحركة الجمعوية في الجزائر الصادر عن ا لمس الأعلى للشباب سابقا 1999/1998 .
94- التقرير الشهري الصادر عن مديرية النشاط الاجتماعي بولاية غرداية لشهر جانفي 2005 .

س- المراسيـ ـم والقوانيـ ـن :

95- المرسوم رقم 71- 79 الصادر بتاريخ : 1971/12/03 المتعلق بقانون الجمعيات .
96- المرسوم رقم : 87- 15 الصادر بتاريخ : 1987/07/21 المتعلق بقانون الجمعيات .
97- المرسوم رقم : 90-31 الصادر بتاريخ : 1990/11/04 المتعلق بقانون الجمعيات .
98- القانون الخاص بالمعوقين الصادر بالجريدة الرسمية العدد : 34 الصادرة بتاريخ : 14 مايو 2002 .
99- الإعلان العالمي الخاص بحقوق المعوقين المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة : 3447 (د- 30) المؤرخ في : 09 كانون الأول/ ديسمبر 1975 .

📖 مراجـع باللغـة الفرنسيـ ـة :

A- Ouvrages Méthodologiques :

01- ANGERS ; Maurice , Initiation pratique à la méthodologie des sciences sociales , Casbah éditions , Alger , 1997 .
02- BOUDON ; Raymond , les méthodes en sociologie , PUF , Paris , France , sn° éd , 1988 .
03- GRAWITZ ; Madeleine , Méthodes des sciences sociales , Ed Daloz , 5ème éd , Paris , France , 1981 .
04- COMBESSIE ; Jean- Claude, la Méthode en sociologie, Casbah éditions , Alger sn° éd , 1998 .

B) Ouvrages concernant la société civile :
05- FERGUSON ; Adam , Essai sur l'histoire de la société civile , PUF/Léviathan , France , 1ère éd , 1992 .

C) Ouvrages concernant les handicapées :
06- BOUCAN ; M-H et d'autres , Intimité , Secret professionnel et handicap , Editions Chronique Sociale , Lyon , France , sn° éd , 1998 .
07- COHEN ; Suzy , Handicapes , l'accueil depuis l'enfance , PUF , France , 1ère éd , 1999 .

D) Ouvrages générales :
08- BOURDIEU ; Pierre – CHAMBORDON ; J.C – PASSERON ; J.C , Le métier de sociologue , Mouton Editeurs , Paris , France , 2ème éd , 1973 .
09- DE TOCQUEVILLE ; Alexis , de la démocratie en Amérique , Tome 02 , ENAG , Alger , 2ème éd , 1991 .
10- Groupe d'auteurs , Gramsci dans le texte , éditions sociales , Paris , France , sn° éd , 1977 .
11- HEGEL ; G.W , Principes de la philosophie du droit , trad. : Andrée Kaan Galimard , Paris , France , éd n° 01 , 1940 .
12- LAVILLE ; Jean-Louis – SAINSAULIEU ; Renaud , Sociologie de l'association des organisations à l'épreuve du changement social , Esclée de Brouwer , Paris , France , sn° éd , 1997 .
13- ROUSSEAU ; Jean –Jacques , Du contrat sociale , ENAG , Alger , sn° éd , 1989 .

E) Les Revues :

14- BOUDIDA ; Mostefa , « Rétrospective sur les droits des handicapes en algerie » , Horizon Educatif , n° 15 , édité par le centre national de formation des personnels spécialisées des établissements pour handicapées (NFPH) Constantine , Algérie , 1989 .
15- BENGHABRIT – REMAOUN ; Nouria et al , « Mouvements sociaux- mouvements associatif » , INSANIAT , n° 08 , mois mai – août 1999 (vol III, 2) , Editions du Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle , Oran , Algérie .
16- CHAULET ; Claudine , « Violence à part » , INSANIAT , n° 10 , mois janvier – avril 2000 (vol IV, 1) , Editions du Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle , Oran , Algérie .
17- DASTOLI ; Virgilio Pier , « La charte des droits fondamentaux de l'union européenne – le rôle de la société civile et des ONG » , Migrations Société , n° 71- vol 12 , du sept et oct 2000 , Editions du Centre d'Information et d'Etudes sur les Migrations Internationales (CIEMI) .
18- DEVEY ; Muriel , « la société civil , un acteur de demain » , Jeune Afrique l'intelligent , n° 2248 du 08 au 14/02/2004 , Paris , France .
19- GALISSOT ; René et al , « état et société civile » , l'homme et la société , n° 04 , l'Harmattan Editions , Paris , France , 1991 .
20- KEDDACHE ; Chérif , « Dépistage des handicapés dans la société algérienne » , Horizon Educatif , n° 16 , Edité par le Centre National du Personnels Spécialisés des Etablissements pour Handicapés , sn° éd , Constantine , Algérie , 2002
21- KOUADRIA ; Ali , « Scolarisation et formation de l'enfant handicape dans la société algérienne » Horizon Educatif , n° 09 , (CNFPH) , Constantine , Algérie
22- LAKJAA ; Abdelkader et al , « le mouvement associatif en Algérie : réalité et perspectives » , Les Cahiers du CREAD , n° 53 , 3ème trimestre Alger , 2000 .

D) Les Dictionnaires :

23- L'éditeur , Dictionnaire de Français , LAROUSSE , Paris , France , sn° éd , 2003 .

E) Rencontres et Séminaires :

24- BEN LATRECHE ; Abdelouaheb , « La réinsertion sociale des personnes handicapées – le dispositif législatif » , Actes de la 3ème Rencontre Internationale , Organisée par le CNFPH , Constantine , du 08 au 09/05/1993 , Algérie .

F) Annuaires et circulaires :
25- ZEGAL ; Abdelkader , « le concept de la société civile et la transition vers le multipartisme » , l’Annuaire d’Afrique du Nord , CNRS , Paris , France , 1991 .
26- Circulaire « Vox Nostra » Peoples International n° 3-2 juin , 1991 .

G) Rapports :
27- Rapport « Monographie de la wilaya de Ghardaïa » Année 2001 , Edité par la Direction de la Planification et de l’Aménagement du Territoire de la Wilaya de Ghardaïa , Mois de septembre 2002 .

قائمة الملحقـات

الملحق رقم: 01

إستمارة مقابلة

موجهة لرؤساء جمعيات المعوقين حركيــا

في إطار إنجــاز رسالــة ماجستير, تخصـص علـم الاجتماع الثقافـي, بعنـوان "المجتمع المدنـي ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة – دراسـة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيـــا بولاية غرداية".

يشرفنــي أن أضـع بين أيديــكم هده الاستمارة , راجــيا الإجابــة عـن الأسئلـة بكـل صراحــة وموضوعيـة, علمــا أن البيــانات التي ستدلــون بها, ســوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمــي.

☒ ملاحـظــة :

- الرجــاء وضع علامة (x) في الخانة المحددة لذلــك.

إعـــداد :

✍ عبــد الله كبـــار

السنـــة الدراسيـــة:2005/2004

المحور الأول: بيانــات شخصيــة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:..........................سنة

3- الحالة المدنية: أعزب(باء) ☐ متزوج(ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل(ة) ☐

4- المستوى التعليمي:

أمي(ة) ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

5- الوضعية المهنية:

عامل(ة) ☐ متعاقد(ة) ☐ متقاعد(ة) ☐ بطال(ة) ☐

-إذا كنت عاملا(ة), فهل تشتغل(ين) في؟:

القطاع العام ☐ القطاع الخاص ☐ الأعمال الحرة ☐ شركة أجنبية متواجدة بالجزائر ☐

6- هل أنت من فئة المعوقين حركيا؟:

نعم ☐ لا ☐

7- هل تستطيع(ين) التوفيق بين المتطلبات الأسرية وارتباطاتك بالجمعية؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ(لا), فهل يعود ذلك إلى؟:

الإجهاد في العمل ☐ ضغوط الحياة اليومية ☐ صعوبة التنقل والحركة ☐ أخرى ☐

أذكرها(يها): ....

المحور الثاني: بيانات عـامـة عن الجمعية

8- في أي سنة تحصلت جمعيتكم على قرار رسمي بالاعتماد؟:..

9- منذ كم سنة, وأنتم تزاولون نشاطاتكم؟:..

10- ماهو العدد الإجمالي للمنخرطين بجمعيتكم؟:..

- كم هو عدد الذكور:.......................... وعدد الإناث: ....

11- هل ينشط معكم أفراد أصحاء؟:

نعم ☐ لا ☐

12- هل تعتمد جمعيتكم في تمويلها على:

إشتراكات الأعضاء ☐ هبات من ذوي البر والإحسان ☐ هبات من الساطات العمومية ☐

هبات من الخارج ☐ مصادر أخرى ☐

أذكرها(يها):..

13- هل جمعيتكم ذات طابع؟: إجتماعي ☐ ترفيهي ☐ متعددة الإهتمامات ☐

14- هل لديكم مقر تنشطون به؟: نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ(نعم), فهل تحصلتم عليه من طرف؟:

السلطات العمومية ☐ معوق(ة)منخرط(ة) ☐ ذوي البر والإحسان ☐ جهة أخرى ☐

أذكرها(يها):..

15- هل لديكم مكتبة خـ ـاصة بالجمعيـ ـة؟:

نعم ☐ لا ☐

16- هل تمتلكون وسيلة نقل خاصة بالجمعية؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل هي؟:

سيارة ☐ حافلة صغيرة ☐ حافلة كبيرة ☐

17- هل وسائل الإتصال المتوفرة لدى جمعيتكم, تتمثل في؟:

صندوق بريد ☐ هاتف ☐ فاكس ☐ بريد إلكتروني ☐

18- هل تمتلكون وسيلة إعلامية ناطقة باسم جمعيتكم؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل هي؟:

جريدة ☐ مجلة ☐ دورية فصلية ☐ إصدارات مشتركة مع جمعيات أخرى ☐

موقع انترنيت ☐ حصة إذاعية ☐ حصة تلفزيونية ☐

19- هل تمتلك جمعيتكم وسائل خاصة بالكتابة والطباعة؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل تتمثل في؟:

آلة راقنة ☐ كومبيوتر ☐ آلة تصوير الورق ☐ آلة سحب ☐ مطبعة صغيرة ☐

20- هل تمتلكون وسائل خاصة بالترفيه؟:

نعم ☐ لا ☐

إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل هي؟:

تلفزيون ☐ فيديو ☐ عتاد رياضي ☐ وسائل ترفيهية أخرى ☐

أذكرها(يها): ....

21- هل لديكم ورشة عمل تابعة لجمعيتكم؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل هي ورشة؟:

خياطة ونسيج ☐ صناعة الفخار ☐ صناعة تقليدية ☐ أخرى ☐

أذكرها(يها): ....

المحور الثالث: دور الجمعية في التكفل

22- هل ترى بأن جمعيات المجتمع المدني المتواجدة في ولاية غرداية هي جمعيات؟:

نشطة ☐ متوسطة النشاط ☐ غير نشطة ☐

23- هل يمكن تقييم الدور الذي لعبته جمعيتك في رعاية المعوقين, بنسبة؟:

%25 ☐ %50 ☐ %75 ☐ %100 ☐

24- هل شمل هذا الدور المجالات؟:

الخدماتية ☐ التأهيلية ☐ الإعلامية ☐ أخرى ☐

أذكرها(يها): ....

25- هل مطالب المعوقين المنخرطين في جمعيتكم تتماشى مع الإمكانيات المتوفرة لديكم؟:

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان جوابك بـ (لا), فهل يعود ذلك إلى؟:

نقص الوسائل ☐ نقص الموارد المادية ☐ مطالب المعوقين التعجيزية ☐

26- هل لديكم توقعات حسنة عن الدور الذي ستقومون به مستقبلا؟:
نعم ☐ لا ☐
إذاكان جوابك بـ (لا), لماذا؟:..

27- هل الخدمات التي تكفلتم بها لصالح المعوقين حركيا هي خدمات؟:
تحسيسية ☐ طبية ☐ تأهيلية ☐ ترفيهية ☐ أخرى ☐
أذكرها(يها):..

28- هل حققتم مكاسب مادية لهذه الفئة؟:
نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل تتمثل في؟:
مناصب عمل ☐ محلات تجارية ☐ ورشات حرفية ☐ أخرى ☐
أذكرها(يها):..

29- في إطار النشاطات الترفيهية التي تقدمها جمعيتكم, هل إشتملت على:
تظاهرات رياضية ☐ رحلات سياحية ☐ تظاهرات ثقافية ☐ أخرى ☐
أذكرها(يها):..

30- هل تمكنتم من الحصول على سكنات إجتماعية للمعوقين حركيا؟:
نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بـ (نعم), فماهو عدد المعوقين المستفيدين من هذه السكنات؟:..

31- هل تمكنتم كجمعية من تزويد المعوقين بالأجهزة الصناعية المكيفة؟:
نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بـ (لا) فهل يعود ذلك إلى؟:
قلة موارد الجمعية ☐ تماطل مؤسسة(ONAAPH)من تسليمكم لهذه الأجهزة ☐ أخرى ☐
أذكرها(يها):..

المحور الرابع: معوقات الجمعية

32 - هل تعتقد(ين)بأن فقدانكم لمقر مكيف حسب إحتياجات المعوق, هو مشكل جوهري؟:
نعم ☐ لا ☐

33 - هل ترى(ين) بأن نقص الإمكانيات المادية هو عائق كبير لنشاطات جمعيتكم؟:
نعم ☐ لا ☐
- إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل يتمثل في نقص ؟:
التجهيزات واللوازم المكتبية ☐ العتاد الرياضي ☐ وسائل النقل ☐ أمور أخرى ☐
أذكرها(يها):..

34 - هل يعتبر غياب مصادر للتمويل المالي عائقا حقيقيا يواجهكم بصفة مباشرة؟:
نعم ☐ لا ☐

35 - هل تعتقد(ين) بأن غياب بعض الوسائل التكنولوجية, الخاصة بالمعوقين عائقاً آخر يحول دون توصلكم للترقية الملائمة للمعوق حركيا؟:
نعم ☐ لا ☐

الملحق رقم: 02

جـــامعة الجـــزائــــــــر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســم علـــم الاجتمـــاع

إستمارة إستبيان

<u>موجهــة للأشخـاص المعوقيــن حركيــا</u>

في إطار إنجـاز رسالــة ماجستير, تخصـص علـم الاجتماع الثقافـي, بعنـوان "ا تمع المدنـي ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة – دراســة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيــا بولاية غرداية".

يشرفنــي أن أضـع بين أيديـكم هذه الاستمارة, راجـيا الإجابــة عـن الأسئلـة بكـل صراحــة وموضوعيـة, علمــا أن البيــانات التي ستـدلـون ا, سـوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمــي .

☒ ملاحـظــة :

- الرجــاء وضع علامة (x) في الخانة المحددة لذلــك .

<u>إعـــداد :</u>

✍ عبــد الله كبــــار

السنـــة الدراسيـــة :2005/2004

المحــــور الأول : بيانــــــات شخصيــــــــة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- الســن:..........................

3- الحالة المدنية :

أعــزب (ة) ☐ متــزوج (ة) ☐ مطلــق(ة) ☐ أرمــل(ة) ☐

4- المستوى التعليمي :

أمي (ة) ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جـامعي ☐ دراسات عليا ☐

5- الوضعية المهنية :

عامل (ة) ☐ متعاقــد(ة) ☐ متقاعد(ة) ☐ بطال (ة) ☐

-إذا كان جوابك(عامل(ة))، فهل تشتغل(ين) في؟:

القطاع العام ☐ القطاع الخاص ☐ شركة أجنبية متواجدة بالجزائر ☐ الأعمال الحرة ☐

6- هل إعاقتك؟:

حركية فقط ☐ متعددة ☐

7- هل تعتبر إعاقتك من الدرجة؟:

الخفيفة ☐ المتوسطة ☐ العميقة ☐

8- هل أنت عضو(ة) في جمعية لمعوقين حركيا؟ :

نعــم ☐ لا ☐

-إذا كان جوابك (نعــم) أذكر(ي) اسم هذه الجمعية: ....

9- هل الجمعية التي تنتمي (ين) إليها هــي؟ :

جمعية محلية ☐ جمعية ولائية ☐ جمعية جهوية ☐

المحور الثاني : دور جمعيات المجتمـع المدنــي

10- ما هو رأيك في أداء جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالمعوقين حركيا في ولاية غرداية,هل هي ذات؟:

أداء جيد ☐ أداء متوسط ☐ أداء ضعيف ☐

11- هل ترى (ين) بأن نشاطات جمعيتك؟:

في المستوى المطلوب ☐ دون المستوى المطلوب ☐

12-هل جمعيتك تقوم بنشاطات ؟:

أسبوعية ☐ نصف شهرية ☐ شهرية ☐ فصلية ☐ سنوية ☐

13- حسب رأيك, هل اقتصرت نشاطات جمعيتك على الطابع؟:

الاجتماعي فقط ☐ الترفيهي فقط ☐ التحسيسي فقط ☐ آخر ☐

أذكره (يه):. ....

14-هل أنت راض(يه)عن أداء جمعيتك؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ (لا) فهل يعود عدم رضاك, إلى:

سوء التسيير ☐ الصراعات الداخلية ☐ غياب المصداقية في العمل ☐ آخر ☐ أذكره(يه): ....

....

15- هل تعتقد(ين) بأن هذه الجمعية, قد لعبت الدور المطلوب منها وفق تطلعاتك؟:

نعم ☐ لا ☐

16- هل ساعدتك جمعيتك للارتقاء إلى مركز اجتماعي مهم ضمن بيئتك المحلية؟:

نعم ☐ لا ☐

17- هل تعتقد (ين) بأن جمعيتك قد قامت بواجباتها تجاهك ؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ (نعم), فهل هي؟:

جد معتبرة ☐ معتبرة نوعا ما ☐

المحور الثالث: التكفّل بالمعوقيـن

18- ماهي درجة رضاك عن الخدمات التي تقوم بها جمعيتك, هل أنت؟:

راض (يه) ☐ راض (يه) نوعا ما ☐ غير راض (يه) ☐

19- هل تكفلت بك جمعيّتك في مجال الطب الخاص بالمعوقين؟:

نعـم ☐ لا ☐

20- هل ساعدتك في اقتناء الأجهزة الاصطناعية الخاصة بالمعوقين؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ(نعم), فهل تتمثل في؟:

كراسي متحركة ☐ عصي خاصة بالمعوقين ☐ أعضاء اصطناعية مكيفة ☐

21- هل وفّرت لك تكوينا متخصصا؟:

نعم ☐ لا ☐

22- هل ساعدتك جمعيتك في الحصول على وظيفة مناسبة؟:

نعم ☐ لا ☐

23- في إطار نشاطاتها الاجتماعية , هل قامت جمعيتك بتشجيعك على الزواج والتكفّل بمصاريفـه؟:

نعم ☐ لا ☐

24- هل تكفّلت بك في مجال الطب النفسي؟:

نعم ☐ لا ☐

25- في إطار نشاطاتها الترفيهية والرياضية, هل وفّرت لكم هذه الجمعية الإمكانيات المعنوية والمادية المشجعة على ممارسة رياضة المعوقين؟:

نعم ☐ لا ☐

26- هل لديك شعور بوجود مناخ ديمقراطي داخل جمعيتك؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ(لا),فهل يعود غياب الممارسة الديمقراطية إلى؟:

دكتاتورية الرئيس ☐ غياب التشاور بين الأعضاء والفريق المسير ☐ وجود المحسوبية ☐

أمور أخرى ☐ أذكرها(يها):...

....

27- هل لديك ثقة تامّة في الفريق المسير لجمعيتك؟:

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب بـ(لا): أذكر(ي) أسباب عدم الثقة؟:

1. ....

2. ....

3. ....

28- هل تساهم(ين) في النشاطات المبرمجة من طرف جمعيَّتك؟:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك بـ(نعم), فهل يحدث ذلك؟:

دائما ☐ أحيانا ☐ نادراً ☐

29- هل تعتقد(ين) بأن النشاطات التي ستقوم بها جمعيّتك مستقبلاً ستكون؟:

حسنة ☐ لا سيئة ولا حسنة ☐ سيئة ☐

المحور الرابع: معوّقـات جمعيـات المجتمـع المـدني

30- هل تعتقد(ين) بأن جمعيتك تعانـي من معوقات؟

مادية ☐ معنوية ☐ الاثنان معا ☐

31- هل ترى(ين) بأن أكبر مشكل تعانون منه كمعاقين وكجمعية, يتمثل في غياب مقر مُسْتَقِر؟:

نعم ☐ لا ☐

32- هل تعتقد(ين) بأن المسؤولين المحليون قد التزموا بوعودهم لكم بالمساعدة؟:

نعم ☐ لا ☐ لا أعرف ☐

- إذا كان جوابك بـ(نعم) فهل ترى(ين) أن مساعداتهم؟:

كافية ☐ متوسطة ☐ غير كافية ☐

33- هل قدم لكم المواطنون الإعانات الـلازمـــة ؟ :

نعم ☐ لا ☐ لا أعرف ☐

- إذا كان جوابك بـ(نعم), فهل يحدث ذلك؟:

دائما ☐ أحيانا ☐ ناذرا ☐

34- هل ترى(ين) بأن وسائل الإعلام المحلية, دعمت قضيتكم؟:

نعم ☐ لا ☐ لا أعرف ☐

35- حسب رأيك هل الجهة التي يَتَوجّبُ عليها دعم جمعيات المعوقين هي؟:

السلطات العمومية ☐ أولياء المعوقين ☐ ذوي البر والإحسان ☐ جهات أخرى ☐

أذكرها(يها) ....

....

الملحق رقم: 03

[فهرس حقوق الإنسان] : الإعلان الخاص بحقوق المعوقين

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3447 (د-30) المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1975

إن الجمعية العامة،

إذ تذكر العهد الذي قطعته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علي أنفسها، بموجب الميثاق، بالعمل جماعة وفرادى، وبالتعاون مع المنظمة، علي تشجيع رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتيئة ظروف تتيح التقدم والنماء في الميدان الاقتصادي والإجماعي،

وإذ تؤكد من جديد إيما ا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومبادئ السلم، وكرامة الشخص البشري وقيمته، والعدالة الاجتماعية، المعلنة في الميثاق،

وإذ تشير إلي مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الطفل، والإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا، وكذلك المعايير التي سبق إقرارها للتقدم الاجتماعي في دساتير واتفاقيات وتوصيات وقرارات منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وغيرها من المنظمات المعنية،

وإذ تشير كذلك إلي قرار ا لس الاقتصادي والاجتماعي 1921 (د-58) المؤرخ في 6 أيار/مايو 1975 بشأن الوقاية من التعويق وتأهيل المعوقين،

وإذ تنوه بأن إعلان التقدم والإنماء في ا ال الاجتماعي نادي بضرورة حماية المعوقين، جسمانيا وعقليا وتأمين رفاهيتهم وتأهيلهم،

وإذ تضع نصب عينيها ضرورة الوقاية من التعويق الجسماني والعقلي وضرورة مساعدة المعوقين علي إنماء قدراتم في أكبر عدد من ميادين النشاط المتنوعة، وضرورة العمل قدر المستطاع علي إدماجهم في الحياة العادية،

وإذ تدرك أن بلدانا معينة لا تستطيع، في المرحلة الحاضرة من نموها، أن تخصص لهذه الغاية سوي جهود محدودة،

تصدر رسميا هذا الإعلان بشأن حقوق المعوقين، وتدعو إلي العمل، علي الصعيدين القومي والدولي، كيما يصبح هذا الإعلان أساسا مشتركا لحماية هذه الحقوق ومرجعا موحدا لذلك،

1. يقصد بكلمة "المعوق" أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه، بصورة كلية أو جزئية، ضرورات حياته الفردية و/أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية .

2. يتمتع المعوق بجميع الحقوق الواردة في هذا الإعلان، ويعترف ذه الحقوق لجميع المعوقين دون أي استثناء وبلا تفرقة أو تمييز علي أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو بسبب أي وضع آخر ينطبق علي المعوق نفسه أو علي أسرته .

3. للمعوق حق أصيل في أن تحترم كرامته الإنسانية وله، أيا كان منشأ وطبيعة وخطورة أوجه التعويق والقصور التي يعاني منها، نفس الحقوق الأساسية التي تكون لمواطنيه الذين هم في سنه، الأمر الذي يعني أولا وقبل كل شئ أن له الحق في التمتع بحياة لائقة، تكون طبيعية وغنية قدر المستطاع .

4. للمعوق نفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع ا سواه من البشر، وتنطبق الفقرة 7 من الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا علي أي تقييد أو إلغاء للحقوق المذكورة يمكن أن يمس المعوقين عقليا .

5. للمعوق الحق في التدابير التي تستهدف تمكينه من بلوغ أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي .

6. للمعوق الحق في العلاج الطبي والنفسي والوظيفي بما في ذلك الأعضاء الصناعية وأجهزة التقويم، وفي التأهيل الطبي والاجتماعي، وفي التعليم، وفي التدريب والتأهيل المهنيين، وفي المساعدة، والمشورة، وفي خدمات التوظيف وغيرها من الخدمات التي تمكنه من إنماء قدراته ومهاراته إلي أقصي الحدود وتعجل بعملية إدماجه أو إعادة إدماجه في ا تمع .

7. للمعوق الحق في الأمن الاقتصادي والاجتماعي وفي مستوي معيشة لائق، وله الحق، حسب قدرته، في الحصول علي عمل والاحتفاظ به أو في مزاولة مهنة مفيدة ومربحة ومجزية، وفي الانتماء إلي نقابات العمال .

8. للمعوقين الحق في أن تؤخذ حاجاتم الخاصة بعين الاعتبار في كافة مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

9.للمعوق الحق في الإقامة مع أسرته ذاتا أو مع أسرة بديلة، وفي المشاركة في جميع الأنشطة الاجتماعية أو الإبداعية أو الترفيهية. ولا يجوز إخضاع أي معوق، فيما يتعلق بالإقامة، لمعاملة مميزة غير تلك التي تقتضيها حالته أو يقتضيها التحسن المرجو له من هذه المعاملة. فإذا حتمت الضرورة أن يبقي المعوق في مؤسسة متخصصة، ويجب أن تكون بيئة هذه المؤسسة وظروف الحياة فيها علي أقرب ما يستطاع من بيئة وظروف الحياة العادية للأشخاص الذين هم في سنه .

10.يجب أن يحمي المعوق من أي استغلال ومن أية أنظمة أو معاملة ذات طبيعة تمييزية أو متعسفة أو حاطة بالكرامة .

11.يجب أن يمكن المعوق من الاستعانة بمساعدة قانونية من ذوي الاختصاص حين يتبين أن مثل هذه المساعدة لا غني عنها لحماية شخصه أو ماله. وإذا أقيمت ضد المعوق دعوى قضائية وجب أن تراعي الإجراءات القانونية المطبقة حالته البدنية أو العقلية مراعاة تامة .

12.من المفيد استشارة منظمات المعوقين في كل الأمور المتعلقة بحقوقهم .

13.يتوجب إعلام المعوق وأسرته ومجتمعه المحلي، بكل الوسائل المناسبة، إعلاما كاملا بالحقوق التي يتضمنها هذا الإعلان .

الملحق رقم: 04

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 11 المؤرّخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمّن قانون الأسرة،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 05 المؤرّخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلّق بحماية الصحة وترقيتها، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 07 المؤرّخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلّق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 11 المؤرّخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بعلاقات العمل، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 31 المؤرّخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالجمعيات،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 10 المؤرّخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلّق بالأوقاف، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 25 المؤرّخ في 11 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمّن قانون المالية لسنة 1992،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 09 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995 والمتعلّق بتوجيه المنظومة الوطنيّة للتربية البدنيّة والرياضيّة وتنظيمها وتطويرها،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 14 المؤرّخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الفصل الأوّل

أحكام عامّة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعريف الأشخاص المعوقين وتحديد المبادئ والقواعد المتعلّقة بحمايتهم وترقيتهم.

المادّة 2 : تشمل حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم في مفهوم هذا القانون، كلّ شخص مهما كان سنّه وجنسه يعاني من إعاقة أو أكثر، وراثية أوخلقية أو مكتسبة، تحدّ من قدرته على ممارسة نشاط أو عدّة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية والاجتماعية، نتيجة لإصابة وظائفه الذهنية و/أو الحركية و/أوالعضوية - الحسية.

تحدّد هذه الإعاقات حسب طبيعتها ودرجتها عن طريق التنظيم.

المادّة 3 : تهدف حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم إلى ما يأتي :

- الكشف المبكرللإعاقة والوقاية منها ومن مضاعفاتها،

- ضمان العلاجات المتخصّصة وإعادة التّدريب الوظيفي وإعادة التّكييف،

- ضمان الأجهزة الاصطناعية ولواحقها والمساعدات التقنية الضروريّة، لفائدة الأشخاص المعوّقين، وكذا الأجهزة والوسائل المكيّفة مع الإعاقة وضمان استبدالها عند الحاجة،

- ضمان تعليم إجباري وتكوين مهني للأطفال والمراهقين المعوقين،

- ضمان إدماج الأشخاص المعوقين واندماجهم على الصعيدين الاجتماعي والمهني، لاسيّما بتوفير مناصب عمل،

- ضمان الحدّ الأدنى من الدّخل،

- توفير الشّروط التي تسمح للأشخاص المعوقين بالمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعيّة،

- توفير الشّروط التي تسمح بترقية الأشخاص المعوقين وتفتّح شخصيتهم، لاسيّما المتصلة بالرياضة والتّرفيه والتكيّف مع المحيط.

- تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الإنساني والاجتماعي في مجال حماية المعوقين وترقيتهم.

يجب أن تتمّ حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم وتطوير استقلاليتهم في إطار حياة عادية.

المادّة 4 : يعتبر تجسيد الأهداف المنصوص عليها في المادّة 3 أعلاه، إلتزاما وطنيا.

تتظافر جهود وتدخّلات الأسرة ومن ينوب عن المعوقين قانونا والدولة والجماعات الإقليمية والمؤسّسات العمومية وهيئات الضمان الاجتماعي والجمعيات والتجمعات والهيئات العمومية والخاصة والأشخاص الطبيعيين، لتجسيد هذا الالتزام قصد ضمان الحماية للأشخاص المعوقين وترقيتهم لاسيما الاستقلالية التي هم قادرين عليها والاندماج الاجتماعي والمهني الملائم.

تضمن الدولة تنسيق تدخلات الجهات المعنية في هذا الميدان طبقا لهذا القانون، عبر الوزارة المكلفة بالحماية الاجتماعية.

وتسهر على توفير كل الوسائل والأدوات الضرورية لتجسيد الأهداف المذكورة أعلاه.

المادّة 5 : يستفيد الأشخاص المعوقون بدون دخل مساعدة اجتماعية تتمثل في التكفل بهم و/أو في منحة مالية.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التنظيم.

المادّة 6 : تؤول المنحة المالية للشخص المعوق بعد وفاته إلى أبنائه القصّر وإلى أرملته غير المتزوجة وبدون دخل طبقا للنسب المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

المادّة 7 : تمنح المساعدة الاجتماعية المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه، إلى الأشخاص المعوقين بدون دخل لاسيما :

- الأشخاص الّذين تقدّر نسبة عجزهم بـ 100٪،
- الأشخاص المصابون بأكثر من إعاقة،
- الأسر التي تتكفّل بشخص واحد أو عدة أشخاص معوقين مهما كان سنهم،
- الأشخاص ذوو العاهات والمرضى بداء عضال الّذين يبلغ سنهم ثماني عشرة (18) سنة على الأقل، المصابون بمرض مزمن ومعجز طبقا للتعريف المنصوص عليه في المادّة 2 من هذا القانون.

يجب ألايقلّ مبلغ المنحة المالية الممنوحة إلى الأشخاص المعوقين بنسبة عجز تقدّر بـ 100٪ عن ثلاثة آلاف (3.000 دج) شهريا.

يحدّد مبلغ المنحة المالية الممنوحة إلى الفئات المذكورة أعلاه، عن طريق التنظيم.

المادّة 8 : يستفيد الأشخاص المعوقون، حسب الحالة، من مجانية النقل أو التخفيض في تسعيرات النقل البري الداخلي.

ويستفيد الأشخاص المعوقون بنسبة عجز قدرها 100٪ تخفيضا في تسعيرات النقل الجوي العمومي الداخلي.

كما يستفيد بنفس هذه التّدابير المرافقون للأشخاص المعوقين المنصوص عليهم أعلاه، بمعدل مرافق واحد لكل شخص معوق.

تتكفّل الدولة بالتبعات الناجمة عن مجانية النقل أو التخفيض في تسعيراته.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 9 : تخص الاستفادة من أعمال حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم الممنوحة تطبيقا لهذا القانون، الأشخاص المعوقين الحاملين بطاقة تبيّن طبيعة الإعاقة ودرجتها تسلمها إياهم مصالح الوزارة المعنية بناء على مقرّر من لجنة طبية ولائية متخصصة منصوص عليها في المادّة 10 أدناه.

المادّة 10 : تنشأ لدى المصالح الولائية التابعة للوزارة المعنية، لجنة طبية ولائية متخصصة تتشكل من خمسة (5) أعضاء على الأقل يتم اختيارهم من ضمن الأطباء الخبراء.

تبتّ اللّجنة في الملفات المودعة لديها في مدة أقصاها ثلاثة (3) أشهرابتداء من التاريخ المسجل بوصل إيداع يسلم للمعني.

يمكن أن تتنقل هذه اللّجنة ، عند الحاجة، إلى البلديات لمعاينة حالة الأشخاص المعوقين غيرالقادرين على التنقل.

تكون قرارات اللّجنة الطبية الولائية قابلة للطعن من طرف الشخص المعني أو من ينوب عنه قانونا لدى اللّجنة الوطنية للطعن المنصوص عليها في المادّة 34 من هذا القانون.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التّنظيم.

الفصل الثاني
الوقاية من الإعاقة

المادّة 11 : تتمّ الوقاية من الإعاقة بواسطة أعمال الكشف وبرامج الوقاية الطبية وحملات الإعلام والتحسيس تجاه المواطن حول العوامل المسببة للإعاقة أو في تشديدها.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التّنظيم.

المادّة 12 : زيادة على تدابير الوقاية من الإعاقة وكشفها المتعلقة بحماية الصحة وترقيتها والمنصوص عليها في التشريع، يتمّ الكشف بواسطة أعمال طبية - اجتماعية مبكرة وتحاليل واختبارات وفحوص طبية بهدف التعرف على الإعاقة وتشخيصها قصد التكفل بها وتقليص أسبابها وحدّتها.

المادّة 13 : التصريح بالإعاقة إلزامي لدى المصالح الولائية المكلّفة بالحماية الاجتماعية.

يجب على أولياء الأشخاص المعوقين أومن ينوب عنهم قانونا ومستخدمي الصحة أثناء ممارسة وظائفهم وكذا كل شخص معني، التصريح بالإعاقة فور ظهورها أو كشفها لتمكين الجهات المعنية من التكفل بها في حينها.

يعاقب على كلّ تصريح كاذب بالإعاقة يقوم به لدى المصالح المعنية الأولياء أو من ينوب قانونا عن الأشخاص المصرح بإعاقتهم طبقا للتشريع المعمول به.

الفصل الثالث
التربية والتكوين المهني وإعادة التدريب الوظيفي وإعادة التكييف

المادّة 14 : يجب ضمان التكفل المبكر للأطفال المعوقين .

يبقى التكفل المدرسي مضمونا بغض النظر عن مدة التمدرس أو السن، طالما بقيت حالة الشخص المعوق تبرر ذلك.

المادّة 15 : يخضع الأطفال والمراهقون المعوقون إلى التمدرس الإجباري في مؤسسات التعليم والتكوين المهني.

تهيأ، عند الحاجة، أقسام وفروع خاصة لهذا الغرض، لا سيّما في الوسط المدرسي والمهني والوسط الاستشفائي.

يستفيد الأشخاص المعوقون المتمدرسون عند اجتيازهم للامتحانات ظروفا مادية ملائمة تسمح لهم بإجرائها في إطار عادي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادّة 16 : يتم التعليم والتكوين المهني للأشخاص المعوقين في مؤسسات متخصصة عندما تتطلب طبيعة الإعاقة ودرجتها ذلك.

تضمن المؤسّسات المتخصّصة، زيادة على التعليم والتكوين المهني وعند الاقتضاء، إيواء المتعلمين والمتكوّنين، أعمالا نفسية - اجتماعية وطبية تقتضيها الحالة الصحية للشخص المعوّق داخل هذه المؤسسات وخارجها وذلك بالتنسيق مع الأولياء ومع كل شخص أو هيكل معني.

تتكفل الدولة بالأعباء المتعلّقة بالتعليم والتكوين المهني والإقامة والنقل في المؤسّسات العمومية.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 17 : تسهر الدولة على مساعدة الأشخاص المعوقين والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي

والإنساني بتوفير تأطير متخصص ومؤهل، لاسيما عبر تشجيع تكوين المكوّنين في هذا المجال ووضع نظام خاص يحكم هذه الفئة من العاملين.

كما تسهر على تدعيم الجمعيات والمؤسسات المعتمدة ذات الطابع الإنساني والاجتماعي التي تتكفل برعاية المعوقين وتعليمهم وتكوينهم وإعادة تأهيلهم بالإمكانيات اللازمة.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التنظيم.

المادّة 18 : تنشأ لجنة ولائية للتربية الخاصة والتوجيه المهني تضم أشخاصا مؤهلين وعلى الخصوص :

- ممثلين عن أولياء التلاميذ المعوقين،
- ممثلين عن جمعيات الأشخاص المعوقين،
- خبراء مختصين في هذا الميدان،
- عضوا ممثلا عن المجلس الشعبي الولائي.

يرأس اللّجنة مدير التربية في الولاية، وينوبه كل من مدير التكوين المهني والممثل الولائي للوزارة المكلفة بالحماية الاجتماعية.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التنظيم.

المادّة 19 : تتكفل اللّجنة الولائية للتربية الخاصة والتوجيه المهني المنصوص عليها في المادّة 18 أعلاه، على الخصوص بما يأتي :

- العمل على قبول الأشخاص المعوقين في مؤسسات التّعليم والتكوين المهني والمؤسسات المتخصصة وتوجيههم حسب الحاجات المعبر عنها وطبيعة الإعاقة ودرجتها طبقا لشروط وكيفيات الالتحاق المتعلقة بالأشخاص المعوقين والمطبقة في مجال التربية والتكوين.

- تعيين المؤسسات والمصالح التي يجب عليها القيام بالتربية والتكوين والتأكد من التأطير والبرامج المعتمدة من الوزارات المعنية والادماج النفسي - الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين.

- العمل على الاعتراف للمعوق بصفة العامل وتوجيهه وإعادة تصنيفه وتعيين المؤسسات والمصالح التي تساهم في استقبال الأشخاص المعوقين وإدماجهم مهنيا.

- العمل على البحث عن مناصب عمل ووظائف ملائمة يمكن أن يشغلها الأشخاص المعوقون واقتراحها.

تحدد قائمة المناصب التي يمكن أن يشغلها الأشخاص المعوقون عن طريق التنظيم.

المادّة 20 : تكون قرارات اللجنة المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه، ملزمة لمؤسسات التعليم والتكوين المهني والمؤسسات المتخصصة والمصالح والهيئات المستخدمة.

يمكن الشخص المعوق أو من ينوب عنه قانونا الطعن في قرارات اللجنة لدى اللجنة الوطنية للطعن المنصوص عليها في المادة 34 من هذا القانون.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه الفقرة عن طريق التنظيم.

المادّة 21 : يستفيد الأشخاص الذين يتكفلون بشخص معوق مقبول في مؤسسات التّعليم والتكوين المهني منحة مدرسية.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 22 : زيادة على التدابير المنصوص عليها في التشريع المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، يستفيد الشخص المعوق من أعمال وبرامج إعادة التدريب الوظيفي وإعادة التكييف الملائمة.

الفصل الرابع
الإدماج والاندماج الاجتماعيان

المادّة 23 : يتمّ إدماج الأشخاص المعوقين واندماجهم، لا سيما من خلال ممارسة نشاط مهني مناسب أو مكيف يسمح لهم بضمان استقلالية بدنية واقتصادية .

المادّة 24 : لا يجوز إقصاء أي مترشح بسبب إعاقته من مسابقة أو اختبار أو امتحان مهني يتيح

الالتحاق بوظيفة عمومية أو غيرها، إذا أقرت اللجنة المنصوص عليها في المادة 18، أعلاه عدم تنافي إعاقته مع هذه الوظيفة.

المادّة 25 : يتمّ ترسيم أو تثبيت العمال المعوقين ضمن نفس الشروط المطبقة على العمال الآخرين طبقا للتشريع المعمول به.

المادّة 26 : يتعيّن على المستخدم إعادة تصنيف أي عامل أو موظف أصيب بإعاقة مهما كان سببها ، بعد فترة إعادة التدريب، من أجل تولي منصب عمل آخر لديه .

المادّة 27 : يجب على كل مستخدم أن يخصص نسبة واحد بالمائة (1 ٪) على الأقل من مناصب العمل للأشخاص المعوقين المعترف لهم بصفة العامل.

وعند استحالة ذلك يتعيّن عليه دفع اشتراك مالي تحدّد قيمته عن طريق التنظيم يرصد في حساب صندوق خاص لتمويل نشاط حماية المعوقين وترقيتهم.

المادّة 28 : يستفيد المستخدمون الذين يقومون بتهيئة وتجهيز مناصب عمل للأشخاص المعوقين بما في ذلك التجهيزات، من تدابير تحفيزية حسب الحالة، طبقا للتشريع المعمول به.

كما يمكن أن يتلقى المستخدمون إعانات في إطار الاتفاقيات التي تبرمها الدولة والجماعات الإقليمية وهيئات الضمان الاجتماعي.

تحدد كيفيات تطبيق الفقرة الثانية عن طريق التنظيم.

المادّة 29 : من أجل ترقية تشغيل الأشخاص المعوقين وتشجيع إدماجهم واندماجهم الاجتماعي والمهني، يمكن إنشاء أشكال تنظيم عمل مكيّفة مع طبيعة إعاقتهم ودرجتها وقدراتهم الذهنية والبدنية، لاسيّما عبر الورشات المحمية ومراكز توزيع العمل في المنزل أو مراكز المساعدة عن طريق العمل.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية للأشخاص المعوقين ورفاهيتهم

المادّة 30 : من أجل تشجيع إدماج واندماج الأشخاص المعوقين في الحياة الاجتماعية وتسهيل تنقلهم وتحسين ظروف معيشتهم ورفاهيتهم، تطبق تدابير من شأنها القضاء على الحواجز التي تعيق الحياة اليومية لهؤلاء الأشخاص، لاسيّما في مجال :

- التّقييس المعماري وتهيئة المحلات السكنية والمدرسية والجامعية والتكوينية والدينية والعلاجية والأماكن المخصصة للنشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية،
- تسهيل الحصول على الأجهزة الاصطناعية ولواحقها والمساعدات التقنية التي تمكّن الاستقلالية البدنية وتسهيل استبدالها،
- تسهيل الوصول إلى الأماكن العمومية،
- تسهيل استعمال وسائل النقل،
- تسهيل استعمال وسائل الاتصال والإعلام،
- تسهيل الحصول للراغبين في ذلك، على السكن الواقع في المستوى الأول من البنايات بالنسبة إلى الأشخاص المعوقين أو المكلفين بهم عند الاستفادة من مقرر منح السكن طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التنظيم.

المادّة 31 : بغض النظر عن الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، يستفيد الأشخاص المعوقون الذين تقدر نسبة عجزهم بـ (100٪) تخفيضا في مبلغ إيجار وشراء السكنات الاجتماعية التابعة للدولة أو الجماعات الإقليمية.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم

المادّة 32 : يستفيد الأشخاص المعوقون الحاملون بطاقة معوق تحمل إشارة " الأولوية " على الخصوص ما يأتي :

– حق أولوية الاستقبال على مستوى الإدارات العمومية والخاصة،

– الأماكن المخصصة في وسائل النقل العمومي،

– الإعفاء من تكاليف نقل الأجهزة الفردية للتنقل،

– تخصيص نسبة 4٪ من أماكن التوقف في المواقف العمومية للشخص المعوق أو مرافقه.

الفصل السادس

الهيئات

المادّة 33 : ينشأ لدى الوزير المكلف بالحماية الاجتماعية مجلس وطني للأشخاص المعوقين يضم على الخصوص :

– ممثلين عن الحركة الجمعوية للأشخاص المعوقين،

– أولياء الأطفال والمراهقين المعوقين.

يكلّف بالدراسة وإبداء الرأي في كل المسائل المتعلقة بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم وإدماجهم الاجتماعي – المهني واندماجهم.

تحدّد تشكيلة المجلس وكيفية سيره وصلاحياته عن طريق التنظيم.

المادّة 34 : تنشأ لجنة وطنية للطعن لدى الوزارة المعنية تتشكل من سبعة (7) إلى أحد عشر (11) عضوا وتضم :

– أطباء مختصين خبراء في مجال الإعاقة المعرفة في المادة 2 من هذا القانون،

– ممثلين عن قطاعي التربية والتكوين المهني ،

– ممثلا واحدا عن الوزارة المكلفة بالحماية الاجتماعية،

– ممثلا واحدا عن أولياء التلاميذ المعوقين، كملاحظ،

– ممثلا واحدا من الجمعيات أو الاتحاديات أو المنظمات الممثلة لكل صنف من الإعاقة المعرفة في المادة 2 من هذا القانون ، كملاحظ.

تكلّف هذه اللّجنة بالنظر في قرارات اللّجان المنصوص عليها في المادّتين 10 و18 من هذا القانون والبت فيها، في مدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر من تاريخ إيداع الطعن.

تحدّد كيفيات سير هذه اللّجنة عن طريق التنظيم.

المادّة 35 : تتحمّل الدولة نفقات سير اللّجان والهيئات المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل السابع

أحكام مختلفة وختامية

المادّة 36 : تقدم الحكومة عرضا أمام المجلس الشعبي الوطني حول برامج حماية المعوقين وترقيتهم لا سيّما برامج الوقاية من الإعاقة والنتائج المحققة، في إطار عرض بيان السياسة العامة.

المادّة 37 : يعتبر يوم 14 مارس من كل سنة يوما وطنيا للشخص المعوق.

المادّة 38 : لا تمسّ أحكام هذا القانون بالامتيازات الجبائية المنصوص عليها لفائدة الأشخاص المعوقين في التشريع المعمول به.

المادّة 39 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة.

حرّر بالجزائر في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002.

عبد العزيز بوتفليقة

الملحق رقم: 05

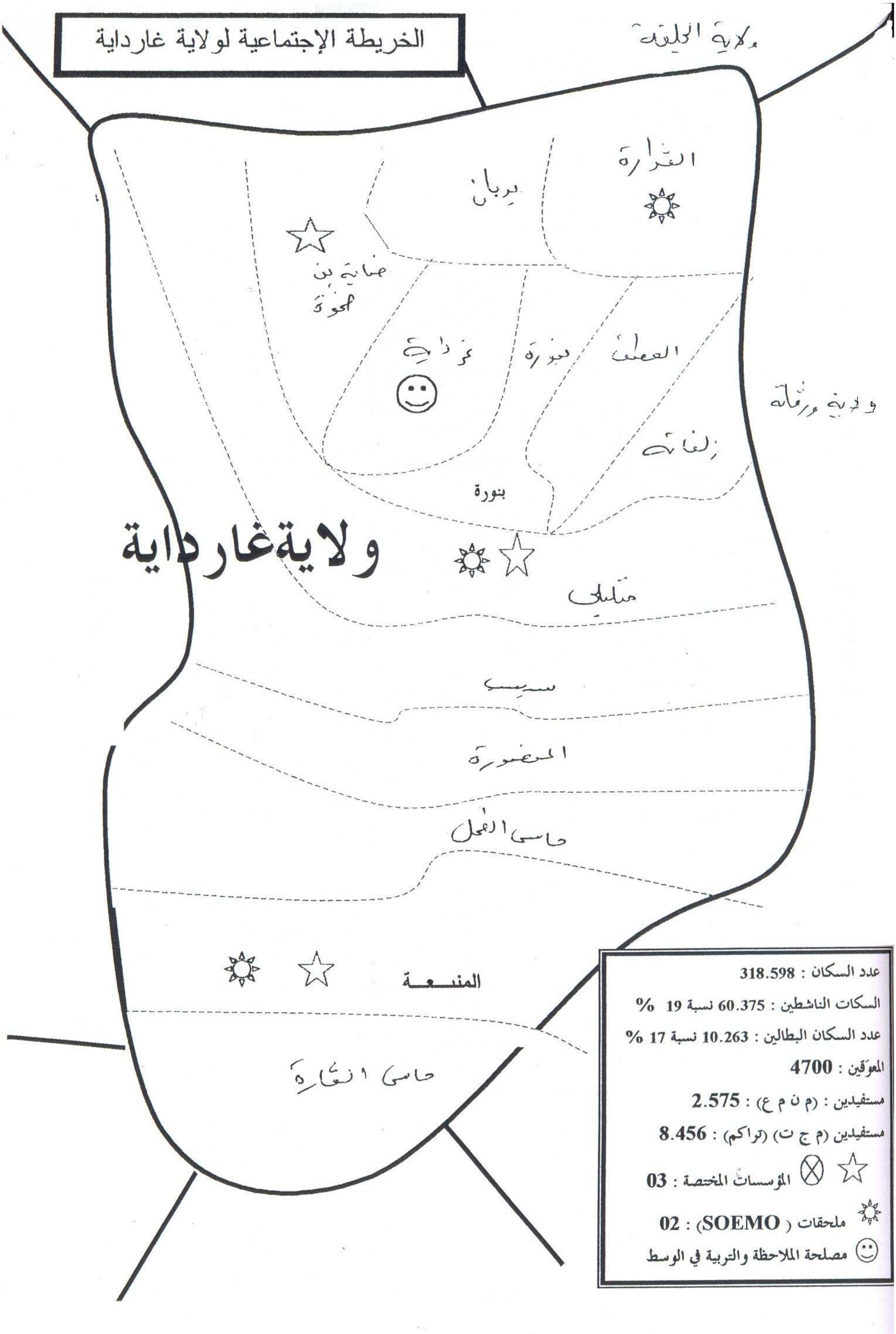
الملحق رقم 06

- مديرية التنظيم والشؤون العامة بولاية غرداية
مكتب الجمعيات

الرقم	إسم الجمعية	رقم و تاريخ الإعتماد	البلدية	الرئيس	تاريخ الميلاد	العنوان
01	جمعية المعوقين حركيا	1989/09/23/554	غارداية	دحو عبد القادر	1963/01/09	غارداية
02	جمعية الامل للمعوقين	1993/10/16/42	المنيعة	عبد الحاكم عبد القادر	1967/07/09	المنيعة
03	جمعية المعوقين حركيا	1989/07/9/332	متليلي	هيبه الشيخ	1957/05/18	متليلي
04	جمعية المعوقين	1994/01/16/003	سبسب	جقاوة اسماعيل	1968/12/11	سبسب
05	جمعية أولياء الطفال المعاقين دهنيا	1990/06/30/320	العطف	الحاج محمد بوهون	1937/06/14	العطف
06	جمعية الرحمة للمعوقين	1996/10/15/36	القرارة	مسن عمر	1969/01/02	القرارة
07	جمعية مساعدة المعاقين دهنيا	1994/06/14/19	غارداية	تزبينت سعيد	1948/10/22	غارداية
08	جمعية المعوقين حركيا	1995/06/28/135	العطف	بهون على احمد	1973/10/16	العطف
09	جمعية المعوقين بن يزقن	1996/06/30/27	بنورة	باحريز عمر	1955/03	بني يزقن
10	جمعية السعادة لمساعدة المتخلفين دهنيا	1996/07/20/29	بريان	محرزي محمد	1953/05/04	بريان
11	جمعية المتخلفين ذهنيا	1996/10/27/044	متليلي	شحمة قويدر	خلال 1952	متليلي
12	جمعية التحدي للمعوقين بالغنم	1997/03/01/02	غارداية	جلمامي حاني عبد الرحمان	1961/12/31	غارداية
13	جمعية مساعدة الأطفال المتخلفة دهنيا	1997/07/08/05	بنورة	فرطاس محمد	1961/05/11	بني يزقن
14	جمعية أولياء الأطفال المعوقين	1997/07/30/12	المنيعة	الزاوي سيد الشيخ محمد	1955/01/05	المنيعة
15	جمعية التفاؤل للمعوقين	1998/04/05/22	بنورة	بن زايط صالح	1958/03/25	بنورة
16	جمعية اولياء التلاميذ للاطفال للمعوقين ذهنيا وحماية الطفولة	2000/07/29/51	الضاية	حميدة عبد القادر	1960/10/10	ضاية
17	جمعية البسمة لاولياء المتاخرين ذهنيا	2002/03/17/82	القرارة	حريز صالح	1965/11/14	القرارة
18	جمعية التضامن للمعوقين حركيا	2002/03/19/89	غارداية	حواش عبد الحميد	1965/02/22	غارداية
19	جمعية أمل للمعوقين	2002/06/08/121	متليلي	اولاد العيد الشيخ	1964/11/19	متليلي
20	جمعية اولياء المعوقين	2002/10/15/185	زلفانة	الضبع بشير	1956/03/20	زلفانة
21	جمعية المتخليفن عقليا	2002/12/29/216	غارداية	بلعناق احمد	1959/03/04	غارداية
22	جمعية تالويت للتكفل بالمعوقين	2003/03/29/54	غارداية	الحاج يحي ابراهيم	1939/12/25	غارداية
23	جمعية جناح السلامة للمعوقين حركيا	2003/04/28/74	المنيعة	حاجي فوضيل	1968/05/18	المنيعة
24	جمعية القلم الصم البكم	2004/02/24/23	العطف	باعلى عمر	1976/01/19	العطف

الملحق رقم: 06

الخريطة الإجتماعية لولاية غرداية



عدد السكان : 318.598

السكات الناشطين : 60.375 نسبة 19 %

عدد السكان البطالين : 10.263 نسبة 17 %

المعوَقين : 4700

مستفيدين : (م ن م ع) : 2.575

مستفيدين (م ج ت) (تراكم) : 8.456

☆ ⊗ المؤسسات المختصة : 03

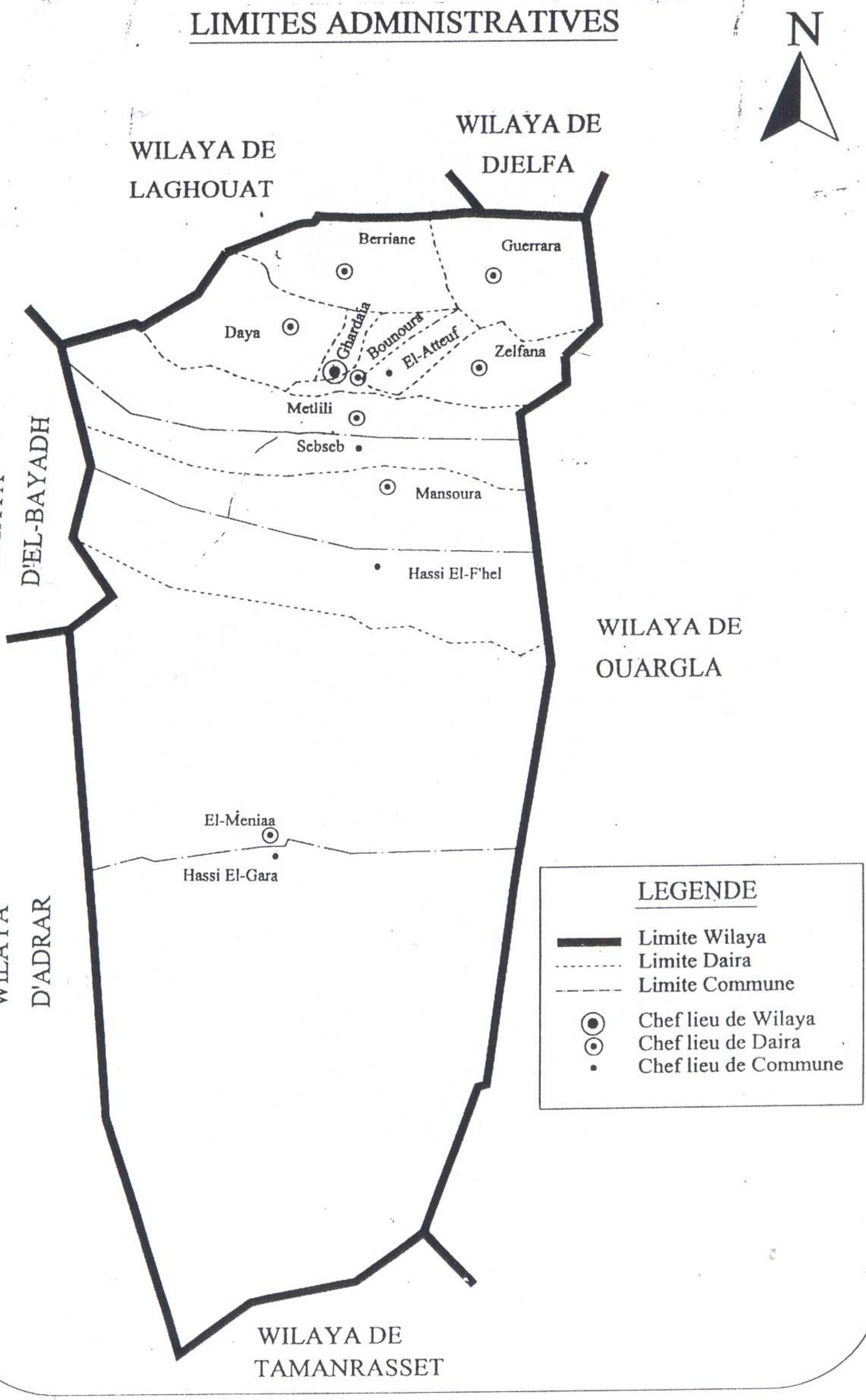
ملحقات (SOEMO) : 02

☺ مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط

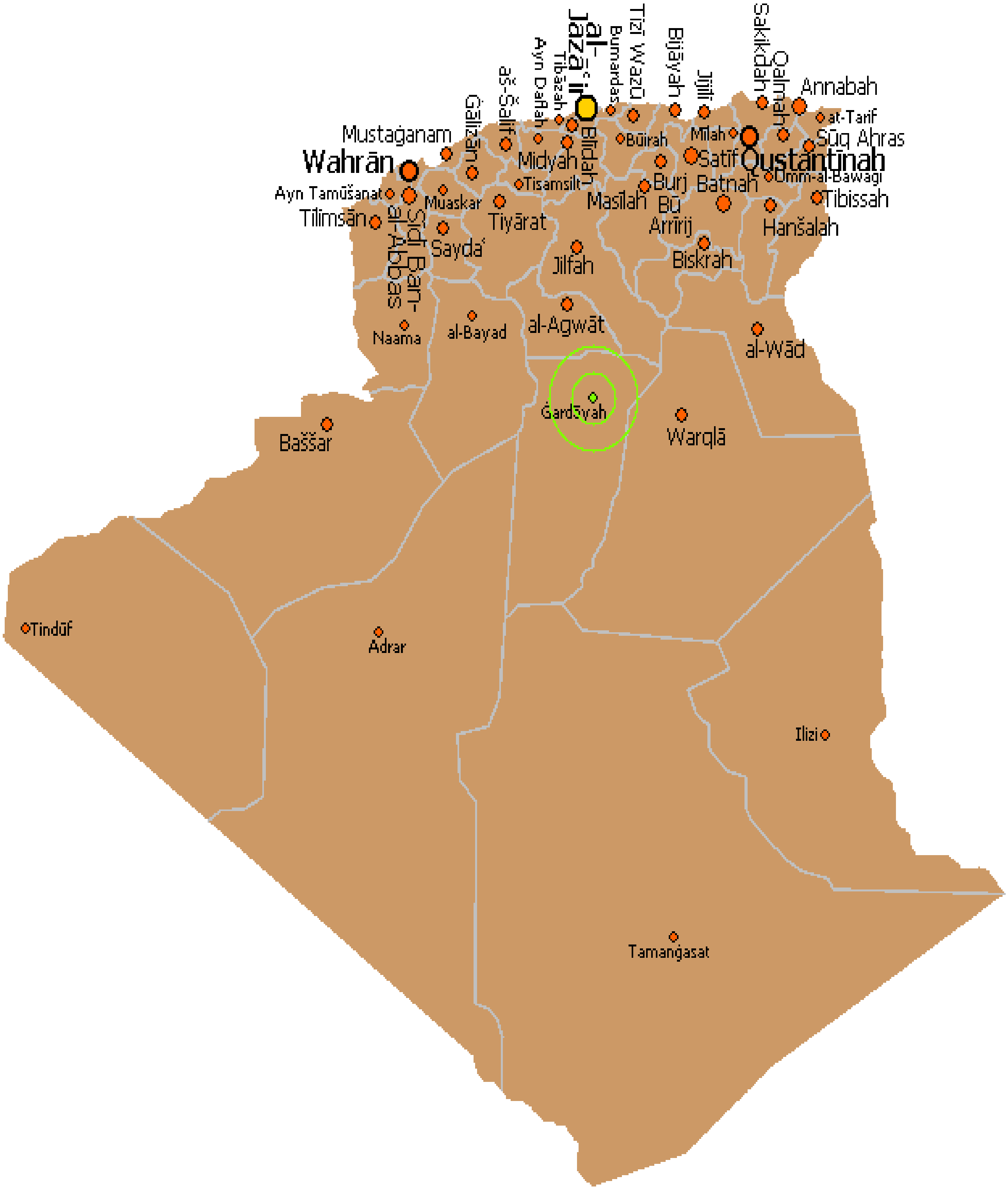
الملحق رقم: 07

WILAYA DE GHARDAIA

LIMITES ADMINISTRATIVES



الملحق رقم: 08



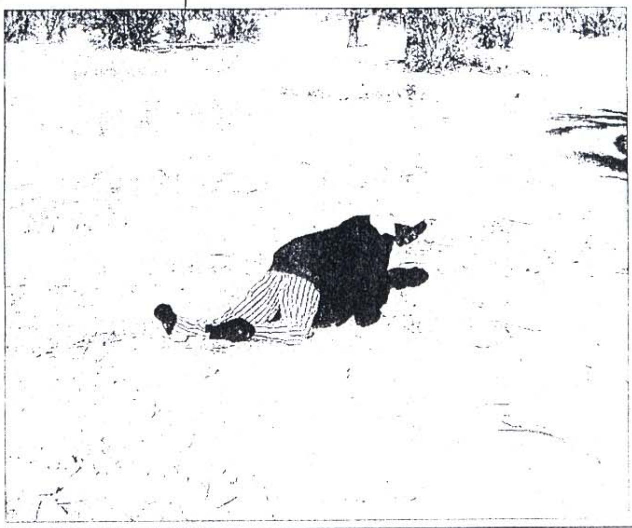
al-Jazā'ir
Wahrān
Qusṭanṭīnah
Mustaġanam
Ayn Tamūšanat
Tilimsān
Sidi Bal-al-Abbas
Muaskar
Ġalizān
aš-Šalif
Ayn Daflah
Tibāzah
Bumardas
Tizi Wazū
Bijāyah
Jījil
Sakikdah
Qalmah
Annabah
at-Tarif
Sūq Ahras
Midyah
Bliḍah
Būirah
Tisamsilt
Tiyārat
Sayda'
Masilah
Burj Bū Arririj
Satif
Milah
Batnah
Umm-al-Bawagi
Tibissah
Hanšalah
Biskrah
Jilfah
al-Agwāt
Naama
al-Bayad
al-Wād
Ġardāyah
Warqlā
Baššar
Tindūf
Adrar
Ilizi
Tamanġasat

الملحق رقم: 09

لقطة الخبر

جريدة الخبر اليومي، العدد 4271 / يوم 2004/12/19

ص: مكتب وهران



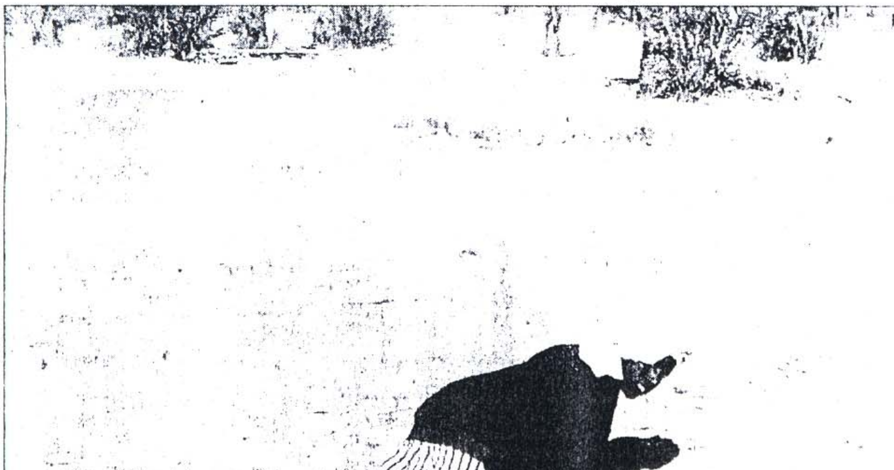
من حسن حظ هذا المعوق أنه يعيش في مدينة تيميمون المكسوة شوارعها بالرمال الناعمة التي تمكنه من الزحف للتنقل دون أن تتأثر قدماه ويداه.

لكن في كل الحالات يستحق هذا المواطن الجزائري "الزاحف" التفاتة من الدكتور جمال ولد عباس. تمكنه من مقعد متحرك يخلصه من هذه الوضعية. ويرفع جسده عن الأرض. ويحقق مقولة رئيس الجمهورية "ارفع راسك أبا..!"

بعد نشر صورته في لقطة "الخبر"

الضمائر تستفيق والشاب عثمان يحقق حلمه

نشرت "الخبر"، منذ أسبوع تقريبا، صورة الشاب عثمان في لقطة "الخبر" وهو يزحف على الأرض، وأصبحت هذه الصورة حديث العام والخاص في مدينة أدرار وفي مناطق عديدة من الوطن لدرجة أن كل من شاهد الصورة أصر على تقاسم المعاناة التي يعيشها الشاب عثمان وعائلته.



م. طواهرية

● أصدر والي أدرار قرارا يقضي بالتكفل بالشاب المصاب ومنحه كرسيا يخلصه من المعاناة التي دامت قرابة 23 سنة، بالإضافة إلى إعانات اجتماعية أخرى مختلفة من قبل مديرية الحماية الاجتماعية.

صدى معاناة الشاب عثمان تجاوز حدود الولاية والبلدية والقصر الذي يقطن فيه، حيث تحركت الجمعيات ورجال الأعمال وقرروا المشاركة في هذا العمل الخيري، ومنهم من أبدى استعداده للتكفل بهذا المصاب في مستشفيات باريس ولندن.

الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل سارعت مديرية النشاط الاجتماعي إلى تشكيل لجنة للبحث عن مثل هؤلاء الأطفال المعوقين وما أكثرهم بالقصور النائية.

يحكي والد عثمان البالغ من العمر 23 سنة الذي يقطن في قصر أقبور بلدية دلدول الواقعة على بعد 160 كلم شمال عاصمة الولاية، أن إصابته بالإعاقة نسبتها مائة بالمئة، كانت منذ أولى سنوات عمره عندما كان يهمّ بتسلق جذع النخلة مثل بقية إخوانه، ليسقط على الأرض وتبدأ رحلة العذاب. ونظرا لعدم وجود الطبيب أنذاك بالقصر وحتى اليوم، بقي عثمان يصارع المرض إلى أن عجز عن الوقوف نهائيا.

الأطباء الذين توافدوا على عثمان لزيارته، أكدوا لنا أن علاجه ممكن في الجزائر عن طريق إجراء عملية جراحية بسيطة على رجله اليمنى التي اتخذت شكلا دائريا. وقد أبدى مدير النشاط الإجتماعي استعداده للتكفل إداريا بملف عثمان وعرضه على الوزير للموافقة.

أما الوجه الآخر لمعاناة عائلة الشاب عثمان، فهي أنها تعيش أدنى درجات الفقر، فالأب لا يعمل ومديرية النشاط الإجتماعي الموضوعة في قفص الإتهام خلال السنوات الماضية لم تتكفل بأي حالة من هذه الحالات وبقيت هيكلا بدون روح.

المهم في الأخير يقول عثمان "أن حلمي تحقق بعد معاناة طويلة، والفضل يعود لجريدة "الخبر" التي يطالعها باستمرار رغم وصولها المتأخر إلى البلدية.

م. ط.